

التقرير الرابع (٢ ألف)

أرضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة

البند الرابع من جدول الأعمال

ISBN 978-92-2-624495-5 (PRINT)
ISBN 978-92-2-624496-2 (WEB PDF)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠١٢

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من: ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland. وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org

زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA : Confrep-ILC101-IV(2A)[2012-01-0093]-Ar.docx

طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

المحتويات

الصفحة

٧	قائمة المختصرات
١	مقدمة
٣	الردود المتلقاة والتعليقات
١٥٩	تعليق المكتب

قائمة المختصرات

منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال

المنظمة الدولية لأصحاب العمل	IOE	
اتحاد نقابات العمال في ألبانيا	KSSH	ألبانيا
الاتحاد العام للعمال الجزائريين	UGTA	الجزائر
الاتحاد العام للعمل	CGT	الأرجنتين
مؤتمر العمال في الأرجنتين	CTA	
المجلس الأسترالي لنقابات العمال	ACTU	أستراليا
مجموعة الصناعة الأسترالية	AiG	
الغرفة الاتحادية للعمل	BAK	النمسا
المجلس الوطني لنقابات العمال في البهاما	NCTUB	جزر البهاما
نقابة عمال بربادوس	BWU	بربادوس
الاتحاد العام للعمال في بلجيكا	FGTB	بلجيكا
غرفة التجارة والصناعة في بلير	BCCI	بلير
المؤتمر الوطني لنقابات العمال في بلير	NTUCB	
الاتحاد الوطني للزراعة	CNA	البرازيل
الاتحاد الوطني للتجارة	CNC	
الاتحاد الوطني للصناعة	CNI	
الاتحاد الوطني للصحة	CNS	
الاتحاد الوطني لعمال البرازيل	CUT	
النقابة العامة للعمال	UGT	
اتحاد نقابات العمال المستقلة	CITUB	بلغاريا
الاتحاد العام للعمال	UGTC	الكاميرون
مؤتمر العمل الكندي	CLC	كندا
اتحاد النقابات الوطنية	CSN	
اتحاد نقابات عمال عموم الصين	ACFTU	الصين
الرابطة الوطنية لأصحاب المشاريع	ANDI	كولومبيا
اتحاد العمال في كولومبيا	CTC	
الاتحاد الموحد للعمال في كولومبيا	CUT	
الاتحاد النقابي في الكونغو	CSC/CORAF	الكونغو
اتحاد العمال "ريروم نوفاروم"	CTRN	كوستاريكا
اتحاد غرف ورابطات المنشآت الخاصة	UCCAEP	

نقابات العمال المستقلة	NHS	كرواتيا
اتحاد أصحاب العمل والصناعيين	OEB	قبرص
اتحاد العمال	SEK	
الاتحاد التشيكي - المورافي لنقابات العمال	ČMKOS	الجمهورية التشيكية
اتحاد الصناعة والنقل في الجمهورية التشيكية	SPD	
الاتحاد العام للعمال في جيبوتي	UGTD	جيبوتي
الاتحاد الوطني للعمال الدومينيكين	CNTD	الجمهورية الدومينيكية
الاتحاد الوطني للوحدة النقابية	CNUS	
الاتحاد المستقل للنقابات الطبقية	CASC	
الاتحاد الاكوادوري للمنظمات الطبقية المتحدة للعمال	CEDOCUT	اكوادور
الاتحاد النقابي للعاملات والعاملين في اكوادور	CSE	
النقابة المركزية المستقلة للعمال في السلفادور	CATS	السلفادور
مؤتمر نقابات العمال في فيجي	FTUC	فيجي
اتحاد نقابات المهنيين الأكاديميين	AKAVA	فنلندا
اتحاد الصناعات الفنلندية	EK	
لجنة أصحاب عمل الهيئات المحلية	KT	
المنظمة المركزية للنقابات الفنلندية	SAK	
الاتحاد الفنلندي للمستخدمين بأجر	STTK	
اتحاد المنشآت الفنلندية	SY	
المكتب الحكومي لأصحاب العمل	VTML	
حركة المنشآت الفرنسية	MEDEF	فرنسا
اتحاد الصحافة الاجتماعي	SPS	
الاتحاد الوطني لنقابات العمال المستقلة	UNSA	
الاتحاد الغابوني لنقابات العمال الحرة	CGSL	غابون
اتحاد نقابات العمال	DGB	ألمانيا
مؤتمر نقابات العمال	TUC	غانا
اتحاد عمال القطاع العام	PWU	غرينادا
نقابة عمال غواتيمالا	UNSI TRAGUA	غواتيمالا
الاتحاد الوطني لعمال غينيا	CNTG	غينيا
الاتحاد العام للعمال	CGT	هندوراس
اتحاد عمال هندوراس	CTH	
اتحاد نقابات العمال في هونغ كونغ	HKCTU	هونغ كونغ، الصين
اتحاد نقابات المهنيين	ÉS ZT	هنغاريا
اتحاد العمال الآيسلنديين	ASI	آيسلندا
هند مازدور سابها	HMS	الهند
اتحاد نقابات ازدهار إندونيسيا	KSBSI	إندونيسيا
الاتحاد الإيراني لرابطات أصحاب العمل	ICEA	جمهورية إيران الإسلامية

اتحاد النقابات اليابانية	JTUC-RENGO	اليابان
اتحاد المنشآت في اليابان	NK	
المنظمة المركزية لنقابات العمال - كينيا	COTU-K	كينيا
اتحاد نقابات العمال الكورية	FKTU	جمهورية كوريا
اتحاد أصحاب العمل	KEF	
اتحاد النقابات الحرة	LBAS	لاتفيا
مجلس العمل في ليسوتو	LLC	ليسوتو
مؤتمر نقابات العمال في ملاوي	MCTU	ملاوي
مؤتمر نقابات العمال	MTUC	ماليزيا
الاتحاد الوطني للعمال في مالي	UNTM	مالي
الاتحاد العام للعمال في موريتانيا	CGTM	موريتانيا
الاتحاد الثوري للعمال والفلاحين	CROC	المكسيك
اتحاد العمال في المكسيك	CTM	
اتحاد أصحاب العمل	NEF	ناميبيا
الاتحاد الوطني للعمال الناميبيين	NUNW	
الاتحاد العام لنقابات العمال في نيبال	GEFONT	نيبال
الاتحاد الوطني لنقابات العمال المسيحيين	CNV	هولندا
اتحادات نقابات العمال الهولندية	FNV	
اتحاد نقابات الموظفين الإداريين والمهنيين	MHP	
اتحاد الصناعة وأصحاب العمل في هولندا	VNO-NCW	
المجلس النيوزيلندي لنقابات العمال	NZCTU	نيوزيلندا
اتحاد نقابات العمال	LO	النرويج
اتحاد المنشآت النرويجية	NHO	
اتحاد أصحاب العمل في باكستان	EFP	باكستان
اتحاد العمال الباكستاني	PWF	
المجلس الوطني للمنشآت الخاصة	CONEP	بنما
التقارب النقابي	CS	
اتحاد العمال في جمهورية بنما	CTRP	
اتحاد العمال الرسمي الموحد/الاتحاد الوطني للعمال	CUTA/CNT	باراغواي
الاتحاد المستقل للعمال في بيرو	CATP	بيرو
غرفة التجارة في ليما	CCL	
الاتحاد العام للعمال في بيرو	CGTP	
نقابة "تضامن" المستقلة وذاتية الحكم	NSZZ	بولندا
اتحاد التجارة والخدمات في البرتغال	CCSP	البرتغال
الاتحاد العمالي العام في البرتغال - النقابات المشتركة	CGTP-IN	
اتحاد الصناعة	CIP	
اتحاد السياحة	CTP	
الاتحاد العمالي العام	UGT	

الاتحاد الديمقراطي لنقابات العمال في رومانيا	CSDR	رومانيا
الاتحاد الوطني لنقابات عمال "كارتل ألفا"	CNS-Cartel ALFA	
اتحاد النقابات المستقلة في روسيا	FNPR	الاتحاد الروسي
المنظمة المركزية لنقابات العمال في رواندا	CESTRAR	رواندا
الاتحاد الوطني لعمال السنغال	CNTS	السنغال
اتحاد النقابات المستقلة في السنغال	CSA	
المؤتمر الوطني لنقابات العمال	NTUC	سنغافورة
اتحاد عمال المعادن	KOVO	سلوفاكيا
الاتحاد العام للعمال	UGT	اسبانيا
اتحاد سيلان لأصحاب العمل	EFC	سري لانكا
الاتحاد الوطني للموظفين	JSS	
الاتحاد الوطني لنقابات العمال	NTUF	
اتحاد نقابات العمال السويدي	LO	السويد
الاتحاد السويدي للرابطات المهنية	SACO	
اتحاد المنشآت السويدية	SN	
الاتحاد السويدي للموظفين المهنيين	TCO	
الاتحاد السويسري لنقابات العمال	SGB	سويسرا
اتحاد أصحاب العمل السويسريين	UPS	
اتحاد نقابات العمال في تركيا	TÜRK-İŞ	تركيا
اتحاد نقابات العمال في أوكرانيا	FPU	أوكرانيا
مؤتمر نقابات العمال	TUC	المملكة المتحدة
غرفة الصناعيين في أوروغواي	CIU	أوروغواي
الجمعية المشتركة بين النقابات - المؤتمر الوطني للعمال	PIT-CNT	
اتحاد العمال الفنزويليين	CTV	جمهورية فنزويلا البوليفارية
اتحاد العاملين في قطاع الاتصالات في فنزويلا	FETRATEL	
مؤتمر نقابات العمال في زمبابوي	ZCTU	زمبابوي

مختصرات أخرى

لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات	CEACR
مجلس المديرين التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة	CEB
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	ICESCR
صندوق النقد الدولي	IMF
الهدف الإنمائي (الأهداف الإنمائية) للألفية	MDG(s)
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
السلامة والصحة المهنيّتان	OSH
أرضية الحماية الاجتماعية (المفهوم)	SPF
أرضيات الحماية الاجتماعية (التنفيذ الوطني)	SPFs

صكوك منظمة العمل الدولية

اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧	الاتفاقية رقم ٨١
اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١	الاتفاقية رقم ١٠٠
اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢	الاتفاقية رقم ١٠٢
اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨	الاتفاقية رقم ١١١
اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، ١٩٦٢	الاتفاقية رقم ١١٨
اتفاقية إعانات إصابات العمل، ١٩٦٤ [الجدول الأول المعدل في ١٩٨٠]	الاتفاقية رقم ١٢١
اتفاقية إعانات العجز والشيخوخة والورثة، ١٩٦٧	الاتفاقية رقم ١٢٨
اتفاقية الرعاية الطبية وإعانات المرض، ١٩٦٩	الاتفاقية رقم ١٣٠
اتفاقية الحد الأدنى للسكن، ١٩٧٣	الاتفاقية رقم ١٣٨
اتفاقية الحفاظ على الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي، ١٩٨٢	الاتفاقية رقم ١٥٧
اتفاقية النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، ١٩٨٨	الاتفاقية رقم ١٦٨
اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠	الاتفاقية رقم ١٨٣
توصية تأمين الدخل، ١٩٤٤	التوصية رقم ٦٧
توصية الرعاية الطبية، ١٩٤٤	التوصية رقم ٦٩
توصية إعانات إصابات العمل، ١٩٦٤	التوصية رقم ١٢١
توصية الرعاية الطبية وإعانات المرض، ١٩٦٩	التوصية رقم ١٣٤
القرار بشأن الضمان الاجتماعي، الدورة ٨٩ لمؤتمر العمل الدولي، ٢٠٠١	قرار عام ٢٠٠١
الاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي، ٢٠١١	استنتاجات عام ٢٠١١
القرار بشأن المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي، ٢٠١١	قرار عام ٢٠١١

مقدمة

قرر مجلس الإدارة في دورته ٣١١ المنعقدة في حزيران/يونيه ٢٠١١، أن يدرج بنداً لوضع معيار في جدول أعمال الدورة الواحدة بعد المائة (٢٠١٢) لمؤتمر العمل الدولي، بعنوان "وضع توصية مستقلة بشأن أرضية الحماية الاجتماعية". كما قرر مجلس الإدارة أن تخضع هذه المسألة لإجراء مناقشة مفردة، تمشياً مع المادة ٣٨ من النظام الأساسي للمؤتمر، واعتمد برنامج المهل الزمنية المخفضة المقترحة^١. وتمخض هذا القرار عن الاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) في الدورة المائة لمؤتمر العمل الدولي (٢٠١١)، التي نصت على ما يلي: "بالنظر إلى الدعم المتجدد لتقديم الضمان الاجتماعي على مستوى أساسي على الأقل من خلال إنشاء أرضيات للحماية الاجتماعية، هناك حاجة إلى توصية تستكمل المعايير القائمة ويكون من شأنها أن توفر إرشاداً مرناً ومجدياً للدول الأعضاء في إقامة أرضيات للحماية الاجتماعية ضمن نظم الضمان الاجتماعي الشاملة الموضوعة بما يتناسب مع ظروفها ومستوياتها الإنمائية الوطنية"^٢. وقد أورد الملحق بهذه الاستنتاجات بعض عناصر توصية محتملة، كانت بمثابة أساس استند إليه عند إعداد الاستبيان وهذا التقرير.

وتحقيقاً لهذا الغرض، أعد المكتب تقريراً ملخصاً بشأن القانون والممارسة في الدول الأعضاء^٣. وتضمن التقرير استبياناً لتأكيد وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن نطاق ومضمون التوصية المحتملة، ولصيغة النص المقترح. وتم وضع الاستبيان مع مراعاة استنتاجات عام ٢٠١١.

ووفقاً لبرنامج المهل الزمنية المخفضة، الذي اعتمده مجلس الإدارة، دعا المكتب الحكومات إلى إرسال ردودها في موعد أقصاه شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وعند إعداد هذا التقرير، كان المكتب قد تلقى ردوداً من هيئات مكونة تمثل ١١٨ دولة عضواً. ويشمل ذلك حكومات الدول الأعضاء التالية، البالغ عددها ٩٨ دولة عضواً (بالترتيب الأبجدي الانكليزي): ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، جامايكا، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.

وتمشياً مع الفقرة ١ من المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي، دُعيت الحكومات إلى الإعراب عن وجهات نظرها بعد التشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وهذا التشاور إلزامي في حالة الدول

^١ الوثيقة GB.311/6.

^٢ مكتب العمل الدولي: استنتاجات بشأن المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف، ٢٠١١، في محضر الأعمال المؤقت (جنيف، ٢٠١١) رقم ٢٤: تقرير لجنة المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (جنيف)، الفقرة ٣١. متاح على الموقع التالي:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_157820.pdf
يشار إليه فيما يلي باستنتاجات عام ٢٠١١.

^٣ مكتب العمل الدولي: أرضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، التقرير الرابع (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠١، جنيف، ٢٠١١. متاح على الموقع التالي:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/meetingdocument/wcms_160210.pdf
يشار إليه فيما يلي بالتقرير الرابع (١).

الأعضاء التي صدقت على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤). كما أشارت حكومات ٤٦ دولة عضواً إلى أنه تم استشارة أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وقامت حكومات العديد من الدول الأعضاء بإرسال ردود منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على نحو منفصل؛ وفي بعض الحالات، تلقى المكتب هذه الردود مباشرة. بالإضافة إلى ذلك، وردت ردود من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في ٢٠ دولة عضواً أخرى هي: الجزائر، جزر البهاما، بربادوس، الكونغو، جيبوتي، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غينيا، آيسلندا، ملاوي، مالي، موريتانيا، نيوزيلندا، باكستان، رواندا، سنغافورة، سلوفاكيا، إسبانيا. كما ورد رد مباشر من المنظمة الدولية لأصحاب العمل، أدرج في التقرير بعد الردود الواردة من المنظمات الوطنية لأصحاب العمل.

ونظراً للطبيعة الخاصة التي يتسم بها الموضوع، فقد دُعيت الوزارات المعنية إلى التشاور مع سلطات معنية أخرى عند صياغة الردود على هذا الاستبيان. وأفاد عدد من البلدان أنه قام بذلك؛ وقام عدد آخر بإرسال وجهات نظر وزارات أخرى ومنظمات للضمان الاجتماعي على نحو منفصل.

ولقد تم إعداد هذا التقرير استناداً إلى الردود المتلقاة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الاستبيان، وهو يتضمن جوهر ملاحظاتها، بالإضافة إلى تعليق المكتب على الردود وعلى النص المقترح للتوصية. كما يشمل الجزء ٢ (باء) من التقرير الرابع النسختين الفرنسية والإنكليزية للنص المقترح الذي سيكون - إذا ما قرر المؤتمر ذلك - بمثابة أساس لمناقشة بند وضع المعيار بشأن صياغة توصية مستقلة بشأن أرضية الحماية الاجتماعية، خلال دورته الواحدة بعد المائة (٢٠١٢).

^٤ الردود التي وردت بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ترد في هذا التقرير في خانات الردود نعم أو لا فقط؛ بيد أنه تعذر أخذ التعليقات النصية في الحسبان.

الردود المتلقاة والتعليقات

يتضمن هذا الجزء جوهر ردود الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الاستبيان المصاحب للتقرير الرابع (١). ويرد كل سؤال متبوعاً بقائمة المجيبين، مجموعة حسب طبيعة الردود (إيجابية، سلبية أو ردود أخرى).

وحيثما يكون هناك رد يتضمن تعليقات تقدم توصيفاً أو تفسيراً، يرد جوهر هذه التعليقات بشكل موجز بالترتيب الأبجدي الإنكليزي للبلدان. وبسبب ضيق المساحة، تم جمع الردود المشابهة مع بعضها البعض حيثما أمكن ذلك. وقدمت بعض الردود، لا سيما تلك المتعلقة بالسؤال التمهيدي، معلومات مثيرة للاهتمام ومفيدة بشأن القانون والممارسة على المستوى الوطني فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي. غير أنّ هذه المعلومات لم تدرج في هذا التقرير. ولغرض الدقة، لم تُدرج أيضاً التعليقات التي تعيد تأكيد المقترح الوارد في السؤال من دون إضافة المزيد من النقاط. غير أنه تم الأخذ بعين الاعتبار بالنص الكامل لكافة التعليقات المقدمة عند صياغة النص المقترح للتوصية.

ويرد في القسم اللاحق تعليق المكتب على الردود على الأسئلة والنص المقترح للتوصية.

ملاحظات عامة

الحكومات

النرويج. الغرض الأساسي من التوصية هو إرشاد الدول الأعضاء التي لم ترس بعد أراضيات مرضية للحماية الاجتماعية موضوعاً بما يتناسب مع ظروفها ومستوياتها الإنمائية الوطنية. وقد سبق أن نفذت بعض الدول الأعضاء برامج شاملة للحماية الاجتماعية، بتغطية شاملة ومستويات عالية من أمن الدخل والحصول على رعاية صحية جيدة. وبالتالي، من غير الممكن مواصلة توسيع نطاق تغطيتها وتوفير مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي غير قابل للتطبيق. وينبغي أن تتجلى هذه النقطة في التوصية، كما ينبغي إدراج مسألة المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وجعلها أكثر وضوحاً، كشرطين مسبقين للعدالة الاجتماعية.

أصحاب العمل

EFC (سري لانكا). لا يمكن أن تكون مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية نهجاً "واحد يناسب الجميع"، إذ إنها تغطي مختلف التجارب في كافة أرجاء العالم، ومن الصعب ترجمتها إلى صك عالمي. وينبغي لأي آلية جديدة أن تبقى عامة ومرنة، تاركة هذه المسألة للنقاش الوطني ومتضمنة التنفيذ التدريجي الذي يتلاءم مع السياق الوطني.

EK (فنلندا). الحياة الجيدة تأتي من خلال العمل - ومن النادر جداً أن يؤدي الضمان الاجتماعي دوراً مركزياً. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون نظام الضمان الاجتماعي مستداماً من الناحية الاقتصادية، والاستدامة تتطلب نمواً اقتصادياً كافياً ونظاماً للضمان الاجتماعي يحفز المستفيدين على الانضمام إلى سوق العمل. كما ينبغي للنظام أن يشمل ما يلي: شروط إثبات الحاجة؛ تحويلات آلية للدخل لمن هم دون عتبة الدخل مقارنة مع متوسط الأجر، هي غير مستدامة وعرضة لتصبح فخاً للدخل. ومن الصعب أيضاً اعتبار التمويل الأجنبي المؤقت مستداماً. ونحن نوافق على التوصية.

SN (السويد). ليس من المطلوب وضع توصية تتضمن قواعد محددة بشأن أراضيات الحماية الاجتماعية الوطنية. وهناك ليس وشك فيما يتعلق بالمسائل التي ينبغي إدراجها في أراضيات الحماية الاجتماعية؛ ويبدو أنها تستهدف تغطية مسائل الصحة التقليدية، أي الحصول على المياه والصرف الصحي والإسكان والرعاية الصحية. ولا بد لكل بلد من أن يضع حلولاً واقعية ومستدامة مالياً تكون خاصة به وتقوم على ظروفه الوطنية. ومن الضروري تحقيق تنمية ونمو اقتصاديين جيدين؛ ومن شأن الظروف السليمة أن تستحدث فرص عمل في الاقتصاد المنظم وتعوض عن البطالة والاستبعاد الاجتماعي وتسهل عملية إرساء أراضيات للحماية الاجتماعية تتسم بالاستدامة والواقعية. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى تشريعات مرنة ومحدثة لسوق العمل من أجل توفير حوافز للعمال؛ كما ينبغي للقوى العاملة أن تكون قابلة للاستخدام وينبغي للقواعد والنظم أن تزود الناس بالحوافز الكافية للعمل. ومن شأن القطاع الخاص، الذي يضطلع بدور مهم في توفير الخدمات المصاحبة للحماية الاجتماعية، أن يكون أكثر متانة في المستقبل؛ وينبغي أن يتجلى ذلك في أي توصية من التوصيات.

العمال

STTK، SAK، AKAVA (فنلندا). التشديد على الأساس القانوني للضمان الاجتماعي والحقوق الفردية وحقوق الإنسان والحق في الإعانات وجودة نُظم الضمان الاجتماعي والخدمات والفعالية من حيث التكلفة، بالإضافة إلى الاستدامة المالية. وتتطلب هذه الاستدامة أساساً واسع النطاق من التمويل ومعدلات عالية من العمالة إلى حين التقاعد. كما ينبغي لُنظم الضمان الاجتماعي أن تأخذ في الاعتبار المساواة بين الجنسين وأن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشروط العمل اللائق وظروف العمل التي تتماشى على الأقل مع تشريعات العمل والاتفاقات الجماعية، وبالأمن والاستمرارية اللذين توفرهما علاقات الاستخدام. وينبغي أن يستند المصدر الأول للدخل إلى الإيرادات القائمة على العمل حيثما أمكن ذلك؛ وإلا فإنه ينبغي لإعانات الضمان الاجتماعي أن توفر ما يلزم من الأمن. CTH (هندوراس). يوافق على مضمون الاستبيان.

أسئلة تمهيدية

السؤال ١ يرجى الإشارة إلى أي تشريعات أو ممارسات، بما في ذلك قانون السوابق والبرامج والسياسات، سارية في بلدكم لم يتم تبليغها إلى المكتب، رداً على الاستبيان المقدم بموجب المادة ١٩ من الدستور بشأن صكوك الضمان الاجتماعي (يرجى إرسال نسخة عنها أو رابط إلكتروني، إذا أمكن ذلك):

قامت عدة حكومات ومنظمات أصحاب عمل ومنظمات عمال معلومات عن التشريعات والسياسات الوطنية أو أشارت إلى الاستبيان المقدم بموجب الدراسة الاستقصائية العامة بشأن صكوك الضمان الاجتماعي على ضوء إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة لعام ٢٠٠٨، والتقارير الثالث (الجزء ١ باء)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف ٢٠١١.

الديباجة

السؤال ٢ هل ينبغي لديباجة التوصية أن تذكر بما يلي: إعلان فيلادلفيا؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨؛ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة؛ الأهمية المستمرة التي ترتديها اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي، ولا سيما اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) وتوصية تأمين الدخل، ١٩٤٤ (رقم ٦٧) وتوصية الرعاية الطبية، ١٩٤٤ (رقم ٦٩)؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٨.

نعم: ٩٢. ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، اكادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٤. أرمينيا، هنغاريا، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، طاجيكستان.

ردود أخرى: ٢. كندا، الجمهورية الدومينيكية.

التعليقات

أستراليا. ينبغي الإشارة فقط إلى معايير منظمة العمل الدولية المحدثة تماماً، ولذا من الأفضل الإشارة إلى الاتفاقية رقم ١٣٠ (وإلى التوصية رقم ١٣٤ المرفقة بها) وليس الإشارة إلى التوصية رقم ٦٩.

بيلاروس، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الكامبيرون، كينيا، فيتنام، زامبيا. هذه الصكوك توفر أساساً قانونية دولية لأرضية الحماية الاجتماعية.

بلجيكا، إكوادور. ينبغي الاعتراف أيضاً بأن الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الإنسان.

بليز، سري لانكا. تعزز هذه الصكوك مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية والتوصية.

كندا. التوصية رقم ٦٩ لا تعتبر محدثة وليست جميع الأحكام الواردة في الصكوك الأخرى ذات جدوى مواكبة للعصر. وينبغي الإشارة فقط إلى الصكوك المجدية والمحدثة.

كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، هندوراس، ليسوتو، لكسمبرغ، بنما، رومانيا. هذه صكوك مهمة.

الجمهورية التشيكية. ينبغي إدراج العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السلفادور. ينبغي الإشارة بصورة خاصة إلى المواد ٧ و١٣ و١٩ و٢٥ و٤٦ و٥٣ و٥٩ من الاتفاقية رقم ١٠٢، وكذلك إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨، الذي يشير إلى الحق في الضمان الاجتماعي، وهو حق ينص عليه كذلك الدستور الوطني.

هنغاريا. هذه الصكوك ملائمة لكنّ هنغاريا لم تصدق بعد على الاتفاقية رقم ١٠٢ وعلى التوصيتين رقم ٦٧ ورقم ٦٩، ولذا لا يمكنها أن تؤيد الإشارة إليها.

لبنان. إنها تبرز الالتزام الدولي بنهج قائم على الحقوق لمقاربة الضمان الاجتماعي.

موريشيوس. تطور الضمان الاجتماعي من تقديم دعم أساسي للدخل إلى توفير تقديمات لسلسلة من الاحتياجات الإنسانية الأخرى، مع الإقرار في الوقت ذاته بالحق في الحصول على الخدمات.

هولندا، بيرو، البرتغال، أوروغواي. هذه إشارات مجدية وأساس للحق في الضمان الاجتماعي ينبغي التشديد عليها.

نيكاراغوا. يتسم إي صك يدعو إلى تحسين ظروف العمل والحصول على الضمان الاجتماعي بالأهمية.

النرويج. ينبغي إدراج الاتفاقية رقم ١١١.

باراغواي. ينبغي الإقرار بأن الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الإنسان وبأهمية استحداث أرضيات للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني وبسياق دعائم برنامج العمل اللائق الأربع المتلازمة والمتراصة والمتكافئة.

الاتحاد الروسي. في حين ينبغي للتوصية الجديدة أن تسد الثغرات في تغطية الضمان الاجتماعي، فإن معايير منظمة العمل الدولية القائمة لم تفقد بعد ملاءمتها في مد نطاق الضمان الاجتماعي.

السنغال. ينبغي إدراج العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحملة العالمية من أجل مد نطاق الضمان الاجتماعي وتوفير التغطية للجميع والقرار والاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) (٢٠١١)، والميثاق العالمي لفرص العمل والهدفين الإنمائيين للألفية رقم ٥ ورقم ٦؛ وإعلان ياوندي الثلاثي بشأن تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية (٢٠١٠).

جنوب أفريقيا. ينبغي كذلك مراعاة الاتفاقية رقم ١٢١ والتوصية رقم ١٢١.

تركيا. بالنظر إلى أنّ أرضيات الحماية الاجتماعية تشمل كذلك سبل الحصول على الخدمات الصحية، ينبغي التذكير بالاتفاقيات والتوصيات ذات الصلة.

الولايات المتحدة. ينبغي للديباجة أن تذكر فحسب باتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية؛ وينبغي حذف عبارة "الأهمية المستمرة التي ترتديها".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤ .

نعم: ١٦ . AiG (أستراليا)، BCCI (بلينز)، CNS (البرازيل)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٦ . CNA، CNC، CNI (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، KEF (جمهورية كوريا)، UPS (سويسرا).

ردود أخرى: ٢ . EFP (باكستان)، CIP (البرتغال).

التعليقات

ANDI (كولومبيا). الاتفاقية رقم ١٠٢ شاملة للجميع على حد كافٍ وتتمتع بميزة أنها اتفاقية مرنة وتوفر الحماية، لأنه يمكن تحديد الحد الأدنى للإعانات مقارنةً بالمستوى الوطني للأجور.

SPD (الجمهورية التشيكية)، OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، IOE. لا حاجة إلى أية إشارة.

VNO–NCW (هولندا). الاتفاقية رقم ١٠٢ ليست ملائمة تماماً لأنه لم يصدق عليها إلا ٤٧ بلداً.

EFP (باكستان). ينبغي ألا ترد أي إشارة إلى أي اتفاقية لم تحظ بتصديق الدول عامةً.

CIP (البرتغال). لا ضرورة لوضع توصية لأن أغلبية القضايا التي يتناولها الاستبيان هي من اختصاص حكومات الدول الأعضاء.

CTP (البرتغال). يجب أن تكون المبادئ الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدستورية الرئيسية التي تقوم عليها الصكوك الدولية المشار إليها، مكيفة مع السياق العالمي الجاري والتحديات الجديدة التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية.

CIU (أوروغواي). دون الإشارة إلى اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٩٣ . KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بلينز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSITRAGUA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، ASI (آيسلندا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC–RENGO (اليابان)، COTU–K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملايو)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيجال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP–IN، UGT (البرتغال)، CSDR، CNS–Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (إسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT–CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: صفر.

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CNTD، CASC، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملايو)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيجال)، CNV، FNV،

MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CSA، CNTS (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، ZCTU (زيمبابوي). الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الإنسان، وهناك اعترافٌ متزايد من جانب المجتمع الدولي بأهمية استحداث أرضية للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني. وينبغي أن تصاغ التوصية في إطار الدعائم الأربع المتلازمة والمتراصة والمتكافئة لبرنامج العمل اللائق.

CUT (البرازيل). ينبغي كذلك التركيز على مبادئ العمالة الكاملة والعدالة الاجتماعية.
CSN (كندا)، CATP (بيرو). ينبغي إدراج العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
CUT، CTC (كولومبيا). من أجل تحقيق تنفيذ عالمي من المهم إدراج شتى الإعلانات العالمية.
ČMKOS (الجمهورية التشيكية). في سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الجارية، هذه المعايير معرضة للخطر ومن الضروري التذكير بها.
CTM (المكسيك). إن الحقائق الاجتماعية التي يواجهها العالم تجاوزت التشريعات الدولية.
CGTP-IN (البرتغال). الحماية الاجتماعية هي أحد الأسس التي تقوم عليها ولاية منظمة العمل الدولية ومن الضروري بالتالي أن تذكر الصكوك ذات الصلة.
UGT (البرتغال). ينبغي الإشارة أيضاً إلى أهمية الحماية الاجتماعية بوصفها آلية لتشجيع أسواق عمل أكثر إنصافاً وتعزيز قدر أكبر من السلامة والتماسك الاجتماعي.

السؤال ٣

هل ينبغي للدباجة أن تعترف بأن الضمان الاجتماعي ضرورة اجتماعية واقتصادية لتحقيق التنمية والتقدم، وأنه:
(أ) أداة مهمة لخفض الفقر والاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن الاجتماعي وتخفيف حدتها والقضاء عليها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٨.

نعم: ٩٤. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قبرغيزستان، لايتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فينتام، زامبيا، زيمبابوي.

لا: ٤. هندوراس، ماليزيا، سري لانكا، المملكة المتحدة.

التعليقات

الأرجنتين، باراغواي. إنه أيضاً أداة مهمة لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وينبغي أن تكون العمالة محور أي مبادرة توسعية.

أستراليا. يكون الضمان الاجتماعي أكثر فعالية عندما ينفذ بالتوافق مع هيكليات داعمة أخرى مثل التعليم الابتدائي وتنمية المهارات والعمالة وبناء القدرات المجتمعية.

بليز. إنه أيضاً عنصر هام في الانتعاش الاقتصادي لأن من هم في أمس الحاجة إلى أرضية للحماية الاجتماعية ينفقون دخلهم المتاح.

بنن. يسهم الضمان الاجتماعي في النهوض بالاقتصاد والحفاظ على الاستقرار في المنشآت ويقوم بوظيفة هامة في إعادة التوزيع.

- دولة بوليفيا المتعددة القوميات*. ينبغي أن يكون ذلك مدعوماً بمقررات وقرارات ذات طبيعة دولية وفي إعلانات عالمية.
- البرازيل*. بينت تجربة البرازيل فعالية أرضية الحماية الاجتماعية في الحد من أوجه التفاوت ومكافحة الفقر.
- الكاميرون*. من خلال تغطية شتى فروع الضمان الاجتماعي.
- كوبا*. ينبغي الإقرار به كحق ضمن السياق الوطني وفقاً لمستوى التنمية.
- الجمهورية الدومينيكية*. ينبغي للبلدان أن تركز جهودها في هذا المجال وفقاً لظروفها الوطنية.
- كوتادور*. يضمن أيضاً سبل الحصول على الرعاية الصحية والتنمية الفكرية البشرية.
- السلفادور*. هو لازم أيضاً لمكافحة المشاكل الاجتماعية الأكثر تعقيداً (البطالة والفقر وانعدام الأمن الاجتماعي) والحد من أثرها من خلال وضع تدابير فعالة وتقوية خدمات العمالة ذات الصلة وبرامج السلامة والصحة المهنية.
- ألمانيا*. إنه يوفر زخماً قوياً للنمو الاقتصادي والبحوثة. وتسهم نظم الضمان الاجتماعي الجيدة في الحد من انعدام المساواة وفي حماية الناس من المخاطر وتعزيز النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي، وكذلك في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل.
- غواتيمالا*. ليست مؤسسات الضمان الاجتماعي مجرد هيئات فاعلة بل إنها تقدم الإسهامات في هذا المجال.
- هندوراس*. ينبغي للدولة أن تقلل وتمنع الفقر والاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن الاجتماعي.
- إنونيسيا*. على الدولة أن تبذل الجهود لتوفير الضمان الاجتماعي بوصفه شبكة أمان مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية كحق من الحقوق العائدة لكل مواطن فرد بغية الحد من الفوارق في الحماية الاجتماعية أو إزالة هذه الفوارق.
- اليابان*. إنه يوفر الأمن في حياة الناس ويقدم الاستقرار للاقتصاد ويستحدث العمالة في الخدمات الاجتماعية، وهو أمر يتوقع أن يتزايد في المستقبل.
- كينيا*. لا يمكن تحقيق أي تنمية اقتصادية ذات شأن ما لم يتمكن المواطنون من استيفاء احتياجاتهم الأساسية.
- لبنان*. إنه يفيد في حماية المجتمعات من الصدمات الاقتصادية الضارة (من خلال إعانات البطالة). وهو أداة لإعادة توزيع الدخل (معاشات التقاعد) فيما بين الأجيال وعبر الزمن، مما يحد من انعدام الأمن الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي (الرعاية الصحية).
- ليسوتو*. يقتضي تحقيق هذه الأهداف غير ذلك من الأنشطة الإنمائية التكميلية والنمو الاقتصادي.
- لكسمبرغ*. ينبغي التذكير بوظيفته كأداة لضمان الدخل.
- ماليزيا*. الاستقرار الاقتصادي هو أهم أداة لتحقيق هذه الأهداف.
- موريشيوس*. إنه يسهم في التماسك الاجتماعي وبحسن مستويات معيشة المعوزين والسكان برمتهم.
- هولندا*. يتمثل شرط هام في تفعيل النظام الاجتماعي مما يمنح الناس الحوافز للحصول على العمل اللائق والمحافظة عليه.
- نيكاراغوا*. يتمتع السكان المشمولون بمستويات معيشة أفضل، مما يؤثر على التنمية في البلد.
- النرويج*. ينبغي إدراج عبارة "التميز".
- بيرو*. إنه يخلف تأثيراً هاماً على رفاهة السكان، ولا سيما على شرائح معينة منهم.
- الفلبين*. إنه مهم أيضاً لحماية وتقوية الحق في الكرامة الإنسانية.
- البرتغال*. الضمان الاجتماعي أساسي لإرساء أمن الدخل ومنع الفقر وانعدام المساواة والحد منهما وتشجيع الإدماج الاجتماعي وكرامة الإنسان.
- رومانيا*. نظم الضمان الاجتماعي أدوات هامة لمنع الفقر والتخفيف من وطأته والحد منه.
- الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا*. من خلال الضمان الاجتماعي، يمكن ربط التأهيل المهني بتنمية المهارات من أجل إعادة إدماج العمال المصابين.
- سري لانكا*. هذا واردٌ ضمناً في الديباجة.

سويسرا. التعديل المقترح هو التالي: "إنه أداة مهمة لخفض الفقر والاستبعاد الاجتماعي وتخفيف حدتهما والقضاء عليهما".

تركيا. العمالة والضمان الاجتماعي يتمتعان بأهمية حيوية من أجل مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر.

المملكة المتحدة. تتحقق التنمية والتقدم في سياقات مختلفة كثيرة؛ ينبغي إدراج عبارة "طويلة الأمد" بعد عبارة "التنمية".

الولايات المتحدة. توخياً لتجنب التكرار ينبغي الاستعاضة عن عبارة "ضرورة اجتماعية واقتصادية" بعبارة "أداة سياسية لتحقيق".

أوروغواي. إنه أيضاً أداة فعالة للتقدم في اتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية بوصفها عاملاً هاماً لإعادة توزيع الثروات.

فيتنام. إنه هدف عام من أهداف أرضية الحماية الاجتماعية.

زامبيا. الضمان الاجتماعي يلقي اعترافاً متزايداً بوصفه حقاً من حقوق الإنسان.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤ .

نعم: ١٩ . AiG (أستراليا)، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CIP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي) IOE.

لا: ٢ . BCCI (بليز)، CNA (البرازيل).

ردود أخرى: ٣ . CNC، CNI (البرازيل)، SN (السويد).

التعليقات

CNC، CNI (البرازيل). لأن هذا الأمر هو من مسؤولية الحكومة، ينبغي ألا يلقي أي أعباء مباشرة أو غير مباشرة على أصحاب العمل.

CNA (البرازيل). لا يثبت النص أي صلة مباشرة بين أرضية الحماية الاجتماعية والحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

ANDI (كولومبيا). إن نموذج الضمان الاجتماعي المستدام والذي يوفر سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية هو أساسي لتحسين الإنتاجية وتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

OEB (قبرص) UPS (سويسرا). هذا ما كانت عليه الحال خلال الأزمة.

MEDEF (فرنسا). ليس هناك أي حماية اجتماعية دون تنمية اقتصادية. ولا يمكن أن يتحقق الضمان الاجتماعي على حساب النمو الاقتصادي.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). تجربة البلدان المتقدمة تبين ذلك.

VNO-NCW (هولندا). فقط إذا كان "النظام" منشطاً.

CCL (بيرو). ينبغي إبراز أهمية الضمان الاجتماعي بالنسبة لتنمية البلدان وتقدمها.

CIP (البرتغال). أهم أداة هي حماية الأشخاص في سوق العمل من خلال سياسات العمالة النشطة.

CTP (البرتغال). يجب أن تكون نظم الحماية الاجتماعية مكيفة مع الوضع الاقتصادي في البلد.

SN (السويد). ينبغي الاعتراف بالنمو الاقتصادي والإنتاجية كشرط لتوفير الحماية الاجتماعية للناس.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢ .

نعم: ٩١ . KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)،

HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN، UGT (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: صفر.

ردود أخرى: ١. TUC (المملكة المتحدة).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CTA، CGT (الأرجنتين)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (اكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، NTUF (سري لانكا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). الضمان الاجتماعي هو أداة هامة لتسهيل الانتقال من العمالة غير المنظمة إلى العمالة المنظمة. ويجب أن تكون جميع المبادرات المرتبطة بمد نطاق الضمان الاجتماعي وثيقة الصلة بسياسة العمالة.

CUT (البرازيل). إنه يشجع حلقة حميدة من الإنتاج والاستهلاك وسبل الحصول على السياسات العامة الأساسية التي تشجع التنمية الاجتماعية والبشرية من قبيل الرعاية الصحية وحماية الأمومة والحماية الاجتماعية للمسنين والأطفال والمعوقين فضلاً عن سبل الحصول على التعليم والإسكان.

CITUB (بلغاريا). ينبغي الإقرار به والتركيز عليه بقوة ولا سيما في الوضع الراهن حيث يتعرض السلم الاجتماعي والرفاه الاجتماعي للخطر بسبب الافتقار إلى عدالة اجتماعية مناسبة وتزايد الفقر وانعدام المساواة.

CSN (كندا). بل ينبغي التأكيد على أن هذا الاستثمار يولد عائدات مرتفعة وبحق الإذخارات في التكلفة للمجتمع.

CUT، CTC (كولومبيا). فقط بوصفه ضرورة اجتماعية لأن الضرورة الاقتصادية تعني إعطاء الأولوية للاستدامة المالية على حساب حقوق الإنسان.

CASC (الجمهورية الدومينيكية). أهم الأدوات لمكافحة الفقر واستئصاله هي نظم ضمان اجتماعي جيدة وفعالة وغير تمييزية.

CSE (اكوادور). ينبغي أن تخصص الدول موارد مرصودة في ميزانياتها لدعم وضمان سبل الحصول على الحق في الضمان الاجتماعي.

FTUC (فيجي). هو عنصر هام في الحد من الفقر.

TUC (غانا). هو أساسي لضمان الإدماج الاجتماعي والتناغم والتنمية الاقتصادية.

JTUC-RENGO (اليابان). دوره أساسي في التخفيف من انعدام الأمن الاجتماعي والاستبعاد الاجتماعي، ولذا فإنه أداة هامة وفعالة لإرساء مجتمع مستقر.

MHP، FNV، CNV (هولندا)، UGT (اسبانيا). إنه أداة لتسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

CS (بنما). دون ضمان اجتماعي يتزايد الفقر، ولذا فهو أساسي لوضع نظام شامل يضمن أرضية للحماية الاجتماعية تسهم في التنمية البشرية.

UGT (البرتغال). إنه آلية لتشجيع أسواق عمل أكثر إنصافاً وزيادة السلم والتماسك الاجتماعي.

UGT (اسبانيا). إنه أيضاً عنصر مثمر للحد من الفقر وتشجيع التماسك الاجتماعي وينبغي أن يكون مرتبطاً بسياسات العمالة بغية إسباغ الكرامة على العمالة وجعلها مصدراً للحقوق الاجتماعية.

TUC (المملكة المتحدة). كون التنمية تتحقق في سياقات عديدة لا يعني الحد من أهمية الضمان الاجتماعي كأداة. وهو لا يؤيد اقتراح المملكة المتحدة بإدراج عبارة "طويلة الأمد" لأن من شأن هذا أن يشجع على استمرار إرجاء التصدي للحاجة إلى ضمان اجتماعي مناسب وفعال.

PIT-CNT (أوروغواي). من شأن استئصال هذه المشاكل أن يشجع قيام سلام اجتماعي دائم.

السؤال ٣

(ب) استثمار في الأشخاص، يسمح لهم بالتكيف مع التغيرات الهيكلية الضرورية في الاقتصاد وفي أسواق العمل، ومثبت آلي فعال في أوقات الأزمات وما بعدها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٧ .

نعم: ٨٩. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكامرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لايتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٨. كوبا، اكوادور، ماليزيا، نيكاراغوا، قطر، سري لانكا، المملكة المتحدة، فيتنام.

التعليقات

الأرجنتين. إنه يستكمل العمل من خلال الإدماج وإعادة توزيع الدخل.

أستراليا. من شأن النهج المتوسطة والطويلة الأمد، مثل إدماج سياسات الحماية الاجتماعية في سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل، أن تشجع نمواً قوياً ومستداماً ومتوازناً.

بنغلاديش. المخصصات في الميزانية للمجموعات المحرومة تسهم في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والتماسك الاجتماعي في مواجهة انعدام اليقين الاقتصادي.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي لكل دولة أن تعزز الاستثمارات الاجتماعية، رهنًا بظروفها، في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والعمالة والتماسك الاجتماعي.

البرازيل. لا سيما في سياق العولمة المالية وإلغاء الضوابط.

كوستاريكا. إن الاستثمارات في التعليم والتدريب بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل وإعادة تدريب العمال على مهن جديدة إنما هي ضرورية لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

كوبا. إن ذلك من مسؤوليات الدولة.

الجمهورية الدومينيكية. إن التحويلات المستهدفة لاستبدال الدخل من العمالة هي أداة فعالة ولكن يجب أن تكون انتقالية بطبيعتها وأن تقلل على نحو تدريجي.

فرنسا. إنه يقدم المزيد من استقلالية للمرأة ويحد من أثر الأزمة الإنسانية.

غواتيمالا. إلى درجة لا تكون معها العمالة المنظمة معرضة للخطر.

هندوراس. كذلك استثمار يقي من الحالات الطارئة الأخرى.

كينيا. يخفف أيضاً من البطالة الناشئة عن تقليص حجم المنشآت بسبب التغيرات التكنولوجية.

جمهورية كوريا، لبنان، نيكاراغوا، تركيا. إعانات البطالة هامة بصورة خاصة.

لاتفيا. الاعتبارات الواردة في السؤال ٣ (أ) ينبغي أن تظل سائدة نظراً إلى أن حقوق الضمان الاجتماعي تحمي أمن الدخل وتضمنه.

ليسوتو. استعادة كرامة الناس وتمكينهم من التفاعل مع المجتمع والانخراط فيه بحرية.

المكسيك. ينبغي عدم ذكر عبارة "آلي".

ماليزيا. ينبغي التصدي للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد وأسواق العمل من خلال نهج اقتصادي أوسع نطاقاً.

هولندا. يسهم في مرونة سوق العمل والمشاركة وحفز الاستهلاك وجعل البلدان على قدم المساواة.

البرتغال. التركيز على الأساليب التي يمكن أن يسهم بواسطتها في تسريع الانتعاش في اتجاه نمو اقتصادي شامل.

الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا. إعادة تدريب المعوقين.

سويسرا. الاستعاضة في النص الفرنسي عن عبارة "amortisseur" بعبارة "stabilisateur".

المملكة المتحدة. الاستعاضة في الإنكليزية عن عبارة "assists" بعبارة "allows" لأن الضمان الاجتماعي يساعد الناس على التكيف ولكن لا يمكنه أن يضمن ذلك.

الولايات المتحدة. توخياً للتعبير على نحو أدق عن الدور النشط لمتلقي الضمان الاجتماعي، ينبغي الاستعاضة عن عبارة "يسمح لهم بالتكيف مع التغيرات الهيكلية" بعبارة "يقدم لهم فرصة التكيف مع التغيرات".

أوروغواي. إن السياسات الاجتماعية التي تفرض أرضية دنيا من الشروط اللائقة لإعادة إدماج العمال قد خففت من أثر الأزمة الأخيرة في أمريكا اللاتينية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ١٧. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CCL (بيرو)، CCSP، CIP، CTP (البرتغال)، CIU (أوروغواي)، UPS (سويسرا)، IOE.

لا: ٦. CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، CONEP (بنما).

ردود أخرى: ٢. NK (اليابان)، SN (السويد).

التعليقات

ANDI (كولومبيا). رغم الموافقة على هذا البيان فإنه ليس موضوعاً ينبغي أن يعالج في الديباجة. MEDEF (فرنسا). إنه أكثر من استثمار إذ أنه عامل نمو. ويجب أن تترافق الحماية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية. ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). إنه مثالي كأداة لزيادة الأمن في حياة الناس، لكن جودته ونطاقه سيتوقفان على الموارد. NK (اليابان). من شأن تشجيع الاستثمار في الناس أن يسهم في توفير أساس ثابت للنمو المستدام على الأمدين المتوسط والطويل.

CONEP (بنما). إنه يخلف أثراً إيجابية جداً ولكنه ليس مثبتاً "آلياً" فعلاً. CCL (بيرو). الاستثمار في رأس المال البشري أساسي للحصول على العمالة والمحافظة عليها وتعزيز الإنتاجية. CIP (البرتغال). ينبغي ألا يعتبر الضمان الاجتماعي كآلية استثمار. وينبغي ألا تؤدي الإعانات إلى تعزيز التبعية لأن ذلك يثبط عن العودة إلى سوق العمل. CTP (البرتغال). إعداد الناس لمواجهة التحديات الجديدة ليتكيفوا على نحو أفضل مع التغيرات الهيكلية في سوق العمل من خلال عمليات تدريب مهنية مناسبة. SN (السويد). انظر السؤال ٣(أ).

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٨٩. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS، (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، SPS.

UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN، UGT (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٣. BAK (النمسا)، TUC (المملكة المتحدة)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ١. CTRP (بنما).

التعليقات

BAK (النمسا). هناك شواغل بشأن تحويل صيغة "استثمار في الأشخاص" إلى هدف.

CITUB (بلغاريا). أدوات الضمان الاجتماعي هي استثمار لأنها توفر الظروف والإمكانيات الدنيا اللازمة لتجاوز الأوضاع غير المؤاتية والحيلولة دون حدوثها.

CUT، CTC (كولومبيا). الاستثمار في الأشخاص مهم ما دامت الحقوق المكتسبة والخدمات العامة الإلزامية الشاملة مضمونة.

CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية). نظم الضمان الاجتماعي الشاملة تسهم في توزيع عادل للثروات وتعزز مقاومة السكان المشمولين بها في وجه الأزمات الدورية.

CSE (أكوادور). ينبغي إرساؤه في القانون والدستور وينبغي ألا يكون مرهوناً بالقرارات السياسية.

TUC (غانا). إنه يمكن الناس من التكيف مع التحديات.

JTUC-RENGO (اليابان). إنه يحافظ على جودة العمالة ويسهم في تنمية الموارد البشرية ومشاركة الناس في سوق العمل.

CTM (المكسيك). إنه يوفر نوعية حياة أفضل للناس.

MHP، FNV، CNV (هولندا). إنه يزيد من إنتاجية الاقتصاد.

PWF (باكستان). ينبغي أن يقر أصحاب العمل بأن الإنفاق على الضمان الاجتماعي هو استثمار فعلي.

CS (بنما). التعليم المهني والتدريب من أجل إعادة إدماج العمال مهنيًا هي أمورٌ ضرورية.

CGTP (بيرو). ينبغي أيضاً تشجيع استحداث تأمين حقيقي ضد البطالة.

CATP (بيرو). إن الدولة ملزمة بأن تعزز كرامة البشر وأن تعتمد تدابير استثمارية مناسبة.

UGT (البرتغال)، UGT (اسبانيا). إنه أداة هامة للحد من النزاعات الاجتماعية وانعدام المساواة الاجتماعية، وهو يفضي بالإضافة إلى ذلك إلى ارتفاع النمو الاقتصادي.

SGB (سويسرا). ينبغي حذف عبارة "الضرورية". وينبغي الإقرار بأن النزعة إلى جعل العمالة هشة تعرض الضمان الاجتماعي للخطر.

FPU (أوكرانيا). الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى كفاءة التقدم التقني وتسريع النمو.

TUC (المملكة المتحدة). يدعم اقتراح حكومة المملكة المتحدة.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). إنه حق لا يمس من حقوق الإنسان وليس سلعة، ولذا لا يمكن تصويره كاستثمار.

CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). استثمار في رأس المال البشري يلعب دوراً حاسماً في أوقات الأزمات.

السؤال ٤

هل ينبغي إدراج اعتبارات أخرى في الديباجة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ١٨٨.

نعم: ٤٧. ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكادور، السلفادور، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، كينيا، ليسوتو، لكسمبرغ، ناميبيا، نيبال، هولندا، النرويج، باراغواي، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، السويد، سويسرا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زامبيا.

لا: ٤٠. النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، البرازيل، بروندي، الصين، كولومبيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، مصر، استونيا، إسرائيل، إيطاليا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، نيكاراغوا، بنما، بيرو، قطر، المملكة العربية السعودية، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، تركيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، فيتنام، زيمبابوي.

ردود أخرى: ١. الهند.

التعليقات

الأرجنتين. ينبغي تعريف عبارة "أرضية الحماية الاجتماعية". وينبغي إضافة الصلة بالعمل اللائق بوصفه أفضل حماية اجتماعية وينبغي أن تكون الأولوية بالنسبة للدولة هي وضع الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية التي تتيح خلق فرص العمل في الاقتصاد المنظم.

أستراليا. توضيح النطاق والمقصود. وعلى ضوء المناقشة المتكررة لعام ٢٠١١، الإقرار بأن الضمان الاجتماعي هو عنصر هام في سياسات الدول الأعضاء بشأن المشاركة في العمالة والنمو الاقتصادي العام والتنمية الاجتماعية الأوسع نطاقاً وأن المبادرات المتصلة بالتوسيع الأفقي لنطاق الضمان الاجتماعي يجب أن تستكمل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية وسياسات العمالة في الدول الأعضاء وأن تكون مدمجة كلياً فيها.

بنغلاديش. إدراج الحاجة إلى تنمية تدريجية للضمان الاجتماعي.

بلجيكا. التذكير بأن إضفاء السمة المنظمة على الاقتصادات شرط لازم أساسي من أجل النمو على الأمد الطويل، وأنه ينبغي بذل الجهود لمكافحة العمل غير المعلن عنه ولا سيما عن طريق تطبيق الاتفاقية رقم ٨١. والتركيز على أهمية الحوار الاجتماعي في صياغة وتنفيذ سياسات الضمان الاجتماعي. وينبغي الإشارة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ٩).

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. التدابير الرامية إلى ضمان استدامة هذه البرامج بما يراعي التوقعات الاقتصادية في الدول.

كمبوديا. النظر في ثلاثة نُهج هي: حماية الأكثر فقراً والأشد حرماناً الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم، وذلك من خلال الخدمات الاجتماعية والدعم؛ منع تأثير المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى استراتيجيات سلبية لمواجهة الأزمات وتزيد من الفقر، وذلك من خلال توسيع شبكات السلامة الاجتماعية الأساسية؛ تشجيع الفقراء على الخروج من الفقر عن طريق بناء رأس المال البشري وزيادة الفرص.

الكاميرون. إعلان ياوندي الثلاثي بشأن أرضية الحماية الاجتماعية والإعلان بشأن خطة عمل واغادوغو.

كندا. أهمية الإنصاف بين الجنسين في الضمان الاجتماعي.

كوستاريكا. الحماية كجزء من خدمات الرعاية الصحية.

الدانمرك. الضمان الاجتماعي المصمم وفقاً للظروف والتنمية الاقتصادية الوطنية.

الجمهورية الدومينيكية. إدراج عمال الاقتصاد غير المنظم. وإيلاء اعتبار خاص إلى وضع النساء العاملات وإيلاء الأولوية لتوفير سبل الحصول على الإعانات الاجتماعية والتحويلات، بالنظر إلى مسؤوليات الرعاية الواقعة على الإناث من ربات الأسر. وينبغي أن تكون أرضية الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وسبل الحصول على السلع والخدمات الأساسية قائمة على الحقوق لتعزيز الاستدامة والامتثال.

- اكوادور*. أهمية الهجرة وضرورة أن تعترف البلدان بالتاريخ المهني للأجانب وحقوقهم.
- السلفادور*. وضع تعريف شامل للضمان الاجتماعي يركز على الالتزام الواقع على الدول بالعمل مع المؤسسات المختصة سعياً إلى توسيع نطاق التغطية.
- فرنسا*. الاتفاقية رقم ١٨٣ وغيرها من الصكوك العامة.
- ألمانيا*. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- غواتيمالا*. كل بلد أو كل سياق اجتماعي له سمته الخاصة؛ وما هو ناجح في بلد ما لا ينجح بالضرورة في مكان آخر.
- هندوراس*. الاتفاقيات ذات الأرقام ١٢١ و ١٢٨ و ١٣٠ و ١٦٨ و ١٨٣.
- الهند*. التركيز على تزايد أهمية مبادرات الضمان الاجتماعي في الوقت الراهن الذي تقاوم فيه البلدان الأثر الضار للعولمة والأزمة المالية وما إلى ذلك.
- إندونيسيا*. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقيتان رقم ١٠٠ ورقم ١١١.
- جامايكا*. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية الاجتماعية.
- كينيا*. الضمان الاجتماعي هو حق أساسي من حقوق الإنسان.
- ليسوتو*. القضايا المرتبطة بالصحة والتركيز على سبل وصول الجميع إليها.
- لكسمبرغ*. تحسين تقديم "الحماية الاجتماعية" و "الضمان الاجتماعي" و "المساعدة الاجتماعية".
- ناميبيا*. إعلان باوندي بشأن أرضية الحماية الاجتماعية.
- هولندا*. العمالة هي شرط لازم للحماية الاجتماعية، ومن هنا الدور التنشيطي للضمان الاجتماعي. والهدف الأول للضمان الاجتماعي هو دعم الأشخاص في إيجاد وظيفة. وإذا لم يكن ذلك ممكناً يجب عندها فقط أن يقدم الضمان الاجتماعي الدخل الأساسي. ويجب أن تدفع الإعانات إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها فعلاً. والإنفاذ الجيد أمر مهم.
- النرويج*. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.
- باراغواي*. الضمان الاجتماعي لا غنى عنه لتحقيق تكافؤ الفرص، ولا سيما المساواة بين الجنسين. وأمن الدخل أساسي لتحقيق حرية الفرد وحقوقه وخياراته الشخصية. وأرضية الحماية الاجتماعية المترسخة في النهج القائم على الحقوق بالاستناد إلى المستحقات القانونية، هي جزء لا يتجزأ من استراتيجيات التوسيع الأفقية والعمودية الأوسع نطاقاً.
- البرتغال*. تقوية التضامن بين الأجيال.
- رومانيا*. الضمان الاجتماعي عنصر هام للتواصل بين رأس المال البشري وسوق العمل، مع مراعاة دوره الأساسي في التخفيف من التعطل والاستبعاد الاجتماعي.
- الاتحاد الروسي*. التجربة الإيجابية للبلدان النامية كتأكيد إضافي على أن الضمان الاجتماعي يمكن أن يتوسع وأنه يشكل جزءاً لا يتجزأ من التقدم. بيد أنه لا يزال هناك بعض الثغرات في نطاق نظم الضمان الاجتماعي. التوصية الجديدة كتكملة للاتفاقية رقم ١٠٢ والتوصية رقم ٦٧ والتوصية رقم ٦٩.
- السنغال*. الحاجة إلى ضمان عولمة عادلة ومنصفة.
- صربيا*. أهمية الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى التقدم الاقتصادي الشامل للمجتمع والدولة.
- السويد*. وصف مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية. ومن شأن التنمية المستدامة وأرضية الحماية الاجتماعية أن تعززا المساواة في المجتمع وتسهما في التماسك والأمن. والعمالة هي شرط لتوفير الحماية الاجتماعية وينبغي للدول الأعضاء أن تولي الأولوية إلى استحداث العمالة المنظمة. وينبغي لنظم الحماية الاجتماعية أن تتجنب الوقوع في فخ التعويل على الإعانات وأن تستكمل سياسة سوق العمل النشطة. ويجب على كل بلد أن يطور نظامه بالاستناد إلى ظروفه الخاصة.
- سويسرا*. الإشارة إلى المناقشة المتكررة لعام ٢٠١١ والميثاق العالمي لفرص العمل ومبادرة الأمم المتحدة بشأن أرضية الحماية الاجتماعية.

المملكة المتحدة. إضافة البند "٣(ج) عنصر أساسي ضمن استراتيجية التنمية الوطنية على الأمد المتوسط بالنسبة للتقدم الاجتماعي". و"٤، الإقرار بأن العمالة المستدامة هي أفضل سبيل للخلاص من الفقر وأن العمل اللائق يمكن أن يساعد على الحد من العبء الواقع على الموارد المتوفرة لتقديم أوجه الحماية الموجودة في الضمان الاجتماعي فضلاً عن بناء القدرة، من خلال النظم القائمة على الاشتراكات، كي تتمكن الدول الأعضاء من معالجة الأزمات في المستقبل".

جمهورية فنزويلا البوليفارية. تبرير واضح وبسيط للحاجة إلى توصية جديدة.

زامبيا. الإرادة والالتزام السياسيان.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤.

نعم: ١٥. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CIP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٧. CNC، CNI، CNS (البرازيل)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو).

ردود أخرى: ٢. OEB (قبرص)، SN (السويد).

التعليقات

AiG (أستراليا). ينبغي إدراج الأهداف الاقتصادية الهامة من قبيل الحفاظ على المستويات المرتفعة من العمالة ومستويات عالية من المشاركة في القوى العاملة.

BCCI (بليز). لا بد للحكومات من أن تحقق توازناً بين الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي.

CNA (البرازيل). ينبغي النظر في السمات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء واحترام سيادتها. وأرضيات الحماية الاجتماعية هي من مسؤولية الدول.

ANDI (كولومبيا). ينبغي أن يكون الضمان الاجتماعي مصمماً على النحو المناسب ومستداماً بغية تشجيع الإنتاجية والقابلية للاستخدام والتنمية الاقتصادية.

OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CIP (البرتغال)، CIU (أوروغواي). تظل العمالة أفضل حماية اجتماعية والأولوية بالنسبة للدول هي أساساً إرساء الظروف اللازمة لاستحداث فرص العمل في الاقتصاد المنظم.

SPD (الجمهورية التشيكية). انظر السؤال ٢. ينبغي أن تتضمن الديباجة: "العمالة هي أفضل شكل من أشكال الحماية الاجتماعية".

KEF (جمهورية كوريا). ينبغي أن تكون الحماية الاجتماعية مبنية على نحو منظم بحيث يمكن أن تشجع خلق العمالة.

NEF (ناميبيا). ينبغي أن تتضمن إشارة إلى وضع استراتيجيات لتوسيع منصة الضمان الاجتماعي لتشمل الاقتصاد غير المنظم.

EFP (باكستان)، UPS (سويسرا). ينبغي الاعتراف بأن العمالة هي أفضل حماية اجتماعية.

CTP (البرتغال). ينبغي النظر في السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجديد للاقتصاد العالمي والأمثلة الجديدة لسوق العمل والمنافسة والدور الذي يمكن لنظم الحماية الاجتماعية أن تقوم به في التخفيف من آثار الأزمة على الأسر والمنشآت.

SN (السويد). العمالة هي الأساس لخلق الحماية الاجتماعية. وينبغي للبلدان أن تولي الأولوية لاستحداث الظروف اللازمة للعمل في الاقتصاد المنظم. وأهمية القطاع الخاص في توريد الخدمات المترافقة مع الحماية الاجتماعية.

العمال

مجموع عدد الردود: ١٧.

نعم: ١٨. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT

(هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، FKTU (جمهورية كوريا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CTM (المكسيك)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN، UGT (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

٦. BAK (النمسا)، COTU-K (كينيا)، CROC (المكسيك)، CSDR (رومانيا)، NTUC (سنغافورة)، CTU (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٣. CSN (كندا)، TUC (غانا)، TUC (المملكة المتحدة).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، ACTU (أستراليا)، FGTEB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). الضمان الاجتماعي لا غنى عنه لتكافؤ الفرص ولا سيما للمساواة بين الجنسين. وأمن الدخل أساسي لتحقيق حرية الأفراد وحقوقهم وخياراتهم الشخصية. وأرضية الحماية الاجتماعية المترسخة في نهج قائم على الحقوق يستند إلى المستحقات القانونية، هي جزء لا يتجزأ من استراتيجيات التوسيع العمودية والأفقية الأوسع نطاقاً.

CGT (الأرجنتين). يكفل الضمان الاجتماعي المشاركة الديمقراطية وتكافؤ الفرص في المجتمع، وأمن الدخل هو الأساس للحريات الشخصية والخيارات الشخصية. وأرضية الحماية الاجتماعية هي عنصر مكون أساسي في استراتيجية توسيع الضمان الاجتماعي العمودية والأفقية القائمة على الحقوق.

CTA (الأرجنتين)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، LO (النرويج). الضمان الاجتماعي لا غنى عنه لتكافؤ الفرص في المجتمع ولا سيما للمساواة بين الجنسين.

ACTU (أستراليا). الضمان الاجتماعي أداة هامة لتسهيل الانتقال من العمالة غير المنظمة إلى العمالة المنظمة؛ وبالتالي يجب أن يكون مد نطاق الضمان الاجتماعي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بسياسة العمالة.

NCTUB (جزر البهاما). ينبغي تقديم الضمان الاجتماعي على أساس غير تمييزي.

BWU (بربادوس). يوفر الضمان الاجتماعي تكافؤ الفرص في المجتمع ولا سيما للمساواة بين الجنسين. ويجب أن تكون أرضية الحماية الاجتماعية مترسخة في سياق نهج قائم على الحقوق لمقاربة الضمان الاجتماعي بالاستناد إلى المستحقات القانونية.

NTUCB (بليز). للمساعدة على التخفيف من الضغوط الناشئة عن أزمة الوظائف.

CUT (البرازيل). كما في الاتفاقية رقم ١٠٢، ينبغي استخدام مفهوم عام للضمان الاجتماعي يهدف إلى وضع نظام تضامن شمولي يربط بين مختلف مجالات السياسات والاستراتيجيات العامة، ولا سيما الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية والعمالة والضمان الاجتماعي.

CITUB (بلغاريا). الضمان الاجتماعي هو لمصلحة المجتمع برمته، بما في ذلك دوائر الأعمال، بالنظر إلى دوره في تأمين الاستقرار الاجتماعي والسياسي وإنشاء سوق عمل أكثر قدرة على التنافس وتعزيز إنتاجيات العمل.

CSN (كندا). الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الإنسان ومسؤولية من مسؤوليات الدولة، وهو يسهم في التماسك الاجتماعي والديمقراطية. وينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين في الضمان الاجتماعي مؤكدة بدورها.

CUT، CTC (كولومبيا). المبادئ الشاملة المتمثلة في احترام العدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان.

ČMKOS (الجمهورية التشيكية). ضرورة الحفاظ على نظم عامة للحماية الاجتماعية تقوم على التضامن وإعادة التوزيع.

TUC (غانا). تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم الإنسانية على نحو كامل.

HKCTU (هونغ كونغ، الصين). دور الضمان الاجتماعي الذي لا غنى عنه لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة الإثنية وبين الجنسين في المجتمع وتحقيق حريات الأفراد وحقوقهم وخياراتهم الشخصية الحقيقية. ويجب أن تكون أرضية الحماية الاجتماعية مترسخة في سياق نهج قائم على الحقوق يستند إلى المستحقات القانونية.

JTUC-RENGO (اليابان). يسهم الضمان الاجتماعي أيضاً في خلق الوظائف: ويمكن للعمالة في قطاع الخدمات الاجتماعية أن تتزايد في المستقبل. كما أن وظائفه في إعادة توزيع الدخل بالاستناد إلى التضامن الاجتماعي ولا سيما من خلال التأمين الاجتماعي، ينبغي أن تذكر.

FKTU (جمهورية كوريا). لا بد للحكومات من أن تتخذ تدابير سياسية استباقية.

CTM (المكسيك). لا يقدم الضمان الاجتماعي خدمات رعاية صحية فحسب بل يقدم أيضاً تنمية اجتماعية لائقة ومناسبة بما في ذلك الإسكان والأمن والتعليم وما إلى ذلك.

CNV، FNV، MHP (هولندا)، PIT-CNT (أوروغواي). الضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الناس والتزام واقع على الدول؛ وهو يسهم في تكافؤ الفرص في المجتمع ولا سيما في المساواة بين الجنسين. وينبغي أن تكون أرضية الحماية الاجتماعية عنصراً ملازماً من عناصر الاستراتيجيات العامة لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي عمودياً وأفقياً.

CS (بنما). آثار تغير المناخ على الصحة، بما يتسبب بأمراض جديدة.

CATP (بيرو). العلاقة بين العمالة الجيدة (العمل اللائق) والتنمية المستدامة ومستويات الضمان الاجتماعي.

CGTP (بيرو). التركيز على أهمية المستويات الدنيا من الحماية الاجتماعية ودور الدولة.

CGTP-IN (البرتغال). التركيز على أهمية توسيع نطاق نظم الضمان الاجتماعي لا سيما في أوضاع الأزمات بغية حماية المواطنين وتقوية التماسك الاجتماعي.

UGT (البرتغال). الإشارة إلى جميع صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة والتركيز على دور الضمان الاجتماعي بوصفه حقاً من حقوق الإنسان وبوصفه أداة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر استدامة.

UGT (إسبانيا). الضمان الاجتماعي يكفل المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في المجتمع ويحد من أوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية في سوق العمل ويعزز حقوق الأفراد وحرياتهم وحقوق المواطن والقيم الديمقراطية.

JSS (سري لانكا). الحق في الحصول على معلومات موثوقة عن تنفيذ الضمان الاجتماعي وتدابيره.

LO، SACO، TCO (السويد). يجب النظر في جوانب المساواة بين الجنسين وإدراجها.

SGB (سويسرا). الضمان الاجتماعي لا غنى عنه لتحقيق تكافؤ الفرص ولا سيما المساواة بين الجنسين وتحقيق حرية الأفراد وحقوقهم وخياراتهم الشخصية. وإعانات الضمان الاجتماعي التي تكفل هذا الأمن هي أيضاً حقوق يحق للمستفيدين بها.

FPU (أوكرانيا). المساعدة الاجتماعية نقداً وعيناً يجب أن تكون محددة الأهداف وأن توجه فقط إلى الذين يحتاجونها فعلاً وينبغي ألا تكون الإعانات أقل من الضمانات الاجتماعية الوطنية.

TUC (المملكة المتحدة). ينبغي إدراج عبارة "عادة" قبل عبارة "أفضل سبيل للخلاص من الفقر" في اقتراح حكومة المملكة المتحدة. وهناك أسرٌ يحتمل ألا تكون العمالة بالنسبة إليها أبداً سبيل للخلاص من الفقر.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). يجب أن يخصص المجتمع جميع الموارد الضرورية لتوفير الضمان الاجتماعي لمواطنيه.

الهدف

السؤال ٥ هل ينبغي للتوصية أن تزود الدول الأعضاء بالإرشاد، بغية تحقيق حق الإنسان في الضمان الاجتماعي، من أجل:

(أ) إقامة أرضية للحماية الاجتماعية ضمن نظام أوسع للضمان الاجتماعي يكون مصمماً بما يتناسب مع ظروف كل بلد ومستواه الإنمائي؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٧.

نعم: ٩٤. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية

السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٢. هنغاريا، المملكة المتحدة.

ردود أخرى: ١. الهند.

التعليقات

الأرجنتين. إذا كان المقصود من أرضية الحماية الاجتماعية أن تحل مشكلة الفقر فينبغي أن تكون شاملة ودون مشروطيات.

أستراليا. ينبغي أن تعبر عن مبادئ قوية بشأن مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي أفضياً وأن تتضمن في الوقت ذاته إرشادات محددة لتوجيه الإجراءات على المستوى الوطني.

بنغلاديش. ينبغي مراعاة الظروف الوطنية مثل مستوى توزيع الدخل والهيكل الأساسي الاجتماعي والحيز المالي الوطني.

بلجيكا. ينبغي إدراج مبادئ توجيهية أو توجيهات لمساعدة الدول الأعضاء على أن تنفذ (تدريجياً) هذه الأرضية مع مراعاة سياقها الاجتماعي.

بلير. تختلف الآليات الاجتماعية من بلد إلى آخر.

بنن. إقامة أرضية للحماية الاجتماعية ينبغي أن تدمج استراتيجيات الضمان الاجتماعي والصحة والعمالة على الصعيد الوطني.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي للضمان الاجتماعي بوصفه حقاً من الحقوق أن يكون مرتبطاً بالتغطية الموسعة المرتبطة بالتضامن والإنصاف. وينبغي لأرضية الحماية الاجتماعية أن تتيح وضع التدابير للمراقبة والرصد والتقييم.

كمبوديا. يتوقف ذلك على القدرات الوطنية في الارتقاء بالبرامج القائمة لسد الثغرات.

كوستاريكا. إدراج أنه ينبغي لأرضية الحماية الاجتماعية أن تتخطى مجرد توفير سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والمياه والإصحاح. وتوفير مخطط وتعاريف للعناصر المكونة لأرضية الحماية الاجتماعية ومضمونها.

الجمهورية الدومينيكية. الإرشاد لازم بشأن الإنفاق والميزنة الاجتماعية لتقييم التمويل المطلوب وتحديد الأهداف لقياس مدى الأثر الاقتصادي والاجتماعي المرغوب فيه.

السلفادور. ينبغي مد نطاق الضمان الاجتماعي، بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، ليشمل العمال الأقل حماية والأشد حرماناً من العمالة المنظمة.

ألمانيا. هذا ما يوفر مرونة كافية ويضمن التقدم التدريجي في اتجاه مستويات الحماية المنصوص عليها في معايير منظمة العمل الدولية وبحول في الوقت ذاته دون الحد من مستويات الحماية القائمة. كما أنه يوفر الإرشاد بشأن التوسيع العمودي الذي يمكنه أن يشمل الهيئات الفاعلة من الخواص ومن المجتمع المدني.

غواتيمالا. ما دام التمويل واضحاً. فافتراض أن الدولة هي التي ستمول أمرٌ يفتقد إلى المصادقية.

هنغاريا. تدعم الجهود الرامية إلى زيادة مستوى الضمان الاجتماعي وتشكيل نظم الضمان الاجتماعي بما يتماشى مع الظروف والاحتياجات والأولويات الوطنية. ويمكن لأرضية الحماية الاجتماعية أن تكون عنصراً هاماً في إقامة نظام ضمان اجتماعي في دولة من الدول وتطويرة. وبالنظر إلى أنها تشير إلى الالتزامات المباشرة الواقعة على الدول الأعضاء فإن من شأن الإرشاد المتعلق بإرادتها أو بنيتها تحقيق هذه الأهداف أن يكون أكثر ملاءمة.

الهند. ينبغي لكل دولة أن تحدد استراتيجية وطنية وأن تقيم أرضية للحماية الاجتماعية الخاصة بها رهناً بظروفها الاجتماعية والاقتصادية وأولوياتها بالاستناد إلى الحيز المالي المتاح وبالاقتزان بسياسات العمالة والسياسات الاجتماعية الأخرى. وينبغي أن ينصب الزخم المناسب على النظم الموجهة للعمال في الاقتصاد غير المنظم.

كينيا. الإقرار بالحاجة إلى أرضية للحماية الاجتماعية عن طريق إدراك أو إبراز أنها حق من حقوق الإنسان ضمن السياق الوطني.

لبنان. تفيد البحوث أن من الممكن تحمل تكلفة الضمان الاجتماعي على جميع مستويات التنمية الاقتصادية عملياً. ومن المطلوب الالتزام بتعزيز التغطية وزيادتها.

ليسوتو. ينبغي للحماية الاجتماعية أن تتبع نهجاً متعدد الدائم يضمن توفير التغطية للجميع للحماية من الصدمات طوال دورة الحياة. وينبغي وضع اشتراطات دنيا رهناً بمستويات التنمية.

لكسمبرغ. ينبغي أن تكون دقيقة وواضحة دون أن تقتصر على اعتبارات عامة.

ماليزيا. ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تضع دليلاً شاملاً يستند إلى تجارب البلدان ويكون مكيفاً مع الظروف الوطنية.

موريشيوس. من شأنها أن تمكن البلدان من تحديد مجموعة من الضمانات الأساسية اللازمة للضمان الاجتماعي، من خلال أرضية وطنية للحماية الاجتماعية وضمن نظام مكيف مع السياق الوطني.

المكسيك. ينبغي أن تكون هناك أرضية للحماية الاجتماعية على نطاق أوسع رهناً بالظروف الاجتماعية الاقتصادية الوطنية وبالإمكانات الإنمائية، وينبغي أن تكون قائمة على الحقوق ومتماشية مع الأطر التشريعية والمؤسسية.

هولندا. ينبغي ألا تتداخل مع "دليل الممارسات الحسنة" ومع الصكوك الأخرى المقترحة في خطة العمل (الوثيقة GB.312/POL/2، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١) وينبغي أن تشير إلى تلك الصكوك العملية.

باراغواي. ينبغي أن تشدد أيضاً على أن استئصال الفقر هو هدف رئيسي للأرضية.

بيرو. من شأن تحديد أرضية الحماية الاجتماعية على أنها أساس يمكن تكيفه مع السمات الخاصة لكل بلد ويمكن من ثم أن يؤدي تدريجياً إلى تغطية شاملة بالضمان الاجتماعي، أن يتيح تطوير هذه العملية.

البرتغال. توفير إرشاد عمومي وعلمي.

السنغال، سري لانكا، زامبيا. يتعين أن تكون أرضية الحماية الاجتماعية قائمة على الظروف الوطنية.

جنوب أفريقيا. ينبغي وضع معايير معقولة التكلفة وفقاً لمستوى التنمية.

تركيا. من شأن جعل نظم الضمان الاجتماعي الوطنية تتجاوب مع احتياجات المجموعات المحرومة في المجتمع، أن يساهم في جعل حقوق الإنسان من الأولويات.

المملكة المتحدة. من الأنسب التشديد على إقامة النظم أو الاعتماد على النظم القائمة أولاً ومن ثم الانتقال تدريجياً إلى تحويلها إلى نظام ضمان اجتماعي أوسع نطاقاً. وينبغي أن ينصب المزيد من التركيز على العمليات التي تقودها البلدان. وينبغي تغيير العبارة بحيث تنص على ما يلي: "إقامة أرضيات ونظم الحماية الاجتماعية من خلال عمليات تقودها البلدان بهدف إرساء نظم وطنية للضمان الاجتماعي تتناسب مع الظروف الوطنية".

الولايات المتحدة. إن الوصف العام يضع على نحو غير ملائم أطراً للنص على أنه صك من صكوك حقوق الإنسان يهدف إلى تحديد مضمون ذلك الحق الإنساني. وتقتصر الخيارات التالية: (١) حذف الإشارة إلى حق الإنسان؛ (٢) تغيير الإشارة إلى صيغة ديباجية؛ (٣) الاستعاضة عن عبارة "بغية تحقيق" بعبارة "بالنظر إلى". وينبغي للإشارات إلى الضمان الاجتماعي بوصفه حقاً من حقوق الإنسان أن تعترف بمصدرها، أي المادة ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي استخدام صيغة الجمع في أرضيات الحماية الاجتماعية طوال التوصية.

أوروغواي. ينبغي للضمان الاجتماعي أن يكون أولوية في كل مجتمع، بصرف النظر عن مستوى التنمية فيه، ولكن ينبغي أن يكون مكيفاً مع الإمكانات الاقتصادية لكل بلد.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ١٦. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، CIU (أوروغواي).

لا: ٤. CNC، CNI (البرازيل)، VNO-NCW (هولندا)، CIP (البرتغال).

ردود أخرى: ٥. OEB (قيرص)، NHO (النرويج)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، IOE.

التعليقات

AiG (أستراليا). هدف تحقيق "نظام أوسع للضمان الاجتماعي" ليس مناسباً إلا للبلدان التي لا تمتلك بعد نظاماً شاملاً للضمان الاجتماعي.

ANDI (كولومبيا). يمكن للدول الأعضاء أن تعتمد تدابير مناسبة بالاستناد إلى الظروف الوطنية بغية الحصول تدريجياً على مستويات الحماية اللازمة من الضمان الاجتماعي.

OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي). ليس هناك نموذج فريد يطبق عالمياً. ويجب أن تتكيف أرضية الحماية الاجتماعية مع الظروف الوطنية.

NHO (النرويج)، CIP (البرتغال)، IOE. ليس هناك نموذج وحيد وينبغي لأرضية الحماية الاجتماعية أن تتكيف مع الظروف الوطنية. ومع ذلك فإن بعض مكونات الأرضية مرهونة أكثر بالمساعدة الاجتماعية منها بالضمان الاجتماعي ولا تدار بالطريقة ذاتها. وفي هذا الموضع تنازع بين مفهوم "أرضية" كما عرفته منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١١، ومفهوم "أرضيات"، الذي يتمثل في مجموعة من التدابير التي يرتبط بعضها بالضمان الاجتماعي وبعضها الآخر بالمساعدة الاجتماعية.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). رغم أنه ليس هناك نموذج وحيد فإن منظمة العمل الدولية تستطيع أن تقدم الإرشاد والمقاييس التي تتوقف على الوضع الوطني.

VNO-NCW (هولندا). الأولوية هي أرضية الحماية الاجتماعية؛ وينبغي أن يكون "نظام أوسع للضمان الاجتماعي" مرهوناً بمستوى التنمية الوطنية.

CONEP (بنما). ينبغي أن ترد إشارة إلى القدرة الاقتصادية للبلدان عند إقامة الأرضية.

CCL (بيرو). ينبغي أن تركز الحماية الاجتماعية الأساسية على العمال في المنشآت بالغة الصغر.

CTP (البرتغال). ينبغي أن يكون لكل بلد "الحرية" في وضع أنسب التدابير. إذ يترتب على تدابير الحماية الاجتماعية تكاليف مرتفعة في الحسابات العامة. ولا بد من منصة حماية اجتماعية متوازنة وعادلة لتجنب التردّي الاجتماعي.

SN (السويد). يجب أن يكون كل بلد قادراً على أن يستنبط حلوله بنفسه بالاستناد إلى ظروفه الخاصة ضمن إطار ما هو واقعي ومناسب. وينبغي للوائح الوطنية كذلك أن تشجع العمالة والعودة إلى العمل.

IOE. لا يندرج المكون الثاني للأرضية ضمن إطار الضمان الاجتماعي بل ضمن إطار الصحة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٨٩. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNUS، CNTD (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، SPS، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، UGT (البرتغال)، ALFA، CNS-Cartel (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢. CUT (البرازيل)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٢. CSN (كندا)، TUC (المملكة المتحدة).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، ACTU (أستراليا)، FGTEB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيجال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). بالإضافة إلى ذلك، من الأساسي التشديد على أنه ضمن هذا النطاق يتمثل هدف رئيسي للأرضية في استئصال الفقر.

CGT (الأرجنتين). إذا كان هدف أرضية الحماية الاجتماعية هو الحد من الفقر فينبغي عندها أن يكون شاملاً وألا يترافق بمشروطيات.

FGTB (بلجيكا). ينبغي أن تكفل أرضية الحماية الاجتماعية مستوى معيشياً لائقاً وسبل الحصول على خدمات اجتماعية جيدة ودخلاً مناسباً.

CUT (البرازيل). يتعارض مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية مع مفهوم الضمان الاجتماعي في الاتفاقية رقم ١٠٢ من حيث أنه قد يرسى مرجعاً جديداً للضمان الاجتماعي ("الشمولية الأساسية") يفهم على أنه مزيج من خصخصة الخدمات العامة وتوفير رزم خدمات دنيا للفقراء. وينبغي أن يكون مرجع الضمان الاجتماعي الاتفاقية رقم ١٠٢ وبرنامج العمل اللائق.

CITUB (بلغاريا). ينبغي توجيه الدول الأعضاء نحو سياسات متكاملة لضمان الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي في كل منها ومراعاة تطوير الضمان الاجتماعي وجودته في الوقت ذاته.

CSN (كندا). ينبغي أن تضمن أرضية الحماية الاجتماعية حياة لائقة وسليمة رهناً بالظروف الوطنية.

CUT، CTC (كولومبيا). يجب أن تكون أرضية الحماية الاجتماعية شاملة وألا تتوقف على مستوى التنمية في البلد.

CTRN (كوستاريكا). ينبغي للدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية أن تعترف بالضمان الاجتماعي على أنه حق من حقوق الإنسان الأساسية وأن تجعله شاملاً لجميع العمال.

UGTD (جيبوتي). تعزز الحماية الاجتماعية التقدم الاجتماعي وتحد من التفاوتات الاجتماعية.

CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية). الحد من الفقر هو هدف من الأهداف الإنمائية للألفية وينبغي لأرضية الحماية الاجتماعية ألا تُحد من التنمية التي حققتها بعض البلدان حتى الآن وأن تؤثر في الحقوق المكتسبة.

TUC (غانا). المبادئ التوجيهية هامة لضمان توفير عالمي للمستويات الأساسية من الحماية الاجتماعية. وينبغي تشجيع البلدان الأعضاء على الاستناد إلى المستوى الأساسي.

CGTM (موريتانيا). أرضية الحماية الاجتماعية تحد من التفاوتات.

CS (بنما). ينبغي اعتماد أرضية الحماية الاجتماعية بالاستناد إلى مفهوم مفاده أنه ينبغي ألا تكون حداً أعلى بحجة أنها مرهونة بالوضع الاقتصادي للبلد.

CGTP، CATP (بيرو). عدم التغافل عن أن أرضية الحماية الاجتماعية ينبغي أن تكون شاملة وأن تهدف إلى تشجيع مستويات أعلى وأفضل من الضمان الاجتماعي بما يتمشى مع الاتفاقية رقم ١٠٢ ومع المعايير الأعلى.

CGTP-IN (البرتغال). ينبغي ألا تقدم أرضية الحماية الاجتماعية تبريراً للحد من الحقوق القائمة.

UGT (البرتغال). في حين ينبغي أن تهدف جميع الدول الأعضاء إلى وضع أرضية للحماية الاجتماعية فإن تنفيذها ينبغي أن يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة تدريجياً.

UGT (إسبانيا). نظراً إلى المبادئ الأساسية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك مسؤولية الدولة والتضامن الاجتماعي وما إلى ذلك، سعياً إلى القضاء على الفقر وضمان العمل اللائق.

TUC (المملكة المتحدة). للحفاظ على دعم عام لأرضية الحماية الاجتماعية من المهم ألا يكون هناك ما يفيد أنها بديل من تقوية الضمان الاجتماعي.

PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي التركيز على طبيعة أرضية الحماية الاجتماعية بوصفها حداً أدنى وأداة ينبغي أن تقتصر على سياسات عمالة منتجة ضمن إطار العمل اللائق.

CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). الإرشاد لازم بالنظر إلى اختلاف الظروف الوطنية ومستويات التنمية.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). إنها حصرية وتدخلية ولا توفر الضمانات للبلدان النامية.

السؤال ٥

(ب) تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية الخاصة بها من خلال استراتيجية لمد نطاق الضمان الاجتماعي تضمن تدرجياً مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي لأكثر عدد ممكن من الناس؛ وتكون متسقة مع سياسات الدول الأعضاء الاجتماعية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالعمالة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٦ .

نعم: ٨٧. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكودور، مصر، السلفادور، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، جامايكا، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاقتيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٦. استونيا، هنغاريا، نيكاراغوا، قطر، سلوفينيا، المملكة المتحدة.

ردود أخرى: ٣. كندا، الهند، الولايات المتحدة.

التعليقات

أستراليا. الإشارة إلى "تضمن تدرجياً مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي" لا تأخذ في الحسبان أن مستويات قد تكون عالية بما يكفي في بعض البلدان. كما ينبغي للاستراتيجيات أن توازن بين مصالح الممولين والمستفيدين عن طريق توفير ظروف مؤهلة أو التزامات متبادلة. وفي حين أنه ينبغي للاستراتيجيات التوسيع أن تشمل البعدين على حد سواء فإن التركيز الرئيسي ينبغي أن ينصب على التوسيع الأفقي للتغطية لأن هناك أصلاً صكوكاً لمنظمة العمل الدولية تعالج فروعاً محددة من الضمان الاجتماعي.

بليز. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "تكون متسقة ... بالعمالة" بعبارة "وتكون متماشية مع الظروف الاقتصادية ومستوى التنمية على الصعيد الوطني".

بنن. من شأن ذلك أن يسهل التنفيذ الفعال والكفء لأرضية الحماية الاجتماعية.

الكاميرون. ينبغي مراعاة تغطية عمال الاقتصاد غير المنظم في هذه الاستراتيجية.

كندا. ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد ضوابط هذه الاستراتيجية. وينبغي للاستراتيجية أن تضمن مستويات مناسبة من الضمان الاجتماعي لأكثر عدد ممكن من الناس.

كوستاريكا. لا بد من وجود استراتيجيات حول طريقة تحسين نوعية الحماية الاجتماعية وتغطيتها على حد سواء. ومن شأن أرضية دولية للحماية الاجتماعية أن تكون بمثابة مرجع لجميع البلدان وأن تلزم الدول الأعضاء بالامتثال لها والذهاب إلى أبعد منها.

قبرص. ما دامت كل دولة عضو تحتفظ بحقها في وضع استراتيجية الخاصة بالسياسة الاجتماعية.

الدانمرك. ينبغي إدراج عبارة "على الأقل بما يتمشى مع اشتراطات التغطية والإعانات الواردة في الاتفاقية رقم ١٠٢" بعد عبارة "مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي".

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي أن توجه أولاً نحو إقامة رزمة أساسية من السلع والخدمات والإعانات والتحويلات بأسلوب مستدام مالياً (البعد الأفقي). وينبغي عندها إرساء البعد العمودي تدرجياً بالاستناد إلى سوق العمل ومؤشرات العمالة والقدرات الميزانية والمالية للدولة.

استونيا. ليس من الضروري في نهاية المطاف وضع استراتيجية خاصة بل يمكن أن تكون جزءاً من الاستراتيجية الإنمائية العامة للدولة.

ألمانيا، هولندا، البرتغال. أنظر السؤال ٥(أ).

غواتيمالا. ينبغي تشجيع مبادرات التعاونيات بين القطاع العام والخاص من أجل خلق العمالة.

هنغاريا. أنظر السؤال ٥(أ). بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق توسيع نطاق الضمان الاجتماعي عن طريق الجمع بين شتى الأدوات وليس في إطار استراتيجية لمد نطاق الضمان الاجتماعي فقط.

الهند. ينبغي أن يترك تنفيذ مد نطاق أرضية الحماية الاجتماعية للبلدان رهناً بالموارد والاستدامة. وينبغي إزالة الصلات بين التجارة ومعايير العمل (بما في ذلك معايير الضمان الاجتماعي).

إندونيسيا. تحسين مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي يجب أن ينفذ تدريجياً وفقاً لمقدرة كل بلد.

اليابان. ينبغي الجمع بين نظم الضمان الاجتماعي وبين سياسات العمالة بما يمكن المستفيدين من العودة إلى سوق العمل في أقرب وقت ممكن.

كينيا. من شأن تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية أن يمد نطاق التغطية بصرف النظر عن السن والوضع في الاستخدام.

لاتفيا. ينبغي أن تكون نظم الضمان الاجتماعي مصممة بما يتماشى مع الظروف والمستويات الإنمائية الوطنية. وينبغي لهذا النظام أن يشمل أكبر عدد ممكن من الناس وألا يضمن أعلى مستوى ممكن عموماً لجميع الأشخاص بل المستوى الذي يحل محل مستوى دخل الأشخاص المعنيين.

ليسوتو. يمكن تحقيق مستويات أعلى من الحماية من خلال التنفيذ التدريجي للحقوق.

موريشيوس. تسهم في سد ثغرات التغطية تدريجياً والانتقال إلى نظم ناضجة.

ماليزيا. النظر في إطار زمني لتصميم وإنفاذ السياسات على المستوى الوطني.

النرويج. أنظر الملاحظات العامة.

بنما. ينبغي إقامة أرضية الحماية الاجتماعية تدريجياً بحيث تحقق مستويات مثلى من الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بالوضع الخاص لكل بلد.

باراغواي. الإشارة إلى أن "مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي" ينبغي أن تستوفي على الأقل مستويات الحماية المنصوص عليها في الاتفاقية رقم ١٠٢.

بيرو. هناك حاجة إلى نظم رصد مرفقة بمؤشرات واضحة وقابلة للقياس لدعم خطة عمل تخلف أثراً متوسطاً وطويل الأمد وتضمن التوسيع الفعال لتغطية أكبر عدد ممكن من الناس.

رومانيا. ينبغي للدول الأعضاء أن تكون قادرة على أن تثبت في طريقة إنشاء وتحديد وتنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية؛ ويمكن تحقيق التنفيذ أيضاً من خلال وثائق أخرى توضع على الصعيد الوطني.

الاتحاد الروسي. ينبغي لكل دولة أن تحدد أجدى الأهداف لتنفيذ نظامها للضمان الاجتماعي. وفي حين ينبغي وضع معايير دنيا تراعي الظروف الوطنية الخاصة ينبغي الإشارة إلى أنه لا بد للدول من أن تتقيد بمعاييرها الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية.

صربيا. ينبغي أن يكون الضمان الاجتماعي أولوية لكل دولة رهناً بإمكانياتها الاقتصادية.

جنوب أفريقيا. ينبغي توفير الإرشاد حول إمكانية نقل إعانات تعويض العمال.

تركيا. ينبغي أن تكون نظم الضمان الاجتماعي مستدامة.

المملكة المتحدة. هناك مشكلة بالنسبة للدول التي تمتلك نظاماً متطورة تماماً وحيث لا يكون ضمان تحقيق مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي تدريجياً أمراً مناسباً على الدوام مما يفرض إلى حوافز سلبية وإلى تبعية للإعانات. وينبغي الاستعاضة عن ذلك بعبارة: "تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية الخاصة بها ضمن استراتيجية مستدامة لمد نطاق الضمان الاجتماعي تضمن تدريجياً مستويات مناسبة من الضمان الاجتماعي لأكثر عدد ممكن من الناس؛ وتكون متسقة مع سياسات الدول الأعضاء الاجتماعية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالعمالة".

الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن ذلك بعبارة: "تطبيق أرضيات الحماية الاجتماعية الخاصة بها ضمن استراتيجيات لمد نطاق الضمان الاجتماعي تسعى تدريجياً إلى مد نطاق حمايات الضمان الاجتماعي وتكون متسقة مع سياسات الدول الأعضاء الاجتماعية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالعمالة".

أوروغواي. ينبغي أن تبذل الدول الأعضاء المزيد من الجهود لمد نطاق التغطية مع ما يكفي من الإعانات عن طريق جعل البرامج الاجتماعية في موقع الأولوية في الميزانيات الوطنية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٧.

نعم: ١٦. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNS (البرازيل)، OEB (قبرص)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP (البرتغال)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٦. CNC، CNI (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، CIP (البرتغال)، UPS (سويسرا).

ردود أخرى: ٥. UCCAEP (كوستاريكا)، NK (اليابان)، EFP (باكستان)، CTP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

AiG (أستراليا). إن هدف تحقيق "مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي لأكثر عدد ممكن من الناس" ملائم فقط للبلدان التي ليس لديها بعد نظام الضمان الاجتماعي الشامل.

ANDI (كولومبيا). ينبغي مراعاة المخاطر وحالات انعدام اليقين الاقتصادية القائمة.

UCCAEP (كوستاريكا). هذا أمر مهم ولكن ينبغي مراعاة مستوى التنمية الوطني وينبغي عدم إجبار البلدان على اتخاذ إجراءات تتخطى إمكانياتها.

OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، CIP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE. بقدر ما تسمح به قدرات البلد المالية والأولويات المحددة في إطار الحوار مع الشركاء الاجتماعيين.

SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا). التكيف مع الظروف الوطنية أمر لا غنى عنه.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). ينبغي إجراء دراسات شاملة بهدف تعزيز تنسيق السياسات وضمان التمويل.

NK (اليابان). هذا أمر ضروري لضمان سياسة مالية متسقة (وضع مالي سليم وإدارة مالية) بالإضافة إلى سياسات اجتماعية واقتصادية ومتعلقة بالعمالة.

VNO–NCW (هولندا). بقدر ما تسمح به القدرات المالية الوطنية.

EFP (باكستان). ينبغي أن تظل التوصية ضمن إطار الضمان الاجتماعي وينبغي ألا تتجاوزه.

CCL (بيرو). هذا أمر أساسي لضمان الموارد البشرية والمادية من أجل تطبيقها تدريجياً.

CIP (البرتغال). إن التنفيذ من اختصاصات الحكومات الوطنية وبالشراكة مع الشركاء الاجتماعيين.

CTP (البرتغال). تغيير المثال الجاري أمر إلزامي. وينبغي لمستويات الحماية الخاصة وللمد التدريجي أن تكون حلاً عادلاً ومتوازناً وأن توفر حماية إضافية لأشد الفقراء.

SN (السويد). أنظر السؤال ٥(أ).

IOE. من شأن هذه التوصية أن تدرج المساعدة الاجتماعية تحت مظلة الضمان الاجتماعي، وهو أمر قد يتسبب في المشاكل على مستوى السياسة الحكومية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٨٧. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (إكوادور)، FTUC (فيجي)، SPS، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC–RENGO (اليابان)، COTU–K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)،

PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CESTRAR، CGTP-IN (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA، CSDR (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، UGT (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنگافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٣. CUT (البرازيل)، FPU (أوكرانيا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٣. CSN (كندا)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، TUC (المملكة المتحدة).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CSA، CNTS (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، ZCTU (زمبابوي). ينبغي أن تستوفي "مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي" مستويات الحماية المنصوص عليها في الاتفاقية رقم ١٠٢.

CUT (البرازيل). الإشارة إلى الاتفاقية رقم ١٠٢؛ وينبغي بذل الجهود وإجراء الاستثمارات للحد من سوق العمل غير المنظم وزيادة الضمان الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي عن طريق توسيع نطاق العمل اللائق والجمع بين الإدماج الاجتماعي المثمر وسياسات المساعدة الاجتماعية بالنسبة للمجموعات التي قد تكون محرومة من سبل الحصول على العمل.

CITUB (بلغاريا). ينبغي وضع سياسات العمالة الاجتماعية والاقتصادية بحيث تضمن تحسناً ثابتاً وتدرجياً في جودة الضمان الاجتماعي.

CSN (كندا). تدرجياً ولكن بأسرع ما يمكن ودون إمكانية التراجع عن المستويات المقررة.

CUT، CTC (كولومبيا). مد النطاق تدرجياً كاستراتيجية هو أمر هام للتوصل لا إلى مستويات أعلى ولكن إلى تغطية أشمل أيًا تكن الأسباب اقتصادية ولكن بالتوافق مع سياسات اجتماعية وسياسات عمالة عامة حقيقية.

ČMKOS (الجمهورية التشيكية). هذا الأمر ملحٌ للغاية بالنظر إلى السياسات النيوليبرالية الجارية المنفذة من باب الاستجابة للضرورة والتي تحرم مجموعات كبيرة من الناس من الضمان الاجتماعي.

CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي أن تشير التوصية إلى أن "مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي" ينبغي أن تستوفي على الأقل مستويات الحماية المنصوص عليها في الاتفاقية رقم ١٠٢ وأن تتيح تقدماً منظمًا في اتجاه تحقيق مستويات أعلى.

TUC (غانا). ينبغي لسياسات العمالة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء أن تدمج تدابير الحماية الاجتماعية فيما يتجاوز المستويات الأساسية.

JTUC-RENGO (اليابان). الاتساق مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسات المتعلقة بالعمالة هو أمر هام. والتنسيق مع سياسات سوق العمل النشطة يمكن أن يسرع الحلقة الحميدة للمجتمع.

CS (بنما). ينبغي أن تكون التنمية شاملة.

CATP (بيرو). أنظر السؤال ٥(أ).

CGTP (بيرو). ينبغي النظر في اتخاذ خطوات ترمي إلى مد تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل أكبر عدد ممكن من العمال.

UGT (البرتغال). في حين أن من الضروري السعي إلى وضع أرضية حماية اجتماعية في جميع الدول الأعضاء، فإن تنفيذها ينبغي أن يهدف إلى مد نطاق الحماية تدرجياً لتحقيق التغطية الشاملة.

SGB (سويسرا). ينبغي أن يكون الهدف توفير الضمان الاجتماعي للجميع وليس "لأكبر عدد ممكن من الناس".

FPU (أوكرانيا). ينبغي أن تستند معايير الحماية الاجتماعية (أو المساعدة الاجتماعية) إلى مستويات مضمونة اجتماعياً فقط من أجل مجموعات المجتمع المحرومة من الحماية والأشد استضعافاً.

TUC (المملكة المتحدة). لا يوافق مع اقتراح حكومة المملكة المتحدة. ويمكن لأي دولة عضو أن تضع "سياسات اجتماعية واقتصادية وسياسات متعلقة بالعمالة" تحول فعلياً دون مد تغطية الضمان الاجتماعي. ويكاد لا يكون لدى أي بلد، بما فيها المملكة المتحدة، مستويات ضمان اجتماعي تؤدي إلى "خوفات سلبية وتبعية للإعانات".

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي ألا يكون ذلك تدرجياً بل ينبغي أن يضمن حصول الجميع سواسية على الضمان الاجتماعي وأن تركز جميع الموارد الضرورية لهذا الغرض.

الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية

السؤال ٦

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن ترسي وتنفذ بأسرع وقت ممكن أرضية الحماية الاجتماعية الخاصة بها، والتي تشمل ضمانات أساسية من الضمان الاجتماعي تكفل طوال الحياة لجميع المحتاجين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وتحمل تكلفتها والتمتع بأمن الدخل على الأقل عند الحد الأدنى المحدد على المستوى الوطني؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٥ .

نعم: ٨٣. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، دولة بوليفيا، المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لااتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، النرويج، بنما، باراغواي، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سلوفينيا، سري لانكا، جنوب أفريقيا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا.

لا: ١٠. بنن، الصين، قبرص، هنغاريا، نيكاراغوا، بيرو، المملكة العربية السعودية، طاجيكستان، المملكة المتحدة، زمبابوي.

ردود أخرى: ٢. غواتيمالا، الهند.

التعليقات

الأرجنتين. حذف عبارة "وتحمل تكلفتها".

أستراليا. ينبغي استعراض أرضيات الحماية الاجتماعية بشكل منتظم (علماً أن بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية تتضمن حكماً من قبيل: "تضع الدولة العضو سياسة متسقة بشأن ... وتضطلع بها وتستعرضها بشكل دوري").

بنغلاديش. يمكن للضمان الاجتماعي الأساسي أن يضمن الأمن في كافة ميادين الحياة الأخرى.

بنن. تطبق الدول الأعضاء أرضيات الحماية الاجتماعية فيها بشكل تدريجي.

بلجيكا. تذكر بالدور الذي يضطلع به الشركاء الاجتماعيون في إرساء وتنفيذ أرضيات وطنية للحماية الاجتماعية.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. إن تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية يضمن الامتثال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي لا يستغني أحد عنها.

الصين. اشتراط طموح جداً بالنسبة إلى الكثير من الدول، لا سيما البلدان النامية، لفترة طويلة من الزمن.

كوستاريكا. ينبغي تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية على جناح السرعة من خلال اتخاذ خطوات ملموسة. وتبرز الحاجة إلى التزام وطني.

قبرص. ينبغي أن يكون أمن الدخل مزيجاً بين الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، مع مراعاة الوقائع الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة من الدول الأعضاء.

الجمهورية التشيكية. ينبغي أن يتوقف الحد الأدنى لأمن الدخل على الجهود التي يبذلها الأفراد إزاء تحسين وضعهم. ومن الممكن ضمان الحصول على الرعاية الصحية الأساسية من خلال دعم التأمين الصحي الذي يستفيد منه الأطفال وأصحاب المعاشات والأمهات في إجازة أمومة والعاطلون عن العمل.

الدانمرك. لا ينبغي أن تنص التوصية على ضرورة إرساء حد أدنى محدود على المستوى الوطني إذا كان هناك اتفاق على أن الضمانات تكفل مستوى كافياً من الرفاه. كما ينبغي للحد الأدنى لمستوى الدخل أن يأخذ في الاعتبار الخدمات التي يحق فيها للأفراد.

الجمهورية الدومينيكية. من الضروري تحديد الحيز المالي المتاح لتمويل المبادرة، وتحديد كيفية تطبيقها، مع مراعاة الاستدامة وميزانية الدولة العضو واحتياجات السكان.

السلفادور. يتوقف تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية على القدرة الاقتصادية الوطنية والظروف الاجتماعية.

فرنسا. يبدو أن التغطية الدنيا التي يوفرها ضمان الدخل، على المستوى الأساسي، لجميع حالات الطوارئ في الضمان الاجتماعي، تشكل هدفاً رفيعاً يتعين إرساؤه وتطبيقه "بأسرع وقت ممكن"؛ ومن الممكن إيلاء الأولوية إلى الحماية في حال العجز عن العمل (إصابة عمل، عجز، إعاقة، شيخوخة).

ألمانيا. الحاجة إلى تحقيق تدريجي يتمشى مع القدرات المالية والإدارية، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل. ومن شأن الحد الأدنى الوطني الذي ترسيه التشريعات أن يسمح بتمييز مستويات الإعانات على أساس كل مجموعة، رهناً بالاحتياجات الخاصة بتلك المجموعات.

غواتيمالا. يتوقف الأمر على عوامل عدة. هناك حاجة إلى تحديد مصادر ممكنة للتمويل في البلدان استناداً إلى التجارب الدولية.

هنغاريا. حيث أن تلك المسألة تدرج في الاختصاصات على المستوى الوطني، قد يكون من الأنسب الإشارة إلى إرادة الدولة العضو أو نيتها في تحقيق هذه الأهداف.

الهند. ينبغي اشتراط إرساء وتنفيذ أرضية للحماية الاجتماعية ولكن بدون إطار زمني. وتواجه البلدان النامية تحديات في الوصول إلى شرائح كبيرة من الناس ذوي الموارد والبنية التحتية المحدودة. وعلى الدول الأعضاء أن تقرر متى وكيفية تضمن تغطية موحدة عند الحد الأدنى المحدد على المستوى الوطني.

إندونيسيا. من الأفضل استخدام عبارة "تدريجياً" بدلاً من "بأسرع وقت ممكن".

كينيا. من المهم مراعاة التراجع الذي شهده مؤخراً الدخل من العمالة ونمو القطاع غير المنظم.

لاتفيا. توضيح عبارة "الحد الأدنى المحدد على المستوى الوطني".

لبنان. الرعاية الصحية الأساسية من خلال التغطية الشاملة للرعاية الصحية وإعانات البطالة، متناسبة مع الحد الأدنى للأجور ومعاشات التقاعد.

ليسوتو. ينبغي لمثل هذه الضمانات الدنيا أن تغطي جميع فئات الناس المستضعفين والشباب والعاطلين عن العمل والمسنين، بمن فيهم المعوقون.

ماليزيا. يتوقف ذلك بشكل كبير على الرفاه الاقتصادي للبلد.

موريشيوس. من شأن الناس الأصحاء وبالتالي القوى العاملة السليمة أن تقضي إلى إنتاجية أعلى.

المكسيك. ينبغي استبدال كلمة "ينبغي" بعبارة "ينبغي أن تسعى إلى" وحذف عبارة "وتحمل تكلفتها و". وشرح عبارة "أمن الدخل على الأقل عند الحد الأدنى المحدد على المستوى الوطني". وينبغي للدول الأعضاء، وفقاً للإمكانيات المتاحة أمامها، أن تنفذ أرضية للحماية الاجتماعية بأسرع وقت ممكن من أجل توفير الحماية إلى سكانها والتصدي للأزمات بشكل أفضل.

هولندا. ينبغي أن يصبح تنفيذ استراتيجية توسيع ذات بعدين نهجاً مرناً وتدرجياً، تمشياً مع المستوى الوطني للتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

نيكاراغوا. إن تنفيذ هذه الدعامة يرتدي أهمية كبرى بالنسبة إلى السكان، غير أنه من الضروري توفير الموارد الوطنية من أجل تمويل الإعانات والمساعدة الاجتماعية المطلوب توفيرها.

النرويج. انظر الملاحظات العامة.

بنما. أوصت باعتماد تدابير قصيرة الأجل لتنفيذ أرضية للحماية الاجتماعية كضمانة أساسية للتغطية التي ينبغي للبلد توفيرها للمواطنين.

باراغواي. ينبغي أن يكون الحد الأدنى المحدد على المستوى الوطني أعلى من خط الفقر. وينبغي أن يكون ضمان أمن الدخل فوق خطوط الفقر هدفاً أساسياً للتمديد الأفقي.

بيرو. في حين يجب تنفيذ أرضية للحماية الاجتماعية مع ضمانات أساسية، من الصعب في الأجل القريب تحقيق أمناً للدخل يتساوى مع الحد الأدنى المحدد على المستوى الوطني بالنسبة إلى البلدان التي تعاني من مستويات فقر مرتفعة؛ وبالتالي ينبغي السعي إلى اتباع نهج تدريجي ومستدام.

البرتغال. بشكل يتم فيه احترام استقلالية الدول الأعضاء في تحديد نموذج نظام الحماية الاجتماعية في كل منها.

رومانيا. الضمانات الأساسية للضمان الاجتماعي مهمة جداً خلال دورات حياة الناس، لا سيما من حيث الحد الأدنى للدخل المحدد على المستوى الوطني.

الاتحاد الروسي. يتعين على الدول المشاركة أن تطور المعايير الدنيا للحماية الاجتماعية لديها بأسرع وقت ممكن وأن تلتزم بها، إذ أن غياب مثل هذه المعايير أو الإخلال في إنفاذها، يحد من حقوق العمال المهاجرين في الحصول على الحماية الاجتماعية.

المملكة العربية السعودية. يترك لكل دولة تحديد احتياجاتها وأولوياتها؛ لذلك قد لا تكون عبارة "ينبغي" هي العبارة المناسبة.

سري لانكا. يتوقف التنفيذ على الحيز المالي المتاح.

طاجيكستان. إنّ الأحداث السياسية المختلفة (المواجهات المدنية) والأحداث الاقتصادية (الأزمة العالمية) التي تشهدها الدول، يجعل التنفيذ عملية صعبة.

تركيا. وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكل شخص الحق في الضمان الاجتماعي. وينطوي جزء من المسؤولية الاجتماعية للدول على توفير الحماية الاجتماعية لمن ليس لديهم ضمان اجتماعي يحميهم من المخاطر الاجتماعية.

المملكة المتحدة. هناك حاجة ملحة في العديد من البلدان إلى إرساء أرضيات للحماية الاجتماعية، ولكن ينبغي تنفيذ هذه النظم بشكل حذر. ينبغي تعديل النص على النحو التالي: "هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء من باب الأولوية، أن تضع استراتيجية ذات أهداف متوسطة الأجل لأرضية أو نظم وطنية للحماية الاجتماعية؛ وأن تسعى بنشاط إلى تحقيق هذه المعايير في الوقت المناسب، بما يتماشى مع الموارد المتاحة واشتراطات تصميم واختبار السياسات السليمة".

الولايات المتحدة. استبدال عبارة "أرضية" بعبارة "أرضيات". واستبدال جملة "ضمانات أساسية من الضمان الاجتماعي تكفل" بجملة "إعانات أساسية من الضمان الاجتماعي تسعى إلى أن تكفل". وإضافة الجملة التالية في نهاية الفقرة: "وفقاً لشروط الأهلية وتمشياً مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات العمالة الخاصة بالدول الأعضاء".

أوروغواي. مع مراعاة الإمكانيات المالية لكل بلد والتطبيق التدريجي للسياسات الاجتماعية.

فيتنام. هذا من مسؤولية الدول.

زامبيا. تحقيقاً لكرامة الإنسان.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤.

نعم: ١٥. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، SPD (الجمهورية التشيكية)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي).

لا: ٤. ANDI (كولومبيا)، MEDEF (فرنسا)، KEF (جمهورية كوريا)، CIP (البرتغال).

ردود أخرى: ٥. OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، IOE.

التعليقات

CNI، CNC (البرازيل). انظر السؤال ٣(أ).

ANDI (كولومبيا). ينبغي لأرضية الحماية الاجتماعية أن توفر ضمانات أساسية للضمان الاجتماعي وفقاً للسياق والإطار الزمني الوطنيين، حتى تتمكن الدول من تحقيق أهدافها.

OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CIP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE. ينبغي أن يكون التنفيذ تدريجياً وأن يشمل التشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

KEF (جمهورية كوريا). ينبغي إرساء وتنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية مع مراعاة الظروف الوطنية.
EFP (باكستان). ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للإطار الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي الخاص بكل بلد. وينبغي أن يبقى في إطار الضمان الاجتماعي.
CCL (بيرو). ينبغي أن يكون التنفيذ تدريجياً وفقاً للواقع الوطني.
CTP (البرتغال). انظر السؤال ٤.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٩٠. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، SPS، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لافتيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، UGT، CGTP-IN (البرتغال)، ALFA، CNS-Cartel (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، İŞ-TÜRK (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ١. FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٢. CSN (كندا)، TUC (المملكة المتحدة).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، ALFA، CNS-Cartel (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، İŞ-TÜRK (تركيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، ZCTU (زمبابوي). ينبغي وضع الحد الأدنى المحدد على المستوى الوطني فوق خط الفقر. وينبغي أن يكون ضمان أمن الدخل فوق خطوط الفقر هدفاً أساسياً للتوسع الأفقي.

BAK (النمسا). ينبغي أن تكون مرنة بما فيه الكفاية لمراعاة الظروف الوطنية.

NTUCB (بليز). توفير الرعاية الصحية وظيفة موكلة إلى الدولة وينبغي تمويلها من الضرائب.

CUT (البرازيل). إن السعي إلى تحقيق مستويات أعلى من الحماية الاجتماعية هو هدف استراتيجي يكمن في توفير خدمات الرعاية الصحية الكاملة والعامة والمجانية على اختلاف مستويات تعقيدها، بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي الوطني.

CSN (كندا). ينبغي أن تضمن حياة لائقة وصحية.

CTC، CUT (كولومبيا). ينبغي تنفيذها على وجه السرعة، إذ أنها التزام أساسي من جانب الدول الأعضاء سواء أصدقت على الاتفاقية أم لم تصدق عليها.

CTRN (كوستاريكا). من الملح أن يكون بإمكان العمال الحصول على حد أدنى إذ أن معظم البلدان لم تصدق على الاتفاقية رقم ١٠٢.

ČMKOS (الجمهورية التشيكية). ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى عبارة "المحتاجين" التي تُفهم الآن على أنهم "الأشخاص الفقراء".

CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي للبلد أن يضمن ويحمي استدامة النظام المستحدث واستمراره المالية.

FTUC (فيجي)، PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي لسياسة الحكومة أن تضمن الحق في إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

TUC (غانا). سوف يجنب ذلك الاستبعاد الاجتماعي ويضمن تمكن الجميع من تحقيق حد أدنى مقبول من مستوى المعيشة.

MCTU (ملاوي). ينبغي أن يشارك ممثلون عن العمال في صياغة مثل هذه الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية.

CTM (المكسيك). الضمان الاجتماعي حق ينبغي أن يندرج ضمن الحقوق الأساسية.

CROC (المكسيك). ينبغي ألا تحل أرضية الحماية الاجتماعية محل مؤسسات الضمان الاجتماعي القائمة.

CS (بنما). ينبغي أن يكون الحد الأدنى المحدد في كل بلد مساوياً للحد الذي توصي به منظمة العمل الدولية أو أعلى منه، رهناً بثروة البلد.

CGTP (بيرو). ينبغي وضع إطار زمني لتصميم وتنفيذ خطة العمل.

CGTP-IN (البرتغال). من دون تقويض مستويات الحماية الموجودة.

NTUC (سنغافورة). ينبغي أن يحصل جميع المحتاجين أو يتمكنوا من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. وينبغي لنظام الدعم الاجتماعي أن يحقق توازناً بين الحماية الاجتماعية الملزمة وتعزيز حسّ المرونة الفردية والمسؤولية الشخصية.

UGT (إسبانيا). ينبغي أن تكون الرعاية الصحية معقولة التكلفة، لا سيما بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، ويأتي في مقدمهم الأطفال والمسنون، وفي حالة الأمومة؛ كما ينبغي أن تكون مجانية في حالات حوادث العمل والأمراض المهنية.

JSS (سري لانكا). ينبغي لهيئة مستقلة أن ترصد عملية التنفيذ.

TUC (المملكة المتحدة). يقدم الجواب الذي أدلت به حكومة المملكة المتحدة عذراً جاهزاً لتبناه أي حكومة تسعى إلى اختلاق الأعداء؛ وهناك أحكام كافية في التعديل المقترح للسماح بتأخيرات لا نهاية لها.

FETRATTEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي أن تضمن رعاية صحية مجانية ومتساوية للجميع.

السؤال ٧ هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن توفر على الأقل الضمانات الأساسية التالية من الضمان الاجتماعي:

(أ) جميع المقيمين عادة في البلد يتمتعون بالحماية المالية اللازمة للحصول على مجموعة خدمات الرعاية الصحية الأساسية المحددة على المستوى الوطني، بما في ذلك رعاية صحة الأم؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٦.

نعم: ٧٩. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، أكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، لايتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، جنوب أفريقيا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زامبيا، زمبابوي.

لا: ١٢. البحرين، بنن، بوتسوانا، الكاميرون، هنغاريا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، المكسيك، المملكة العربية السعودية، سري لانكا، المملكة المتحدة، فيتنام.

ردود أخرى: ٥. الصين، غواتيمالا، الهند، سلوفينيا، الولايات المتحدة.

التعليقات

أستراليا. في بعض البلدان، يمكن تطبيق القيود التي تحول دون الحصول على خدمات الرعاية الصحية على الواصلين الجدد إلى البلد. ينبغي توضيح عبارة "المقيمين عادة" للسماح بالمرونة للدول الأعضاء.

النمسا. ينبغي أن تنطبق على المقيمين القانونيين.

بلجيكا، فنلندا، سويسرا. توضيح عبارة "المقيمين عادة".

بليز. توضيح عبارة "الحماية المالية" لأنها واسعة النطاق للغاية. استبدال عبارة "الحماية المالية اللازمة للحصول على" بعبارة "الحصول على".

بنن. لا يمكن لجميع المقيمين عادة أن يتمتعوا بمثل هذه الحماية المالية.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي توسيع نطاق عمل الدولة من حيث الضمان الاجتماعي، بما يتماشى مع الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية.

بوتسوانا، ماليزيا. ينبغي أن تحددها الدول الأعضاء.

الصين. تشير إلى الحاجة إلى التمييز بين المواطنين والمهاجرين. هذا البند مقبول إذا كان نطاق الضمانات الأساسية المقررة من الضمان الاجتماعي يقتصر على المواطنين.

الدانمرك. تحديد عبارة "المقيمين عادة في البلد". ومن المستحسن استخدام عبارة "قانوناً" محل عبارة "عادة".

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي لكل بلد أن يضمن اتساق إطاره القانوني ليضمن تلك الإعانات.

السلفادور. يتوقف التنفيذ على القدرة الاقتصادية الوطنية والظروف الاجتماعية.

غامبيا. من الصعب تنفيذ ذلك من دون التدخل المالي للحكومة حيث تعيش غالبية السكان تحت خط الفقر.

ألمانيا، المملكة العربية السعودية. انظر السؤال ٦.

غواتيمالا. يتوقف ذلك على عوامل مختلفة. كيف سيتم تمويله؟

هندوراس. يفهم من الحماية المالية بأنها وضع الميزانية لخدمات الرعاية الصحية الأساسية التي توفرها الدولة.

الهند. حذف كلمة "جميع": ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد ما هي مجموعات المستفيدين التي يمكن أن تكون مشمولة بخدمات الرعاية الصحية الأساسية في حال لم يكن ممكناً التوصل إلى تغطية شاملة فوراً.

إندونيسيا. الإشارة إلى الاحتياجات الصحية الأساسية الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء.

الأردن. مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والكفاءة المالية في إطار دراسات الجدوى وأخرى اكتوارية.

كينيا. إن اقتصاداً مستقراً يرعى جميع المقيمين بغض النظر عن جنسيتهم.

جمهورية كوريا. ينبغي للدول الأعضاء أن تقرر ما إذا كان الأجانب (بمن فيهم عديمو الجنسية) يحق لهم الحصول على ضمانات الضمان الاجتماعي، تمشياً مع القوانين الوطنية واستناداً إلى الظروف المالية والاجتماعية والثقافية السائدة في البلد.

قيرغيزستان. من خلال التأمين الطبي، باستثناء حماية الأمومة.

لبنان. إمكانية الحصول على الرعاية الصحية هو أحد العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ليسوتو. ينبغي أن يحصل الجميع، بمن فيهم المهاجرون، على خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

لكسمبرغ. معالجة مسألة مدة الإقامة ومفهوم الإقامة القانونية.

المكسيك. تحديد عبارة "المقيمين عادة" وعبارة "مجموعة خدمات الرعاية الصحية الأساسية" لتفادي اللبس. وينبغي لأرضية الحماية الاجتماعية أن تشمل الضمانات المالية لضمان تدعيمها. وينبغي تنفيذ السياسات العامة من أجل إتاحة الفرص أمام الجميع للحصول على الحماية المالية الكافية للحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وفقاً للظروف الاقتصادية وظروف العمالة.

نيكاراغوا. ينبغي لتنفيذ هذه الدعامة أن يعطي الأولوية إلى رعاية الأمومة التي تحسّن المؤشرات الاجتماعية الوطنية.

النرويج. استبدال عبارة "عادة" بعبارة "قانوناً". على افتراض أن عبارة "الأم" تشمل الحمل والولادة والأطفال الرضع.

بنما، أوروغواي. رهنأ بالإمكانات الاقتصادية الخاصة بكل بلد.

باراغواي. عبارة "المقيمين عادة" غير ملائمة في هذا السياق: ينبغي لكل إنسان أن يحصل على خدمات الرعاية الصحية الأساسية بغض النظر عن جنسيته أو وضعه كمهاجر.

الاتحاد الروسي. ينبغي لجميع الأشخاص المقيمين فعلياً في البلد أن يتمكنوا من الحصول فعلياً على الخدمات الطبية المهمة جداً والموضوعة على المستوى الوطني، بما في ذلك حماية الأمومة.

جنوب أفريقيا. يشمل ذلك غير المواطنين في جميع البلدان.

تركيا. الضمان الاجتماعي حق لكل إنسان وهو ضرورة لأي دولة من أجل توفير الحماية المالية للحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

المملكة المتحدة. استبدال عبارة "ordinarily resident" بعبارة "habitually resident" في النص الإنكليزي. استبدال عبارة "جميع المقيمين عادة في البلد يتمتعون بالحماية المالية اللازمة للحصول" بعبارة "ينبغي لجميع المقيمين عادة في البلد أن يحصلوا"، وإلا فسيفق العبء على عاتق الأفراد للحصول على الحماية المالية الكافية بغية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية في حين ينبغي أن تكون هذه الأخيرة مجانية.

الولايات المتحدة. في استهلال السؤال ٧، استبدال عبارة "أن توفر على الأقل" بعبارة "أن تسعى إلى توفير" واستبدال كلمة "الضمانات" بكلمة "الإعانات". توضيح عبارة "المقيمين عادة". إضافة جملة "، بما يتمشى مع الأولويات الوطنية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات العمالة الأوسع نطاقاً بعد عبارة "خدمات الرعاية الصحية الأساسية المحددة على المستوى الوطني".

فيتنام. من غير الممكن تطبيقه على البلدان منخفضة الدخل.

زامبيا. التركيز على الفقراء من أهل البلد.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦.

نعم: ٢٠. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، OEB (قبرص)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CIP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٣. ANDI (كولومبيا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، KEF (جمهورية كوريا).

ردود أخرى: ٣. UCCAEP (كوستاريكا)، EFP (باكستان)، SN (السويد).

التعليقات

BCCI (بليز). في حال كان الشخص يساهم في الصندوق.

CNI، CNC (البرازيل). انظر السؤال ٣(أ).

ANDI (كولومبيا). ينبغي إضافة رعاية صحة الأم إلى الخدمات الصحية الأساسية المعمول بها في كل بلد. وينبغي تحديد مجموعة من خدمات الرعاية الصحية للمحتاجين وتوفير المساعدة الاجتماعية للعمال، على المستوى الوطني. كما ينبغي تحديد التزام الدولة وإعادة توزيع الموارد على المستوى الوطني.

OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، CIP (البرتغال)، IOE. طالما هو محدد على النطاق الدولي وقدر الإمكان. قد يطرح مفهوم "المقيمين" مشكلة من حيث التعريف بالنسبة إلى المهاجرين غير القانونيين. وينبغي لمكونات أرضية الحماية الاجتماعية أن تعزز العودة إلى العمل.

SPD (الجمهورية التشيكية). تحديد عبارة "المقيمين عادة في البلد".

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). تحديد مصطلح "المقيمين". دعم عملية تطبيق مكونات أرضية الحماية الاجتماعية التي تعزز العودة إلى العمل.

KEF (جمهورية كوريا). احتياجات حماية الأمومة تتنامى مع تراجع معدلات الولادات. ينبغي لخدمات الرعاية الصحية الأساسية ألا تشمل إلا الأفراد المستضعفين في المجتمع.

VNO-NCW (هولندا). ينبغي تحديد المجموعة المستهدفة على المستوى الوطني. ومن المهم إيجاد رابط مع البحث عن الوظائف.

NHO (النرويج)، CIP (البرتغال)، CIU (أوروغواي)، IOE. يجب ألا تثبط الإعانات عزيمة من هم من غير عمل في بحثهم عن وظيفة، بل يجب على العكس أن يكون ذلك متناقضاً أو أن يشمل ظروفًا ترتبط بالبحث عن الوظائف.

EPF (باكستان). ينبغي أن تشمل الحماية المالية إمكانية الوصول إلى تقديرات الضمان الاجتماعي.
 CONEP (بنما). ينطبق ذلك على المواطنين والمقيمين بشكل قانوني.
 CCL (بيرو). سوف يتوقف ذلك على اللوائح السارية في كل دول عضو.
 CTP (البرتغال). يجب أن تراعي المستويات الدنيا من اشتراكات الضمان الاجتماعي، حتى فيما يتعلق بالأطر الزمنية المنخفضة.
 SN (السويد)، UPS (سويسرا). ينبغي تحديد نظم الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني.
 CIU (أوروغواي). ينبغي حذف مصطلح "المالية" إذ من الممكن توفير حماية من خلال عدة آليات.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٦.

نعم: ٩٠. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، BWU (بربادوس)، FGTEB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، AKAVA، SAK، STTK (فنلندا)، SPS، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CTM، CROC (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN، UGT (البرتغال)، ALFA، CNS-Cartel، CSDR (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٣. NCTUB (جزر البهاما)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة).

ردود أخرى: ٣. CUT (البرازيل)، CTRP (بنما)، CSA (السنغال).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BWU (بربادوس)، FGTEB (بلجيكا)، UGT، CUT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). عبارة "المقيمين عادة" غير ملائمة، إذ ينبغي لكل فرد أن يحصل على خدمات الرعاية الصحية الأساسية بغض النظر عن جنسيته أو وضعه كمهاجر.

NCTUB (جزر البهاما). من شأن ذلك أن يستنزف الموارد الوطنية في البلدان التي تضم مجموعات كبيرة من المقيمين غير القانونيين.

NTUCB (بليز). يضع ذلك ضغطاً لا يطاق على صندوق الضمان الاجتماعي، وبالتالي تبرز الحاجة إلى تمويل حكومي.
 CITUB (بلغاريا). ينبغي لمثل هذه النصوص أن تحيل إلى أدوات ووثائق أخرى لمنظمة العمل الدولية.
 CUT، CTC (كولومبيا). ضم الأطفال في عامهم الأول مع تمتعهم بالحماية الكاملة.
 CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي لكل فرد أن يتمتع بالحقوق الأساسي في الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية سواء أكان أم لا في عمالة منتجة.
 SAK، AKAVA، STTK (فنلندا). زيادة العمل عبر الحدود تطرح تحديات أمام مفهوم الإقامة الدائمة.
 UNTM (مالي). إضافة عبارة "بما في ذلك رعاية صحة الأم والطفل".

CTM (المكسيك). باعتباره حقاً أساسياً.
 CS (بنما). ينبغي توفير الدعم، على وجه الخصوص، للعاملين في الاقتصاد غير المنظم حتى يتمكنوا من التسجيل في برامج الضمان الاجتماعي.
 CATP (بيرو). ينبغي توفير نوعية حياة أفضل من خلال تزويدهم بالأمن الاقتصادي. وينبغي تحديد خدمات الرعاية الصحية الأساسية على المستوى الوطني ومن خلال الحوار الاجتماعي.
 CGTP (بيرو). مع إعطاء الأولوية لرعاية صحة الأم.
 TCO، SACO، LO (السويد). بمن فيهم طالبو اللجوء والأشخاص من دون وثائق.
 FPU (أوكرانيا). ينبغي أن يتمتع المواطنون فقط بضمانات اجتماعية من الدولة.
 TUC (المملكة المتحدة). يدعم رد حكومة المملكة المتحدة.
 PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي لكل بلد أن يحدد ما المقصود بعبارة "المقيمين".
 FETRATTEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي للدولة أن تضمن الرعاية الصحية.

السؤال ٧

(ب) جميع الأطفال يتمتعون بأمن الدخل، على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني، من خلال إعانات الأسرة/الأطفال نقداً أو عيناً، بهدف تسهيل الحصول على التغذية والتعليم والرعاية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٦ .

نعم: ٨٢. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكامرون، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، لايتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٩. الصين، كولومبيا، السلفادور، هنغاريا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، موريشيوس، المكسيك، المملكة العربية السعودية.

ردود أخرى: ٥. غواتيمالا، الهند، كينيا، بولندا، الولايات المتحدة.

التعليقات

ألبانيا. يتمتع الأطفال بجميع حقوق الاستفادة من التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي والخدمات الاجتماعية.

الأرجنتين. من خلال النظم الاكتتابية وغير الاكتتابية أو من النوعين معاً وتغطية أوضاع محددة من سوق العمل.

أستراليا. تتعلق بتطبيق الاتفاقية رقم ١٣٨ وتشمل الإشارة إلى العلاقة القائمة بين توفير الضمان الاجتماعي لأهالي الأطفال والقضاء على عمل الأطفال. وتنص الاتفاقية رقم ١٣٨ على أنه ينبغي إيلاء الأولوية العالية للبرامج والتدابير الرامية إلى الحد من الفقر وضمان مستويات معيشة للعائلة بشكل يجعل من غير الضروري اللجوء إلى النشاط الاقتصادي للأطفال.

النمسا. ينبغي أن تنطبق على المقيمين بشكل قانوني. وينبغي ألا يتمتع المهاجرون غير النظاميين والزوار لفترة قصيرة بهذه الإعانات.

بليز. مهمة بالنسبة إلى تنمية الأطفال. توضيح تعريف "الطفل".

بنن. الأطفال من أكثر الأفراد استضعافاً ويجب أن يتمتعوا بأمن الدخل، بما يتماشى مع الصكوك القانونية الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي للدول أن توسع نطاق الضمان الاجتماعي بهدف الشمولية، وذلك ضمن حدود ظروفها السياسية والاقتصادية والقانونية.

الصين. بما أن الظروف الوطنية ونظم الضمان الاجتماعي تتفاوت بشكل كبير، لن يكون اعتماد نهج موحد يناسب الجميع في صالح التطبيق الفعال للمعايير الدولية.

الجمهورية التشيكية. قد تكون الإعانات عرضة لقياس الدخل ولمعرفة الوضع الحالي للبلد المعني.

الدانمرك، ألمانيا، المملكة العربية السعودية. انظر السؤال ٦.

الجمهورية الدومينيكية. تبرز الحاجة إلى التنسيق بين المؤسسات حتى يتم وضع مبادرات الحماية الاجتماعية الوطنية بشكل مشترك، تمثيلاً مع التشريعات الوطنية.

السلفادور. من غير الممكن تحديد حد أدنى إلزامي بسبب الاختلافات بين القدرة الاقتصادية أو القوة الشرائية. ينبغي إرساؤها من خلال السياسات الوطنية التي تسمح بالتطبيق مع مراعاة الوقائع الوطنية.

غواتيمالا. يتوقف ذلك على عدة عوامل.

الهند. إن توفير الضمان الاجتماعي للأطفال يشمل عدة مسائل منها ضمان العمالة للأهل ودعم الاحتياجات من حيث التعليم والغذاء والرعاية الصحية. وبالتالي، ينبغي ألا تشمل التوصية الالتزام بتوفير مثل هذه الخدمات الحيوية إلى "جميع الأطفال". ويعود إلى الدول أن تقرر ما إذا كان سيتم تغطية جميع الأطفال.

الأردن، ماليزيا. انظر السؤال ٧(أ).

كينيا. ينبغي توسيع نطاق خدمات الصحة والتعليم الأساسية المجانية لتشمل جميع الأطفال وأسرهم.

جمهورية كوريا. ينبغي لكل دولة أن تتخذ تدابير لضمان تكافؤ الفرص وانطلاقاً متساوية لجميع الأطفال، بدلاً من تحديد أمن الدخل عند حد أدنى على المستوى الوطني.

قيرغيزستان. الحد الأدنى الثابت من الإعانات غير متوفر؛ وهو غير كافٍ للتغذية العادية وتوفير التعليم والرعاية.

لبنان. لا ينبغي حرمان أي طفل من الحق الأساسي ألا وهو حق التعليم بسبب ضائقة مالية. وتلعب إعانات العائلة/الطفل دوراً مركزياً.

ليسوتو. ينبغي للأطفال أن يتلقوا الرعاية الضرورية لكي ينموا بشكل صحي ويتحولوا إلى أشخاص راشدين ماهرين. ونظراً للموارد المحدودة، ينبغي للدولة أن ترعى فقط الأطفال المستضعفين.

لكسمبرغ. النظر في الإحالة إلى صكوك أخرى للأمم المتحدة تعترف بحقوق الأطفال.

موريشيوس. مراعاة آثار التكاليف الناجمة عن اعتماد الإعانات الشاملة للعائلة/الأطفال.

المكسيك. تحديد عبارة "أمن الدخل على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني". ويجب أن تكون الدول قادرة على التصرف في إطار الإمكانيات التي تسمح بها ظروفها الاقتصادية وظروف العمالة الخاصة بها.

ميانمار. من الممكن لأمن الدخل على الأقل عند الحد الأدنى المحدد على المستوى الوطني أن يستحدث أفضل الظروف للأطفال.

هولندا. يمكن للدولة أن توفر دعماً للدخل، ولكن يبقى أولياء الأطفال مسؤولين أيضاً من الناحية المالية.

نيكاراغوا. من المهم إيلاء الأولوية للأطفال؛ ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تطور البلد بشكل أفضل.

النرويج. من الممكن أن يتحول المستوى الأدنى المحدد بسهولة إلى مستوى معياري أو حتى إلى مستوى أقصى، من دون النظر في الاحتياجات الفعلية لكل شخص. التشديد على أهمية صون الاحتياجات الخاصة، أي احتياجات الأشخاص المعوقين. إضافة الإشارة إلى مكان الإقامة في البلد، تمثيلاً مع نص الأسئلة ٧(أ) و(ج) و(د). انظر أيضاً السؤال ٧(أ).

بنما. ينبغي تكييف النتيجة مع الإطار التشريعي للضمان الاجتماعي الخاص بكل بلد واستناداً إلى الموارد.

بيرو. لأن الأطفال مستضعفون، وهم يشكلون الغرض الأساسي من الحماية الاجتماعية ويمثلون مستقبل البلاد.

البرتغال. ينبغي للدول الأعضاء أن تتمكن من تكييف الحصول على الإعانات رهناً بمدخيل الأسرة. والتمتع بالصحة طوال دورة الحياة يبدأ في مرحلة الطفولة.

رومانيا. ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد أرضية إعانات الأطفال، وفقاً لوضعها الاقتصادي.

الاتحاد الروسي. تبرز الحاجة في التوصية إلى إرساء تدابير من شأنها أن تحت الدول الأعضاء على استحداث ظروف لائقة لتوفير المعايير الدنيا للاستقرار المادي المقررة على المستوى الوطني، وذلك من خلال إعانات الأسرة النقدية والعينية، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة.

تركيا. أمر أساسي بالنسبة إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي المحتمل للمجتمع.

الولايات المتحدة. توضيح عبارة "الرعاية". استبدال عبارة "يتمتعون" بعبارة "يكون لديهم". إضافة جملة "، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات العمالة الأوسع نطاقاً"، في نهاية الفقرة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥ .

نعم: ١٧. AiG (أستراليا)، CNA (البرازيل)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CIP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٦. BCCI (بليز)، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، KEF (جمهورية كوريا).

ردود أخرى: ٢. EFP (باكستان)، SN (السويد).

التعليقات

BCCI (بليز). هل ذلك يسير التكلفة؟

ANDI (كولومبيا)، CIP (البرتغال)، SN (السويد)، CIU (أوروغواي). انظر السؤال ٧(أ).

OEB (قبرص). مع التحفظات التي تم الإعراب عنها.

SPD (الجمهورية التشيكية). ينبغي تحديد عبارة "جميع الأطفال" بشكل أكبر. وينبغي التشديد على التكيف مع الظروف الوطنية ومستويات التنمية.

MEDEF (فرنسا). تشمل الأولويات الأطفال والمعوقين ورعاية صحة الأم، مع مراعاة الظروف الوطنية.

NHO (النرويج)، IOE. انظر السؤال ٧(أ). بالإضافة إلى ذلك، هناك نماذج تشمل أيضاً الشروط المفروضة لتلقي إعانات العائلة، مثل الشروط المرتبطة بالالتحاق بالمدرسة.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). ينبغي تحديدها على المستوى الوطني بغية توفير الأمن للأطفال حتى لا يتركوا المدرسة ويخرجوا على نحو مثير.

KEF (جمهورية كوريا). ضمان أمن الدخل لكافة أفراد العائلة أكثر ملاءمة من تقديم الدعم للأطفال فقط.

VNO–NCW (هولندا)، CIU (أوروغواي). ينبغي أن تفسح المجال أمام المشروطة (مثل ارتباطها بالالتحاق بالمدرسة).

EFP (باكستان). ليس قابلاً للتطبيق بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

CCL (بيرو). ينبغي للأطفال أن يكون لديهم الأولوية في الحصول على الرعاية الصحية.

CTP (البرتغال). من الممكن أيضاً استخدام "القوائم" التي يمكن مبادلتها بالسلع الأساسية، بالنسبة إلى الأطفال.

UPS (سويسرا). ينبغي إرساؤها على المستوى الوطني.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٨٧. KSSH (الألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (كودور)، SPS، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT

(هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، UGT، CGTP-IN (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA، CSDR (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS (السنغال)، NTUC (سنگافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٤. CTC، CUT (كولومبيا)، FTUC (فيجي)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٢. CTRP (بنما)، CSA (السنغال).

التعليقات

CGT (الأرجنتين). ينبغي للإعانات أن تراعي احتياجات المسكن الإضافية فيما يتعلق بالعائلات الموسعة. BAK (النمسا). على افتراض أن المسألة تشير إلى الأطفال الذين يبلغون الخامسة عشر من عمرهم أو نهاية مرحلة التعليم الإلزامي، ينبغي النظر أيضاً في ضرورة تسهيل الحصول على تعليم إضافي (بما في ذلك التعليم المهني). NTUCB (بليز). بعضها من الوظائف الحكومية وبالتالي على الحكومة تمويلها. CUT (البرازيل). ينبغي للحصول على الرعاية والتعليم أن يكون من مسؤولية الدولة. والتحويلات النقدية المباشرة تسهل الحصول على الغذاء والرعاية ويمكن ربطها بالتعليم والرعاية الصحية الوقائية. CITUB (بلغاريا). بالنسبة للأطفال الذين يتلقون الرعاية في إحدى المؤسسات، ينبغي للإعانة أن تضمن حياة كريمة ووضعاً مشابهاً لغيرهم من الأطفال. CTRN (كوستاريكا). ينبغي للدول الأعضاء أن ترسي تغطية شاملة للأطفال والشباب حتى يتمكنوا من المساهمة في الضمان الاجتماعي.

CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي لمراكز رعاية الأطفال أن تضمن رعاية شاملة للأطفال. CSE (أكوادور). ينبغي حمايته باعتباره حقاً من حقوق الإنسان. FKUTU (جمهورية كوريا). ينبغي توفير مثل هذه الإعانات عيناً أكثر منه نقداً (مثلاً، مرافق رعاية الأطفال). CTM (المكسيك). باعتباره حقاً أساسياً. PWF (باكستان). من الممكن استبدال عبارة "جميع الأطفال يتمتعون" بعبارة "كل طفل يتمتع". CS (بنما). ينبغي للحكومة أن تضمن أن يتلقى الأطفال الغذاء المناسب وخدمات الرعاية الصحية مجاناً في المناطق الأشد حرماناً.

CATP (بيرو). هذا الإجراء مهم ومن شأنه أن يطور ما هو منصوص عليه في الاتفاقية رقم ١٠٢. CGTP (بيرو). ينبغي حماية جميع الأطفال بغض النظر عما إذا كان الأهل يساهمون أم لا. UGT (اسبانيا). قد يكون من المستحسن وضع معيار جديد، في المستقبل القريب، بشأن حماية الأطفال المعالين، يتكيف مع التغيرات الاجتماعية التي حصلت منذ اعتماد الاتفاقية رقم ١٠٢. SGB (سويسرا). ينبغي التسليم بأهمية الاستثمار في مرحلة الطفولة باعتبار ذلك مساهمة في تحقيق فرص متكافئة. PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي إرساء الحد الأدنى وفقاً لعدد الأطفال المعالين. FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي للدولة تقديم جميع الضمانات.

السؤال ٧

(ج) جميع الأشخاص في الفئات العمرية النشطة، المقيمين عادة في البلد وغير القادرين على كسب دخل كافٍ، يتمتعون بالحد الأدنى من أمن الدخل، وذلك من خلال المساعدة الاجتماعية وإعانات الأمومة وإعانات العجز والتحويلات الاجتماعية الأخرى نقدًا أو عينًا أو برامج التوظيف العامة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٧.

نعم: ٧٨. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، لايتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، جنوب أفريقيا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زامبابوي.

لا: ١٤. البحرين، بليرز، بوتسوانا، الصين، كولومبيا، الدانمرك، هنغاريا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، موريشيوس، ناميبيا، قطر، المملكة العربية السعودية، سري لانكا.

ردود أخرى: ٥. غواتيمالا، الهند، إيطاليا، سلوفينيا، الولايات المتحدة.

التعليقات

ألبانيا. ليس فقط الأشخاص في الفئات العمرية النشطة ممن يقيمون عادة في البلد، بل غيرهم ممن يقيمون مؤقتًا في البلد، بمن فيهم الأجانب الذين ساهموا في برنامج التأمين الاجتماعي.

أستراليا. قد يخضع الحصول على هذه الضمانات لاشتراطات الأهلية. توضيح عبارة "المقيمين عادة" لتمكين المرونة.

النمسا. ينبغي أن ينطبق ذلك على المقيمين القانونيين.

بلجيكا. ينبغي لهذه السياسات أن تتمشى مع وضع وتطوير الخدمات الاجتماعية والخدمات العامة ذات النوعية الجيدة. ومن المهم تنفيذ سياسات وطنية متكاملة تشجع العمالة المنتجة من خلال وضع تدابير تنشيط تعزز المشاركة في سوق العمل المنظم.

بنن. ينبغي توقع هذه الضمانات للناس الذين يعيشون حالات صعبة.

بليرز. غير مستدام بالنسبة للبلدان النامية؛ وينبغي التطرق إلى هذه المسألة من خلال مبادرات الحق في العمل.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي للدول الأعضاء أن توسع نطاق الضمان الاجتماعي مع هدف الشمولية، ضمن حدود الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية التي تشهدها.

بوتسوانا. ينبغي ترك هذا الأمر للدول الأعضاء لتتخذ قراراً بشأنه.

الصين. من الصعب تحديد عبارة "دخل كافٍ". بعض هذه الإعانات مشروطة بدفع الاشتراكات في بعض البلدان، وبالتالي لا يمكن أن يحصل عليها جميع المهاجرين.

كوستاريكا. ينبغي للدول أن تضمن أن هؤلاء الأشخاص يتلقون الحد الأدنى من الدخل للبقاء على قيد الحياة، سواء أكانوا عاطلين عن العمل أو عاملين جزئياً أو في وظائف متدنية المهارات.

الجمهورية التشيكية. رهناً بالوضع المالي للدولة العضو واستناداً إلى الجهود التي يبذلها الشخص ليتحسن وضعه.

الدانمرك. التمييز بين الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية. انظر السؤال ٧(أ).

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي للمساعدة عبر برامج التوظيف العامة أن تكون شاملة. وينبغي للسياسات المتعلقة بالمساعدة والتحويلات أن تتمشى مع الوقائع والتشريعات والممارسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني.

السلفادور. وجود إطار قانوني يغطي هذه المجموعات المستضعفة يحول دون الاستبعاد الاجتماعي.

استونيا. إدراج عبارة "على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني" بغية تحقيق الاتساق.

فنلندا، إيطاليا. توضيح عبارة "المقيمين عادة".

ألمانيا، المملكة العربية السعودية. انظر السؤال ٦.

غواتيمالا. كيف سيتم تمويله وبأية موارد؟ لا ينبغي أن يكون ذلك من خلال القروض إذ أن ذلك قد يضر بالأجيال المستقبلية.

هندوراس. ينبغي إدراج برامج المساعدة الاجتماعية المعزولة في نظام الضمان الاجتماعي الخاص بالبلد.

هنغاريا. من الممكن تقبل الأهداف المطروحة في السؤال حتى ولو اختلفت أحكام هنغاريا بشأن تصنيف الظروف. ونظراً لتنوع الممارسات الوطنية، لا ينبغي إدراج نماذج محددة من الأحكام.

الهند. لا جدوى من توفير حكم بشأن الحد الأدنى من أمن الدخل وإعانات البطالة وإعانات الرعاية الصحية والإعاقة بالنسبة إلى "جميع الأشخاص" في بلد من البلدان. وقد ترغب الدول، ولا سيما البلدان النامية، في أن تعطي الأولوية للإعانات والأشخاص المشمولين، وفقاً لوضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وأن تعتمد نماذج مختلفة لتحقيق هذا الهدف.

إندونيسيا. من المهم حث قدرتهم على المساهمة في الضمان الاجتماعي.

إسرائيل. إضافة جملة: الإعفاء الضريبي على الأجر.

الأردن، جمهورية كوريا، ماليزيا. انظر السؤال ٧(أ).

كينيا. إدراج برامج المساعدة الاجتماعية وبرامج التوظيف العامة بشكل تدريجي وزيادتها من حيث الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

قيرغيزستان. استبعاد عبارة "النقدية أو العينية" - من أجل توجيه برامج التوظيف العامة إلى استحداث أماكن عمل لائقة على نحو دائم.

لبنان. ينبغي لجميع الأشخاص أن يتمتعوا بحد أدنى من أمن الدخل. وعلى وجه الخصوص، قد تكون البرامج الخاصة مفيدة فيما يتعلق بالمجموعات المستضعفة، أي الأشخاص المعوقين.

ليسوتو. ينبغي للدولة العضو أن تلبي احتياجات من هم غير قادرين على إعالة أنفسهم، وذلك ضمن مخصصات الميزانية والقيود المفروضة عليها.

لكسمبرغ. ينبغي أيضاً التطرق إلى الإعانات المرتبطة بالدخل.

موريشيوس. ينبغي النظر في آثار التكاليف الناجمة عن مثل هذه الإعانات.

المكسيك. تحديد عبارة "الأشخاص في الفئات العمرية النشطة، المقيمين عادة في البلد" وعبارة "التحويلات الاجتماعية" وعبارة "برامج التوظيف العامة" من أجل التمكن من تحديد المستفيدين والسياسات. وينبغي لكل دولة أن تتمكن من العمل ضمن الوسائل التي تتيحها ظروفها الاقتصادية وظروف العمالة فيها.

ناميبيا. لا تؤيد ناميبيا حالياً برامج التوظيف العامة.

هولندا. تبقى العمالة اللائقة (والمدفوعة الأجر بشكل لائق) أفضل شكل من أشكال الضمان الاجتماعي. وينبغي أن يكون الدعم المقدم مشروطاً بالإقامة في البلد لتجنب "هجرة الضمان الاجتماعي".

نيكاراغوا. في حال كان البلد يتمتع بالموارد المالية الضرورية.

النرويج. انظر السؤالين ٧(أ) و ٧(ب).

بنما. ينبغي مراعاة الأطر والموارد المعيارية الوطنية.

باراغواي. عبارة "المقيمين عادة" غير واضحة. وينبغي استبدال عبارة "المساعدة الاجتماعية" بعبارة "التحويلات الاجتماعية"، التي هي أوسع نطاقاً. وينبغي الإشارة إلى الحد الأدنى للأجور الواجب إرساؤه فوق خطوط الفقر الوطنية، فيما يتعلق ببرامج التوظيف العامة وإعانات الأمومة والعجز، وهو ما من شأنه أن يوفر أمن الدخل فوق خط الفقر الوطني.

الفلبين. ينبغي لإعانات الوفاة أن تلي إعانات العجز في حال حدوث وفاة بسبب إصابة أو مرض مرتبط بالعمل.

البرتغال. ينبغي توفير حد أدنى من الحماية من خلال برامج تعطي حقاً موضوعياً يخضع لشرط إثبات الحاجة. وفي حال لم يكن ممكناً القيام بذلك، تضمن الخدمات الاجتماعية والإعانات النقدية أو العينية الحد الأدنى من الحماية.

الاتحاد الروسي. تسهل برامج تعزيز العمالة التي تضطلع بها الدولة توفير الإعانات المرتبطة بالتأمين إلى الأشخاص المستخدمين.

جنوب أفريقيا. تنطبق فقط في حالات العجز المرتبطة بالعمل.

سري لانكا. ينبغي للإعانات أن تمتثل للوضع الوطني.

سويسرا. لا بد من تحديد مستوى أمن الدخل على الصعيد الوطني، كما هو وارد في الفقرتين ٧(ب) و ٧(د). وينبغي إدراج عبارة "أمن الدخل، على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني"، وتوضيح عبارة "الأشخاص المقيمين عادة في البلد".

المملكة المتحدة. استبدال عبارة "ordinarily resident" بعبارة "habitually resident" في النص الإنكليزي. وينبغي لكل بلد أن يقرر الوسائل المستخدمة في المساعدة التي سيقدمها على توفير الدخل، والأشخاص المستفيدين منها.

الولايات المتحدة. توضيح عبارة "المقيمين عادة" وعبارة "الفئات العمرية النشطة". استبدال عبارة "يتمتعون" بعبارة "يكون لهم". إضافة عبارة "والطفل" بعد كلمة "الأمومة". وفي نهاية الفقرة، إضافة عبارة "بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات العمالة الأوسع نطاقاً".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ١٧. AiG (أستراليا)، CNA، CNC، CNI (البرازيل)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CIP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٥. BCCI (بليز)، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، MEDEF (فرنسا)، KEF (جمهورية كوريا).

ردود أخرى: ٣. EFP (باكستان)، CCSP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

BCCI (بليز). كلمة "جميع" شاملة بشكل كبير. هل يدعم المساهمون ما تبقى من ذلك؟ وكيف؟

CNI، CNC (البرازيل). انظر السؤال ٣(أ).

ANDI (كولومبيا)، SN (السويد). انظر السؤال ٧(أ).

OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NHO (النرويج)، CIP (البرتغال)، IOE. طالما أن جميع الإعانات غير مطبقة في الوقت نفسه.

SPD (الجمهورية التشيكية). ينبغي التشديد على مواعيد ظروفها ومستوياتها الإنمائية الوطنية.

MEDEF (فرنسا). لا يشكل ذلك أولوية.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). ينبغي ألا تقضي الإعانات إلى البطالة.

KEF (جمهورية كوريا). ينبغي عدم إدراج حد أدنى لمستوى أمن الدخل، نظراً للاختلافات القائمة في مستويات الدخل بين مختلف البلدان. غير أنه من المناسب تشجيع المجموعات في سن العمل على كسب حد أدنى من الدخل من خلال برامج التوظيف العامة.

VNO-NCW (هولندا). ينبغي تنفيذها تدريجياً.

NHO (النرويج). انظر السؤال ٦.

EFP (باكستان). ينبغي وضع برنامج يتمتع بتوافق ثلاثي على المستوى الوطني.

CONEP (بنما). المقيمون القانونيون.

CCL (بيرو). يتوقف ذلك على وضع الميزانية في كل بلد.
CCSP (البرتغال). ينبغي ربطه بتدابير التوظيف العامة.
CTP (البرتغال). ينبغي النظر في الدور اللاحق لهؤلاء الأفراد فيما يتعلق بالبحث عن وظائف على نحو فعال وإدماجهم في سياسات العمالة النشطة والتدريب المهني.
UPS (سويسرا). يتعين تحديده على المستوى الوطني، لا سيما مفهوم الإقامة.
CIU (أوروغواي). ينبغي ألا تنشط الإعانات من عزيمة الناس في البحث عن عمل وينبغي تطبيقها تدريجياً. وينبغي استبدال عبارة "يتمتعون" بمصطلح يكون أكثر اتساقاً مع الموضوع.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٨٣. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، BWU (بربادوس)، FGTEB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، ACFTU (الصين)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، SPS، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CTM (المكسيك)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN، UGT (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (إسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٧. NCTUB (جزر البهاما)، CTC، CUT (كولومبيا)، CROC (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، FPU (أوكرانيا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٣. CUT (البرازيل)، CTRP (بنما)، CSA (السنغال).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BWU (بربادوس)، FGTEB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). عبارة "المقيمين عادة" غير واضحة، وينبغي استبدال عبارة "المساعدة الاجتماعية" بعبارة "التحويلات الاجتماعية" التي هي أوسع نطاقاً. وينبغي الإشارة إلى الحد الأدنى للأجور الواجب إرساؤه فوق خطوط الفقر الوطنية، فيما يتعلق ببرامج التوظيف العامة وإعانات الأمومة والعجز، ما من شأنه أن يوفر أمن الدخل فوق خط الفقر الوطني.

CGT (الأرجنتين). ينبغي استبدال مصطلح "المساعدة الاجتماعية" بمصطلح أوسع نطاقاً هو "التحويلات الاجتماعية". وقد تفضي عبارة "المساعدة الاجتماعية" إلى الوصم وكمائن الفقر. ومن الضروري الإشارة إلى الحد الأدنى للأجور باعتباره مرجعاً أساسياً والقاعدة التي يقوم عليها تمويل النظم القائمة على الاشتراكات.

ACTU (أستراليا). ينبغي توضيح عبارة "المقيمين عادة". ينبغي ألا تكون الأجور المدفوعة بموجب برامج التوظيف العامة أقل من الحد الأدنى للأجور ساري النفاذ، كما ينبغي لمستوى إعانات الأمومة والطفل أن يحيل إلى الحد الأدنى للأجور وأن يوفر أمن الدخل بشكل أعلى من خط الفقر الوطني.

NTUCB (بليز). بعض هذه الوظائف تتعلق بالحكومة ولا بد لها من تمويلها.

CUT (البرازيل). ينبغي توفير المساعدة الاجتماعية لمن هم بحاجة إليها، بغض النظر عن الجنسية والوضع القانوني. وينبغي للحد الأدنى الوطني للأجور في برامج التوظيف العامة، إلى جانب معاشات الإعاقة وإعانات الأمومة، أن يكون أعلى من خط الفقر.

CSN (كندا). ينبغي أن يشمل ذلك أيضاً البطالة.

ACFTU (الصين). بالرغم من الاختلافات الوطنية، ينبغي توفير بعض الأحكام المتعلقة بالحماية الاجتماعية الأساسية، من قبيل المساعدة الاجتماعية وبرامج ضمان الدخل الأدنى وبرامج التوظيف العامة، في جميع البلدان.

CTM (المكسيك). من خلال برامج المساعدة الاجتماعية.

CNV، FNV، MHP (هولندا). قد تكون عبارة "التحويلات الاجتماعية" أفضل من عبارة "المساعدة الاجتماعية". وينبغي لبرامج التوظيف العامة أن توفر حداً أدنى للأجور على أن يكون أعلى من خط الفقر الوطني. وينبغي لإعانات الأمومة والإعاقة أن توفر أمن الدخل فوق خط الفقر الوطني.

CS (بنما). على الحكومة أن تتحمل المسؤولية المالية لا أن تلقي بها على عاتق المساهمين.

UGT (إسبانيا). مصطلح "المقيمين عادة" غير مناسب في مجال الصحة. كما أن مصطلح "المساعدة الاجتماعية" غير مناسب إذ قد يفهم في بعض البلدان على أنه عبارة عن إعانات تقديرية مشروطة بالتمويل المتاحة وليست قابلة للإنفاذ كحق ذاتي.

SGB (سويسرا). ينبغي لأمن الدخل الأدنى أن يشير إلى الحد الأدنى للأجور فيما يتعلق ببرامج التوظيف العامة، على أن يتعدى خط الفقر. ويمكن أن ترتدي عبارة "عدم القدرة" إيحاً سلبياً؛ وينبغي ضمان الإعانات بشكل مستقل عن سبب عدم القدرة.

FPU (أوكرانيا). قد يفضي ذلك إلى سلوك تبعية في صفوف السكان في سن العمل.

TUC (المملكة المتحدة). تدعم رد حكومة المملكة المتحدة.

PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي استبدال عبارة "المساعدة الاجتماعية" بعبارة "إعانات الضمان الاجتماعي" إذ تشكل هذه الإعانات جزءاً من نظام الضمان الاجتماعي الذي يقوم على الإعانات الاكتئابية وغير الاكتئابية. وينبغي إرساء الأجور في برامج التوظيف العامة عند حد أعلى من مستوى الإعانات التي تقدمها أرضية الحماية الاجتماعية.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ليس الموضوع ضمان الدخل بل أن تضمن الحكومة العمالة والضمان الاجتماعي.

السؤال ٧

(د) جميع الأشخاص المسنين المقيمين عادة في البلد يتمتعون بأمن الدخل، على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني، من خلال الإعانات النقدية أو العينية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٧.

نعم: ٨٤. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، قبرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زيمبابوي.

لا: ٨. البحرين، هنغاريا، جمهورية كوريا، المكسيك، بيرو، بولندا، المملكة العربية السعودية، صربيا.

ردود أخرى: ٥. الصين، غواتيمالا، الهند، إيطاليا، الولايات المتحدة.

التعليقات

أستراليا، إيطاليا. توضيح عبارة "المقيمين عادة".

بنغلاديش، بنن، تركيا. لأنهم من أكثر الأفراد استضعافاً في المجتمع ويتطلبون أمناً للدخل.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي للدول أن توسع نطاق الضمان الاجتماعي مع هدف الشمولية، وذلك ضمن حدود الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية السائدة فيها.

الصين، فنلندا، الأردن، جمهورية كوريا، ماليزيا. انظر السؤال ٧(أ).

قبرص. من خلال برامج تقوم كل دولة بتحديد شروطها من حيث الأهلية.

الدانمرك، المملكة العربية السعودية. انظر السؤال ٦.

الجمهورية الدومينيكية. امتثالاً للقواعد القانونية السارية بشأن الضمان الاجتماعي. وتحديد أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال إرساء الحد الأدنى أقل من خط الفقر. وينبغي للأشخاص المسنين أن يتلقوا الرعاية الكاملة في البيوت والمراكز المعنية بتوفير الرعاية والخدمات الصحية.

إكوادور. ينبغي من باب الأولوية أن يتلقوا معونة ومساعدة متخصصين، بالإضافة إلى الرعاية الصحية المجانية ومعاشات الشيخوخة الشاملة.

فرنسا. شريطة أن تشمل تغطية التقاعد.

ألمانيا. مراعاة مبادئ التنوع والتعددية واحترام الاحتياجات الاجتماعية، إلى جانب تقاليد السياسة الاجتماعية والهيكليات المؤسسية القائمة.

غواتيمالا. ينبغي لكل بلد أن يقرر ويرسي هذا الحد الأدنى استناداً إلى إمكانياته المالية الفعلية.

هندوراس، هولندا، البرتغال، جنوب أفريقيا. انظر السؤال ٧(ج).

هنغاريا. ينبغي وجود ضمانات نسبية للدخل مع عنصر لشرط إثبات الحاجة.

الهند. ضمان حد أدنى من مستوى أمن الدخل إلى "جميع الأشخاص المسنين" قد يكون أمراً من الصعب تحقيقه بالنسبة إلى البلدان النامية. وينبغي للدول أن تقرر نوع الإعانات التي يمكن أن توفرها للأشخاص المسنين، مع الأخذ بعين الاعتبار قدراتها المالية الوطنية.

إندونيسيا. ينبغي أن تجري عملية التطبيق تدريجياً مع مرور الزمن وتكون مدعومة من التشريعات، بما يتماشى مع ظروف البلاد.

كينيا. تتوقف معايير الأهلية على الوضع الاقتصادي وهشاشته.

ليسوتو. يمكن أن تقوم هذه الإعانات النقدية أو العينية على شرط إثبات الحاجة.

المكسيك. تعريف عبارة "الأشخاص المسنين المقيمين عادة في البلد" وتحديد من هم الأشخاص المعنيون بذلك. وينبغي تعزيز السياسات العامة التي تدعم دخل الأشخاص المسنين من خلال إعانات الضمان الاجتماعي، طالما أنهم شاركوا بنشاط في الاقتصاد المنظم. وينبغي لكل دولة عضو أن تكون قادرة على العمل في إطار الظروف الاقتصادية وظروف العمالة السائدة فيها.

النرويج. انظر السؤالين ٧(أ) و٧(ب).

باراغواي. ينبغي ألا تكون مستويات الحد الأدنى المحدد على الصعيد الوطني أقل من خط الفقر الوطني. وينبغي توضيح عبارة "المقيمين عادة".

رومانيا. ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد أرضية الإعانات للأشخاص المسنين، رهنأ بوضعها الاقتصادي.

سويسرا. ينبغي تحديد مستوى أمن الدخل على الصعيد الوطني.

المملكة المتحدة. استبدال عبارة "ordinarily resident" بعبارة "habitually resident" في النص الإنكليزي.

الولايات المتحدة. توضيح عبارة "المقيمين عادة". إضافة جملة "، كما هو محدد في التشريعات الوطنية" بعد عبارة "المسنين". استبدال عبارة "يتمتعون" بعبارة "لديهم". في نهاية الفقرة، إضافة عبارة "، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات العمالة الأوسع نطاقاً".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ١٨. AiG (أستراليا)، CNA، CNC، CNI (البرازيل)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CCL (بيرو)، EFP (باكستان)، CIP، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٥. BCCI (بليز)، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، MEDEF (فرنسا)، KEF (جمهورية كوريا).
ردود أخرى: ٢. CONEP (بنما)، SN (السويد).

التعليقات

CNA، CNC، CNI (البرازيل). انظر السؤال ٣ (أ).
ANDI (كولومبيا)، SN (السويد). انظر السؤال ٧ (أ).
OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، VNO–NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CIP (البرتغال)، IOE. قدر المستطاع.
SPD (الجمهورية التشيكية). انظر السؤال ٧ (ج).
MEDEF (فرنسا). لا يشكل ذلك أولوية.
KEF (جمهورية كوريا). بسبب تشيخ المجتمع، ينبغي فقط دعم الأشخاص غير القادرين على إعالة أنفسهم.
CONEP (بنما). المقيمون القانونيون.
CTP (البرتغال). ينبغي تكييف قواعد الأهلية بالنسبة إلى معاشات التقاعد من أجل توفير مستويات عادلة من العوائد حتى تتمكن الأجيال المستقبلية من الحصول على الإعانات. ومن شأن "القسم" الممكن تبادلها مع السلع أو الخدمات الأساسية أن تستكمل الإعانات.
CIU (أوروغواي). ينبغي استبدال عبارة "يتمتعون" بعبارة أخرى تكون أكثر اتساقاً مع الموضوع.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٨٤. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، SPS، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC–RENGO (اليابان)، COTU–K (كينيا)، FKUT (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP–IN، UGT (البرتغال)، CNS–Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT–CNT (أوروغواي)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٥. CUT، CTC (كولومبيا)، CROC، CTM (المكسيك)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٤. CSN (كندا)، TUC (غانا)، CTRP (بنما)، CSA (السنغال).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNUS، CNTD (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS–Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). ينبغي ألا تكون مستويات الحد الأدنى المحدد على الصعيد الوطني، في أي حال من الأحوال، أقل من خط الفقر. وتحتاج عبارة "المقيمون عادة" إلى المزيد من التوضيح.

NCTUB (جزر البهاما). إذا كان يحق لهم الإقامة في البلد من الناحية القانونية.

CGT (الأرجنتين)، FNPR (الاتحاد الروسي)، PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي ألا تكون مستويات الحد الأدنى أقل من خط الفقر الوطني.

CUT (البرازيل). ينبغي أيضاً النظر في اتفاقات الضمان الاجتماعي التي تحمي اشتراكات العمال المدفوعة في بلدان أخرى والتعويض المالي فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون الحد الأدنى للأجور المرجع الذي يشير إلى مستويات الإعانات. وينبغي توفير الإعانات إلى جميع الأشخاص المسنين بغض النظر عن مساهماتهم.

CSN (كندا). ينبغي توفير حياة صحية ولانقة.

NHS (كرواتيا). الأشخاص المسنون مستضعفون على وجه الخصوص وينبغي ضمان حد أدنى من أمن الدخل لهم.

CNTD، CASC، CNUS (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي أن يقوم الضمان الاجتماعي على الشمولية والتضامن. كما ينبغي أن يتلقى المسنون رعاية شاملة في مراكز متخصصة.

CEDOCUT (أكوادور). استبدال عبارة "المقيمين عادة" بعبارة "المقيم أو الشخص أثناء عبوره أي بلد من البلدان، بغض النظر عن وضعه أو حالته من الناحية القانونية".

SPS UNSA (فرنسا). مع مراعاة متوسط العمر المتوقع.

TUC (غانا). ينبغي أيضاً توفير الرعاية طويلة الأجل للمسنين، رهناً بالسباق الوطني.

HMS (الهند). ينبغي الاستناد إلى الشمولية من دون تمييز.

CATP (بيرو). إن ضمان الوسائل المالية إلى هذه المجموعات المستضعفة من شأنه أيضاً أن يساعد على إنعاش الاقتصاد المحلي.

CGTP (بيرو). على نحو مستقل عن الاشتراكات القائمة على مبدأ الشمولية.

TUC (المملكة المتحدة). يدعم رد حكومة المملكة المتحدة.

FETRATL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). لا يتعلق الأمر بأمن الدخل بل بتوفير الضمان الاجتماعي الكامل للجميع.

السؤال ٨

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه:

(أ) ينبغي لإعانات الضمان الاجتماعي الأساسية أن يُعترف بها قانوناً كحق قابل للنفاز من خلال إجراءات شكاوى وطعن سهلة وسريعة، تحددها القوانين أو اللوائح الوطنية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٧.

نعم: ٨٤. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، الكاميرون، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، أكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، سورينام، السويد، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زيمبابوي.

لا: ٩. بنن، الصين، فرنسا، المكسيك، قطر، المملكة العربية السعودية، سري لانكا، سويسرا، الولايات المتحدة.

ردود أخرى: ٤. كمبوديا، كندا، غواتيمالا، الهند.

التعليقات

أستراليا. مستحقات الضمان الاجتماعي كجزء من أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية ينبغي أن تتعزز باستمرار بدعم من القوانين واللوائح الوطنية. وينبغي أن يكون الإنفاذ قوياً وأن يكون للمواطنين الحق في آليات تظلم سريعة وبسيطة.

بنغلاديش. يتوقف ذلك على الظروف الوطنية. قابلية الحقوق للإنفاذ لا تزال تحدياً في بلدان كثيرة.

بلجيكا، الفلبين. ينبغي أن يكون ذلك مضموناً من خلال إجراءات قانونية دون تكلفة أو بتكلفة متدنية.

بنين، السلفادور، إندونيسيا، ماليزيا، هولندا. القوانين واللوائح الوطنية تحدد عمليات الشكاوى والاستئناف.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. بالنسبة للمنازعات الإدارية، ينبغي وجود هذه الضمانات على مستوى الإدارة أو في الهيئات التنظيمية. وبالنسبة للقضايا المتنازع فيها، ينبغي أن يكون هناك سلطات قضائية للعمل والضمان الاجتماعي.

كندا. ينبغي أن تحدد تلك السلطة المختصة وأن تكون طبيعة الإعانة مبيّنة.

الصين. ليس من شأن اعتماد آليات الشكاوى والطعن أن يساعد على تحقيق هدف الحماية الاجتماعية في تعزيز العدالة الاجتماعية والتناغم.

الدانمرك. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "سهلة وسريعة" بعبارة "شفافة".

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي أن تتسم أرضية الحماية الاجتماعية بمثل هذه الآلية وإن كانت مبسطة، مترافقة بآليات للرصد والمراقبة.

إكوادور. هناك حاجة إلى إجراءات شكاوى مبسطة.

فرنسا. من المفضل وجود إجراءات بسيطة وسريعة من أجل الحقوق واجبة النفاذ. وينبغي أن تراعي هذه الإجراءات وسائل تمويل أرضية الحماية الاجتماعية واحترام المستفيدين المستقبلين لالتزاماتهم وسائر شروط الاستحقاق من قبيل الإقامة.

الهند. سنّ التشريعات يستغرق الوقت ويقتضي إجماعاً وطنياً. وإنفاذ القوانين هو تحدٍ آخر يقتضي وجود هيكل أساسي ملائم وقوى عاملة كافية. ولا تستطيع البلدان كثيفة السكان والتي تواجه تحديات الفقر والبطالة أن تتحمل تكلفة كفالة الضمان الاجتماعي كحق واجب النفاذ قانوناً.

كينيا. ينبغي وضع هيكلية للإنفاذ تتضمن عمليات تحقق ومراقبة بمشاركة الحكومة.

ليسوتو. ينبغي أن تكون هذه الحقوق محمية بموجب التشريعات.

لكسمبرغ. إنّ حقاً نافذاً في المحاكم هو الوحيد الذي يسمح بتحقيق هذه الأهداف.

موريشيوس. من شأن آلية للطعن أن تضمن العدالة والشفافية والإنصاف.

المكسيك. ينبغي أن يكون الاعتراف بضمانات أساسية للضمان الاجتماعي خاضعاً للظروف الوطنية ولمستوى التنمية في كل بلد.

نيكاراغوا. ينبغي لأي برنامج مساعدة اجتماعي يزمع تنفيذه في بلد من البلدان أن يكون معززاً بدعم قانوني.

باراغواي. يقع على مؤسسات الإشراف التابعة للدولة، من قبيل تفتيش العمل، الالتزام بضمان أن يتلقى الناس الإعانات التي يحق لهم بها. وينبغي تشجيع الحكومات على التصديق على معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

بيرو. يجب أن تكون الاشتراطات والآليات التي تضمن التنفيذ الفعال للضمانات الأساسية بسيطة وفعالة بقدر الإمكان للحد من العجز عن الامتثال وتجنبه.

الاتحاد الروسي. ينبغي للتشريعات الوطنية أن تحدد على السواء الإجراءات غير القضائية والحماية القضائية لحقوق الأشخاص المعنيين في الضمانات الاجتماعية الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري وجود شروط دنيا لفحص الدعاوى والشكاوى من أجل التسوية السليمة للنزاعات.

سري لانكا. من الصعب إسباغ السمة المؤسسية على هذه الحقوق.

سويسرا. تقترح العبارة التالية: "ينبغي للتشريعات الوطنية أن ترسي ضمانات أساسية للضمان الاجتماعي؛ وينبغي أن تنص على إجراءات شكاوى وطعن بسيطة وسريعة".

تركيا. ينبغي أن تكون حقوق الضمان الاجتماعي مضمونة من خلال إجراءات واضحة.

أوروغواي. حقوق الضمان الاجتماعي التي لا يمكن إنفاذها بسهولة من خلال الوسائل الإدارية أو القضائية تمس التمتع بحق أساسي من حقوق الإنسان.

زامبيا. ينبغي تنفيذها تدريجياً.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥ .

نعم: ١٢ . AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال).

لا: ١١ . ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

ردود أخرى: ٢ . CIP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

CNI، CNC (البرازيل). انظر السؤال ٣(أ).

ANDI (كولومبيا). ينبغي تقوية الآليات العادية وجعل الإجراءات أسرع وأنجع.

OEB (قبرص)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CIU (أوروغواي)، IOE. ينبغي أن يقرر كل بلد ما إذا كان ينبغي أن يعتبر هذا الأمر حقاً قانونياً.

MEDEF (فرنسا). ليس كحق واجب النفاذ.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، CIP (البرتغال)، UPS (سويسرا). يتعين أن يتقرر ذلك على المستوى الوطني. KEF (جمهورية كوريا). ينبغي الاعتراف بالضمان الاجتماعي الأساسي كحق قانوني للأفراد المستضعفين في المجتمع للحفاظ على حد أدنى من مستوى المعيشة.

NEF (ناميبيا). ينبغي توخي الحذر في عدم المبالغة في فرض التنظيم دون إمكانية الإنفاذ.

VNO-NCW (هولندا). ينبغي أن يجري ذلك بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

CCL (بيرو). ينبغي تبسيط الإجراءات سعياً إلى الحصول على الرعاية الصحية والمعاشات.

SN (السويد). انظر السؤال ٧(أ).

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢ .

نعم: ٩٢ . KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSITRAGUA، SPSS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNCTAD، ASI (آيسلندا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، (نيوزيلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، UGT، CGTP-IN (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: صفر.

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)،

CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليستوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، ZCTU (زمبابوي). من واجب مؤسسات الإشراف التابعة للدولة، من قبيل تفتيش العمل، بل في مقدورها، أن تضمن حصول جميع الأشخاص على الإعانات التي يحق لهم بها. وينبغي تشجيع الحكومات على التصديق على معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

BAK (النمسا). اعتماد نهج قائم على الحقوق أمرٌ لا غنى عنه.
NTUCB (بليز). من شأن هذا الأمر أن يزيد التكاليف الإدارية.
CUT (البرازيل). ينبغي كذلك إشراك أصحاب المصلحة ورصد السياسات.
CITUB (بلغاريا). خلاف ذلك لا يمكن ضمان هذا الحق بقدر كافٍ.
CSN (كندا). يفترض نهج قائم على الحقوق أن الدولة تقدم المساعدة القانونية الضرورية لممارسة الحقوق الاجتماعية.
NHS (كرواتيا)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، PIT-CNT (أوروغواي). من واجب الدولة أن ترصد التنفيذ وأن تتأكد من أن الذين يحق لهم في الإعانات فعلياً يتلقونها.
TUC (غانا). إن حقاً غير قابلٍ للنفاذ يفقد معناه؛ وينبغي للبلدان أن توفر وسائل ميسرة لضمان الإنفاذ.
HKCTU (هونغ كونغ، الصين). ينبغي أن تكون إجراءات الشكاوى والطعن مستقلة عن الإجراءات الإدارية.
KSBSI (إندونيسيا). ينبغي أن يكون من واجب تفتيش العمل، بل في مقدوره، أن يضمن حصول جميع الناس على الإعانات التي يحق لهم بها.
JTUC-RENGO (اليابان). ينبغي أن تكون حقوق الضمان الاجتماعي مبنية بوضوح.
CATP (بيرو). ينبغي وضع قواعد بسيطة تسمح بالتمتع بهذه الحقوق فضلاً عن عقوبات إدارية أو جنائية على الذين يعيقون ممارسة هذا الحق.

CGTP (بيرو). ينبغي وضع إجراء بسيط وحيادي.
CGTP-IN (البرتغال). ينبغي الإقرار بالحقوق الأساسية في المخططات الاكتتابية وغير الاكتتابية على حدٍ سواء.
JSS (سري لانكا). ينبغي إدراج أحكام خاصة في القوانين ذات الصلة لمعالجة حالات الانتهاك.
SGB (سويسرا). ضرورة وجود إجراءات سريعة حيث يكون الناس في حاجة ماسة إلى الدعم. ويجب أن تضمن المؤسسات أن الأشخاص الذين يحق لهم في الإعانات مطلعون على ذلك ويتلقونها فعلياً.
CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي أن تكون الإجراءات سهلة بقدر الإمكان.
FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ليس كإجراء وإنما كضمانة.

السؤال ٨

(ب) ينبغي للأطر القانونية والمؤسسية أن تنص على إعانات وشروط تأهيل تكون معقولة ومتناسبة وشفافة وغير تمييزية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٦.

نعم: ١٩. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، أكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لايتفيا، لبنان، ليستوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سورينام، السويد، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٣. ماليزيا، سري لانكا، سويسرا.

ردود أخرى: ٤. غواتيمالا، الهند، كينيا، الولايات المتحدة.

التعليقات

بلجيكا. السياسات لازمة لضمان حصول جميع العمال على حقوق الضمان الاجتماعي، بمن فيهم العمال في العمالة غير النمطية.

بليز. إعادة النظر في المصطلحات: "معقولة" و "متناسبة"، هما مصطلحان ذاتيان. والإشارة إلى مؤشرات اجتماعية واقتصادية محددة.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي أن تكون الإعانات وشروط التأهيل في التشريعات الوطنية قائمة على مبادئ الشمولية والتضامن والاستدامة والإنصاف والشفافية.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي أن تكون حماية أرضية الحماية الاجتماعية مضمونة للسكان برمتهم عملاً بالتشريعات السارية. *كوادور*. المساواة والإنصاف يحولان دون التمييز.

السلفادور. بالاستناد إلى مبادئ الإنصاف والمساواة والتناسبية وحسن الإدارة وبالتناغم مع الواقع الاجتماعي الوطني.

فرنسا. ينبغي أيضاً ذكر التزامات معقولة ومتناسبة وشفافة وغير تمييزية.

غواتيمالا. يمكن مراعاة شروط غير تمييزية من أجل المساعدة الاجتماعية وليس من أجل المخططات الاكتتابية.

الهند. وضع أطر قانونية ومؤسسية وتحديد إعانات وشروط التأهيل، أمور لا يمكن تنفيذها على أساس شامل.

إندونيسيا. ينبغي للتنفيذ التدريجي أن يراعي المرافق الصحية والظروف الجغرافية.

كينيا. ينبغي مراعاة الاعتبارات الإكثوارية وينبغي أيضاً أن يكون ذلك مرتبطاً بتكلفة المعيشة السائدة (الاحتياجات الأساسية).

جمهورية كوريا. بما يتماشى مع الظروف الوطنية.

ليسوتو. تجنب التمييز بأي وسيلة ولكن السماح بالتمايز من خلال شروط إثبات الحاجة أو شروط سلوكية.

ماليزيا. تحدد السياسات الوطنية الأطر القانونية.

المكسيك. عملاً بمبدأ الإنصاف وتمشياً مع الظروف الوطنية ومستويات التنمية.

سويسرا. يجب أن تكون طرائق تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية معروفة على المستوى الوطني. وتندرج شروط الاستحقاق ضمن اختصاصات الدول. ونقترح ما يلي: "ينبغي إقامة أطر قانونية ومؤسسية مناسبة وآليات إدارية فعالة".

الولايات المتحدة. ينبغي تعريف عبارة "متناسبة".

زامبيا. تستجيب لنهج قائم على حقوق الإنسان لمقاربة الحماية الاجتماعية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤.

نعم: ١٤. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، NEF (ناميبيا)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال).

لا: ١. KEF (جمهورية كوريا).

ردود أخرى: ٩. OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، VNO–NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CIP (البرتغال)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

التعليقات

CNI، CNC (البرازيل). انظر السؤال ٣(أ).

OEB (قبرص)، UPS (سويسرا)، IOE. نص غامض للغاية بحيث يتعذر التعليق عليه.

SPD (الجمهورية التشيكية). ينبغي التشديد على مراعاة الظروف الوطنية ومستويات التنمية.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). كيف يمكن للتوصية أن تقوم بذلك؟

KEF (جمهورية كوريا). من الأنسب وضع شروط تأهيل تكون معقولة وشفافة بدلاً من دعم شامل لأمن الدخل.
 VNO–NCW (هولندا). ما هو المقصود بعبارة "الأطر القانونية والمؤسسية"؟ ينبغي أن يكون من الممكن اعتماد خيارات أخرى غير الحق القانوني، وينبغي أن يتقرر ذلك على المستوى الوطني.
 EFP (باكستان). التنفيذ التدريجي أمرٌ يعود تقريره لكل بلد.
 CCL (بيرو). ينبغي أن ألا يكون هناك معاملة تمييزية في الرعاية الصحية.
 CIP (البرتغال). السؤال غير واضح. والتشريعات لا توزع الإعانات. وينبغي النص بوضوح على شروط التأهيل.
 SN (السويد). انظر السؤال ٧(أ).
 CIU (أوروغواي). ينبغي توضيح ذلك. وينبغي للإعانات أن تراعي شروطاً من قبيل التدابير الرامية إلى حفز البحث عن عمل والعودة إلى العمالة المنظمة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٩٢ . KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، SPS، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، CNTG (غينيا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC–RENGO (اليابان)، COTU–K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP–IN، UGT (البرتغال)، CSDR (رومانيا)، CNS–Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT–CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATTEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: صفر.

ردود أخرى: ١ . CSN (كندا).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، CUT، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS–Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، NTUF (سري لانكا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون الإعانات المنصوص عليها بموجب أرضية الحماية الاجتماعية مرتبطة بالحالات المنصوص عليها في الاتفاقية رقم ١٠٢.

BAK (النمسا). في حين من المرجح به اعتماد نهج غير تمييزي شامل، ينبغي النظر أيضاً في الأحكام القيمية الكامنة ضمناً (نموذج الذكر معيل الأسرة والأسر الأحادية)، وهي أمورٌ يمكن أن تؤدي إلى تمييز هيكلية ضد المرأة.
 FGTB (بلجيكا). ينبغي أن يكون الحصول على الضمان الاجتماعي مضموناً أيضاً للعمال في العمالة غير النمطية والعمالة الهشة.

NTUCB (بليز). من الصعب تغيير التشريعات لتكثيف الإعانات.
 CUT (البرازيل). ينبغي الدفاع عن نظم الضمان الاجتماعي "الشمولية".
 CITUB (بلغاريا). في بعض الحالات يمكن أن تكون الإعانات مشروطة.

CSN (كندا). ينبغي لمفهوم عدم التمييز أن يستهدف المساواة الحقيقية "مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاع الأفراد" وليس المساواة الشكلية. ولا تؤدي المعاملة المختلفة على الدوام إلى انعدام المساواة؛ ويمكن أن تؤدي المعاملة المماثلة إلى انعدام المساواة.

CTC، CUT (كولومبيا). ينبغي ضمان حقوق شاملة وعادلة وفعالة.

CTRN (كوستاريكا). ينبغي للبلدان أن تطمح إلى تحقيق مستويات أعلى من الحماية.

NHS (كرواتيا). ينبغي لشروط التأهيل أن تشمل أكبر عدد ممكن من الناس.

CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي ضمان الإعانات للجميع دون تمييز.

TUC (غانا). ينبغي للبلدان الأعضاء أن تستثير وعي مواطنيها بشأن تقديمات الحماية الاجتماعية.

JTUC-RENGO (اليابان). ينبغي أن تكون الأطر القانونية والمؤسسية حيادية إزاء الجنسين وأسلوب المعيشة ونوع الجنس.

CATP (بيرو). الضمان الاجتماعي يشجع الاندماج والتماسك الاجتماعيين.

CGTP-IN (البرتغال). ينبغي ألا تستبعد شروط التأهيل أولئك المحتاجين؛ وينبغي ضمان التناسبية والملاءمة وفقاً للظروف الوطنية.

السؤال ٩

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي تحديد الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي على المستوى الوطني مع إيلاء المراعاة الواجبة للجوانب التالية:

(أ) ينبغي للمستويات الدنيا من أمن الدخل أن تكون مقابلة على الأقل للقيمة النقدية لسلة السلع والخدمات الأساسية المحددة على المستوى الوطني، والضرورية للعيش بصحة وكرامة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٦.

نعم: ٧١. ألبانيا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٢١. الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، بيلاروس، بلغاريا، كندا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، ألمانيا، هنغاريا، لاوس، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، النرويج، بيرو، المملكة العربية السعودية، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

ردود أخرى: ٤. غواتيمالا، الهند، سلوفينيا، فيتنام.

التعليقات

أستراليا. من الأنسب بالنسبة إلى هذه المستويات الدنيا أن تكون مقابلة لمعايير من مثل المعايير الواردة في الفقرة الفرعية (ب). وينبغي لمستويات أمن الدخل أن تراعي دخل الأفراد وأصولهم والمسؤولية المتقاسمة والحوافز للانتقال إلى سوق العمل أو إلى أنشطة أخرى. وينبغي النظر في المشروعية المناسبة من أجل المدفوعات والخدمات المتلقاة.

بنغلاديش. ينبغي أن تحدد على الصعيد الوطني.

بيلاروس. يمكن استخدام مختلف المؤشرات وتحديدها (مثلاً أجر الكفاف والحد الأدنى للاستهلاك). ويتوقف التنفيذ على القدرات المالية للدولة والحاجة إلى دعم الفقراء.

بنن. تتجنب التمييز في إعادة توزيع الموارد المخصصة لأرضية الحماية الاجتماعية وتضمن الاتساق بين سياسة الحماية الاجتماعية والوضع الاقتصادي على الصعيد الوطني.

كمبوديا. لا بد من تحديدها من خلال تقييم شامل.

كندا/ ينبغي أن يكون ذلك أكثر مرونة لأنه قد لا يكون لدى الدول "سلة سلع وخدمات أساسية محددة على المستوى الوطني وضرورية للعيش بصحة وكرامة" أو خط فقر وحيد متفق عليه.

الصين/ ينبغي أن تحدد كل دولة هذه السلة وفقاً للظروف الوطنية.

كوستاريكا/ ينبغي أن تكون مثل هذه السلة مؤسسية.

كوبا/ ينبغي أن تكون مقابلة للإمكانيات الاقتصادية ومستوى التنمية والإرادة السياسية بشأن إعادة التوزيع العادلة للموارد.

الجمهورية التشيكية/ تحديد العيش "بكرامة" أمر صعب؛ وينبغي كذلك مراعاة الجهود التي يبذلها الأفراد بهدف تحسين وضعهم الشخصي.

الدانمرك/ تسمح مثل هذه السلة بالفوارق الفردية أو الإقليمية.

الجمهورية الدومينيكية/ ينبغي التركيز أيضاً على تعاريف العمل اللائق والأجر اللائق أو الأجر المعيشي الأدنى.

إكوادور/ ينبغي تحديد الأجور القصوى ومقايير مثل هذه السلة بالنسبة للأسرة.

السلفادور/ ينبغي أن تستند إلى الحد الأدنى للأجر القانوني الوطني الفعلي.

ألمانيا/ تستند الممارسات الوطنية في تحديد المستويات الدنيا من أمن الدخل عادة إلى حد أدنى من السلع والخدمات ولكنها تتبع أساليب مختلفة لا ينبغي إعطاء الأولوية لأي منها (من قبيل السلالات).

غواتيمالا/ يمكن أن يرد ذلك في التشريعات ولكن يتعين تحديد التمويل.

الهند/ لن يكون وضع أسلوب محدد لتحديد أمن الدخل أمراً عملياً بالنظر إلى تنوع تجارب البلدان.

كينيا/ من المهم تحديد فعاليتها وموضوعيتها.

لاتفيا/ ضمان أن تحدد مثل هذه السلة بأسلوب يستوفي على نحو متساو احتياجات جميع المجموعات في المجتمع ويظل مناسباً في المستقبل.

لبنان/ ينبغي أن تكون هذه المستويات الدنيا مقابلة "لأجر معيشي" لائق.

ليسوتو/ غالباً ما تستخدم القيمة النقدية لمثل هذه السلة لتحديد خطوط الفقر؛ وينبغي استخدام المعيار ذاته لتحديد المستويات الدنيا من أمن الدخل.

لكسمبرغ/ ينبغي أن تقرر الدول النهج الذي يتعين استخدامه في تحديد المستوى الأدنى من أمن الدخل، بالنظر إلى تنوع الأدوات المتاحة واتساعها.

موريشيوس/ ينبغي كذلك استعراض هذه المستويات الدنيا على فترات فاصلة منتظمة بما يتماشى مع الزيادات في تكاليف المعيشة.

نيكاراغوا/ من المهم تحديد هذه المستويات الدنيا لتحسين مستويات العيش والمؤشرات الاجتماعية على الصعيد الوطني.

النرويج/ ما يعتبر سلعاً وخدمات أساسية غير محدد ويختلف بين الأقاليم ومراحل الحياة والوقت. انظر أيضاً السؤال ٩ (ب).

بيرو/ بالنظر إلى الوضع الاجتماعي والقانوني للبلدان.

المملكة العربية السعودية/ يترك للدول تحديد الحد الأدنى المناسب والملائم لمصادر الدخل والتمويل المتوفرة.

سويسرا/ يندرج تحديد المستويات الدنيا هذه في اختصاص الدولة. ويقترح ما يلي: "ينبغي تحديد المستويات الدنيا من أمن الدخل بحيث يستطيع الشخص العيش بصحة وكرامة".

طاجيكستان/ لا يمكن لجميع البلدان أن تدفع ضمانات دنيا على مستوى سلة الاستهلاك، ولذا من المفضل الإشارة إلى مستويات دخل أخرى كما تنص عليه التشريعات الوطنية.

المملكة المتحدة/ هناك حاجة إلى المزيد من المرونة والخيارات لمراعاة الظروف الوطنية. وينبغي الاستعاضة عن عبارة "ينبغي" بعبارة "يمكن" وحذف عبارة "على الأقل". ومن شأن هذه التغييرات أن تتيح المجال أمام النظم الوطنية لتدعم المستضعفين

ولتقلل في الوقت ذاته إلى أدنى حد من مخاطر من قبيل التبعية للإعانات مع مراعاة الحاجة إلى وضع أرضيات للحماية الاجتماعية تكون مستدامة ومعقولة التكلفة.

الولايات المتحدة. في حين أنه ينبغي أن يكون لجميع البلدان أرضيات للحماية الاجتماعية، ينبغي لعمليات السياسة الوطنية أن تحددها. بيد أن حكومات الولايات ومختلف المناطق الجغرافية الفريدة ضمن البلدان يمكن أن تجعل من الصعب فرض صيغة موحدة. وينبغي إضافة عبارة "متماشية ومتسقة مع الظروف والسياسات الوطنية" بعد عبارة "تحديد ... على المستوى الوطني" في الجملة التمهيدية في السؤال ٩.

أوروغواي. التركيز على ضرورة المد التدريجي للتغطية بالاستناد إلى الالتزامات السياسية والاجتماعية، بالنظر إلى تنوع الظروف الوطنية وتطور نظم الحماية الاجتماعية.

فيتنام. الغرض جيد ولكن من غير المحتمل تنفيذه في البلدان منخفضة الدخل.

زامبيا. بالنظر إلى مستوى التنمية في كل دولة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥ .

نعم: ١١ . BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، MEDEF (فرنسا)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، CCL (بيرو)، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا).

لا: ٩ . AiG (أستراليا)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، VNO-NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CIU (أوروغواي)، IOE.

ردود أخرى: ٥ . SPD (الجمهورية التشيكية)، NHO (النرويج)، CCSP، CIP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

AiG (أستراليا). ليس هذا بالضرورة أفضل سبيل لحساب المستويات الدنيا من أمن الدخل، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتقدمة. CNS، CNC (البرازيل). انظر السؤال ٣(أ).

CNS (البرازيل). ينبغي للمستويات الدنيا أن تضمن كرامة الإنسان.

ANDI (كولومبيا). ينبغي ألا تقاس أرضية الحماية الاجتماعية وفقاً لمتغير وحيد أو لمعيار وحيد مقرر سابقاً، من قبيل القيم النقدية (٩(أ)) أو عتبة محددة سابقاً في القانون (٩(ب)) ولكن يتعين أن يستند ذلك إلى نهج متعدد الأبعاد.

OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، EFP (باكستان)، NHO (النرويج)، IOE. هذا التعريف تقييدي للغاية. وينبغي تحديد المستويات الدنيا على المستوى الوطني.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). يمكن تحديد المستويات الدنيا في الحوارات الثلاثية الوطنية.

KEF (جمهورية كوريا). ينبغي ضمان سبل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية دون زيادة احتمالات الفقر. وينبغي تشجيع المسؤوليات الفردية وتقديم مستويات معقولة من الإنفاق الخاص لتجنب حالات العجز العامة بسبب المغالاة في الإنفاق على الرعاية الصحية.

VNO-NCW (هولندا). مثاليًا نعم، ولكن ينبغي أن تكون التكاليف المعقولة عاملاً هاماً.

CONEP (بنما). يتوقف الأمر على قدرة كل بلد.

CCL (بيرو). يتوقف الأمر على الميزانيات الوطنية التي ينبغي أن تجعل الصحة والتعليم من الأولويات.

CIP (البرتغال). إن ذلك يندرج في إطار اختصاصات الدول الأعضاء. وهذا الحكم تقييدي للغاية.

SN (السويد). أنظر السؤال ٧(أ).

UPS (سويسرا). لا بد من تحديد المستويات الدنيا على المستوى الوطني.

CIU (أوروغواي). هذا تعريف تقييدي.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٩٠ . KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS

CNUS، CNTD، CASC، UGTD (جيبوتي)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، SEK (قبرص)، (كرواتيا)، (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE، (اكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN، UGT (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CSA، CNTS (السنگال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، TCO، SACO، LO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTU (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢. ACTU (أستراليا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ١. TUC (المملكة المتحدة).

التعليقات

CUT (البرازيل). ينبغي الإشارة إلى الحد الأدنى للأجر أو إلى أي معيار آخر يتجاوز خط الفقر الذي حدده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وينبغي أن يشمل رؤية عامة للضمان الاجتماعي لا تقتصر على برامج التحويلات النقدية، تمشياً مع الاتفاقية رقم ١٠٢.

CITUB (بلغاريا). هذا النهج هام لأنه يربط الحد الأدنى للدخل بالاحتياجات الموضوعية في كل سياق.

NHS (كرواتيا). ينبغي أن يشمل تقديم الإرشاد للدول الأعضاء لتحديد سلة السلع والخدمات الأساسية.

UGTD (جيبوتي). ينبغي مراعاة القوة الشرائية ومستويات المعيشة.

CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي أيضاً أن يتصل ذلك بمفاهيم العمل اللائق والأجر المعيشي. وينبغي إلغاء اللوائح التي تقيد سبل الحصول على الإعانات والخدمات وعلى المدفوعات المشتركة.

TUC (غانا). يجب أن يراعي تعريف المستوى الأدنى مستوى مقبولا عالمياً.

UNSITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي أن يستند ذلك إلى المعايير الدنيا كما هي محددة في منظمة العمل الدولية وفي وكالات أخرى.

COTU-K (كينيا). ينبغي أن تكون المستويات الدنيا للدخل مساوية لأجر معيشي.

CTM (المكسيك). هذا تدبير مناسب وصحيح وهل ستتمكن البلدان النامية من تنفيذه؟

CATP (بيرو). من خلال عملية حوار اجتماعي.

CGTP (بيرو). هذا جزء من مبدأ المرونة المنصوص عليه في معايير منظمة العمل الدولية وينبغي اعتماده من خلال الحوار الاجتماعي.

FPU (أوكرانيا). هناك حاجة إلى إجراء استعراض سنوي للسلة الاستهلاكية مع مراعاة مؤشر التضخم وقيمه الفعلية في آخر كل سنة.

TUC (المملكة المتحدة). نتفق مع رأي حكومة المملكة المتحدة حول ضرورة اعتماد المرونة في الفقرة الفرعية (أ) ولكننا قلقون من وضع المستوى الأدنى لأمن الدخل بالاستناد إلى معيار موضوعي.

PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي ألا يكون ذلك أدنى من خط الفقر الوطني.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي أن يكون الأمن دالة لمستويات الدخل.

السؤال ٩

(ب) يمكن للمستويات الدنيا من أمن الدخل أن تكون مقابلة لخطوط الفقر المتفق عليها وعتبات الدخل المحددة للحصول على إعانات المساعدة الاجتماعية أو غير ذلك من مستويات الدخل المحددة في القانون والممارسة على الصعيد الوطني؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٥ .

نعم: ٨٣. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بلير، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، لايتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، النرويج، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فينتنام، زامبيا، زمبابوي.

لا: ١٠. بلغاريا، الدانمرك، استونيا، هنغاريا، قبرغيزستان، المكسيك، نيكاراغوا، بيرو، قطر، سويسرا.

ردود أخرى: ٢. غواتيمالا، الهند.

التعليقات

الأرجنتين. التقيد بأهداف الاتفاقية رقم ١٠٢ من أجل المجموعات الأكثر استضعافاً التي تتلقى دخل الكفاف.

بنغلاديش. من شأن ذلك أن يساعد على تحديد مدى الدعم المطلوب لكل شريحة من شرائح المجتمع.

بلجيكا. الإشارة إلى معيار تعريف الفقر في الاتحاد الأوروبي (استراتيجية عام ٢٠٢٠): معدل الفقر الخطير والحرمان المادي الشديد والأشخاص الذين يعيشون في أسر ذات كثافة عمل متدنية جداً.

بنن، نيكاراغوا. مراعاة الظروف الوطنية.

كندا. انظر أعلاه.

الصين. من حيث المبدأ ولكن الأصول الفردية أو العائلية، بما فيها الأصول العينية، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند حساب هذه المستويات الدنيا.

كوستاريكا. مهم للاعتماد على منهجيات جديدة تأخذ في الحسبان البلدان التي تمتلك أقل مستويات من الحماية.

الجمهورية التشيكية، سويسرا. انظر السؤال ٩ (أ).

الدانمرك. ليس هناك تمييز بين الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية. وينبغي اعتبار أن جميع البلدان لم تحدد مثل هذه المستويات وأن هذه المستويات قد تتوقف على الأصول الشخصية.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي أن يكون المستوى الأدنى من الدخل فوق خط الفقر. وينبغي قياسه بالاستناد إلى مؤشرات إنمائية اجتماعية مقبولة والحفاظ في الوقت ذاته على التضامن والاستدامة.

اكوادور. ينبغي أن تحدد مستويات دنيا لوضع وتخطيط ميزانيات الضمان الاجتماعي.

السلفادور. تتيح إدراج الأشخاص غير المحميين.

ألمانيا. هذه المستويات الدنيا يجب أن تشير إلى الظروف الوطنية. ولا يمكن لمخططات المداخل الدنيا أن تشمل عتبات دخل محددة لأن الأهلية تتوقف على الحاجة الفردية.

الهند. تقررها الدول مع مراعاة الضوابط المحددة في القوانين والممارسات الوطنية.

إسرائيل. ينبغي إضافة: مع إيلاء الاعتبار للوضع الاقتصادي العام في البلد.

كينيا. رهنًا بالتقييمات الاكتوارية وتكلفة المعيشة (الاحتياجات الأساسية).

ليسوتو. ينبغي للدول الأعضاء أن تقرر ما إذا كانت ستستخدم خطوط الفقر المطلقة أو النسبية.

لكسمبرغ. يمكن أن تتمثل خطوة أولى في الوصول إلى مستوى كفاف أدنى ولكن كهدف متوسط الأمد، وينبغي أن يذكر مستوى اجتماعي أدنى على نحو صريح.

هولندا. على أن يتم الاتفاق عليها وتنفيذ على المستوى الوطني.

النرويج. ينبغي أن يكون أمن الدخل مقترنًا بخدمات أخرى تهدف إلى منح الأفراد إمكانيات أفضل للحصول على دخل أكثر استدامة. انظر السؤال ٧(ب). وفي مفهومنا أن مختلف النهج لإرساء مستوى أدنى لأمن الدخل المذكور في السؤال ٩(ب) ستكون بديلة من النهج الوارد في السؤال ٩(أ) بحيث لا يكون على دولة عضو وضعت مستوى أدنى من أمن الدخل وفقًا للمبدأ الوارد في الفقرة الفرعية (ب)، أن تحدد سلة وطنية محددة من السلع والخدمات الأساسية كما هو وارد في الفقرة الفرعية (أ).

باراغواي. ينبغي ألا يمنع ذلك الحكومات من أن تحدد هذه المستويات فوق خط الفقر، ولكن ينبغي أن تنص على أن هذه المستويات لا يمكن أن تكون دون خط الفقر.

بيرو. هناك تناقض مع النقطة (أ). وينبغي أن يكون ذلك متماشياً مع احتياجات المستفيدين.

جنوب أفريقيا. على أن يطبق ذلك عند حساب إعانات تعويضات العمال بالنسبة للموظفين.

زامبيا. توفر أساساً لرصد التقدم.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ١٣. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI (البرازيل)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، CONEP (بنما)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي).

لا: ٦. CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، MEDEF (فرنسا)، VNO–NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CCL (بيرو).

ردود أخرى: ٦. OEB (قبرص)، NK (اليابان)، NHO (النرويج)، CIP (البرتغال)، SN (السويد)، IOE.

التعليقات

CNI، CNC (البرازيل). انظر السؤال ٣(أ).

ANDI (كولومبيا)، EFP (باكستان). انظر السؤال ٩(أ).

OEB (قبرص). ينبغي تحديد ذلك على المستوى الوطني. وينبغي إنشاء آليات تناقصية لتشجيع العودة إلى العمل.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). يجب أن يحدد الشركاء الاجتماعيون خطوط الفقر وعتبات الدخل.

NHO (النرويج)، IOE. ينبغي إيلاء الاهتمام إلى مختلف التعاريف للعتبات التي ينبغي أن تحدد على المستوى الوطني. وينبغي كذلك إنشاء آليات تناقصية لتشجيع العودة إلى العمل.

NK (اليابان). لتجنب الإدارة العامة التقديرية، من المهم ضمان الشفافية والعدالة في تطبيق القوانين واللوائح.

VNO–NCW (هولندا). لم تذكر عواقب ذلك على الميزانية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك ينبغي ألا تؤدي الإعانات إلى إحباط الناس عن العودة إلى العمل.

CCL (بيرو). ينبغي أن يكون لأشد الفقراء الأولوية في الضمان الاجتماعي.

CIP (البرتغال)، UPS (سويسرا). ينبغي إدراج تدابير لتشجيع العودة إلى العمل.

CIP (البرتغال). انظر السؤال ٩(أ).

SN (السويد). انظر السؤال ٧(أ).

CIU (أوروغواي). ينبغي إدراج تدابير لتشجيع البحث عن عمل والعودة إلى العمل المنظم.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٨٤ . KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، SPS، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP، CGTP-IN (بولندا)، NSZZ، UGT، CGTP (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٧ . CUT (البرازيل)، CTC، CUT (كولومبيا)، CROC (المكسيك)، CSDR (رومانيا)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).
ردود أخرى: ٢ . CSN (كندا)، LBAS (لاتفيا).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). ينبغي عدم منع الحكومات من تحديد مستويات أمن الدخل فوق خط الفقر، ولكن ينبغي النص على أن المستويات الدنيا من أمن الدخل لا يمكن أن تكون أدنى من خط الفقر.

BAK (النمسا). سيكون من المفيد تقديم إعانات قائمة على الاحتياجات كأن تكون مستندة إلى خط الفقر (مثلاً ٦٠ في المائة من الدخل الوسيط).

NTUCB (بليز). ينبغي النظر في أجر معيشي.

CUT (البرازيل). خطوط الفقر التي يستخدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي متدنية جداً. ويمكن أن يكون البديل أحر أدنى في البلدان تضمن قيمته مستوى معيشة مناسب.

CSN (كندا). ينبغي ضمان معيشة لائقة وصحية.

CTC، CUT (كولومبيا). ينبغي أن تكون معقولة وألا تشكل عوائق أمام الحصول على خدمات الرعاية الصحية بالنسبة للأشخاص الذين لا يملكون القدرات المالية.

HMS (الهند). ينبغي أن تشمل جميع أصحاب المصلحة وأن تراعي الحقائق الوطنية.

CATP (بيرو). ينبغي أن تشمل الشركاء الاجتماعيين.

CGTP (بيرو). انظر السؤال ٩ (أ).

UGT (البرتغال). ينبغي أن تضمن حياة لائقة للأفراد وأسرهم؛ وقد لا يكون خط الفقر كافياً لضمان ذلك.

UGT (اسبانيا). ينبغي وضع عتبة دنيا مقبولة عالمياً.

SGB (سويسرا). ينبغي أن تنص المستويات الدنيا على ضمانات تتجاوز البقاء وتحول دون الاستبعاد الاجتماعي.

PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي ألا تكون مستويات الدخل الدنيا أدنى من خط الفقر الوطني.

CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي أن تتماشى مع التشريعات والممارسات الوطنية.

السؤال ٩

(ج) ينبغي أن تكون الحماية المالية لسلع وخدمات الرعاية الصحية الأساسية كافية لضمان الحصول عليها، حيثما دعت الضرورة إليها، من دون زيادة مخاطر الفقر والاستضعاف لدى أولئك الذين يحتاجون إلى رعاية صحية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤ .

نعم: ٨٤. ألبانيا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بلير، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكادور، مصر، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٧. الأرجنتين، الصين، السلفادور، استونيا، هنغاريا، بيرو، المملكة المتحدة.

ردود أخرى: ٣. غواتيمالا، الهند، الولايات المتحدة.

التعليقات

بنن. يتعلق هذا الأمر بالتنظيم الاقتصادي والرؤية الاقتصادية؛ ولا بد من التوفيق بين الحماية الاجتماعية والاقتصاد.

بنغلاديش. التقدم الاقتصادي هو شرط لا بد منه لمثل هذه الضمانات.

كمبوديا. سيستغرق تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية وقتاً طويلاً في البلدان النامية.

الصين. الاشتراط عالٍ إلى درجة يصعب معها تنفيذه.

كوستاريكا. في حين يمكن أن تختلف سلة السلع وخدمات الرعاية الصحية من بلدٍ إلى آخر، ينبغي أن تكون سبل الحصول على هذه السلة مضمونة مالياً.

الجمهورية الدومينيكية. إدراج البعد الأفقي في أرضية الحماية الاجتماعية. وينبغي أن يكون التنفيذ ونطاق التغطية متسقين مع استدامة النظام.

اكادور. ينبغي أن يكون التمويل مخططاً له تقنياً. وينبغي إجراء حسابات سليمة.

السلفادور. مراعاة الحقائق الاقتصادية ومستويات الفقر.

غامبيا. يقتضي ذلك من الحكومات تدخلاً مالياً أو إدراج ذلك في مخططات الضمان الاجتماعي القائمة.

غواتيمالا. انظر أعلاه.

هنغاريا. سيخلف ذلك أثراً مباشراً على الحقوق الحصرية للدول في تحديد مستوى الضمانات من الضمان الاجتماعي الوطني.

الهند. رهنًا بوجود هيكل أساسي طبي وتوافر الموارد. ولا بد من تحديد المستوى الأساسي الأدنى لخدمات الرعاية الصحية بعناية من أجل مستفيدين مختارين بالنظر إلى دخلهم واستحقاقاتهم.

كينيا. توفير سبل الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية العامة لجميع المواطنين أمر لا بد منه.

لبنان. من شأن تغطية الرعاية الصحية للجميع أن توفر الحماية المالية من النفقات الصحية الباهظة.

ليسوتو. ينبغي أن يتاح لجميع الناس حصول مجاني على الرعاية الصحية. وينبغي ترك أساليب ذلك إلى الدولة، شريطة أن تكون السلع والخدمات الضرورية متوفرة.

موريشيوس. انظر السؤال ٦.

المكسيك. ينبغي تعريف عبارة "السلع والخدمات الرعاية الصحية الأساسية".

هولندا. هذا هدف بعيد المدى في العديد من البلدان ولن يكون تحقيقه ممكناً في السنوات القادمة.

تركيا. ينبغي للبلدان أن تحدد مستويات الحماية المالية الوطنية لديها.

المملكة المتحدة. لا بد من أن تكون الرعاية الصحية الأساسية مجانية في مركز العبارة. وينبغي تعديل العبارة على النحو التالي: "الحصول على سلع وخدمات الرعاية الصحية الأساسية ينبغي ألا يزيد من مخاطر الفقر والاستضعاف لدى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى الرعاية الصحية".

الولايات المتحدة. ينبغي توضيح المعنى. وينبغي الاستعاضة عن عبارة "الحصول ... الرعاية الصحية" بعبارة "من دون أن يتعرض الناس لخطر الفقر أو لأي استضعاف مالي آخر إذا أصابهم المرض أو احتاجوا إلى الخدمات الصحية".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤.

نعم: ١٦. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي).

لا: ١. ANDI (كولومبيا).

ردود أخرى: ٧. OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CCSP، CIP (البرتغال)، SN (السويد)، IOE.

التعليقات

CNI، CNC (البرازيل). انظر السؤال ٣(أ).

ANDI (كولومبيا). انظر السؤال ٩(أ).

OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، UPS (سويسرا)، IOE. انظر السؤال ٩(ب).

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). ينبغي تشجيع العودة إلى العمل.

VNO-NCW (هولندا). إذا أمكن.

CONEP (بنما). يتوقف ذلك على القدرة الاقتصادية لكل بلد.

CCL (بيرو). ينبغي منح الأولوية للمجموعات الأكثر استضعافاً.

CCSP (البرتغال). ينبغي إضافة عبارة "وفقاً للظروف الوطنية ومستويات التنمية".

CIP (البرتغال)، SN (السويد). انظر السؤال ٧(أ).

CTP (البرتغال). استدامة نظم الضمان الاجتماعي معرضة للخطر في المستقبل في بعض البلدان بسبب الاختلال بين الإيرادات والنفقات.

CIU (أوروغواي). انظر التعليقات السابقة؛ ينبغي حذف عبارة "المالية" لأن الحماية يمكن أن تقدم من خلال آليات متنوعة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٤.

نعم: ٩١. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، ACFTU (الصين)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG

(غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيجال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، UGT (رومانيا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ١. TUC (المملكة المتحدة).

ردود أخرى: ٢. CUT (البرازيل)، CSN (كندا).

التعليقات

BAK (النمسا). ينبغي أن تكون الخدمات الاجتماعية ولا سيما الإرشاد وغير ذلك من أوجه الدعم، متوفرة للمجموعات المستضعفة.

CUT (البرازيل). لا بد من أن يكون الحصول على الرعاية الصحية مجانياً وشاملاً وعمماً.

CSN (كندا). ينبغي أن تكون حماية صحة الأم مجانية.

ACFTU (الصين). إنشاء خدمة صحة عامة بهدف حماية حقوق سكان البلد وصحتهم العامة، هو جزء من الواجب والمسؤولية الأساسيين الواقعيين على الحكومة.

CUT، CTC (كولومبيا). ينبغي أن تكون المدفوعات معقولة وينبغي ألا تشكل عوائق أمام الحصول على خدمات الرعاية الصحية بالنسبة للذين لا يملكون القدرات المالية.

CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي أن يكون السكان مشمولين بصرف النظر عن مستوى دخلهم، على أساس التضامن.

TUC (غانا). ينبغي مراعاة المخاطر الصحية الوطنية.

UNISITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي إيجاد آليات لتوفير مثل هذه الحماية.

MTUC (ماليزيا). نظراً إلى أن تكاليف الرعاية الصحية آخذة في الزيادة إلى حد كبير، فإن الحماية المالية ضرورية.

CATP (بيرو). إقامة حماية مالية مناسبة وفعالة دون زيادة مخاطر الفقر، أمر ضروري.

CGTP (بيرو). ما دام ذلك لا يزيد من التكاليف على العمال.

TUC (المملكة المتحدة). ندعم اقتراح حكومة المملكة المتحدة.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). من شأن ذلك أن يعزز الإنصاف والعدالة.

السؤال ٩

(د) ينبغي استعراض مستويات الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي بشكل منتظم في إطار إجراء شفاف ينص عليه القانون؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٧.

نعم: ٩١. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لايفيا، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيجال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب

أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زيمبابوي.

لا: ٣. الجمهورية التشيكية، ليتوانيا، أوروغواي.

ردود أخرى: ٣. كندا، غواتيمالا، الهند.

التعليقات

بنن. بهدف تحسين هذه المستويات الدنيا.

كندا. ليس بالضرورة بموجب القانون.

كوبا. لا بد من المرونة من أجل التكيف.

الجمهورية التشيكية. ينبغي تحديد ذلك على المستوى الوطني؛ وقد لا تكون التشريعات ضرورية حيثما يكون هناك أصلاً ممارسة حسنة.

الدانمرك. لا ينص عليها القانون بالضرورة. وينبغي مراعاة الظروف الوطنية والنظر كذلك فيما إذا كانت الإعانات تتكيف تلقائياً بما يتماشى مع الأسعار/ الأجور.

الجمهورية الدومينيكية. التركيز على الحقوق والشفافية. وينبغي الحيلولة دون التداخل وتشويه الحقائق والتملص. أما المستويات النوعية والكمية للتغطية فيتعين استعراضها دورياً.

السلفادور. ينبغي وضع تدابير وإجراءات مراقبة داخلية لكل مؤسسة مختصة بالضمان الاجتماعي لتقييم وتحسين الإعانات ومد نطاق التغطية. ويمكن تقنين ذلك أيضاً.

فرنسا. سيكون ذلك فعالاً إذا شملت الآليات الأولية طرائق جدية للرصد والتقييم.

غواتيمالا. انظر التعليقات السابقة.

الهند. في حين أنّ هذا الأمر مهم، قد لا يكون ممكناً على الدوام إنفاذه من خلال الأساليب القانونية. وينبغي حذف عبارة "إجراء ينص عليه القانون".

كينيا. ينبغي أن تكون التكيفات مرتبطة بالتقلبات في العوامل الاقتصادية.

ليسوتو. يمكن أن تكون هذه الضمانات خاضعة لمؤشرات سنوية.

لكسمبرغ. ينبغي النظر في آليات من أجل التكيف مع تكلفة المعيشة (التضخم) ومع مستويات المعيشة (الأجور).

موريشيوس. يُقترح بعض المرونة، كأن يجري مثلاً استعراض على أساس القانون أو القرار الإداري أو السياسي.

المكسيك. هذا أمر لا بد منه لقياس التحسن وأثر التدابير. ولا بد من أن تكون الإعانات التي تقدمها شتى برامج التحويلات المشروطة، مرتبطة بمؤشر الأسعار الوطني بحيث تستوفي وظيفتها.

نيكاراغوا. منظمة عموماً ومكيفة بما يتماشى مع التضخم.

السنغال. مع مراعاة تكلفة المعيشة بالنسبة للتحويلات النقدية.

الولايات المتحدة. ينبغي حذف عبارة "ينص عليه القانون"؛ فهي غير ضرورية.

أوروغواي. قد يكون إجراء الإصلاحات التشريعية آلية صلبة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٣.

نعم: ١٩. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CIP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ١. MEDEF (فرنسا).

ردود أخرى: ٣. CTP، CCSP، (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

CNI (البرازيل). انظر السؤال ٣(أ).
 CNS (البرازيل). إجراء استعراضات منتظمة أمر هام للتكيف مع الأوضاع المتغيرة والحد من انعدام المساواة الاجتماعية.
 ANDI (كولومبيا). في بعض الحالات، ينبغي إقامة نظام من خلال الأساليب التشريعية، يتيح تحديث هذه المستويات الدنيا، كما هي الحال بالنسبة لبعض الإعانات الطبية.
 MEDEF (فرنسا). على أن يتحدد ذلك وفقاً لوضع كل بلد ولا سيما بموجب إجراءات تشاور مع الشركاء الاجتماعيين.
 ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). يقوم الشركاء الاجتماعيون بذلك.
 CCL (بيرو). ينبغي رصدها ومراقبتها على نحو متواصل.
 CCSP (البرتغال). ينبغي إضافة عبارة "وفقاً للظروف والمستويات التنمية الوطنية" في آخر الجملة.
 CIP (البرتغال). إن هذا الأمر من مسؤولية الحكومة وفقاً للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية.
 CTP (البرتغال). وفقاً للوضع الاقتصادي في كل بلد.
 SN (السويد). انظر السؤال ٧(أ).

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٩٢. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN، UGT (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (إسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ١. FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

التعليقات

CGT (الأرجنتين)، BAK (النمسا)، NTUCB (بليز)، CUT (البرازيل)، MCTU (ملاوي)، CATP، CGTP (بيرو). ينبغي أن يشمل ذلك مشاركة الشركاء الاجتماعيين.
 CSN (كندا). بغية زيادة الإعانات وضمان إعادة توزيع الثروات.
 CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي أن تضمن هذه الاستعراضات الشفافية والمشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة.
 UNSITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي تحسين وضع العمال وأسرهم إيجابياً.
 HKCTU (هونغ كونغ، الصين). ينبغي تقديم الإرشاد بشأن فترات الاستعراضات المنتظمة المعقولة.
 COTU-K (كينيا). وفقاً لتقلبات الأسعار.
 CNS-Cartel ALFA (رومانيا). ينبغي استعراضها دورياً بموجب إجراء شفاف على الأقل كل ٢٤ شهراً.

UGT (إسبانيا). وفقاً لاشتراطات الاتفاقية رقم ١٠٢ وغيرها من معايير منظمة العمل الدولية.
 PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي وضع الإجراءات والأهداف بمشاركة الشركاء الاجتماعيين بغية المحافظة على مستويات الإعانات والحيلولة دون استخدامها كمتغير للتكيف لخدمة الاقتصاد.
 CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي إجراء استعراضات دورية فضلاً عن حسابات إكتوارية/ مالية لضمان التوازن المالي للنظام.
 FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). هذا أمرٌ يؤدي إلى الاستبعاد وإلى إقامة الطبقات في المجتمع.

السؤال ٩

(هـ) ينبغي أن يشمل إرساء مستويات هذه الضمانات واستعراضها، حواراً اجتماعياً فعالاً يشرك المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، بالإضافة إلى المستفيدين والسلطات العامة المختصة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٧.

نعم: ٩٢. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، سري لانكا، جنوب أفريقيا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٢. ليتوانيا، قطر.

ردود أخرى: ٣. كندا، غواتيمالا، الهند.

التعليقات

أستراليا. في بعض البلدان حيث يجري تمويل الضمان الاجتماعي من الضرائب وليس من الاشتراكات، قد لا تضطلع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل بدور رسمي يعتد به في إدارة الضمان الاجتماعي. ومن شأن حوار اجتماعي يشمل الشركاء الاجتماعيين فضلاً عن المنظمات الممثلة للمستفيدين والسلطات العامة المختصة، أن يكون مناسباً أكثر.

بنن. يمكن ذلك من التوصل إلى توافق في الآراء حول تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. التنمية أساسية للحماية الاجتماعية.

بوتسوانا. يساعد على فهم احتياجات المستفيدين.

كندا. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "حواراً اجتماعياً فعالاً" بعبارة "مشاورات".

كوستاريكا. مد نطاق المشاركة لتشمل مجموعات أخرى مثل القطاع الخاص.

كوبا. ينبغي أن يرد ذلك في التشريعات الوطنية.

الدانمرك. لدى بعض البلدان نظم شاملة غير إكتتابية لا تتطوي بالضرورة على الحوار الاجتماعي، ولكن يقوم البرلمان الوطني بالتشريع بعد التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين.

الجمهورية الدومينيكية. التركيز على الديمقراطية والمشاركة. وينبغي أن تقوم هذه المناقشات والمشاورات على دراسات إكتوارية وإسقاطات حقيقية وتكاليف التنفيذ.

الهند. التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين وتوافق الآراء أمورٌ ضرورية.

كينيا. إشراك جميع أصحاب المصلحة من خلال دوراتٍ تعليمية وندوات ومؤتمرات سنوية.

ليسوتو. إشراك جميع أصحاب المصلحة والحكومة في عملية استعراض الضمانات هو الهدف المبتغى.

المكسيك. مشاركة أصحاب العمل والعمال ولا سيما المستفيدين، أمرٌ حاسم لإقامة وصون آلية حماية اجتماعية مناسبة تحسن نوعية حياة السكان.

ميانمار. تمكن المستفيدين من تلقي الإعانات بفعالية.

نيكاراغوا. موافقة جميع الأطراف المعنية أمرٌ هام.

جنوب أفريقيا. تشمل مقدمي الرعاية الصحية من أجل تعويض العمال.

تركيا. ينبغي إقامة توازن سليم بين الدولة والشركاء الاجتماعيين. وينبغي الاتفاق على الضمانات الاجتماعية في إطار حوار اجتماعي فعال لضمان الثروة الاجتماعية والسلم الاجتماعي.

أوروغواي. ينبغي استخدام آليات الحوار الاجتماعي لتحديد الإصلاحات التي يتعين اتخاذها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٣.

نعم: ١٦. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNS (البرازيل)، OEB (قبرص)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، VNO-NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٥. CNA، CNC، CNI (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، NEF (ناميبيا).

ردود أخرى: ٢. CIP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

BCCI (بليز). ينبغي أن يشمل ذلك علماء اقتصاد العمل، الذين يدركون أن أي طلباتٍ للتمويل ستخلف انعكاساتٍ مالية وضريبية.

CNA (البرازيل). يجب أن يشمل الحوار الاجتماعي الفعّال الشركاء الاجتماعيين دون غيرهم وليس المستفيدين الذين يمكن لممثلي العمال أن يدافعوا عن مصالحهم.

ANDI (كولومبيا). في حين يجب أن يكون إجراء الاستعراض القانوني خاضعاً للحوار الثلاثي، لا بد من ترك التكيف الملموس للإعانات إلى وكالات تقنية مستقلة.

KEF (جمهورية كوريا). ينبغي لمستويات الإعانات أن تحدد من خلال الحوار الاجتماعي مع العمال وأصحاب العمل.

NEF (ناميبيا). المستفيدون غير محددين ومن غير الواضح من هي الجهة التي ينبغي أن تمثلهم. والشركاء الاجتماعيون قادرون على تمثيل مصالحهم وشواغلهم.

CCL (بيرو). ينبغي للحوار الاجتماعي الثلاثي أن يسمح بإبرام اتفاقات لتشجيع الرعاية الصحية لصالح العمال.

CIP (البرتغال). يجب أن يشمل الحوار الاجتماعي ممثلين عن أصحاب العمل وعن العمال.

SN (السويد). انظر السؤال ٧(أ).

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٩٣. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSITRAGUA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، ASI (آيسلندا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا).

LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN، UGT (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA، CSDR (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: صفر.

التعليقات

CGT (الأرجنتين)، CGTP (بيرو). انظر السؤال ٩(د).
BAK (النمسا)، CUT (البرازيل)، CEDOCUT (اكودور)، PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي أن يشمل ذلك مشاركة الشركاء الاجتماعيين.
CITUB (بلغاريا). يشجع هذا الأمر الشفافية وانعكاساً أفضل للمصالح والاحتياجات.
CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي للمنظمات المجتمعية والمجتمع أيضاً المشاركة بغية ضمان مستويات الشفافية.
UNSI TRAGUA (غواتيمالا). بغية تجنب وضع تختار فيه بعض الحكومات ودوائر الأعمال أو تستخدم معاً بعض قادة النقابات لمصالحها الخاصة، قد يكون من المستحسن إدراج نقابات العمال أو أصحاب العمل الذين اعترفت بهم منظمة العمل الدولية أو أشارت إليهم.
PWF (باكستان). قد يكون من المطلوب أن يشمل ذلك المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، العاملة على المستوى الوطني.
CS (بنما). ينبغي إدراج الخبراء التقنيين.
CATP (بيرو). في ظل ظروف متساوية من خلال حوار اجتماعي فعال وفي حينه يجري بحسن نية.
UGT (اسبانيا). وفقاً لمعايير منظمة الدولية المتصلة بالحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي.
CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي مشاركة جميع الهيئات الفاعلة الاجتماعية، بما في ذلك متلقي الإعانات.
FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي أن ينتج عن الحوار الاجتماعي سياسات ملزمة في هذا الصدد.

السؤال ١٠

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي لأرضية الحماية الاجتماعية أن:
(أ) تسهل الحصول على السلع والخدمات الأساسية بشكل فعال كما هو محدد على المستوى الوطني؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٦.

نعم: ٩٠. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكامرون، كندا، الصين، كولومبيا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٤. كوستاريكا، اكودور، لاتفيا، ليتوانيا.

ردود أخرى: ٢. غواتيمالا، باراغواي.

التعليقات

- بلجيكا*. تسهيل الحصول كذلك على خدمات اجتماعية وعامة جيدة.
- دولة بوليفيا المتعددة القوميات*. انظر أعلاه.
- الكاميرون*. مثل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي.
- كوستاريكا*. هذا أمر مرغوب فيه ولكنه غير مستحسن.
- الجمهورية الدومينيكية*. ينبغي تقديم الإرشاد حول ما يعتبر سلعاً وخدمات أساسية من منظور تشريعات الضمان الاجتماعي السارية.
- اكوادور*. ينبغي تعريف السلع والخدمات على المستوى العالمي وينبغي للبلدان أن تشارك في هذه العملية.
- السلفادور*. هذه حقوق من حقوق الإنسان الأساسية.
- غامبيا*. توفير الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية للمعوزين باسم التضامن.
- ألمانيا*. مخططات الدخل الأدنى في ألمانيا تحدد "الحصول على السلع والخدمات الأساسية" في مجالات معينة فقط؛ وفي ما عدا ذلك يستخدم متوسط الإنفاق الاستهلاكي لتحديد قيمة مستوى الإعانة شهرياً.
- غواتيمالا*. ينبغي تحديد مصادر التمويل.
- هنغاريا*. انظر السؤال ٥ (أ) والسؤال ٥ (ب).
- الهند*. ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد مدى القدرة على تحمل تكلفة أرضية الحماية الاجتماعية.
- كينيا*. المستويات الدنيا للسلع والخدمات الأساسية ينبغي أن تكون واضحة ومفصلة.
- قيرغيزستان*. مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية في البلد.
- لاتفيا*. انظر السؤال ٩ (أ).
- ليسوتو*. ينبغي للحكومة أن تشجع وتسهل الحصول على السلع والخدمات الأساسية كما هي معرفة على المستوى الوطني.
- لكسمبرغ*. من غير السهل تعريف "السلع والخدمات الأساسية" في التوصية؛ وتعريفها على المستوى الوطني فقط قد يضعف نطاق التوصية.
- موريشيوس*. يكون الحصول فعالاً من خلال المرونة في تصميم وتنفيذ أراضيات الحماية الاجتماعية بالاستناد إلى الظروف والأولويات الوطنية.
- المكسيك*. ينبغي مراعاة الظروف ومستويات التنمية في كل بلد. ومن المطلوب وضع سياسات عامة لضمان الحصول الفعال على هذه السلع والخدمات.
- النرويج*. هناك حاجة إلى التوضيح. وهل ينبغي للدول الأعضاء أن تتأكد من أن السلع والخدمات متوفرة فعلياً للأشخاص ذوي الأموال الكافية لشرائها، أو توفر الإعانات عيناً (السلع والخدمات) لأولئك الذين لا يملكون مثل هذه الأموال؟ وفي هذه الحالة الأخيرة، وفي حين قد يكون منح الأشخاص المحتاجين سبل الحصول على الخدمات الأساسية أحد أساليب تخفيف العبء الاجتماعي والاقتصادي عليهم، فإن تحويل الأموال قد يكون في معظم الحالات كافياً وفعالاً ومناسباً في اقتصاد نقدي يسير سيراً حسناً. كما ينبغي أن يكون الحصول عليها غير تمييزي.
- باراغواي*. ينبغي للتوصية أن تقدم الإرشاد إلى الدول الأعضاء حول طريقة تحديد هذه السلع والخدمات الأساسية مع مراعاة الهدف الرئيسي لأرضية الحماية الاجتماعية، ألا وهو: انتشار الناس من الفقر.
- بيرو*. وفقاً لمبادئ الشمولية والمساواة.
- الولايات المتحدة*. ينبغي الاستعاضة عن تعبير "أرضية" بتعبير "أراضيات" في عنوان السؤال ١٠؛ وينبغي إضافة عبارة "تكون متماشية ومتسقة مع الظروف والسياسات الوطنية" في نهاية السؤال ١٠ (أ).
- أوروغواي*. ينبغي إدراج التعديل التالي: "(أ) تسعى إلى تسهيل..."

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤ .

نعم: ١٩ . AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، VNO-NCW (هولندا)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٣ . CNC، CNI (البرازيل)، NEF (ناميبيا).

ردود أخرى: ٢ . EFP (باكستان)، CIP (البرتغال).

التعليقات

ANDI (كولومبيا). الحصول على السلع والخدمات الأساسية بشكل فعال هو هدف أساسي من أهداف أرضية الحماية الاجتماعية. وليس صك معياري السبيل الأفضل لتحقيق توسيع تغطية الضمان الاجتماعي.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). مع آلية للعودة إلى العمل.

NEF (ناميبيا). من شأن مد نطاق أرضية الحماية الاجتماعية لتشمل السلع أن يثير الصعوبات.

EFP (باكستان). كما هو محدد في إطار الضمان الاجتماعي.

CCL (بيرو). ينبغي أن يكون لدى وزارة الصحة الموارد المالية الضرورية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٨٦ . KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CSE، CEDOCUT (أكوادور)، FTUC (فيجي)، SPS، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، LBAS (لاتفيا)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CTM، CROC (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN، UGT (البرتغال)، FKUTU (جمهورية كوريا)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٣ . CUT، CTC (كولومبيا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٤ . BWU (بربادوس)، LLC (ليسوتو)، GEFONT (نيبال)، PWF (باكستان).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CSA، CNTS (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). ينبغي توفير

الإرشاد بشأن تعريف السلع والخدمات الأساسية الواردة في أرضية الحماية الاجتماعية، مع مراعاة الهدف الرئيسي، ألا وهو: انتشال الناس من الفقر.

CUT (البرازيل). دون المساس بالحالات الواردة في الاتفاقية رقم ١٠٢.
TUC (غانا)، SGB (سويسرا). ينبغي توفير الإرشاد بشأن تعريف السلع والخدمات الأساسية.
CATP (بيرو). ينبغي تعريفها من خلال الحوار الاجتماعي بما يتماشى مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
CGTP (بيرو). انظر أعلاه.
CNS-Cartel ALFA (رومانيا). تعبير "تسهل" لا يعكس على نحو كافٍ "الحصول المضمون على السلع والخدمات".
FETRATTEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي ألا يكون هناك أي حد.

السؤال ١٠ (ب) تعزز النشاط الاقتصادي المنتج والعمالة المنظمة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٨.

نعم: ٩٤. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكامرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، لايتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٣. إيطاليا، قبرغيزستان، المملكة المتحدة.

ردود أخرى: ١. الهند.

التعليقات

أستراليا. أحد أهداف أرضية الحماية الاجتماعية هو أن تزود الأشخاص بشبكة سلامة اجتماعية تساعد على الضلوع في نشاط اقتصادي منتج وفي التدريب والعمالة المنظمة.

البحرين. تحويل المعوز إلى صاحب عمل من خلال تقديم التسهيلات لمنح قروض والتحول إلى عناصر فاعلة ومنتجة.

بنن. تشجيع القطاع المنظم سيمكن الأشخاص في القطاع غير المنظم من الانتقال إلى القطاع المنظم.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. انظر السؤال ٩ (ه).

بوتسوانا. من شأن ذلك أن يساعد على الحد من الفقر فيما بين المواطنين.

البرازيل. إن أرضية الحماية الاجتماعية بوصفها جزءاً من برنامج حماية شامل، هي مدخلٌ بالنسبة للمحرومين كلياً من الحماية. وينبغي ربطها بالتنمية الاقتصادية الوطنية والسياسات المتصلة ببرنامج العمل اللائق.

كمبوديا. ينبغي أيضاً تشجيع العمالة في القطاع غير المنظم وتحويل القطاع إلى قطاع منظم.

كوستاريكا. تستند قوة معظم نظم الضمان الاجتماعي واستدامتها المالية إلى المخططات القائمة على الاشتراكات.

الجمهورية التشيكية. دعم العمالة المنظمة والنشاط الاقتصادي تدابير وقائية فعالة ولكن العمالة تحتاج أيضاً إلى ضمان حماية اجتماعية وأدبية واقتصادية.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي للدول الأعضاء أن تضع استراتيجيات للحد تدريجياً من العمالة غير المنظمة.

اكوادور. ينبغي أن تسعى الدول الأعضاء إلى تشجيع العمالة المنظمة أساساً.

السلفادور. من الضروري ضمان الحصول على العمالة المنظمة مما سيؤدي إلى زيادة حصول السكان على الخدمات الاجتماعية.

فرنسا. الصلة الوثيقة مع تشجيع العمالة شرط أساسي لنجاح أرضية الحماية الاجتماعية.

ألمانيا. في حين ينبغي تصميم تدابير الضمان الاجتماعي بحيث تشجع العمالة المنظمة، لا بد كذلك من ضمان الحماية للعمال في الاقتصاد غير المنظم ما دام الاقتصاد المنظم لا يستطيع استيعاب جميع العمال.

غواتيمالا. إنه السبيل الوحيد للخلاص من الفقر وللحصول على التغطية بموجب المخططات الإكتتابية أو غيرها من المخططات.

الهند. ينبغي لكل دولة عضو أن تقدم فرص العمل اللائق ولكن ليس بالضرورة "العمالة المنظمة"، لأن حجم القطاعين المنظم وغير المنظم قد يتجاوز قدرة الدول الأعضاء على تغييره. وينبغي بالتالي حذف عبارة "العمالة المنظمة". وينبغي توجيه الجهود نحو مد نطاق الإعانات لتشمل القطاع غير المنظم.

إيطاليا. هذه مهمة سياسات العمالة النشطة.

كينيا. ينبغي لأصحاب المصلحة والحكومة أن يستهدفوا خلق العمالة عند صياغة السياسات وتنفيذها.

لبنان. ينبغي تشجيع العمالة المنظمة وينبغي ألا تكون مثقلة بالضرائب المفرطة مقارنة بغيرها من الأنشطة الاقتصادية. وهذا ما يؤكد الصلات الاجتماعية - الاقتصادية.

ليسوتو. ينبغي للحكومة ولأصحاب المصلحة الآخرين أن يقوموا معاً بتشجيع النشاط الاقتصادي المنتج والعمالة المنظمة لإتاحة تكامل سوق العمل والحد من الضغط على الميزانية الحكومية.

لكسمبرغ. من الأساسي تشجيع التحول من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

موريشيوس. توفير مستويات أساسية من الضمان الاجتماعي يساعد على تكوين مجموعة سكانية تتمتع بمستوى كافٍ من الصحة والغذاء والتعليم وتكون أفضل قابلية للاستخدام في الاقتصاد المنظم.

ناميبيا. ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الاقتصاد غير المنظم لأن حجمه يتجاوز بسرعة حجم الاقتصاد المنظم.

نيكاراغوا. سيشكل ذلك حافزاً للعمال لتنظيم أنفسهم والسعي للحصول على العمالة المنظمة.

باراغواي. ينبغي التركيز أيضاً على أهمية الآليات القائمة على الاشتراكات لضمان استدامة نظم ضمان اجتماعي شاملة.

الفلبين. يجب تصميم برامج الحماية الاجتماعية للأشخاص العاجزين عن العمل، لاستيفاء احتياجاتهم الفردية وإدماجهم في العمالة المناسبة.

البرتغال. من شأن النشاط الاقتصادي والثروات التي تولدها الدول أن تثمر الموارد لتشجيع العمالة المنظمة وحماية الناس.

تركيا. من شأن توسيع نطاق الضمان الاجتماعي أن يمكن المؤمنين عليهم والمستفيدين من الإسهام في الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم وزيادة الدخل الوطني.

المملكة المتحدة. ينبغي ألا يكون تشجيع النشاط الاقتصادي والعمالة المنظمة على حساب المجموعات المستضعفة العاملة في القطاع غير المنظم. ونقترح إدراج عبارة "وحيثما كان مناسباً الانتقال إلى" بحيث تنص الجملة الجديدة على ما يلي "تعزز النشاط الاقتصادي المنتج وحيثما كان مناسباً الانتقال إلى العمالة المنظمة".

أوروغواي. وضع سياسات عامة تشجع العمالة المنظمة أمراً أساسياً لنظم الضمان الاجتماعي القائمة إلى حد كبير على الاشتراكات.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤ .

نعم: ٢٢ . AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية

كوريا)، VNO–NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.
لا: ٢. NEF (ناميبيا)، CIP (البرتغال).

التعليقات

CNI، CNC (البرازيل). انظر السؤال ٣(أ).
CNS (البرازيل). في إطار سياسة ترمي إلى الحفاظ على القدرة التنافسية والعمالة المستدامة على الصعيد الوطني.
ANDI (كولومبيا). ينبغي لأرضيات الحماية الاجتماعية أن تعزز السمة المنظمة للاقتصاد وتجنب تقديم إعانات إلى العمال في الاقتصاد غير المنظم تكون مماثلة لتلك المقدمة إلى العمال في الاقتصاد المنظم.
MEDEF (فرنسا). شرط أساسي لتنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية. وأداة لمكافحة العمالة غير المنظمة.
ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). مهم جداً وينبغي التخطيط له على نحو دقيق للغاية.
NEF (ناميبيا). الاستعاضة عن عبارة "ينبغي" بعبارة "يمكن".
CCL (بيرو). ينبغي حفز النشاط الاقتصادي والعمالة المنظمة.
CIP (البرتغال). ينبغي ألا يكون تعزيز النشاط الاقتصادي والعمالة المنظمة مدرجاً مباشرة في إطار استراتيجية للحماية الاجتماعية. وهو من مسؤولية حكومات الدول الأعضاء وينبغي ألا يدرج في حكم من أحكام التوصية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٩١. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC–RENGO (اليابان)، COTU–K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CTM، CROC (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP–IN، UGT (البرتغال)، ALFA، CNS–Cartel (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS (سري لانكا)، NTUF، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، PIT–CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).
لا: ٢. CSDR (رومانيا)، TUC (المملكة المتحدة).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS–Cartel (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، ZCTU (زمبابوي). ينبغي للتوصية أن تركز أيضاً على أهمية الآليات القائمة على الاشتراكات لضمان استدامة نظم ضمان اجتماعي شاملة.

CUT (البرازيل). تعزيز العمل اللائق والنهوض بالعدالة الاجتماعية والحد من الفقر وانعدام المساواة وتحقيق الإنصاف بين الجنسين.

CITUB (بلغاريا). هامٌ للغاية وإلا فإن ذلك سيُشجع التبعية والاستهلاك وسيحفز إساءة الاستعمال.

CSN (كندا). من خلال استحداث عمالة جيدة وغير هشة وظروف عمل معقولة.
TUC (غانا). ينبغي لتدابير الحماية الاجتماعية أن تنقل المستفيدين من الحاجة إلى الكفاية الذاتية.
UNSITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي التركيز أيضاً على أهمية الآليات القائمة على الاشتراكات لضمان استدامة نظم الضمان الاجتماعي العامة الشاملة لا النظم الخاصة أو المرخص لها.
MCTU (ملاوي)، UNTM (مالي). فضلاً عن العمالة المنظمة اللائقة.
MTUC (ماليزيا). ينبغي للتوصية أن تركز على أهمية الآليات القائمة على الاشتراكات لضمان استدامة نظم الضمان الاجتماعي الشاملة.
CS (بنما). النهوض بالعمل اللائق.
CATP (بيرو). من خلال سياسات العمالة المقررة في الاتفاقية رقم ١٢٢ والاتفاقية رقم ١٣١.
CGTP (بيرو). ما دام خلق العمالة يضمن حقوق العمل وإعانات العمال والعمل اللائق.
CGTP-IN (البرتغال). (إعادة) الإدماج المهني للمستفيدين أمرٌ أساسي ولكن ينبغي ألا يكون المستفيدون مكرهين على قبول وظائف سيئة النوعية وغير آمنة ومتدنية الأجر أو عمالة غير مدفوعة الأجر.
UGT (البرتغال). ينبغي التركيز على الصلة بين تعزيز الحماية الاجتماعية وسير أسواق العمل، لا سيما من حيث المؤهلات وظروف العمل والأجور المنصفة ومكافحة الاقتصاد غير المنظم وتشجيع العمالة المنظمة.
UGT (إسبانيا). العمالة المنظمة الخاضعة للوائح هي مصدر الحقوق القائمة على الاشتراكات.
SGB (سويسرا). تشجيع النشاط الاقتصادي ينبغي أن يهدف أساساً إلى خلق العمالة.
FPU (أوكرانيا). ينبغي لسياسات العمالة الوطنية أن تشجع العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية بجميع الأساليب المناسبة، بما فيها الضمان الاجتماعي. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً إلى تدابير تضمن الحراك المهني والحماية من البطالة وفرص العمالة المناسبة.
TUC (المملكة المتحدة). تؤيد حكومة المملكة المتحدة.
PIT-CNT (أوروغواي). ضمن إطار برنامج العمل اللائق.
CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). من خلال خلق الوظائف اللائقة.

السؤال ١٠ (ج) تُنفذ بتنسيق وثيق مع السياسات الأخرى التي تعزز المهارات والقابلية للاستخدام وتحد من السمة غير المنظمة وهشاشة العمالة وتستحدث وظائف لائقة وتنهض بتنظيم المشاريع وبالمؤسسات المستدامة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٨.

نعم: ٩٦. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكامرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، جامايكا، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زيمبابوي.

لا: صفر.

ردود أخرى: ٢. الهند، السنغال.

التعليقات

أستراليا، فرنسا. انظر السؤال ١٠ (ب).

بنغلاديش. يتوقف ذلك على الظروف الاقتصادية.

بنين. تنشئ أوجه التداوب بين مختلف السياسات الاجتماعية.

بوتسوانا. تتناغم السياسات أمرٌ أساسي لتجنب ازدواجية الجهود.

البرازيل. هذا أمر أساسي لإقامة آلية تنسيق بين مختلف السياسات من أجل ضمان سياسة حكومية موحدة.

كندا. الضمان الاجتماعي أداة أساسية للحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي والتخفيف منهما والحيلولة دون وقوعهما، والضمان الاجتماعي أداة هامة أيضاً حين يقدم بالاقتران بتدابير سوق العمل النشطة، من قبيل التدريب المصمم لتحسين القابلية للاستخدام ومشاركة القوى العاملة.

كوستاريكا. بالتوافق أيضاً مع السياسات العامة في مجالات الصحة والمعاشات التقاعدية والبيئة والتعليم وغيرها.

الجمهورية التشيكية. ينبغي ضمان ذلك من خلال الجمع المناسب بين مختلف السياسات (سياسة العمالة والسياسة الاقتصادية والتربوية والاجتماعية)، التي تقضي إلى مستوى كافٍ من المرونة ومن حراك سوق العمل وتضمن في الوقت ذاته حماية مناسبة للعمال وقدرًا كافيًا من الاستقرار الاجتماعي.

الجمهورية الدومينيكية. إنها أساسية لإرساء إطار سياسة عامة يقوم على أهداف مشتركة.

إكوادور. ينبغي أن يكون ذلك أولوية بالنسبة إلى الدولة، فدون سياسات ترمي إلى الإدماج وإلى إعادة توزيع الثروات لن يكون هناك نموذج للضمان الاجتماعي.

السلفادور، غواتيمالا. من شأن ذلك أن يعزز الكفاءة ويحول دون ازدواجية الجهود.

هندوراس. هذا أساسي أيضاً في عملية التخطيط وفي السياسات العامة الأخرى.

الهند. يقتضي تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية تنسيقاً وثيقاً مع المخططات والبرامج الهادفة إلى تنمية المهارات وتوليد العمالة والنهوض بتنظيم المشاريع من أجل المستضعفين والمعوزين.

لبنان. ينبغي أن يكون ذلك منسجماً مع خطط العمالة والسياسات العامة الوطنية في هذا الصدد.

ليسوتو. زيادة العمالة المنظمة تترجم إلى زيادة في الإيرادات الحكومية، ويترجم ارتفاع الاستثمارات إلى زيادة سبل معيشة الناس دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى التبعية.

لكسمبرغ. ينبغي التفكير في إدماج العمالة الجيدة (من حيث الأجور والضمان الاجتماعي).

موريشيوس. ينبغي ألا تشكل إعانات الضمان الاجتماعي ما يحبط أصحاب العمل عن تقديم العمالة ويحبط العمال عن السعي إلى الحصول عليها. ومن شأن توثيق التكامل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية أن يساهم في زيادة الاستدامة ضمن نظام الضمان الاجتماعي.

هولندا. من الشروط الهامة حسن سير سوق العمل المرنة وتوافر العمالة اللائقة والمجالات أمام أنشطة تنظيم المشاريع.

باراغواي. ينبغي الإقرار كذلك بأن الخدمات العامة الجيدة والسياسات المالية العادلة هي أدوات أساسية لضمان مستويات عالية من العمالة الجيدة، وأنّ المفاوضة الجماعية تساهم في ضمان التقاسم العادل لأرباح الإنتاجية والحد من ثغرة الأجور بين الجنسين، وأنّ ارتفاع مستويات العمالة والنهوض بالوظائف اللائقة وتحديد أجور مناسبة هي أمورٌ أساسية لضمان استدامة تمويل نظم الضمان الاجتماعي الشاملة.

بيرو. ينبغي تعزيز الاتساق بين الضمان الاجتماعي وسياسات العمالة ضمن إطار العمل اللائق.

البرتغال. الهدف الأساسي للضمان الاجتماعي هو ضمان الحقوق الأساسية ودعم المواطنين العاملين وغير العاملين في شتى الاحتمالات التي قد يواجهونها طوال حياتهم.

السنگال. سياسات العمالة وسياسات التدريب المهني أساساً.

صربيا، زامبيا. هناك حاجة إلى اتساق السياسات.

سري لانكا. لا يمكن لسياسة الحماية الاجتماعية أن تكون فعالة إذا نفذت بمعزلٍ عن غيرها من السياسات.

تركيا. ينبغي أن تسهم السياسة الاجتماعية في إدماج المجموعات المحرومة اجتماعياً أو اقتصادياً في العمالة المنظمة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤ .

نعم: ٢٠. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ١. CIP (البرتغال).

ردود أخرى: ٣. EFP (باكستان)، CTP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

CNA، CNC، CNI (البرازيل). انظر السؤال ٣(أ).

ANDI (كولومبيا). ينبغي للدول أن تضع سياسات وحوافز مؤقتة لتشجيع إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم والنهوض بتنظيم المشاريع والمنشآت المستدامة. ولا يمكن للاقتصاد المنظم أن يمول مد نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الاقتصاد غير المنظم.

SPD (الجمهورية التشيكية). ينبغي حذف عبارة "وهشاشة العمالة". وتوخياً لخلق الوظائف تحتاج المنشآت إلى مجموعة واسعة من شتى أنواع علاقات الاستخدام.

MEDEF (فرنسا). يختلف التقييم رهناً بمستوى التنمية الوطني.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). توفر العمالة أفضل حماية اجتماعية ولا سيما من أجل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

EFP (باكستان). سيكون الأمر شديد التعقيد.

CCL (بيرو). هذا أمر أساسي. وينبغي إزالة التكاليف الإضافية والعوائق البيروقراطية المفرطة التي تعيق التحول إلى الاقتصاد المنظم، ولا سيما العوائق القائمة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

CIP (البرتغال). انظر السؤال ١٠(ب).

CTP (البرتغال). لا بد من تغيير مثالي بشأن سياسات العمالة النشطة والسلبية لجعلها أكثر إفادة للمواطنين والمنشآت ولتحسين الإعداد للحياة العملية.

SN (السويد). هناك حاجة إلى تشريعات مرنة ومحدثة لسوق العمل، توفر الحوافز الصحيحة للعمالة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢ .

نعم: ٩٠. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، SPS، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTD (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيجال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CESTRAR، UGT (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، NTUF (سري لانكا)، TCO، SACO، LO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ١. FETRATTEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ١. CSN (كندا).

التعليقات

FGTB (ألبانيا)، KSSH (الجزائر)، UGTA، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BWU (بربادوس)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CENTS، CSA (السنگال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، ZCTU (زمبابوي). الخدمات العامة الجيدة والهيكل الأساسي الاجتماعي والمادي الحسن والسياسات المالية العادلة أمورٌ أساسية لضمان مستويات عالية من العمالة الجيدة. ولا بد من أن يكون مد نطاق تغطية المفاوضة الجماعية عن طريق تطبيق آليات فعّالة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية. ومستويات العمالة المرتفعة والنهوض بالوظائف اللائقة وتحديد أجور مناسبة، إنما هي جميعاً عناصر حيوية للاستدامة المالية لنظم الضمان الاجتماعي الشاملة.

ACTU (أستراليا). سيكون من المفيد تعريف أو تحديد عبارة "وظائف لائقة".

BAK (النمسا). ينبغي أن يشمل ذلك سبلاً فعّالة لحصول الشباب على التعليم العام والمهني (بعد التعليم الإلزامي). وينبغي لسياسة التعليم أن تضمن تمتع الأطفال من الأسر الفقيرة والمستضعفة بالفرص ذاتها التي يتمتع بها الأطفال الآخرون.

CUT (البرازيل). ينبغي أن يكون الضمان الاجتماعي جزءاً استراتيجياً من النموذج الإنمائي في البلد كأساس للعدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل وتشجيع تكافؤ الفرص.

CSN (كندا). سياسات التنشيط مشروعة إذا كانت تدعم إعادة الاندماج في العمالة ولكن ليس في أي وظيفة وتحت أي ظروف بأي حال. وينبغي إدراج مفهوم "العمالة المناسبة". والزيادات في الحد الأدنى للأجور والعودة إلى البرامج الدراسية والتدريب المهني هي بدورها أمورٌ هامة.

NHS (كرواتيا). ينبغي اعتبار الضمان الاجتماعي بمثابة "مظلة" للمحتاجين وبمثابة جسر يؤدي إلى العمالة الجديدة في الوقت ذاته.

MHP، FNV، CNV (هولندا). الخدمات العامة الجيدة، بما فيها مرافق رعاية الأطفال وتوافر هيكل أساسي اجتماعي ومادي جيد، هي أمورٌ هامة بقدر أهمية المفاوضة الجماعية من أجل التقاسم العادل لثمار الإنتاجية عن طريق آليات الحماية الاجتماعية.

CATP (بيرو). ينبغي أن تكون السياسات الاجتماعية منسقة ومدعومة بنظام فعال لإدارة العمل بما يتماشى مع الاتفاقية رقم ١٥٠.

UGT (إسبانيا). ينبغي إضافة تقوية المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي لتصحيح السمة غير المنظمة والعمالة الهشة وإدارة العمل وخدمات التوظيف العامة وسياسات العمالة النشطة الفعّالة؛ ولوضع سياسة مالية فعّالة وعادلة، وهيكل أساسي اجتماعي يسهل على سبيل المثال التوافق بين العمل والرعاية والانتقال معقول التكلفة إلى مكان العمل والرصد الصحي وما إلى ذلك.

SGB (سويسرا). تطلّع سياسات العمالة والسياسات الأسرية والمالية والسياسات المعنية بالمساواة، هي الأخرى، بدور أساسي في كفاءة الضمان الاجتماعي للجميع. وينبغي التشديد على أهمية التنسيق ومسؤولية أصحاب العمل.

FPU (أوكرانيا). ينبغي للحكومات وأصحاب العمل وللعمال أن يكسروا الحلقة المفرغة من العمالة الهشة والبطالة بسبب الافتقار إلى المؤهلات وانخفاض الإيرادات. ومن شأن تحسين فرص تكييف المؤهلات مع تغير الطلب أن يدعم على نحو فعال النشاط الاقتصادي المنتج والعمالة.

السؤال ١١

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه باستطاعة الدول الأعضاء اللجوء إلى أساليب وُهج مختلفة لتطبيق الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي المتأنية عن أرضية الحماية الاجتماعية الخاصة بها، بما في ذلك نظم الإعانات الشاملة والتأمين الاجتماعي وبرامج التوظيف العامة وخطط دعم العمالة وخطط المساعدة الاجتماعية التي توفر الإعانات لصالح الناس ذوي الدخل المنخفض، أو اللجوء إلى مزيج مناسب من هذه التدابير؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٨.

نعم: ٩٣. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بلير، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، أكوادور، مصر، استونيا، فنلندا، فرنسا،

غامبيا، ألمانيا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زمبابوي.

لا: ٤. الدانمرك، السلفادور، هنغاريا، بيرو.

رود/أخرى: ١. غواتيمالا.

التعليقات

أستراليا. للتنفيذ في ظل جميع الظروف الوطنية، من المهم التركيز على ضرورة أن تكون الأنشطة خاصة بكل سياق وأن تحدد على الصعيد الوطني، مع الإقرار بأن البلدان تختلف في احتياجاتها الاجتماعية وأهدافها الإنمائية وقدرتها المالية في تحقيق ذلك.

بنغلاديش. هذا الأمر لازم للغاية.

بليز. ينبغي حذف عبارة "بما في ذلك نظم الإعانات الشاملة ... مزيج مناسب من هذه التدابير".

بنن. من شأن ذلك أن يتيح للدول الأعضاء اختيار أنسب آلية لتنفيذ الضمانات الأساسية المتأتية عن أرضية الحماية الاجتماعية الخاصة بها.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي للدول الأعضاء، ضمن حدود ظروفها السياسية والاقتصادية والقانونية، أن تمد نطاق الضمان الاجتماعي بهدف جعله شاملاً.

بوتسوانا، سري لانكا. لا بد من تكييف الأساليب والنهج مع الظروف الوطنية.

الدانمرك. ينبغي ألا تكون المساعدة الاجتماعية جزءاً من ضمانات الضمان الاجتماعي. وتشمل أرضيات الحماية الاجتماعية الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وليس العكس.

الجمهورية الدومينيكية. يمكن تطبيق منظورات مختلفة، مثل الشمولية والمشروطية والطبيعة الانتقالية وذلك رهناً بالإعانة. وينبغي أن تستند إعانات أرضية الحماية الاجتماعية والخدمات والتحويلات إلى الطلب أو إلى الاحتياجات الاجتماعية وأن تقدم ضمن نظام قائم على التضامن والاستدامة والاتساق مع الوضع الاقتصادي والمالي للدولة.

كوتادور. ينبغي للدولة أن تحمي أشد المستضعفين والمستبعدين من المجتمع.

السلفادور. رغم أن هذا النوع من التدابير هو من مسؤولية الدولة، فإن تنفيذه ثلاثي ومن الضروري بالتالي التشاور مع جميع القطاعات واعتمادها له.

فرنسا. ينبغي إيراد مختلف الإمكانات بالتفصيل، من تصميم أرضيات الحماية الاجتماعية وتمويلها دون إغفال النظم القائمة على الاشتراكات.

ألمانيا. ينبغي ذكر الأساليب والنهج التي تشمل الهيئات الفاعلة في القطاع الخاص وفي المجتمع المدني (هيئات التأمين الخاصة والتعاونيات ومؤسسات التمويل بالغ الصغر).

غواتيمالا. ينبغي تعريف التمويل.

هندوراس، موريشيوس. وفقاً للظروف الوطنية.

هنغاريا. يمكن استخدام مختلف الأساليب والنهج وفقاً للممارسة الوطنية في تنفيذ الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي. وبالنظر إلى تنوع النظم الوطنية فمن غير المفيد تعداد الصكوك الخاصة.

الهند. يمكن النص أيضاً على أن التطبيق الشامل لنظم الضمان الاجتماعي ينبغي أن تقرره الدول لأنها تستطيع التصدي لذلك بأسلوب تدريجي.

إندونيسيا. لا سيما لتعزيز التأمين بالغ الصغر في سياق إنمائي وتنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية في القطاع غير المنظم.

كينيا. إرشاد الدول الأعضاء بشأن النهج والطرائق التي يمكن أن تكيفها على طريقها.

لاتفيا. من شأن ذلك أن يقدم الإرشاد إلى البلدان عند وضع نظمها وتحسينها.

لبنان. النظم الشاملة أساسية وينبغي أن تكون هي الأدوات الرئيسية؛ بيد أن النظم الخاصة قد تكون ضرورية لإدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً للسياق الوطني.

ليسوتو. ينبغي أن يتاح للدول الأعضاء أن تضع نظمها كما تراها مناسبة ما دام هدف تقديم أرضية حماية اجتماعية مناسبة مستوفى.

لكسمبرغ. لا يمكن تحقيق النتائج المنشودة إلا بالجمع بين مختلف الأساليب.

ناميبيا. لا تؤيد إعانات البطالة نظراً للشواغل المتعلقة بالتبعية والتأثير السلبي على القوى العاملة المنتجة.

باراغواي. ينبغي كذلك التشديد على أهمية شمولية أرضية الحماية الاجتماعية لأنه ينبغي عدم استبعاد أي شخص. بيد أن آليات التنفيذ المعدلة تقدم نتائج مختلفة وتتنوع من حيث شروط استئصال الفقر. ولا بد من تقديم الإرشاد بشأن أي الأدوات هي الأنسب لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في شمولية سبل الحصول على مخططات الضمان الاجتماعي وقابلية أمن الدخل للتنبؤ.

بيرو. ينبغي عدم استخدام تعبير "نهج"، لأن الافتراضات التي تفضي إلى هذه الأساليب قائمة على مبادئ الضمان الاجتماعي.

البرتغال. ينبغي أن تكون مرنة بما يكفي لتفسح المجال أمام مختلف آليات الحماية والجمع بينها.

المملكة المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "الناس ذوي الدخل المنخفض" بعبارة "على أساس محدد الأهداف".

الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن تعبير "أرضية" بتعبير "أرضيات"؛ وينبغي إضافة عبارة "سياسات تخفيض ضريبي" بعد عبارة "التأمين الاجتماعي"، وينبغي الاستعاضة عن جميع الإشارات إلى "خطط" بعبارة "نظم".

أوروغواي. تنطوي التغطية الشاملة والفعالة على استخدام مجموعة كاملة من البدائل من حيث البرامج والنظم والسياسات القائمة.

فيتنام. قد يكون من الصعب تحديد مدى ما يكون الجمع بين هذه التدابير مناسباً.

زامبيا. شريطة أن يؤدي ذلك إلى توفير العمالة للمجموعات الاجتماعية المستضعفة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤ .

نعم: ١٩. AiG (أستراليا)، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٤. BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI (البرازيل).

ردود أخرى: ١. CIP (البرتغال).

التعليقات

ANDI (كولومبيا). ينبغي إدراج أنه يمكن للدول الأعضاء أن تستخدم أساليب مختلفة لتطبيق الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي في أرضيات الحماية الاجتماعية لديها؛ وتقديم الدعم للعمالة والمنشآت المنتجة أمر هام كذلك.

MEDEF (فرنسا). ينبغي أن يترك أوسع مجال من الحرية للدول الأعضاء. وبأي حال من الأحوال، يجب ألا يتأتى عن ذلك أي أعباء إضافية على المنشآت.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، UPS (سويسرا)، IOE. توجد أصلاً مجموعة واسعة من النماذج.

KEF (جمهورية كوريا). في حين أن التأمين الاجتماعي يقوم على تقاسم التكاليف، ينبغي تقديم الدعم لأولئك الذين لا يتمتعون بالمقدرة المالية، وذلك عن طريق الاشتراكات العامة.

CCL (بيرو). رهنأً بالميزانية المخصصة.

CIP (البرتغال). من اختصاص حكومات الدول الأعضاء.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٨٩. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، UGT، CGTP-IN (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CSA، CNTS (السنغال)، NTUC (سنگافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، TCO، SACO، LO، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٣. CUT (البرازيل)، CSDR (رومانيا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ١. CSN (كندا).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). الشمولية أمر أساسي بالنسبة إلى أرضية الحماية الاجتماعية: إذ ينبغي عدم استبعاد أي شخص. وبالنظر إلى تنوع الحصائل وإلى أثر آليات التنفيذ المعقدة على استئصال الفقر، ينبغي تقديم الإرشاد بشأن أي الصكوك هي الأنسب لتحقيق شمولية الحصول على نظم الضمان الاجتماعي وقابلية أمن الدخل للتنبؤ.

CGT (الأرجنتين). ينبغي التشديد على الطبيعة الشمولية لأرضية الحماية الاجتماعية، لا سيما بالنسبة إلى الحالات الأقل حماية. وينبغي ألا تقتصر استراتيجيات توسيع نطاق التغطية على برامج المساعدة القائمة على المشروعات ولكن ينبغي أن تبنى على نظام شامل قائم على الحقوق.

CUT (البرازيل). يجب أن تكون الضمانات الدنيا مترسخة في القانون العام كي تكون شاملة.

CITUB (بلغاريا). هذه المخططات هي جزء من الضمان الاجتماعي وينبغي أن تستخدم للأغراض المذكورة آنفاً.

CSN (كندا). شريطة أن يؤدي ذلك إلى نتائج فعلية.

NHS (كرواتيا). الجمع بين هذه التدابير هو على الأرجح أفضل نهج.

CNV، FNV، MHP (هولندا). ينبغي تقديم الإرشاد حول الأدوات الأنسب لتحقيق الشمولية.

CATP (بيرو). يمكن استخدام مختلف الأساليب والنهج لتنفيذ الضمانات الأساسية ولكن ينبغي ألا يعني ذلك تخفيضاً في مستوى الإعانات بذريعة مزيفة مفادها تحقيق التوسيع التدريجي لحقوق الضمان الاجتماعي.

CGTP (بيرو). ينبغي أن يكون ذلك جزءاً من خطة شاملة تتضمن شتى خطط الإعانات العامة.

FNPR (الاتحاد الروسي). ينبغي التشديد على أهمية شمولية أرضية الحماية الاجتماعية.

UGT (اسبانيا). بالنسبة للبلدان ذات الموارد الضئيلة، قد يؤدي الجمع بين الأساليب إلى أوجه انعدام في المساواة إذا لم تكن السياسات مدارة على النحو المناسب.

TUC (المملكة المتحدة). تؤيد رد حكومة المملكة المتحدة.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). المسألة ليست مسألة أجور منخفضة ولكنها مسألة أن تضمن الدولة هذا التوازن.

CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي أن تكون أنواع التدابير هذه مدرجة لأنها تتصدى إلى مشكلة الأشخاص الأدنى دخلاً.

السؤال ١٢ هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه لكي يكون تنفيذ الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية فعالاً، فإنه يستلزم مزيجاً مناسباً من التدابير الوقائية والترويجية والإعانات والخدمات الاجتماعية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٧.

نعم: ٩١. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، زيمبابوي.

لا: ١. هنغاريا.

ردود أخرى: ٥. الصين، الجمهورية الدومينيكية، فرنسا، غواتيمالا، الهند.

التعليقات

بنن. من شأن ذلك أن يتيح سبل الحصول على إعانات أرضية الحماية الاجتماعية أمام عدد أكبر من المستفيدين.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. انظر أعلاه.

الكاميرون. من خلال وسائل مختلفة بما يتماشى مع الاتفاقية رقم ١٠٢.

الصين. لا يمكن تحقيق ذلك الآن ولكن يمكن أن يكون ذلك بمثابة هدف إنمائي.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي تشجيع الاستخدام الرشيد للخدمات وحقوق وواجبات الأفراد كذلك لضمان استدامة النظام.

السلفادور. من خلال استشارة وعي الشركاء الاجتماعيين بشأن أهمية التقيد بمعايير العمل في الاستخدام والسلامة والصحة المهنية والإصحاح.

فرنسا. ينبغي ربطها بمزيج مناسب من أساليب التمويل.

غواتيمالا. لا سيما للحيلولة دون الأمراض المزمنة.

الهند. لا ضرورة لتدابير وقائية.

كينيا. تجنباً للمغالاة في التبعية لأحد الجوانب مما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

لاوس. تقتضي أرضيات الحماية الاجتماعية المناسبة مزيجاً صحيحاً من التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية وسياسات العمالة.

لبنان، سري لانكا. تحدد الدول ذلك بناء على السياق الوطني.

ليسوتو. ينبغي أن تكون أرضية الحماية الاجتماعية مبنية بطريقة تكون وقائية وعلاجية وترويجية بغية ضمان تلقي الناس المستضعفين المساعدة الضرورية من خلال شتى الأساليب واستكمال ذلك بالأشغال العامة وتشجيع تنظيم المشاريع.

لكسمبرغ. الوقاية أساسية وينبغي تأييدها في المناقشات على جميع المستويات.

موريشيوس، البرتغال. انظر السؤال ١١.

المكسيك. كي تكون السياسات فعالة ينبغي البحث في تدابير وقائية وفي الإعانات والخدمات الاجتماعية.

هولندا. يتوقف التنفيذ الفعال على استحداث أدوات وحلول وطنية مكيفة بعناية.

الفلبين. لا بد من أن تشمل الحماية الاجتماعية ما يناسب من السلامة والصحة المهنيين ومنع الحوادث في بيئة العمل.

جنوب أفريقيا. لا بد من توفير استراتيجية وقائية بشأن الإصابات والأمراض المهنية.

تركيا. ينبغي لجميع المؤسسات أن تعمل بالتنسيق فيما بينها لضمان حماية اجتماعية فعالة.

الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن تعبير "أرضية" بتعبير "أرضيات".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤.

نعم: ١٨. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٥. CNA، CNC، CNI (البرازيل)، CCSP، CIP (البرتغال).

ردود أخرى: ١. SN (السويد).

التعليقات

ANDI (كولومبيا). إن الاستحداث التدريجي لنظام مستدام يوفر الحماية للجميع ولا سيما لمن هم بأمر الحاجة إليها، يقتضي الجمع بين تدابير وقائية وترويجية.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). مع تقديم المعلومات عن التطبيق من أجل إجراء المزيد من المراجعات والتعديلات.

CCL (بيرو). حماية الصحة أمر أساسي.

CCSP (البرتغال)، SN (السويد). يتقرر ذلك على المستوى الوطني، مع مراعاة الظروف ومستويات التنمية الوطنية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٩٠. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC–RENGO (اليابان)، COTU–K (كينيا)، FKUT (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، UGT، CGTP–IN (البرتغال)، CNS–Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CSA، CNTS (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT–CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢. CSDR (رومانيا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ١. CSN (كندا).

التعليقات

CITUB (بلغاريا). من شأن ذلك أن يسهل تحقيق الهدف الرئيسي بحيث يمكن للناس أن يعيشوا بكرامة وأن يتدبروا أمورهم ولا سيما عندما يكونون مؤهلين للعمل.

CSN (كندا). الاستثمار في الصحة الوقائية والسلامة في العمل يجنب الإنفاق على إعانات العجز بالإضافة إلى أنه يحمي السلامة البدنية والنفسية للعمال.

CTC، CUT (كولومبيا)، TUC (غانا). الوقاية هامة وينبغي التركيز عليها.

CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية). تنفيذ استراتيجية للنهوض بالصحة ووقايتها أمر أساسي لكفاءة النظام.

UNSI TRAGUA (غواتيمالا). ينبغي أن يوفر ذلك الحماية الفعالة للجميع وأن يعود عليهم بالفائدة بحيث يحق لهم الحصول على حياة لائقة بصرف النظر عن السن ونوع الجنس.

CATP، CGTP (بيرو). وضع سياسات مناسبة بشأن الترويج والوقاية أمر هام.

SGB (سويسرا). ينبغي كذلك تقديم المعلومات عن مجموعات التدابير الفعالة وغير الفعالة.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي ألا يكون هناك حد أدنى.

السؤال ١٣

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه:

(أ) يمكن للدول الأعضاء أن تلجأ إلى خيارات مختلفة لحشد الموارد اللازمة لضمان الاستدامة المالية والضريبية لأرضية الحماية الاجتماعية الخاصة بها، مع مراعاة قدرات مختلف المجموعات السكانية على دفع الاشتراكات؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٦.

نعم: ٩٠. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا.

لا: ٤. بلغاريا، بيرو، قطر، طاجيكستان.

ردود أخرى: ٢. الهند، باراغواي.

التعليقات

أستراليا. انظر السؤال ١١. توخياً للمرونة، ينبغي إدراج قائمة بالخيارات الممكنة أمام الدول الأعضاء لتمويل أرضيات الحماية الاجتماعية، من قبيل المخططات الممولة من القطاع العام والمخططات الاكتتابية المشتركة.

بنغلاديش، إندونيسيا، نيكاراغوا. ينبغي النظر في ظروف وقدرات كل بلد.

بنن. من شأن ذلك أن يضمن ملاءمة الذين يساهمون في تمويل أرضية الحماية الاجتماعية.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي للدول أن تمتد نطاق الضمان الاجتماعي ليكون شاملاً، بالاستناد إلى قدرة الدخل والتضامن، ضمن حدود ظروفها السياسية والقانونية.

- الكاميرون.* يجب النظر في القدرات الاكتتابية للتأمين الاجتماعي والأموال العامة بصرف النظر عن المساعدة الاجتماعية.
- الجمهورية الدومينيكية.* لا بد من الإرشاد بشأن تقييم إنفاق الضمان الاجتماعي والميزانية الاجتماعية وتقارير سلطات جمع الاشتراكات. ومن الضروري تطبيق آليات المراقبة للكشف عن التهرب من دفع الاشتراكات وعدم التسجيل والغش.
- اكوادور، كينيا.* ينبغي أن تحدد كل دولة تمويل أرضية الحماية الاجتماعية.
- السلفادور.* جمع الاشتراكات مهم لضمان الاستدامة المالية عبر الزمن وتقديم الخدمات بفعالية.
- الهند.* ينبغي استكشاف مختلف الخيارات لحشد الأموال الضرورية للتنفيذ.
- لبنان.* ينبغي تقديم واستكشاف خيارات لحشد هذه الموارد، ولكن يجب أن تكون جميع البرامج مضمونة من قبل الدولة بوصفها مقدم الخدمات في آخر المطاف.
- ليسوتو.* ينبغي للحكومات أن تنشئ بيئة مؤاتية من خلال المخططات الاكتتابية للذين يملكون القدرة على دفع الاشتراكات. وينبغي توفير شبكات السلامة الاجتماعية للذين لا يملكون القدرة على دفع الاشتراكات.
- لكسمبرغ.* ينبغي السعي إلى توزيع عادل اجتماعياً للعبء المالي.
- المكسيك.* ينبغي تعريف عبارة "خيارات مختلفة لحشد الموارد اللازمة لضمان الاستدامة المالية والضريبة لأرضية الحماية الاجتماعية الخاصة بها" وينبغي أن تحدد كل دولة عضو آليات التمويل.
- هولندا.* بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.
- باراغواي.* ستتعزيز القدرة المالية للدول الأعضاء على تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية من خلال إضفاء السمة المنظمة على العمالة والمنشآت والنظم القائمة على الاشتراكات فضلاً عن النظم الضريبية التصاعدية وآليات معالجة التآكل الضريبي والتهرب الضريبي واعتماد ضريبة على الصفقات المالية.
- بيرو.* في حين أن تعبير "خيارات" يفترض أن هناك خيارات محددة أصلاً، ينبغي أن يكون هناك هامش من الخيارات لتنفيذ أفضل الشروط الممكنة بما يتماشى مع الظروف الوطنية.
- البرتغال.* يمكن إدراج بنود تنص على وجود شتى الآليات التي يمكن أن تحدد على المستوى الوطني، دون أن يفقد ذلك بطبيعة الحال الدول الأعضاء في القرارات التي تتخذها.
- السنگال.* من الأفضل تشجيع الحصول دون تكلفة على الخدمات، بالنظر إلى ضعف القدرة الاكتتابية للمستفيدين الفقراء والمستضعفين.
- جنوب أفريقيا.* يجب أن تكون اشتراكات أصحاب العمل في نظم تعويضات العمال مرتبطة بسجل مخاطر الصناعة فضلاً عن تجربةفرادى الشركات من حيث معدلات الحوادث.
- تركيا.* ينبغي أن تكون البرامج مصممة بما يراعي قدرات كل مجموعة على دفع الاشتراكات.
- الولايات المتحدة.* ينبغي الاستعاضة عن عبارة "لضمان" بعبارة "توفير"؛ كما ينبغي الاستعاضة عن تعبير "أرضية" بتعبير "أرضيات".
- زامبيا.* ستحتاج البلدان النامية إلى دعم الشركاء المتعاونين لإرساء القاعدة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ٢١. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٣. CIP، CNI، CNC (البرتغال).

ردود أخرى: ١. SN (السويد).

التعليقات

BCCI (بلينز). ينبغي استخدام مختلف الخيارات لجمع الموارد الضرورية عند مستوى قابل للتنبؤ به، بما يتماشى مع الاحتياجات الخاصة بالبلدان ومستويات التنمية لديها.

CNA (البرازيل). ينبغي لأرضية الحماية الاجتماعية أن تقدم إعانات تتناسب مع الاشتراكات المدفوعة.

ANDI (كولومبيا). لا بد من استعراض أغلب مخططات الضمان الاجتماعي لتحسين إدماجها للتغيرات الديمغرافية وعرض الحقائق المالية وزيادة دور المخططات الخاصة والقدرة الاكتتابية لمختلف المجموعات السكانية؛ وعليه هناك أساليب مختلفة لتحقيق أهداف نظام مستدام.

OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE. بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). حشد الموارد أمر حيوي ولا بد من تعريفه مع الشركاء الاجتماعيين.

CCL (بيرو). ينبغي للدول الأعضاء أن تثبت في أفضل السبل لتمويل أرضية الحماية الاجتماعية لديها.

CTP (البرتغال). لا بد من مراعاة القدرات الاكتتابية لأن بعض البلدان لديها أصلاً أعباء اكتتابية وضريبية مرتفعة ولم يعد لديها أي مجال للمناورة.

SN (السويد). انظر السؤال ١٢.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٠.

نعم: ٧٩. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTE (بلجيكا)، NTUCB (بلينز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSC (كندا)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CSE، CEDOCUT (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، LBAS (لاتفيا)، MCTU (ملاي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالى)، CGTM (موريتانيا)، CTM، CROC (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN، UGT (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٥. CUT (البرازيل)، CTC، CUT (كولومبيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٦. CGT (الأرجنتين)، UGTD (جيبوتي)، LLC (ليسوتو)، GEFONT (نيجال)، PWF (باكستان)، FNPR (الاتحاد الروسي).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاي)، MTUC (ماليزيا)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيجال)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). تسجيل المنشآت غير المنظمة والعمال المستخدمين في المنشآت غير المنظمة من شأنه أن يقوي القدرة المالية للدول الأعضاء على تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية. وتمتلك النظم الاكتتابية إمكانات ضخمة لتقوية عمليات التوسيع الأفقية والعمودية لتغطية الضمان الاجتماعي. والنظم الضريبية والتصاعدية وآليات معالجة التآكل الضريبي والتهرب الضريبي والضرائب المفروضة على الصفقات المالية، كلها وسائل هامة لزيادة الحيز المالي.

NTUCB (بليز). مع تركيز رئيسي على مساهمة الحكومة.

CUT (البرازيل). ينبغي للمجتمع أن يمول الضمان الاجتماعي من خلال الجمع بين عدة مصادر ثابتة للتمويل. وينبغي تشجيع خلق فرص العمل والانتقال إلى العمالة المنظمة، بما في ذلك ضمانات الحماية الاجتماعية، فضلاً عن الإصلاحات الضريبية لإرساء ضرائب عادلة.

CITUB (بلغاريا). النظم الضريبية هامة ولا سيما فيما يتعلق بالمجموعات مرتفعة الدخل.

CTC، CUT (كولومبيا). الحشد العشوائي للموارد يفضي إلى خسائر أو إلى إعانات غير كافية. وعليه، ينبغي ضمان الخدمات بحيث تعود بالفائدة على الأفراد وتعزز رفاههم العام، وينبغي إعادة توزيع الموارد.

NHS (كرواتيا). من شأن تقوية القدرات الاكتتابية لمختلف المجموعات السكانية أن تفضي إلى تقوية نظام الضمان الاجتماعي.

ČMKOS (الجمهورية التشيكية). تفضي بعض الإصلاحات إلى زيادة تعميق هوة التفاوتات الضريبية، وقد يؤدي ارتفاع التفاوت في عبء التأمين بين المستخدمين والعاملين لحسابهم الخاص إلى "تضامن الفقراء مع الأغنياء".

CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي أن يكون للدول الأعضاء الحق في أن تختار بحرية. ومن شأن تسجيل الشركات غير المنظمة وعمالها والنظم الاكتتابية أن تساعد على تقوية القدرة المالية للدول الأعضاء على تطبيق أرضيات الحماية الاجتماعية الخاصة بها.

CTM (المكسيك). ينبغي إرساء مبدأ التناسبية بالنسبة للذين هم في هذا الوضع.

CS (بنما). ينبغي للمنشآت الوطنية وما فوق الوطنية أن تمول برامج الضمان الاجتماعي من خلال ضرائب تناسبية.

CATP (بيرو). ينبغي تطوير هذه المجموعة من الخيارات بما يتماشى مع الاتفاقية رقم ١٠٢.

CGTP (بيرو). ينبغي للمنشآت التي تدير الأموال أن تسهم في اشتراكات العمال؛ وهي تستفيد فقط من النظام في الوقت الحاضر. وينبغي ألا يسمح باستثمار أموال العمال في سوق الأوراق المالية نظراً إلى ارتفاع مخاطر الخسارة.

NSZZ (بولندا)، NTUF (سري لانكا). من شأن تسجيل المنشآت غير المنظمة والعمال المستخدمين فيها أن يعزز القدرة المالية للدول الأعضاء على تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية. وتتمتع النظم الاكتتابية بإمكانيات قوية لتعزيز أوجه التمديد الأفقية والعمودية لتغطية الضمان الاجتماعي.

CGTP-IN (البرتغال). يجب أن تكون نظم الحماية الاجتماعية مستدامة مالياً مع مراعاة أن النظم الاكتتابية ممولة من العمال ومن أصحاب العمل، دون الشك في تنويع موارد التمويل.

UGT (البرتغال). يجب ذكر شتى الأدوات، بما في ذلك تحسين نظم جمع الضرائب ومكافحة الاقتصاد غير المنظم وإعادة توجيه النفقات العامة.

UGT (اسبانيا). يجب ألا يقع عبء ثقل على الأفراد ذوي الموارد المحدودة (الاتفاقية رقم ١٠٢). من الأفضل أن تكون الإعانات التي تمثل نسبة معينة من الإيرادات ممولة من الاشتراكات، والإعانات التي تحمي جميع المقيمين ممولة من الضرائب. وينبغي تعزيز القدرة المالية للدولة من خلال نظم تفتيش وضرائب تصاعدية وعادلة.

SGB (سويسرا). نظم الضرائب التصاعدية فضلاً عن تسجيل المنشآت غير المنظمة وعمال المنشآت غير المنظمة، من شأنها أن تعزز القدرة المالية للدول الأعضاء على تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية. وتتمتع النظم الاكتتابية بإمكانيات قوية لضمان الاستدامة المالية والميزانية لأرضيات الحماية الاجتماعية.

PIT-CNT (أوروغواي). يمكن للتضامن فيما بين الأجيال وداخل كل جيل فيما بين المجموعات السكانية التي تملك القدرة على دفع الاشتراكات في أرضية الحماية الاجتماعية، فضلاً عن الضرائب العامة، أن تضمن الاستدامة المالية والضريبية لأرضية الحماية الاجتماعية.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). لا يمكن للدولة أن تكون رهينة المذهب التجاري واحتكار الضمان الاجتماعي.

CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ما دام ذلك يتم بأسلوب ثلاثي من خلال الحوار الاجتماعي.

السؤال ١٣

وبشكل أكثر تحديداً، على أنه:

(ب) يمكن لهذه الخيارات أن تشمل إنفاذاً أفضل للواجبات المتعلقة بالضرائب والاشتراكات، وإعادة تحديد أولويات الإنفاق وتوسيع قاعدة الإيرادات؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٨٠. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروندي، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، ماليزيا، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بولندا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فينتنام، زامبيا.

لا: ١١. أستراليا، بلير، بلغاريا، اكوادور، قيرغيزستان، لايفيا، ليتوانيا، بيرو، البرتغال، قطر، ترينيداد وتوباغو.

ردود أخرى: ٢. الهند، الولايات المتحدة.

التعليقات

أستراليا. ينبغي التركيز على تصميم أرضيات الحماية الاجتماعية وليس على الطريقة التي يمكن بها استحداث إيرادات إضافية. وينبغي التشديد على ضرورة أن تعيد الحكومات تحديد أولويات الإنفاق لتوزيع الأموال على نظم الضمان الاجتماعي أو لاستنباط أساليب ابتكارية لتمويلها وليس الاعتماد على توسيع نطاق قواعد الإيرادات أو إنفاذ الضرائب.

بنغلاديش. ينبغي ضمان تبسيط عملية فرض الضرائب والمساءلة والشفافية.

بنن. من شأن ذلك أن يمكن الدول الأعضاء من أن تحسن إدارة مواردها وتنوع مصادر إيراداتها.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي تنسيق الإجراءات مع خدمات تفتيش العمل والتفتيش الضريبي، ومع السلطات المكلفة بجمع الاشتراكات والرصد واستثارة الوعي. ومن الحاسم زيادة جمع الاشتراكات إلى أقصى حد في النظامين الاكتتابي والمختلط، فضلاً عن إسهامات الدولة في برامج المساعدة الاجتماعية.

اكوادور، البرتغال. ضمن نطاق اختصاص الدولة.

السلفادور. ينبغي لكل دولة ولسلطاتها الضريبية أن تنشئ آليات للاشتراكات.

ألمانيا. ينبغي لهذه التدابير (التي تمثل خيارات ممكنة قليلة فقط) أن تشير فحسب إلى البلدان التي تعاني من عدم كفاية الموارد المالية؛ وينبغي تشجيعها على تصميم نظامها الضريبي لضمان حماية اجتماعية أساسية.

غواتيمالا، نيكاراغوا، بيرو. وفقاً للظروف الوطنية.

الهند. ينبغي إقامة الصلات بين فرض الضرائب وتوليد الإيرادات والحماية الاجتماعية.

إندونيسيا. ينبغي مراعاة مقدرة كل بلد، بما في ذلك الإعانات المشتركة المستمدة من المجموعات القادرة.

المكسيك. ينبغي تحديد الجهة المسؤولة عن "إنفاذ أفضل للواجبات المتعلقة بالضرائب والاشتراكات". ومن واجب الدولة أن تضع آليات أكثر فعالية للتنسيق بين السياسات المالية وسياسات الضمان الاجتماعي.

تركيا. ينبغي للبلدان أن تطور في بادئ الأمر الخبرات حول طريقة استخدام مواردها بأنجع سبيل وأن تعيد توزيع هذه الموارد بأفضل طريقة. وينبغي أن يأتي طلب المساعدة الدولية بعد ذلك.

الولايات المتحدة. هذا البند مغرق في التفصيل. وإذا كان لا بد من إدراج إجراءات مقترحة تحديداً فينبغي إدراج عبارة "من جملة أمور" بعد عبارة "أن تشمل".

زامبيا. يجب أن تبيين الحكومات عن التزامها بالحماية الاجتماعية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥ .

نعم: ١١. BCCI (بليز)، CNS (البرازيل)، OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CCL (بيرو)، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، IOE.

لا: ١٠. AiG (أستراليا)، CNA، CNC، CNI (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، NEF (ناميبيا)، CONEP (بنما)، CCSP (البرتغال)، CIU (أوروغواي).

ردود أخرى: ٤. MEDEF (فرنسا)، EFP (باكستان)، CIP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

BCCI (بليز). قاعدة ضريبية موسعة تدعم فعالية جمع الإيرادات والشفافية.
ANDI (كولومبيا). فرض أعباء ضريبية إضافية على المنشآت ينبغي ألا يعتبر مصدراً لتمويل نظم الحماية الاجتماعية، لأن من شأن ذلك أن يهدد استدامة المنشآت في الأوقات الصعبة. بيد أنه ينبغي للتوصية ألا تدخل في هذا المستوى من التفصيل.
OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، IOE. مفهوم توسيع قاعدة الإيرادات لا يعني تلقائياً زيادة في الضرائب على المنشآت، وهو أمر قد يعود بعكس الفائدة المرجوة منه عملياً. وينبغي أن تترك للهيئات الفاعلة الوطنية جميع المسائل المتصلة بالتمويل. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن الطلب من المنشآت العاملة في القطاع المنظم أن تدفع لتوفير التغطية للعمال في الاقتصاد غير المنظم.
MEDEF (فرنسا). بالأحرى لا.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). ما دامت عبارة "توسيع قاعدة الإيرادات" لا تعني زيادة الضرائب مما سيؤدي إلى زيادة الاقتصاد غير المنظم وجعل الاقتصاد المنظم يغطي تكلفة الاقتصاد غير المنظم.
NEF (ناميبيا). هذه الخيارات تتخطى مسألة توسيع أرضية الحماية الاجتماعية.
VNO-NCW (هولندا). توخي الحذر ضروري لتجنب زيادة حجم الاقتصاد غير المنظم.
EFP (باكستان). ينبغي أن تقتصر التوصية على البند ١٠(أ).
CONEP (بنما). شهدت السنوات العشر الأخيرة تصاعداً في الضرائب.
CCL (بيرو). ينبغي إيلاء الأولوية لقطاع الصحة في مخصصات الميزانية.
CCSP (البرتغال). هذا بند محدد للغاية وينبغي إتاحة المجال للخيارات الوطنية.
CTP (البرتغال). انظر السؤال ١٣(أ).
SN (السويد). انظر السؤال ١٢.
UPS (سويسرا). يجب ألا يؤدي ذلك إلى الزيادة في الضرائب على المنشآت.
CIU (أوروغواي). المسائل المتعلقة بالتمويل ينبغي أن يعود قرارها إلى الهيئات الفاعلة الاجتماعية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٩٠. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTEB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)،

MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN، UGT (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA، CSDR، (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنگافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، TCO، SACO، LO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢. ACTU (أستراليا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ١. LBAS (لاتفيا).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، NTUF (سري لانكا)، ZCTU (زمبابوي). تحسين إنفاذ الواجبات المتعلقة بالضرائب والاشتراكات يقتضي ملائمة عمليات تفتيش الضرائب والعمل.

CGT (الأرجنتين). بالإضافة إلى توسيع نطاق القاعدة الضريبية يمكن كذلك لفرض الضرائب التصاعدية أن يدعم الحد من انعدام المساواة ويعزز تكافؤ الفرص فضلاً عن التدابير الرامية إلى منع أنواع العقود التي تؤدي إلى التهرب من علاقة الاستخدام أو حجبها.

CUT (البرازيل). ينبغي تحسين نظم الإشراف وعمليات التفتيش المتعلقة بالضرائب والعمل.

CSN (كندا). ينبغي توسيع القاعدة الضريبية كذلك عن طريق زيادة فرض الضرائب على الأغنياء والمنشآت والسلع الفاخرة، كما ينبغي فرض ضريبة على الصفقات المالية ومكافحة الملاذات الضريبية.

CUT، CTC (كولومبيا). ينبغي احترام الحقوق الأساسية من قبيل حقوق المعاشات وثروة الأسرة.

NHS (كرواتيا). من شأن تحسين إنفاذ الواجبات المتعلقة بالضرائب والاشتراكات أن يؤدي إلى تحسين الاستدامة المالية والضريبية.

TUC (غانا). من خلال الحوار الاجتماعي.

LBAS (لاتفيا). السؤال غير واضح.

CTM (المكسيك). ينبغي أن يستند ذلك إلى مبدأ التناسب.

CATP (بيرو). من شأن ذلك أن يضمن استدامة النظام.

CGTP (بيرو). هذا الأمر مرهق للنظام.

UGT (اسبانيا). من الأساسي أن يكون هناك إدارة فعالة للضرائب والعمل.

SGB (سويسرا). ينبغي منح الأولوية للضمان الاجتماعي في قرارات الإنفاق.

PIT-CNT (أوروغواي). لا بد من التشديد على الطبيعة التشاركية الثلاثية في نظام الضمان الاجتماعي دون المساس بالتمويل الضريبي، بالاستناد إلى نظام ضريبي تصاعدي يفرض الضرائب في المقام الأول على رأس المال.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). يجب أن تكفل الدولة الضمان الاجتماعي.

السؤال ١٤ هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي أن تمول الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية من الموارد المحلية، من حيث المبدأ، علماً مع ذلك أن بعض البلدان منخفضة الدخل قد تحتاج إلى اللجوء إلى دعم مالي دولي انتقالي؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٨٢. ألبانيا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكامرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، فيرجيزستان، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، النرويج، باراغواي، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا.

لا: ٩. الأرجنتين، بليز، بنن، اكوادور، مصر، لاتفيا، نيكاراغوا، بيرو، المملكة العربية السعودية.

ردود أخرى: ٢. الهند، بنما.

التعليقات

الأرجنتين. ينبغي أن يختار كل بلد أنسب استراتيجية لتنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية لديه.

بنغلاديش. الدعم المالي الانتقالي مطلوب.

بلجيكا. ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى عبء مالي إضافي على المنشآت. ومن شأن السياسات التي تحفز السمة المنظمة أن تسهم في زيادة الإيرادات العامة من أجل تمويل مستويات أعلى من الحماية. وتسهم خدمات تفتيش العمل في مد نطاق هذه الاستراتيجيات.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. توسيع النطاق ضمن حدود الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية للدولة مرفقة بهدف الشمولية.

الكاميرون. إعانات تفضيلية من أجل تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية.

كندا. ينبغي حذف عبارة "مالي"؛ وينبغي أن تشمل عبارة "دعم" الدعم النقدي وأن تتخذ أشكالا أخرى مثل المساعدة في وضع النظم والبرامج والسياسات.

كوستاريكا. ينبغي ذكر مصدر التمويل وأن إدارة الأموال ينبغي أن تكفل استدامة الحماية الاجتماعية.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي للدولة أن تكفل الاستخدام المناسب للأموال من الاشتراكات ومن الأموال العامة. وينبغي للتعاون الدولي أن يضع الأولويات في المنح والتعاون الأفقي.

اكوادور. ينبغي أن يعود قرار التمويل إلى كل دولة. وينبغي ضمان المبادئ وليس التمويل.

مصر. لأن النص على ذلك قد يضعف من الموارد المالية اللازمة للدولة لضمان فعالية الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية.

السلفادور. ينبغي النظر في دعم مالي دولي لأن العديد من البلدان النامية لا تملك الموارد المالية الضرورية لتحسين مستويات الحماية الاجتماعية لديها، بالاقتران بالصعوبة في جباية الاشتراكات.

ألمانيا. الإشارة إلى المساعدة الدولية الانتقالية أمرٌ مستحسن ولكن ينبغي عدم ذكر أي إشارة إلى مساعدة دائمة أو إلى آلية تمويل دولية ملزمة.

غواتيمالا. ينبغي أن يكون ذلك في شكل منح وليس في شكل قروض وأن يرصد استخدامه رسداً صارماً.

الهند. ينبغي تمويل ذلك من الموارد الداخلية للمحافظة على استقلالية القرارات السياسية. وينبغي أن يعود قرار اللجوء إلى التمويل الدولي إلى الدول رهناً باحتياجاتها وأولوياتها.

إندونيسيا. الدعم المالي الدولي الانتقالي يتسم بالأولوية بالنسبة للمساعدة الاجتماعية.

اليابان. ينبغي تشجيع التعاون الدولي لنقل المعارف والخبرات المهنية والمساعدة المالية.

قبرغيزستان. في شكل منح.

لكسمبرغ. التضامن الدولي مثلاً من خلال إنشاء صندوق خاص لتنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية في بعض البلدان الأقل نمواً اقتصادياً.

موريشيوس. يفضي التمويل الداخلي إلى استدامة طويلة الأجل.

المكسيك. على المستوى الوطني، من الأساسي أن يكون تعاون منظمة العمل الدولية من خلال مبادرات وطنية يعرف فيها الدعم المالي ونطاقه تعريفاً واضحاً.

هولندا. استخدام الموارد الداخلية يضمن عملية فعالة لتحديد الأولويات واستخدام الأدوات فضلاً عن مسؤولية البلد عن أرضية الحماية الاجتماعية الوطنية الخاصة به.

نيكاراغوا. التمويل الخارجي يزيد الدين الخارجي. وينبغي أن يستند استخدام الموارد الداخلية إلى تخطيط مالي سليم.

النرويج. ينبغي الاستفادة في معالجة التمويل والتوزيع والإدارة والإشراف وما إلى ذلك، في الدعم المالي الدولي الانتقالي. ولا تزال هذه المسائل بحاجة إلى حل في اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

المملكة العربية السعودية. يترك للدول تحديد مصادر التمويل.

السنغال. المساعدة الدولية تعبير عن التضامن في تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية على الصعيدين الوطني والدولي، لا سيما لأن هذه المبادرة هي استجابة عالمية لمكافحة الفقر.

سري لانكا. ينبغي أن يستند الدعم المالي الدولي للبلدان منخفضة الدخل، إلى الوضع الاقتصادي والظروف الاقتصادية في البلد فقط.

سويسرا. ينبغي أن يكون اللجوء إلى المساعدة المالية الدولية انتقالياً وأن يترافق بخطة للسداد. وينبغي وضع أرضية الحماية الاجتماعية بحيث تكون ممولة من الموارد الوطنية.

المملكة المتحدة. ينبغي إضافة عبارة "التمويل الخارجي قد يكون ضرورياً لا سيما خلال أزمة أو في وضع ما بعد النزاعات أو كحماية اجتماعية تحل محل مساعدة غذائية سنوية متكررة للطوارئ في التصدي لانعدام الأمن الغذائي المزمن".

الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "علماء" بعبارة "تسليماً"؛ وعبارة "دعم مالي دولي" بعبارة "مساعدة".

زامبيا. انظر السؤال ١٣ (ب).

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦.

نعم: ١٦. AiG (أستراليا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٦. BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا).

ردود أخرى: ٤. NK (اليابان)، EFP (باكستان)، CIP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

BCCI (بليز). نهج ثنائي يراعي الموارد المحلية والموارد المستمدة من الهيئات المانحة الدولية على حد سواء.

CNA (البرازيل). ينبغي عدم إدراج إشارة إلى الدعم المالي الدولي.

CNS (البرازيل). كي يكون الضمان الاجتماعي مستداماً ينبغي أن يكون ممولاً على الدوام من الموارد المحلية.

ANDI (كولومبيا). لئن كانت جهود التعاون الجديدة الأساسية فإن هذا الأمر اختياري ويجب ألا يذكر.

OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NK (اليابان)، NHO (النرويج)، IOE. في حين أن العديد من البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة خارجية، فإن الهدف على الأمد البعيد هو التمويل الوطني حصراً بغية ضمان استدامة الأرضيات.

MEDEF (فرنسا). شريطة أن يقدم التمويل الدولي في البداية وعلى أساس مؤقت.

NK (اليابان). نقل الخبرات والتجارب هو شكل من أشكال الدعم الدولي أهم من المساعدة المالية.

NEF (ناميبيا). من سيكون فعلاً قادراً على تقديم الدعم المالي الدولي.

VNO-NCW (هولندا). ينبغي أن يكون الدعم المالي الدولي مؤقتاً فقط.

EFP (باكستان). قد تحتاج بلدان نامية كثيرة إلى مساعدة خارجية.

CCL (بيرو). الموارد المحلية هي الأساس؛ ويمكن أن يأتي الدعم الدولي إضافة إلى ذلك.

CIP (البرتغال). في سياق الأزمة الجارية ينبغي أن يكون الدعم المالي الدولي ممكناً لأي بلد ما دام يستوفي شروط الأهلية.

SN (السويد). انظر السؤال ١٢.

UPS (سويسرا). الهدف هو التمويل بموجب الموارد المحلية.

CIU (أوروغواي). الهدف على الأمد الطويل هو التمويل بواسطة الموارد المحلية لضمان استدامة الأرضيات.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢.

نعم: ٨٩. KSSH (الألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTEB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، UGT، CGTP-IN (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CSA، CNTS (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜR-K-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢. CSDR (رومانيا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ١. NSZZ (بولندا).

التعليقات

CGT (الأرجنتين). بصرف النظر عن بعض الأوضاع الدورية والمحددة جداً، ينبغي أن تجد البلدان الحيز المالي والموارد الاكتتابية على السواء لتحقيق المستويات المذكورة في المبادرة.

CITUB (بلغاريا). المساعدة المالية الدولية قابلة للنقاش، ولا سيما عندما لا تكون مجانية.

CUT، CTC (كولومبيا). ما دام هذا الأمر منفذاً ضمن إطار حقيقي وموضوعي.

CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي للدولة أن تحافظ على مسؤولياتها بوصفها الضامن للاستدامة المالية، وأن تتكفل هذه الاستدامة وفعاليتها.

TUC (غانا). ينبغي تشجيع البلدان على استخدام الإيرادات المحلية في تمويل سياسات الحماية الاجتماعية.

UNSATRAGUA (غواتيمالا). ينبغي تعريف الأطر الزمنية المحددة لأن عدم القيام بذلك من شأنه أن يسمح بالتهرب الضريبي أو بتملص أصحاب العمل وباستمرار مسؤولية الحكومة.

CGT (هندوراس). ينبغي أن تكون النظم ذاتية الدعم.

CTV (اليابان)، JTUC-RENGO (جمهورية فنزويلا البوليفارية). لأن الدعم المالي المؤقت وحده لا يوفر استدامة أرضية الحماية الاجتماعية، من المهم نقل الخبرات والمعارف والدراية.

COTU-K (كينيا)، FPU (أوكرانيا). ينبغي أن يترافق الدعم الدولي بمشروطين.

CGTM (موريتانيا). يمكن أن يشمل التمويل فرض الضرائب على بعض الأنشطة (مثل الهواتف الخليوية) أو إيرادات النفط والتعدين.

CTM (المكسيك). من شأن هذا التدبير أن يتجاوز مساعدة الدول الأعضاء النامية. وينبغي تنفيذ تدابير لمراقبة الموارد.

CS (بنما). ينبغي إدارة القروض طويلة الأجل بمعدلات فوائد متدنية بغية عدم التأثير على برامج الاستثمار في البلد.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). لا يمكن أن يكون الضمان الاجتماعي آلية للسيطرة ولمديونية البلدان.

الاستراتيجية الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي

السؤال ١٥ هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنّ على الدول الأعضاء أن تصمم، في إطار عملية حوار اجتماعي فعال، استراتيجية طويلة الأجل لمد نطاق الضمان الاجتماعي تحدد الثغرات في مستويات الحماية، وتسعى إلى سد تلك الثغرات من خلال إنشاء نظام شامل للضمان الاجتماعي؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٧.

نعم: ٨٦. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، اكودور، مصر، السلفادور، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، اليابان، جامايكا، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، النرويج، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا.

لا: ٦. استونيا، هنغاريا، إيطاليا، ليتوانيا، نيكاراغوا، بيرو.

ردود أخرى: ٥. كندا، الدانمرك، فنلندا، غواتيمالا، الهند.

التعليقات

الأرجنتين. ما دامت الدوائر الديمقراطية المشروعة للتمثيل السياسي والبرلماني مدعومة.

أستراليا. من شأن هذه الاستراتيجية، إذ توفر سياقاً لإنشاء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية، أن تكون أداة هامة يمكن للدول الأعضاء من خلالها أن تركز تدريجياً وعلى حد سواء على مد نطاق التغطية الأفقية وعلى فحص مستويات الضمان الاجتماعي، بما في ذلك اشتراطات الأهلية ومستويات الإعانات.

بنغلاديش. من شأن الحوار الاجتماعي والتشاور فيما بين جميع شرائح المجتمع أن يساعد على وضع هذه الاستراتيجية.

بنن. هذا أمر مناسب؛ ومن شأن ذلك أن يساعد على سد الثغرات في التغطية.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. المهمة الفورية ليست فقط تدعيم تدابير الحماية وتشجيع أرضية للحماية الاجتماعية بل هي أيضاً ضمان أن تستفيد منها الدول الأعضاء على نحو فعال.

كندا. ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد ضوابط هذه الاستراتيجية بعد التشاور. وينبغي الاستعاضة عن عبارة "عملية حوار اجتماعي فعال" بعبارة "عملية تشاور". ويمكن إعادة ترتيب النقطتين ١٥ و ١٦.

الجمهورية التشيكية. ينبغي ألا يشمل ذلك الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين فحسب، بل ينبغي أن يشمل أيضاً المناقشات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات الاجتماعية والمعوقين، وما إلى ذلك.

- الدانمرك*. يبدو هذا البند معيارياً للغاية فيما يتعلق بالدول الأعضاء التي تملك أصلاً نظاماً شاملاً ومتطورة للضمان الاجتماعي.
- الجمهورية الدومينيكية*. ينبغي أن يستند ذلك إلى تقييم إنفاق وتغطية الضمان الاجتماعي والتقدم المحرز.
- كوتادور*. كل عمل يسعى إلى مد نطاق الضمان الاجتماعي، هو إيجابي. ويساعد الحوار الاجتماعي على التوصل إلى اتفاق وإلى توافق في الآراء.
- السلفادور*. بمشاركة الهيئات الفاعلة الاجتماعية الأخرى من قبيل رابطات العمال ورابطات أصحاب العمل والقطاعين الخاص والعام، ومن شأن ذلك أن يساعد على إنشاء نظام ضمان اجتماعي شامل وأن يمد نطاقه بالتالي إلى الاقتصاد غير المنظم.
- فنلندا*. ينبغي أن يهدف إلى التطوير التدريجي للضمان الاجتماعي؛ وينبغي أن تكون صيغة التوصية عمومية بقدر أكبر.
- ألمانيا*. ينبغي التنسيق بين شتى أدوات الضمان الاجتماعي بموجب نهج منظم ومتسق مع مجالات السياسة الأخرى.
- غواتيمالا، بيرو*. وفقاً لسياق كل بلد.
- هنغاريا*. ينبغي بحث ظروف التنفيذ، بما فيها التطورات على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد سوق العمل، وإدراج السياسات الوطنية ذات الصلة.
- الهند*. ينبغي تطبيق الحوار الاجتماعي في جميع مراحل القرار بشأن مد نطاق أرضية الحماية الاجتماعية وتحديد القيود واتخاذ التدابير اللازمة للتغلب على الثغرات.
- كينيا*. يضمن الملاءمة والالتزام والاستدامة.
- لبنان*. ينبغي الاستعاضة عن الحلول المجزأة بنظام ضمان اجتماعي شامل.
- ليسوتو*. ينبغي أن يكون توفير تغطية مناسبة وشاملة بالحماية الاجتماعية هدف جميع دول الأعضاء. وينبغي سد ثغرات التغطية القائمة، عن طريق التنفيذ التدريجي إن دعت الضرورة.
- لكسمبرغ*. وضع نظام ضمان اجتماعي شامل وقوي، لا يزال الهدف الرئيسي.
- موريشيوس*. لا يمكن التوصل إلى تحقيق كامل لحقوق الضمان الاجتماعي إلا تدريجياً. وهذا المبدأ مسلم به تماماً ضمن إطار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- المكسيك*. هذه الاستراتيجية اللازمة والشاملة على الأمد الطويل، ينبغي أن تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي العادل والتماسك الاجتماعي والعمل اللائق، كما هو وارد في استنتاجات عام ٢٠١١.
- النرويج*. انظر الملاحظات العامة. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "استراتيجية ... تلك الثغرات" بعبارة "استراتيجية ترمي إلى التأكد مما إذا كان هناك ثغرات في الحماية، وإذا كانت موجودة إلى السعي إلى سد تلك الثغرات". بيد أن نظام الضمان الاجتماعي ينبغي كذلك أن يطل الناس غير المدمجين في الاقتصاد المنظم.
- باراغواي*. ينبغي لنظام ضمان اجتماعي شامل أن يوفر تغطية شاملة في الحالات التسع مرفقة بمعدلات استبدال دنيا مضمونة بما يتماشى مع الاتفاقية رقم ١٠٢.
- البرتغال*. قد تكون التوصية بمثل هذه التدابير مفيدة لضمان عدم ترك مجموعات سكانية دون حماية اجتماعية.
- رومانيا*. ينبغي للدول الأعضاء أن تقرر ما إذا كان ينبغي لاستراتيجية وطنية أن تدمج جميع القطاعات والأولويات. وينبغي مراعاة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية القائمة.
- جنوب أفريقيا*. هناك حاجة إلى إقامة صلات بين مختلف وكالات الضمان الاجتماعي وتحقيق الاتساق فيما بينها.
- تركيا*. من شأن ذلك أن يكون مفيداً لإقامة نظام ضمان اجتماعي مستدام وواقعي لتحديد ثغرات الحماية وسدها.
- المملكة المتحدة*. ينبغي إضافة عبارة "ما أن تكون الموارد متاحة" في نهاية الجملة.
- الولايات المتحدة*. ينبغي أن تضاف في النهاية عبارة "مكيفة ومتسقة مع الظروف والسياسات الوطنية".
- فيتنام*. على أنها مسألة عاجلة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤ .

نعم: ١٧ . AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CTP (البرتغال)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٤ . CNA، CNC، CNI (البرازيل)، UPS (سويسرا).

ردود أخرى: ٣ . CCSP، CIP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

AiG (أستراليا). إن استراتيجية لمد نطاق الضمان الاجتماعي مناسبة فقط في البلدان التي لا تملك أصلاً نظاماً شاملاً للضمان الاجتماعي.

CNS (البرازيل). هذا أمر مناسب للحوار الاجتماعي لأن المجتمع برمته مسؤول عن تمويل الضمان الاجتماعي. ANDI (كولومبيا). ينبغي للاستراتيجية الرامية إلى إقامة معايير أساسية على النحو المناسب لأرضية الحماية الاجتماعية، أن تكون طويلة الأمد بطبيعتها.

MEDEF (فرنسا). على أن تبقى في الوقت ذاته واقعية بشأن الأهداف المستقبلية وألا تفرض قواعد صارمة.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). بمساهمة الشركاء الاجتماعيين.

CIP (البرتغال). انظر السؤال ٩ (ه).

CCSP (البرتغال). ينبغي إضافة عبارة "وفقاً للظروف ومستويات التنمية الوطنية" بين عبارة "تصمم" وعبارة "في إطار".

SN (السويد). انظر السؤال ١٢.

UPS (سويسرا). قبل التفكير في مد النطاق، لا بد من دراسة قضية التمويل المستدام.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٥ .

نعم: ٨٩ . KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTEB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC–RENGO (اليابان)، COTU–K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP–IN (البرتغال)، CSDR، ALFA، CNS–Cartel (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT–CNT (أوروغواي)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: صفر.

ردود أخرى: ٦ . CSN (كندا)، AKAVA، SAK، STTK (فنلندا)، UGT (البرتغال)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

التعليقات

UGT (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، UNSITRAGUA (ألمانيا)، DGB (أكوادور)، CSE، CEDOCUT، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CNTD، CASC (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). يوفر نظام شامل للضمان الاجتماعي تغطية شاملة ويتصدى للحالات التسع الواردة في الاتفاقية رقم ١٠٢ ويضمن معدلات الاستبدال على الأقل على المستوى المنصوص عليه في الاتفاقية.

CUT (البرازيل). بالاستناد إلى الحالات التسع الواردة في الاتفاقية رقم ١٠٢ وإلى مبادئ العمومية والتضامن والشمولية. CSN (كندا). ينبغي أن تهدف الاستراتيجية إلى تحليل شامل للوضع وإلى جعل الحلول طويلة الأمد ذات أولوية على الحلول قصيرة الأمد والمكلفة وغير الفعالة. CUT، CTC (كولومبيا)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي أن يستند ذلك إلى الحوار الاجتماعي.

SAK، AKAVA، STTK (فنلندا). لا بد من وضع نظم الضمان الاجتماعي على أساس ثلاثي بحيث تتصدى للاحتياجات المتغيرة للعاملين بأجر وللحياة العملية والمجتمع. TUC (غانا). ينبغي توفير بعض المبادئ التوجيهية لاستراتيجية مد نطاق الضمان الاجتماعي. CATP (بيرو)، UGT (إسبانيا). ينبغي أن يستند ذلك إلى معايير الضمان الاجتماعي العالمية. FPU (أوكرانيا). ينبغي أن يستهدف نظام الضمان الاجتماعي فقط أولئك الذين يحتاجون إليه فعلاً. PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي أن تتيح الاستراتيجية التصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢ لمنظمة العمل الدولية والامتنال لها بوصفها المعيار الأدنى للضمان الاجتماعي.

السؤال ١٦ هل ينبغي للتوصية أن تنص على أن استراتيجية مد نطاق الضمان الاجتماعي الخاصة بكل دولة عضو، ينبغي أن: (أ) تعطي الأولوية لتنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٦.

نعم: ٨٤. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بلير، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، أكوادور، مصر، السلفادور، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا.

لا: ٨. بنغلاديش، الكاميرون، غواتيمالا، هنغاريا، لاقتيا، ليتوانيا، بولندا، المملكة العربية السعودية.

ردود أخرى: ٤. قبرص، استونيا، فنلندا، الهند.

التعليقات

بنغلاديش. سيكون ذلك بمثابة ضغط غير عادل ولا مبرر له على الدولة العضو إلى أن تحقق ما هو مطلوب من تقدم اقتصادي واستقرار.

- بنين. تضمن أرضية الحماية الاجتماعية حداً أدنى من الحماية لنسبة كبيرة من السكان.
- قبرص. لعل هذا الأمر أكثر أولوية بالنسبة للبلدان النامية.
- الجمهورية التشيكية. يجب مراعاة الظروف الوطنية.
- الجمهورية الدومينيكية. ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى استدامة النظام.
- السلفادور. من شأن هذا الأساس للضمان الاجتماعي أن يعزز بفعل تكامل عمل جميع مؤسسات الضمان الاجتماعي.
- استونيا. انظر السؤال ٥ (ب).
- فنلندا. انظر السؤال ١٥.
- غواتيمالا. الأولوية الأولى هي ضمان الاستقرار المالي على الأمدين المتوسط والطويل والتخطيط للتديد التدريجي للتغطية وفقاً للموارد المتاحة.
- هنغاريا. نظراً إلى أن أرضية الحماية الاجتماعية هي الأداة الممكنة الوحيدة لتنفيذ الحماية الاجتماعية الأساسية، من شأن إعطاء مثل هذه الأولوية أن يخلف أثراً سلبية على تقييم الممارسات المقررة.
- الهند. إن من الأهمية القصوى إعطاء الأولوية لأرضية الحماية الاجتماعية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.
- كينيا. ستتقدم أرضية الحماية الاجتماعية بسرعة بالترافق مع تمديد التغطية.
- لاتفيا. عبارة "تعطي الأولوية" ليست صحيحة؛ وينبغي أن تطور جميع مكونات أرضية الحماية الاجتماعية وتنفذ على قدم المساواة.
- ليسوتو. ينبغي أن تكون أرضية الحماية الاجتماعية أولوية بالنسبة للدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال اعتمادات الميزانية.
- لكسمبرغ. هذه هي نقطة البداية.
- ماليزيا. يتعين النظر في عوامل متعددة قبل منح الأولوية لأرضية الحماية الاجتماعية.
- موريشيوس، نيكاراغوا. يتوقف مدى التنفيذ مع ذلك على توافر الأموال.
- المكسيك. ينبغي أن يكون إرساء أرضية حماية اجتماعية تدريجياً وفقاً للظروف ولمستويات التنمية في كل بلد.
- ميانمار. ينبغي النص على استراتيجية مد نطاق الضمان الاجتماعي على الأمد البعيد بحيث تنشئ نظاماً شاملاً للضمان الاجتماعي.
- هولندا، باراغواي. من الأهمية بمكان وضع جداول زمنية واضحة.
- بيرو. تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية هو أولوية.
- رومانيا. انظر السؤال ٥ (ب) والسؤال ١٥.
- المملكة العربية السعودية. تحديد الأولويات يترك للدولة.
- تركيا. تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية هام لتخفيض المخاطر الناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى أقصى حد.
- المملكة المتحدة. ينبغي إضافة عبارة "أو نظام" في آخر الجملة.
- الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن تعبير "أرضية" بتعبير "أرضيات"؛ وينبغي أن يضاف في آخر الجملة ما يلي: "بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالعمالة بصورة أعم".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥ .

نعم: ١١ . AiG (أستراليا)، ANDI (كولومبيا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي).
لا: ٧ . BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، KEF (جمهورية كوريا)، CONEP (بنما).
ردود أخرى: ٧ . OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CIP (البرتغال)، SN (السويد)، IOE.

التعليقات

BCCI (بليز). ينبغي أن يترك لصانعي السياسات أمر تحديد ما إذا كانوا يرغبون في الاكتفاء بأرضية، بالاستناد إلى تحليل مفصل.
CNS (البرازيل). الحصول على الحماية الاجتماعية ينبغي أن يولى الأولوية.
ANDI (كولومبيا). ينبغي إرساء أرضية مستدامة للحماية الاجتماعية لا تقوض مالية الدولة على الأمدين المتوسط والطويل.
OEB (قبرص). هذه أولوية للبلدان النامية وأقل درجة للبلدان المتقدمة.
SPD (الجمهورية التشيكية). ينبغي التشديد على التكيف مع الظروف ومستويات التنمية الوطنية.
NHO (النرويج)، IOE. رهناً بسياق البلد. وفي حين أن هذا الأمر يشكل أولوية بالنسبة إلى بعض البلدان، فإنه أقل أولوية بالنسبة لبعضها (لا سيما البلدان المتقدمة)، لأن هناك مسألة إصلاح نظم الضمان الاجتماعي القائمة.
ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). تتوقف الأولويات على السياق الوطني وعلى مرحلة تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية.
EFP (باكستان). هذا ما قد يشجع الدول الأعضاء.
CCL (بيرو). الأرضية الأولى للحماية الاجتماعية هي أولوية.
CIP (البرتغال). يعود أمر البت في هذه الأولوية إلى حكومات الدول الأعضاء فقط. وقد يؤدي إعطاء الأولوية لتنفيذ الحماية الاجتماعية، إلى تهميش مجالات أخرى.
SN (السويد). انظر السؤال ١٢.
UPS (سويسرا). يتوقف ذلك على السياق الوطني. وبالنسبة لبعض البلدان، يعتبر إصلاح النظم القائمة أولوية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢ .

نعم: ٩٠ . KSSH (الألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTEB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنگال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).
لا: ١ . FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).
ردود أخرى: ١ . UGT (البرتغال).

التعليقات

CSC (كندا)، CLC (الكاميرون)، UGTC (البرازيل)، UGT (بلجيكا)، FGTB (الجزائر)، UGTA (ألبانيا)، KSSH (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، CNTG (غينيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). ينبغي أن تحدد البلدان إطاراً زمنياً واضحاً للتنفيذ.

CGT (الأرجنتين). ينبغي أن يكون تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية هو الأولوية.
CUT (البرازيل). نعم، ما دامت الأرضية مفهومة على أنها خطوة انتقالية نحو مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي.
CITUB (بلغاريا). ينبغي الالتزام بتكثيف أرضية الحماية الاجتماعية على نحو مستمر مع تزايد احتياجات الأفراد والمجتمع.
CUT، CTC (كولومبيا). لضمان الحق الفعال والعادل والشامل في الحصول على جميع الخدمات دون فرض أية أعباء إدارية.

CATP (بيرو). ينبغي ألا يعني مد نطاق الاستراتيجية تخفيض المستويات الحالية من التغطية أو مستويات الإعانات.
CGTP (بيرو). ندعم مبدأ الشمولية.
UGT (اسبانيا). ينبغي اتباع الأولوية لفترة معينة لا تكون طويلة جداً، وأرضية الحماية الاجتماعية ليست المبتغى ولكنها بداية عملية ينبغي أن تؤدي إلى التصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢.
PIT-CNT (أوروغواي). يجب وضع أولويات محددة في الميزانية.
FETRATTEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). الأولوية هي للضمان الاجتماعي.
CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي أن يكون هذا الأمر أولوية لكل الحكومات.

السؤال ١٦ (ب) تسعى في الوقت نفسه إلى أن تحقق تدريجياً مستويات أعلى من أمن الدخل وسبل أفضل للحصول على الرعاية الصحية لصالح أكبر عدد ممكن من الناس بأسرع وقت ممكن؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٦.

نعم: ٨٣. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كولومبيا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، أكادور، مصر، السلطادور، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، لاقتيا، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا.

لا: ٨. كوستاريكا، غواتيمالا، هنغاريا، جمهورية كوريا، ليتوانيا، بولندا، سلوفينيا، المملكة المتحدة.

ردود أخرى: ٥. كندا، الدانمرك، استونيا، فنلندا، الهند.

التعليقات

أستراليا. هذا يفترض أن على جميع الدول الأعضاء أن تسعى إلى زيادة مستويات أمن الدخل وسبل الحصول على الرعاية الصحية ولا يسلم بأن هناك حداً أعلى، بل يجب أن يكون هناك حد أعلى. وفقاً لذلك، ينبغي الاستعاضة عن عبارة "تحقق تدريجياً مستويات أعلى" بعبارة "مناسبة" أو "مثلى".

بنغلاديش. يتوقف الأمر على قوة الاقتصاد الوطني لمباشرة مثل هذا البرنامج والحفاظ عليه.

- بليرز. قد يحدث ذلك بفعل الضرورة ولكن ليس في الوقت نفسه مع مد نطاق الاستراتيجية.
- دولة بوليفيا المتعددة القوميات. إن من واجب الدول الأعضاء أن تلبي احتياجات ومتطلبات شعوبها من الحماية الاجتماعية بأنجع طريقة وبلاستناد إلى مواردها.
- كندا. ينبغي التسليم بأن تحقيق "مستويات أعلى تدريجياً" قد لا يكون مطلوباً في بعض البلدان.
- الدانمرك. ينبغي أن يكون السؤال ١٦ (أ) مستقلاً وألا يكون مدمجاً مع السؤال ١٦ (ب).
- السلفادور. يمكن القيام بذلك من خلال تحليل دوري لمستويات المعيشة والسلطة الأساسية للسلع وزيادة الحد الأدنى القانوني للأجر في كل بلد.
- استونيا. انظر السؤال ٥ (ب).
- فنلندا، رومانيا. انظر السؤال ١٥.
- ألمانيا. في موازاة أرضية للحماية الاجتماعية، ينبغي تشجيع الحماية من المخاطر الإضافية (من قبيل خسارة رأس المال الإنتاجي والبطالة وإصابة العمل)، وذلك على وجه الاحتمال من خلال آليات التأمين الطوعي.
- غواتيمالا، هندوراس، المكسيك. وفقاً للظروف الوطنية.
- هنغاريا. يهدف إلى توفير مستوى متزايد من أمن الدخل، وإن كان يمكن تأييد هذا الهدف عن طريق استراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً.
- الهند. يتوقف ذلك على الوضع الاجتماعي الاقتصادي للبلد وتوافر الموارد. وينبغي عدم النص على فترة زمنية.
- كينيا. بيد أن تحقيق مستويات أعلى من الدخل سيكون عملية تدريجية.
- جمهورية كوريا. ينبغي أن يكون ذلك مرناً لإتاحة اتخاذ القرارات وفقاً للظروف الاجتماعية والمالية الوطنية، بشأن ما إذا كان ينبغي السعي في الوقت نفسه إلى توفير مستويات أعلى من أمن الدخل والحصول على الرعاية الصحية أو جعلها أولوية.
- لبنان. حصول الجميع على الرعاية الصحية هو الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.
- ليسوتو. ينبغي أن تكون الإعانات على مستوى كافٍ لتمكين المستفيدين من العيش بكرامة، وينبغي استعراض المستويات على نحو منتظم لضمان أنها لا تؤدي إلى التبعية.
- ماليزيا. تتأثر مستويات الدخل بعوامل متعددة وغالباً ما تخلف عواقب اقتصادية غير متوقعة.
- موريشيوس. إن الأولوية بالنسبة لجميع السلطات العامة هي سد الثغرات في تغطية الضمان الاجتماعي.
- ميانمار. من شأن تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية أن يعزز الفرص والفوائد لكل دولة عضو.
- باراغواي. من الأساسي السعي في الوقت نفسه إلى مد نطاق حماية الضمان الاجتماعي عمودياً وأفقياً.
- بيرو. أمن الدخل والحصول الفعال على الرعاية الصحية، هما دعامتان أساسيتان من دعائم الحماية الاجتماعية.
- البرتغال. من المستحسن أن يكون هناك أرضية دنيا للبدء منها دون إهمال تعزيز وتحسين نظم الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع الظروف والإمكانيات الوطنية.
- سري لانكا. ينبغي أن تستند مستويات أمن الدخل إلى إمكانية تحمل التكاليف.
- تركيا. تمكين الأفراد من التمتع بالضمان الاجتماعي على مستوى أعلى، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة مستويات الثروة الفردية والاجتماعية على حد سواء بما يتماشى مع الظروف الوطنية.
- المملكة المتحدة. إذا اقترن هذا السؤال مع السؤال ١٦ (أ)، فإن الفقرتين تلتبسان على ما يبدو فيما يخص العناصر التي تحتاج إلى أن تكون أولوية. وتقترح إزالة عبارة "في الوقت نفسه".
- أوروغواي. ينبغي ألا يؤدي مد نطاق أرضية الحماية الاجتماعية الشاملة إلى إضعاف النظم الإكتتابية القائمة وإنما إلى تكملتها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥ .

نعم: ١٢ . AiG (أستراليا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي).

لا: ٩ . BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، UCCAEP (كوستاريكا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما).

ردود أخرى: ٤ . OEB (قبرص)، CIP (البرتغال)، SN (السويد)، IOE.

التعليقات

AiG (أستراليا). هذا مناسب فقط في البلدان التي لا تمتلك نظاماً شاملاً للضمان الاجتماعي.
BCCI (بليز). ينبغي أن تسعى معظم الحكومات إلى تحقيق هذا الهدف ولكن الواقع الاقتصادي قد لا يسمح بتنفيذه "بأسرع وقت ممكن".
ANDI (كولومبيا). توفير مستويات أعلى من أمن الدخل تدريجياً يتناقض مع هدف "بأسرع وقت ممكن". وينبغي توفير مستويات أوسع من خدمات الرعاية الصحية في الأمدن المتوسط أو البعيد بالاستناد إلى الظروف الوطنية والحوار الاجتماعي.
UCCAEP (كوستاريكا). التأثير التدريجية في نظام الضمان الاجتماعي هي الأهم.
OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، UPS (سويسرا)، IOE. نعم كهدف، ولكن سيتوقف هذا الأمر على الحقائق في كل بلد.
MEDEF (فرنسا). مع مراعاة الوضع في كل دولة عضو.
EFP (باكستان). هذا يتخطى نطاق الضمان الاجتماعي.
CCL (بيرو). ينبغي التخطيط لإدخال التحسينات وفقاً للحالة الوطنية.
CIP (البرتغال). الحكومات هي الوحيدة التي تملك اختصاص تحديد مقدرتها على توفير مستويات أعلى تدريجياً من الإعانات الاجتماعية بما يتماشى مع الظروف الوطنية.
SN (السويد). انظر السؤال ١٢.
CIU (أوروغواي). هاتان قضيتان مختلفتان تتوقفان على الحقائق في كل بلد.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢ .

نعم: ٨٩ . KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (إيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTM (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATTEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢ . NTUC (سنغافورة)، TUC (المملكة المتحدة).

ردود أخرى: ١ . UGT (البرتغال).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، ACTU (أستراليا)، FGTEB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). من الأساسي العمل في الوقت نفسه على مد نطاق الحماية الاجتماعية أفقياً وعمودياً على السواء.

CGT (الأرجنتين). تتناقض عبارة مثل "الصالح أكبر عدد ممكن من الناس بأسرع وقت ممكن" مع المعايير المقترحة. TUC (غانا). ينبغي التركيز على المجموعات الأشد حاجة إلى الحماية. HKCTU (هونغ كونغ، الصين). ينبغي تقديم مبادئ توجيهية بشأن المستويات المقبولة من أمن الدخل وسبل الحصول على الرعاية الصحية وفقاً للوضع المالي الوطني. UNTM (مالى). ينبغي إضافة عبارة "الصالح أكبر عدد ممكن من الناس وفي آخر المطاف لجميع المواطنين". CATP (بيرو). ينبغي قياس المد التدريجي من خلال مؤشرات متفق عليها بواسطة الحوار الاجتماعي. CGTP (بيرو). دون إلحاق الضرر بجودة الخدمات. SGB (سويسرا). الحصول على الرعاية الصحية وأمن الدخل ينبغي أن يكون من الضمانات الشاملة. وينبغي النص على فترات قصوى واضحة. TUC (المملكة المتحدة). يمكن أن تكون الصياغة مثيرة لللبس. PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي وضع تدابير لمد نطاق الحماية الاجتماعية تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياسات العمل اللائق. CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي أن تسعى جميع الحكومات إلى رفع مستويات المعيشة من خلال الضمان الاجتماعي.

السؤال ١٧

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء التي لا تملك قدرات اقتصادية ومالية كافية لتنفيذ المجموعة الكاملة من ضمانات أرضية الحماية الاجتماعية، أن تحدد، في استراتيجيتها الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي، المراحل المتتابعة والمهل الزمنية التقريبية التي يمكن وفقاً اعتماد المجموعة الكاملة من الضمانات، وكيف يمكن حشد الموارد المحلية الرامية إلى تغطية النفقات المتوقعة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤.

نعم: ٧٣. ألبانيا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، أكوادور، مصر، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، لايتيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، طاجيكستان، تايلند، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ١٧. الأرجنتين، البرازيل، بلغاريا، الصين، قبرص، الجمهورية التشيكية، السلفادور، هنغاريا، إيطاليا، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، بيرو، بولندا، البرتغال، سويسرا، ترينيداد وتوباغو.

ردود أخرى: ٤. استونيا، فنلندا، غواتيمالا، الهند.

التعليقات

الأرجنتين. في مثل هذا النص كثير من المغالاة.

بنغلاديش، غواتيمالا. وفقاً للسياق الوطني.

بلجيكا. يمكن أن يترافق ذلك مع مساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية بالنسبة للدول التي تطلبها.

بنن. يجب على الدول الأعضاء أن تراعي قدرتها الاقتصادية والمالية عند تنفيذ توسيع نطاق الضمان الاجتماعي.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي للدول، ضمن حدود ظروفها السياسية والاقتصادية والقانونية، أن تمد نطاق الضمان الاجتماعي بهدف شموليته.

كمبوديا. هناك حاجة إلى تحديد التكلفة الجماعية والتشاركية لبرامج متكاملة وشاملة للحماية الاجتماعية مترافقة بشتى سيناريوهات آليات الاستهداف.

الصين. ينبغي لكل دولة عضو أن تحدد مضمون استراتيجية توسيع نطاق الضمان الاجتماعي.

كوستاريكا. ينبغي أن تكون الفترات معقولة، ولذا من المستحسن تحديدها.

قبرص. قد يكون هذا البند متشدداً للغاية. وقد تعيق الظروف الاقتصادية التنفيذ في بلدان كثيرة.

الجمهورية التشيكية. بالنظر إلى صعوبات الاتفاق على جدول زمني تقريبي، ينبغي أن يدرج ذلك في شكل إمكانية ("يمكن للدول الأعضاء...").

اكوادور. ينبغي التفكير في صندوق عالمي مشترك تسهم فيه البلدان الصناعية بحصة أكبر.

السلفادور، بيرو. ينبغي تكيف ذلك وفقاً للسياق الاجتماعي الاقتصادي الوطني.

استونيا. انظر السؤال ٥(ب).

فنلندا، رومانيا. انظر السؤال ١٥.

غامبيا. لهذا انعكاسات مالية على الحكومة.

هندوراس. اقتراح خطة تنفيذ.

هنغاريا. تحديد مثل هذه التفاصيل وإعداد مثل هذه الاستراتيجية يعود إلى الاختصاصات الوطنية.

الهند. ينبغي ألا يكون من المطلوب من الدول الأعضاء أن تضع إطاراً زمنياً محدداً لمد نطاق كامل مجموعة ضمانات الضمان الاجتماعي على جميع المستفيدين.

كينيا. هذا ما يضمن التنفيذ التدريجي.

جمهورية كوريا. ينبغي أن يكون مرناً بما يتفق مع الظروف الاجتماعية والمالية الوطنية.

لاتفيا. حيثما تفتقد مكونات أرضية الحماية الاجتماعية، ينبغي أن يكون هناك خطة متوسطة الأمد بشأن المهلة التي يمكن وفقاً اعتماد الضمانات الدنيا.

لبنان. ينبغي أن تنص الخطة بوضوح على المراحل الزمنية المتتالية والخطوات والحوافز، وينبغي تخصيص الموارد اللازمة للتنفيذ.

ليسوتو. ينبغي أن تتعهد البلدان بالمهلة الزمنية التي تريدها لتحقيق التغطية المطلوبة بأرضية الحماية الاجتماعية، وأن تحدد مصادر الأموال اللازمة. بيد أنه ينبغي للشركاء المتعاونين دعم الشركاء الذين يعانون من صعوبات مالية.

لكسمبرغ. ينبغي للتخطيط أن يضع أهدافاً محددة.

ماليزيا. تتمتع الدول الأعضاء بالسيادة في تحديد مخصصات الموارد المتعلقة باستراتيجيات الضمان الاجتماعي.

موريشيوس، تركيا. من شأن تطبيق عملية التنفيذ على مراحل أن يكون مفيداً في أوضاع عدم كفاية القدرة الاقتصادية والمالية.

المكسيك. اعتماد رزمة أساسية من الضمان الاجتماعي أمر عملي ما دامت تطبيق تدريجياً وفقاً للظروف الوطنية وتمول عند الضرورة من خلال زيادة تدريجية في الإنفاق العام أو من خلال زيادة الاشتراكات والضرائب.

هولندا. الإنفاق العام مسألة خيار سياسي ومسألة الإنفاق وتحديد المهل الزمنية شروط ضرورية؛ وقد يكون من المفيد الجمع على نحو أكثر كفاءة بين البرامج والمشاريع القائمة.

نيكاراغوا. يجب أن يكون تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية مخططاً له تخطيطاً جيداً.

البرتغال. هذه مسألة داخلية لكل دولة عضو. ولعل من المستحسن أن يكون النص مقتصرًا على تحديد المراحل المتتابعة.

سويسرا. يجب أن تحدد الاستراتيجية على المستوى الوطني مع مراعاة الظروف الوطنية. وينبغي للدول الأعضاء أن تحدد العناصر والخطوات والجدول الزمني لاستراتيجيتها فضلاً عن الموارد الضرورية لتنفيذها.

المملكة المتحدة. يمكن تعزيز ذلك بعبارة "الدول الأعضاء التي لا تملك قدرات اقتصادية ومالية كافية لتنفيذ المجموعة الكاملة من ضمانات أرضية الحماية الاجتماعية، أن تحدد في استراتيجيتها لمد نطاق الضمان الاجتماعي، المراحل المتتابعة والمهل الزمنية التقريبية التي يمكن وقفها اعتماد المجموعة الكاملة من الضمانات، وكيف تزمع حشد الموارد المحلية المطلوبة".

الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "أرضية الحماية الاجتماعية" بعبارة "أرضيات الحماية الاجتماعية".

أوروغواي. ينبغي التخطيط لعملية التنفيذ ومراعاة الموارد المتاحة والقدرات المؤسسية الضرورية. وما أن يتخذ قرار بشأن استراتيجية متوسطة أو طويلة الأمد، حتى يمكن تحديد الميزانية والالتزامات.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ٦. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNS (البرازيل)، NEF (ناميبيا)، CCL (بيرو)، CTP (البرتغال).

لا: ١٦. CNA، CNC، CNI (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

ردود أخرى: ٣. EFP (باكستان)، CCSP، CIP (البرتغال).

التعليقات

BCCI (بليز). ينبغي أن تكون خطط التنفيذ المعتمدة متماشية مع الأهداف والمرامي الإنمائية، بما في ذلك بشأن التعليم والاستثمار والعوامل الاقتصادية.

ANDI (كولومبيا). ينبغي تحديد مستويات تدريجية للامتثال بالنسبة للأهداف مع مراعاة الظروف الوطنية. ويجب تجنب أطر زمنية محددة لتحقيق الاستراتيجية، ولكن يمكن النص على الأهداف التي يتعين أن تبلغها البلدان على المستوى الكلي.

OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، IOE. هذا البند مغالٍ في التقيد؛ ومن شأن الوضع المالي الجاري في العديد من البلدان أن يحول دونه.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). تواجه البلدان صعوبات في القيام بذلك بسبب وضعها المالي الجاري والأزمة الاقتصادية.

KEF (جمهورية كوريا). النص في التوصية على تاريخ وطريقة التنفيذ لن يكون فعالاً لأن اعتماد الضمانات مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والمالية لا يمكن أن يتم في وقت قصير.

EFP (باكستان). ينبغي أن يجري ذلك بالتشاور مع جميع الشركاء.

CONEP (بنما). ينبغي عدم إجبار البلدان.

CCSP (البرتغال). نعم، لاعتماد الضمانات تدريجياً؛ إنما لا فيما يتعلق بالإطار الزمني "المهل الزمنية التي يمكن وقفها" وشكل أو أشكال حشد الموارد المحلية. وهذه القضايا ينبغي أن تقرر على المستوى الوطني.

CIP (البرتغال). من شأن تحديد إطار زمني أن يثير توقعات قد لا تكون الحكومات قادرة على تحقيقها، بسبب الحقائق الاقتصادية في البلد أو الأزمة غير المتوقعة على سبيل المثال.

SN (السويد)، UPS (سويسرا). يجب أن يكون كل بلد قادراً على أن يضع حلوله الخاصة به بالاستناد إلى ظروفه الخاصة.

CIU (أوروغواي). من غير المناسب في ظل الوضع العالمي الجاري وضع جدول زمني من هذا النوع.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩١ .

نعم: ٨٨ . KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنگافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜR-K-İŞ (تركيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢ . CSDR (رومانيا)، FPU (أوكرانيا).

ردود أخرى: ١ . UGT (البرتغال).

التعليقات

CITUB (بلغاريا). ينبغي ألا يطبق ذلك فقط على الدول الأعضاء التي لا تملك قدرات اقتصادية ومالية كافية، بل ينبغي أن يطبق عموماً.

CSN (كندا). دون إطار زمني هناك احتمال الركود.

CUT، CTC (كولومبيا). لا يمكن أن يكون غير محدود في الزمن.

UGTD (جيبوتي). باعتماد خطط عمل لفترة محددة مترافقة بأهداف ومؤشرات التقدم.

TUC (غانا). ينبغي أن يكون ذلك متفقاً عليه من خلال الحوار الاجتماعي.

UNSITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي أن ينص بوضوح على فترات أو مهل زمنية وآليات تنفيذ بغية ضمان أن يحصل الناس بوضوح على الضمان الاجتماعي.

HMS (الهند). نعم بمشاركة المجموعات. والمساهمة بقدر أكبر من مكاسب الأرباح.

CS (بنما). ينبغي أن يكون الإطار الزمني اللازم لتنفيذ برامج الإدماج الاجتماعي جزءاً من الميزانية الوطنية.

CATP، CGTP (بيرو). ينبغي الإشارة إلى أن القدرات الاقتصادية والمالية ينبغي أن تحترم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ومعايير عمل منظمة العمل الدولية.

TUC (المملكة المتحدة). نؤيد رد حكومة المملكة المتحدة.

PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي التذكير بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للضمان الاجتماعي ودوره كمثبت في أوقات الأزمات. وينبغي تقديم ضمانات كافية عن طريق اعتماد القوانين.

CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي إتاحة أطر زمنية مرنة وإتاحة المرونة في حشد الموارد.

السؤال ١٨

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنتظر في وضع آليات، استناداً إلى حوار اجتماعي فعال، من أجل مواصلة مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي وإقامة نظام شامل للضمان الاجتماعي، تمثيلاً مع الاحتياجات الاجتماعية والقدرات الاقتصادية والمالية على المستوى الوطني، استناداً إلى اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) وغيرها من اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٦ .

نعم: ٩٠ . ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكادور، مصر، السلفادور، استونيا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قبرغيزستان، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فينتنام.

لا: ٤ . الكامبيرون، كندا، هنغاريا، لاتفيا.

ردود أخرى: ٢ . فنلندا، الهند.

التعليقات

أستراليا. تماشيًا مع استنتاجات عام ٢٠١١، ينبغي إدراج عبارة "محدثة" في الإشارات إلى معايير الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية (انظر السؤال ٢).

بنن. الآليات المزمعة لمواصلة مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، ينبغي أن تستند إلى حوار اجتماعي فعال وأن تكون متماشية مع الاحتياجات الاجتماعية والقدرات الاقتصادية الوطنية.

كندا. ينبغي للدول الأعضاء أن تنتظر في إقامة آليات، ترمي إلى تعزيز مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي وإلى وضع نظام ضمان اجتماعي شامل يراعي الأحكام ذات الصلة في صكوك منظمة العمل الدولية.

الجمهورية التشيكية. ينبغي أن يعكس تقدم بعض عناصر الاتفاقية رقم ١٠٢، كما ذكر في الدورة المائة للمؤتمر (٢٠١١).

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي أن يستند ذلك إلى اتفاق بشأن الضمانات الدنيا والخدمات والإعانات المقررة بموجب التشريعات والسوابق القضائية والمعاهدات الدولية. وينبغي أن يشارك ممثلون عن الشركاء الاجتماعيين وغيرهم في الحوار.

السلفادور. مشاركة العمال وأصحاب العمل في وضع مقترحات طويلة الأجل، أمرٌ أساسي في عملية اتخاذ القرارات في الدول نظراً إلى مدخلاتهم الهامة بشأن الحقوق والواجبات.

غواتيمالا. انظر أعلاه.

الهند. يمكن لمعايير الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية أن تقدم الإرشاد إلى الدول الأعضاء لبناء نظم الضمان الاجتماعي لديها.

إندونيسيا. ينبغي حذف النص بعد عبارة "القدرات المالية".

كينيا. من شأن الحوار الاجتماعي أن يعزز الالتزام والملكية.

لبنان. توفير أرضية أساسية للحماية الاجتماعية أمرٌ هامٌ جداً؛ بيد أن زيادة توسيع التقديمات أمرٌ ضروريٌ أيضاً.

ليسوتو. الاشتراطات الدنيا كما هي محددة في الاتفاقية رقم ١٠٢ قد تظل مرتفعة بالنسبة لبعض الدول التي ينبغي أن تبدأ انطلاقاً مما يمكن أن تتحمل أعباء وتستند إليه.

لكسمبرغ. لا تزال الاتفاقية رقم ١٠٢ مواكبة للعصر وهناك حاجة إلى الإشارة إليها صراحة.

موريشيوس. من شأن مثل هذه الآلية أن تسهم بفعالية في وضع نظام ضمان اجتماعي شامل.

المكسيك. ينبغي تعريف عبارة "حوار اجتماعي فعال" تعريفاً واضحاً بغية تحديد الهيئات الفاعلة المشاركة. وفي حين ينبغي مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، ينبغي ألا يكون هناك إشارة إلى الاتفاقية رقم ١٠٢ لأن هذا ينبغي تحقيقه وفق ظروف كل دولة عضو.

هولندا. ينبغي أن نكون واقعيين بشأن الاتفاقية رقم ١٠٢: فالنسبة للعديد من البلدان، هذه المعايير تتسم بقيمة رمزية إلى حد كبير في السنوات المقبلة. وبالنسبة إلى البلدان الأخرى، لا تراعي المعايير المفصلة التطورات السياسية الأخيرة في ميدان الضمان الاجتماعي.

النرويج. انظر الملاحظات العامة.

بيرو. من شأن مشاركة المواطنين أن تعيد تأكيد الدعم الذي يضمن استمرارية ومواصلة الاستراتيجيات التي تنفذ تدريجياً من أجل مد نطاق الضمان الاجتماعي.

جنوب أفريقيا. انظر السؤال ٢.

تركيا. من شأن ذلك أن يضمن سيراً أكثر فعالية ونجاعة لنظام الضمان الاجتماعي وأن يزيد من مستويات الرضا العامة.

الولايات المتحدة. ينبغي إضافة عبارة "السياسات والأولويات الاجتماعية" بعد عبارة "الاحتياجات الاجتماعية". وينبغي الاستعاضة عن عبارة "استناداً إلى" بعبارة "وإذ تقوم بذلك، قد ترغب الدول الأعضاء في أن تنتظر".

أوروغواي. الحوار الاجتماعي أداة ملائمة للانتقال إلى نظام ضمان اجتماعي أفضل وأكثر فعالية. ولا تزال الاتفاقية رقم ١٠٢ صكاً دولياً مناسباً.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ١٠. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، MEDEF (فرنسا)، KEF جمهورية (كوريا)، NEF (ناميبيا)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CTP (البرتغال).

لا: ٩. CIP (البرتغال)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، CNI (البرازيل)، SPD (الجمهورية التشيكية)، VNO–NCW (هولندا)، CIP (البرتغال)، OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CCSP (البرتغال)، IOE.

التعليقات

ANDI (كولومبيا). الحوار الاجتماعي أساسي وينبغي تشجيع انتقال الاقتصاد إلى السمة المنظمة وتجذب الآثار السلبية لوضع تكون فيه الإعانات المقدمة إلى عمال الاقتصاد غير المنظم هي ذاتها كتلك المقدمة إلى العمال في الاقتصاد المنظم.

OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NHO (النرويج)، CIP (البرتغال). الاتفاقية رقم ١٠٢ هي المرجع الوحيد. وهناك مراجع أخرى (مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي) لوضع هذه الآليات وغالباً ما تكون أكثر حداثة وعملية.

SPD (الجمهورية التشيكية). هناك إطار دولي موجود أصلاً وشنت المنظمات الدولية الأخرى جزءاً منه. وتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات الدولية الأخرى هو في المقام الأول من مسؤولية الدول الأعضاء.

MEDEF (فرنسا). على الأمد الطويل جداً.

VNO–NCW (هولندا)، CIU (أوروغواي). الاتفاقية رقم ١٠٢ هي مجرد مرجع من بين مراجع أخرى.

EFP (باكستان). لا ضرورة إلى الإشارة إلى الاتفاقية رقم ١٠٢.

CONEP (بنما). ينبغي أن يشمل الحوار بالإضافة إلى ذلك جوانب أخرى.

CCL (بيرو). ينبغي أن يكون مد التغطية شاملاً.

CCSP (البرتغال). شريطة أن ينص هذا البند على إمكانية وليس على التزام، وينبغي الاستعاضة عن عبارة "ينبغي أن تنتظر" بعبارة "يمكن أن تنتظر".

SN (السويد). انظر السؤال ١٧. وينبغي الاعتراف بالاتفاقية رقم ١٠٢ على أنها مصدر من بين مصادر أخرى من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي.
UPS (سويسرا). الاتفاقية رقم ١٠٢ هي مرجع من بين مراجع أخرى أكثر عملية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩١.

نعم: ٩٠. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: صفر.

ردود أخرى: ١. UGT (البرتغال).

التعليقات

CGT (الأرجنتين). ينبغي أن يستند ذلك إلى حوار اجتماعي فعال يضمن ضلوع المستفيدين ومشاركتهم وتمثيلهم على نحو تام من خلال الشركاء الاجتماعيين والنتائج القائمة على الحقوق.
CITUB (بلغاريا). ينبغي إدماج جميع صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة.
UNSATRAGUA (غواتيمالا). ينبغي تحديد مبادئ توجيهية دولية ملموسة يمكن إدماجها على المستوى الوطني.
HMS (الهند). ينبغي إدراج اتفاقيات أخرى لمنظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي وحقوق الإنسان.
MCTU (ملاوي). ينبغي أن يشارك الشركاء الاجتماعيون على نحو نشط في إرساء آليات بما يتفق مع الاتفاقية رقم ١٠٢.
CGTP (بيرو). ما دام الحوار الاجتماعي الفعال موجوداً والنتائج ملزمة، بحيث يمكن إرساء سياسة متفق عليها.
PIT-CNT (أوروغواي). أهمية الاتفاقية رقم ١٠٢ كمعيار أساسي لبناء نظم ضمان اجتماعي مستدامة، ينبغي إعادة التأكيد عليها.

CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). من خلال الحوار الاجتماعي، ينبغي مد نطاق الضمان الاجتماعي تدريجياً ليشمل السكان برمتهم.

السؤال ١٩

هل ينبغي للتوصية أن تشجع الدول الأعضاء على أن تتخذ تدابير، بأقرب وقت ممكن، في إطار العمليات الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ترمي إلى ضمان التصديق على اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) وغيرها من صكوك منظمة العمل الدولية التي تُعتبر ذات صلة بالسياق الوطني، وتنفيذها على نحو فعال؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٥.

نعم: ٧٨. ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية،

اكادور، مصر، السلفادور، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قبرغيزستان، لاقتيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ١٥. أرمينيا، البحرين، بنغلاديش، كندا، الصين، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، استونيا، هنغاريا، إندونيسيا، ماليزيا، ناميبيا، بيرو، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة.

ردود أخرى: ٢. فنلندا، الهند.

التعليقات

أستراليا، هولندا. انظر السؤال ١٨.

بنغلاديش، الهند، إندونيسيا. يتوقف التصديق على أي اتفاقية على الظروف الوطنية ويعود أمر البت فيه إلى الدول الأعضاء.

بلجيكا. معايير منظمة العمل الدولية عالمية ومرنة وابتكارية وبناءة.

بنن. من شأن التصديق على هذه الاتفاقيات وتنفيذها بفعالية أن يمنح الدول الأعضاء المصادقية في المؤسسات الدولية ويوفر أساساً جيداً لكي تنشئ أرضية الحماية الاجتماعية الخاصة بها.

كمبوديا. ينبغي إجراء تقييم لإمكانية التصديق.

كندا. ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على "أن تنظر في" تصديق وفعالية تنفيذ الصكوك المعنية بالنسبة إلى سياقها الوطني. ولعل من المناسب تحديث الاتفاقية رقم ١٠٢ لإزالة الأحكام التمييزية وغير المراعية للجنسين.

الصين. يندرج التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية ضمن السلطة السيادية للدول الأعضاء. وبالرغم من أن من الضروري تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية، فإن من غير المناسب تحديد إطار زمني للتصديق.

الجمهورية التشيكية. في حين لا تزال الاتفاقية رقم ١٠٢ صكاً أساسياً من صكوك منظمة العمل الدولية الأساسية وينبغي أن يكون تصديقها وتنفيذها هدفاً أساسياً بعيد الأمد لكل دولة من الدول الأعضاء، فقد يستغرق تطوير أرضية الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها تدريجياً، وقتاً طويلاً.

الجمهورية الدومينيكية. مع مراعاة مستوى التقدم في تنفيذ سياسات العمل والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومتطلبات المجتمع واحتياجاته.

اكادور. إذا كان ذلك مستحسناً وقابلاً للتطبيق في البلد.

السلفادور. من المهم الدعوة إلى التصديق.

استونيا، لاقتيا. يمكن أن يشمل ذلك معاهدات دولية أخرى (مثل المدونة الأوروبية للضمان الاجتماعي) تضمن مستوياتٍ دنيا للضمان الاجتماعي على الأقل.

فنلندا. انظر السؤال ١٥.

غواتيمالا. انظر أعلاه.

كينيا. من شأن اتخاذ التدابير مبكراً أن يسهل الإعداد والتحضير للتنفيذ والتوعية.

ليسوتو. في حين أن التصديق على الاتفاقيات مستحسنٌ إلى درجة عالية، ينبغي مع ذلك ألا يحول دون قيام الدول الأعضاء بتنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية.

لكسمبرغ، بيرو، أوروغواي. الاتفاقية رقم ١٠٢ أساسية ومن الضروري تشجيع الدول الأعضاء على التصديق عليها.

موريشيوس. ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أن سياساتها الوطنية بشأن الضمان الاجتماعي قائمة على أحكام صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة، مما يسهل التصديق عليها وتنفيذها بفعالية.

المكسيك. بقدر ما يكون ذلك ممكناً.

ناميبيا. ينبغي للدول الأعضاء أن تصدق على كل اتفاقية وفقاً للوثيرة الخاصة بها وعندما تكون مستعدة لذلك.

نيكاراغوا. هذا أمر هام لأن منظمة العمل الدولية هي المنظمة التي ترفع رفاة العمال.

البرتغال. تحسين الحماية أمر مستحسن على الدوام، وينبغي ألا يتوقف على الظروف الاقتصادية والمالية.

تركيا. هذا أمر هام لتعجيل عمليات التنمية في البلدان والحيولة دون الإجحاف في توزيع الدخل وتوفير الضمان الاجتماعي للجميع.

الولايات المتحدة. ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على أن تتخذ تدابير، بأقرب وقت ممكن، للنظر في التصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢ وتنفيذها على نحو فعال، بما يتماشى مع استنتاجات عام ٢٠١١ من حيث دور الحكومات.

فيتنام. لضمان الاتجاه العام فيما بين الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ٧. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، MEDEF (فرنسا)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، CCL (بيرو)، CCSP (البرتغال).

لا: ١٢. ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، VNO-NCW (هولندا)، CONEP (بنما)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي).

ردود أخرى: ٦. OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CIP، CTP (البرتغال)، IOE.

التعليقات

ANDI (كولومبيا). لا ينص قرار عام ٢٠٠١ على عملية معيارية جديدة كوسيلة لتحقيق مستويات أعلى لتغطية الضمان الاجتماعي. وينبغي للبلدان أن تصدق على الاتفاقيات ما أن تستوفي الشروط، وإلا فإن من شأن ذلك أن يفرضي إلى عدم الامتثال لها. OEB (قبرص)، IOE. إن أصحاب العمل لا يعارضون الفكرة ولكنهم يتحفظون عليها لأنها اتفاقية معقدة يصعب تنفيذها ويلفها الغموض في الوقت ذاته بشأن دور القطاع الخاص.

SPD (الجمهورية التشيكية). تنفيذ الاتفاقيات وغيرها من الالتزامات الدولية يقع في المقام الأول على عاتق الدول الأعضاء.

MEDEF (فرنسا). ينبغي أن يظل ذلك حافزاً.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). في حين أن من الضروري اتخاذ التدابير بأقرب وقت ممكن، فإن ذلك يقتضي شتى الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية.

VNO-NCW (هولندا). يبدو هذا الأمر دون فائدة لأنها اتفاقية معقدة لم يصدقها سوى ٤٧ بلداً فقط.

NHO (النرويج). في حين أننا لسنا ضد الترويج للاتفاقية رقم ١٠٢، ينبغي للتوصية الجديدة ألا تكون صيغة مخففة عنها لأنها على السواء صعبة التنفيذ وغامضة بشأن دور القطاع الخاص.

EFP (باكستان). ينبغي للبلدان الأعضاء أن تصدق فقط على الاتفاقية ما أن تكون مستعدة إلى ذلك كما يجب.

CONEP (بنما). يعود أمر البت في ذلك إلى كل بلد.

CCL (بيرو). الاتفاقية رقم ١٠٢ هي الصك الوحيد الذي يعرف الفروع التقليدية التسعة للضمان الاجتماعي ويضع معايير دنيا لكل منها.

SN (السويد). انظر السؤال ١٧.

UPS (سويسرا). إنها اتفاقية معقدة (النموذج الأوروبي) يصعب تطبيقها.

IOE. تشمل استنتاجات عام ٢٠١١ هذه النقطة. ومن الصعب بالتالي تجنب الدعوة إلى التصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٤.

نعم: ٩٢. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT.

(البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، SAK، AKAVA، STTK (فنلندا)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونكغ كونغ)، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، MTUC (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، CNV، FNV، UNTM (ماليزيا)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، GEFONT (نيبال)، CATP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، FNPR (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، KOVO (سلوفاكيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، TÜRK-İŞ (تركيا)، UGT (إسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ١. NUNW (ناميبيا).

ردود أخرى: ١. UGT (البرتغال).

التعليقات

CGT (الأرجنتين). ينبغي أن يكون التصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢ من الأولويات. وينبغي كذلك إدراج اتفاقيات وتوصيات أخرى بشأن الضمان الاجتماعي.

CUT (البرازيل). ينبغي للدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية أن تحدد أهدافاً للتصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢ وتنفيذها على نحو فعال.

CITUB (بلغاريا). يعكس التصديق الطموحات الرامية إلى تحقيق التقدم في الضمان الاجتماعي، ورصد التقيد هو أساسي كذلك.

CSN (كندا). لا يزال من الأساسي التصديق على نطاق واسع على الاتفاقية رقم ١٠٢. ومن المناسب التصدي باللغة المتعلقة بالجنسين دون التشكيك في الاتفاقية.

CUT، CTC (كولومبيا). ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي.

STTK، SAK، AKAVA (فنلندا). ينبغي التصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢ على أوسع نطاق ممكن.

UNSI TRAGUA (غواتيمالا). ينبغي تحديد آليات رصد التقيد بالمعايير الدولية.

CATP (بيرو). ينبغي للبلدان التي صدّقت على الاتفاقية رقم ١٠٢ وتلقت ملاحظات اللجنة المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات أن تبذل الجهود اللازمة للتقيد بأحكامها ضمن أطر زمنية محددة.

PIT-CNT (أوروغواي). أرضية الحماية الاجتماعية هي الحد الأدنى.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). كآلية من أجل إحراز التقدم.

السؤال ٢٠

هل ينبغي للتوصية أن تتضمن ملحقاً يدرج قائمة بجميع صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة الممكنة بالاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي، وهل ينبغي للتوصية أن تنص على أنّ مجلس إدارة مكتب العمل الدولي يمكن أن يقوم في وقت لاحق بتحديث هذه القائمة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٨٤. ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، أكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فرنسا، غامبيا، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قبرغيزستان، لااتفيا، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس،

المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ٤. أرمينيا، ألمانيا، ليتوانيا، هولندا.

ردود أخرى: ٥. كندا، الصين، الدانمرك، فنلندا، غواتيمالا.

التعليقات

بنغلاديش، الكامبيرون. من شأن مثل هذه القائمة أن تكون بمثابة إرشاد.

بلجيكا. انظر السؤال ١٩. يمكن الإشارة إلى المجلة الصادرة عن منظمة العمل الدولية بعنوان تقرير الضمان الاجتماعي في العالم، لتجنب تعداد جميع صكوك منظمة العمل الدولية.

بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات. هذه الصكوك بمثابة مرجع تعود إليه البلدان عند تنفيذ استراتيجياتها للضمان الاجتماعي.

كندا. ينبغي إدراج الصكوك المحدثة فقط التي تتعلق بمباشرة بالموضوع.

الصين. نطلب المزيد من التوضيحات من المكتب بشأن سبب الإدراج المحتمل لمثل هذا الملحق.

الجمهورية الدومينيكية، هندوراس، هنغاريا، كينيا، بنما. هذا الأمر مفيد كمرجع.

اكوادور. يقتضي ذلك تحليلاً معمقاً لتحديد ما إذا كان الأمر ضرورياً أم لا.

السلفادور. من شأن مثل هذه القائمة أن تكون أداة إضافية تستخدمها البلدان للبت في ملائمة هذه الصكوك.

فنلندا. انظر السؤال ١٥.

ألمانيا. لا بد من إيجاد توازن بين المزيد من الوضوح بشأن الصكوك القائمة وبين الجهد المرتبط بتحديث هذه القائمة.

غواتيمالا. وفقاً للسياق الوطني.

الهند. ينبغي الإشارة إلى اتفاقيات الضمان الاجتماعي ذات الصلة، الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

لاتفيا. هناك بعض الشكوك حول الفائدة العملية والقانونية لهذه القائمة.

لكسمبرغ. تشجيع التصديق على صكوك منظمة العمل الدولية يقتضي حسن الإعلام.

موريشيوس. من شأن ذلك أن يتيح للدول الأعضاء أن تحقق المزيد من الاتساق مع معايير العمل الدولية والالتزام بها عند صياغة استراتيجياتها لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي.

المكسيك. ما دامت هذه القائمة بمثابة مرجع فقط ولا تنطوي على التزامات بالنسبة للدول الأعضاء.

هولندا. يمكن لمثل هذه القائمة أن تكون أداة من الأدوات في خطة العمل المزمعة.

نيكاراغوا. هذا أمر مهم لأن منظمة العمل الدولية هي المنظمة التي ترعى رفاهة العمال.

النرويج. ينبغي لمثل هذه القائمة أن تشمل أيضاً الصكوك الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وعدم التمييز.

بيرو. من شأنها أن تدعم الدول الأعضاء في التصديق على الاتفاقيات. ولعل من المناسب أيضاً توفير الإرشاد لتنفيذها واستخدامها.

السنغال. ينبغي أن تشمل أيضاً استراتيجيات وتقنيات مد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الاقتصاد غير المنظم وإعادة التأكيد على الحاجة إلى تقوية الدعم التقني لمنظمة العمل الدولية.

تركيا. من شأن قيام مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بتحديث هذه القائمة أن يضمن ملاءمتها بالنظر إلى ظروف العمل العالمية المتغيرة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦ .

نعم: ١٠ . AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNS (البرازيل)، MEDEF (فرنسا)، KEF (جمهورية كوريا)، EFP (باكستان)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال).

لا: ١٣ . ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

ردود أخرى: ٣ . NK (اليابان)، EFP (باكستان)، CIP (البرتغال).

التعليقات

ANDI (كولومبيا). ينبغي ألا يكون التصديق على الاتفاقيات غاية في حد ذاته. وينبغي أن يكون مد نطاق التغطية نهجاً عالمياً وتدرجياً بطبيعته.

OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، IOE. هذا غير مفيد لأن اتفاقيات منظمة العمل الدولية معروفة. وينبغي ألا تكون التوصية بمثابة بيان لمنظمة العمل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، من شأن التحديث أن يكون معقداً وعديم الفائدة ومهدداً للوقت. MEDEF (فرنسا). بمثابة أمثلة.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). من المفيد بقدر أكبر إرسالها إلى كل دولة بدلاً من إلحاقها بالتوصية. NK (اليابان). قد يكون كافياً، عند إصدار صك جديد، إذا قامت منظمة العمل الدولية كجزء من عملياتها اليومية بتوفير المعلومات إلى الدول الأعضاء التي تنتظر في إنشاء نظامها أو مراجعتها. NEF (ناميبيا). ليس أساسياً.

VNO-NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما). ليس ضرورياً. CCL (بيرو). ينبغي تحديث الاتفاقيات والتوصيات وتوحيدها. SN (السويد). انظر السؤال ١٧. لا ضرورة لقائمة تتضمن صكوك منظمة العمل الدولية المعروفة أصلاً. UPS (سويسرا). لا يتعلق الأمر بوضع بيان لمنظمة العمل الدولية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٩١ . KSSH (الألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTD (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ١ . CUT (البرازيل).

ردود أخرى: ١ . UGT (البرتغال).

التعليقات

CUT (البرازيل). تدعو الديباجة الدول الأعضاء إلى أن تصدق على جميع الاتفاقيات ذات الصلة.
 CTC، CUT (كولومبيا). هذا مهم جداً. وينبغي أن تكون الدول ملتزمة بهذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان، كما هي ملتزمة بتحقيق إعلان منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٨ بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.
 UNSITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي تحسين ذلك بغية توفير الضمان الاجتماعي الشامل للجميع في كل بلد.
 CGT (هندوراس). ينبغي أن يكون مد النطاق مرهوناً بالقدرات الاقتصادية للدولة.
 CATP (بيرو). ليست هذه الصكوك الوحيدة التي ينبغي أن تسترشد بها الاستراتيجيات، انظر على سبيل المثال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 CGTP (بيرو). ينبغي نشر جميع صكوك الضمان الاجتماعي.
 FETRATTEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). لتحسين الآليات القائمة.

السؤال ٢١ هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنّ الاستراتيجية الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي، بما في ذلك أرضية الحماية الاجتماعية، ينبغي أن تشكل جزءاً من الخطط الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء وأن تكون محفزة لتنفيذها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤.

نعم: ٨٧. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكامرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قبرغيزستان، لايتيا، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييتنام.

لا: ٥. هنغاريا، إيطاليا، ليتوانيا، ماليزيا، رومانيا.

ردود أخرى: ٢. فنلندا، الهند.

التعليقات

بنن. نظراً إلى إسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي أن يكون لكل دولة عضو أرضية للحماية الاجتماعية كأساس لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

بروندي. ولا سيما استراتيجيات وأطر الحد من الفقر.

الكاميرون. ولم لا تدرج في استراتيجيات النمو والعمالة؟

الجمهورية الدومينيكية. لضمان أقصى أثر اجتماعي، تتطلب هذه المبادرة التنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق بالتخطيط والميزة ووضع الاستراتيجيات والأهداف.

اكوادور. ينبغي أن تكون أولوية بالنسبة للدول الأعضاء.

السلفادور. ينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية قائمة على خطة تنمية وطنية لأن المقترحات تتناول التحسينات على الأمد البعيد وينبغي من ثم ألا تتأثر بالقرارات السياسية.

فنلندا، رومانيا. انظر السؤال ١٥.

غواتيمالا. ينبغي تحديد موارد التمويل على الأمد القصير والمتوسط والطويل.

هندوراس. من الضروري إدراج استراتيجية الضمان الاجتماعي الوطنية في الخطط الوطنية.

هنغاريا. في حين أنّ استراتيجية مد نطاق الضمان هي جزء من الاختصاصات الوطنية، ينبغي اعتمادها كجزء لا يتجزأ من خطة إنمائية اجتماعية واقتصادية أعم.

الهند. يجوز أن تترك القرارات المتعلقة بإدماج أرضية الحماية الاجتماعية في مثل هذه الخطط إلى تقدير الدول الأعضاء.

كينيا. سيكون ذلك بمثابة خط الأساس لجميع الدول الأعضاء.

لاتفيا. بالنظر إلى تنوع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، قد يكون هذا الأمر مغرقاً في التفصيل. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن تشمل كل استراتيجية إنمائية وطنية الضمان الاجتماعي.

لبنان. التكامل مع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضروري.

ليسوتو. ينبغي أن تكون استراتيجية مد النطاق وأرضية الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني جزءاً من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى إنشاء نظام متماسك وضمان ملكية المستفيدين.

لكسمبرغ، البرتغال، السنغال. ينبغي أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومتكافئة فيما بينها.

موريشيوس. ينبغي إقامة صلات واتساق على نحو واضح بين استراتيجية مد النطاق الوطنية وأهداف السياسة الاجتماعية والاقتصادية.

المكسيك. ينبغي أن تكون الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك أرضية الحماية الاجتماعية، واردة في التشريعات الوطنية وخطط التنمية الوطنية وما يقابلها من خطط قطاعية، وفقاً للظروف الوطنية.

نيكاراغوا. ينبغي أن تكون جزءاً من خطط التنمية الوطنية بحيث تضمن قدراً أكبر من سبل الحصول على الإعانات الاجتماعية وتحسن مستويات المعيشة وبالتالي المؤشرات الاجتماعية.

بيرو. بما يتماشى مع التنمية الاقتصادية الوطنية.

الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "أرضية" بعبارة "أرضيات"؛ والاستعاضة عن عبارة "جزءاً من" بعبارة "بما يتماشى مع".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤.

نعم: ١٧. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNS (البرازيل)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CCL (بيرو)، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٧. CNC، CNI (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، CONEP (بنما)، CCSP، CIP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

ANDI (كولومبيا)، CIP (البرتغال). ينبغي أن يضع كل بلد استراتيجيته الخاصة بمد نطاق الضمان الاجتماعي.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). الافتقار إلى خطة إنمائية قد يؤدي إلى نتائج سلبية من قبيل تشجيع البطالة.

CONEP (بنما). ينبغي أن تحدد كل دولة أولوياتها وأن تراعي قدراتها.

CCL (بيرو). ينبغي أن تكون الرعاية الصحية مسألة تصب عليها الحكومات تركيزاً خاصاً.

CCSP (البرتغال). يبدو هذا النهج طموحاً للغاية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية. وينبغي الاستعاضة عن عبارة "ينبغي أن تشكل جزءاً من" بعبارة "يمكن أن تكون جزءاً من".

SN (السويد). انظر السؤال ١٧.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩١ .

نعم: ٨٨. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CTM، CROC (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢. CSDR (رومانيا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ١. UGT (البرتغال).

التعليقات

NTUCB (بليز). ينبغي كذلك أن تركز على الالتزامات المالية الحكومية.
CITUB (بلغاريا). هذا ضروري لتفعيل الاستراتيجية.
UGTD (جيبوتي). ينبغي أن تحدد أرضيات الحماية الاجتماعية على أنها رافعة أساسية لمثل هذه الخطط.
CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي ذكر خطط العمل اللائق الوطنية بوصفها إرشاداً.
TUC (غانا)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي لمقاييس الحماية الاجتماعية أن تكون جزءاً لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
UNSITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي أن تكون هذه السياسة ذات أولوية في كل بلد، بما في ذلك أولوية للمجتمع برمته ولا سيما بالنسبة لأكثر المهمشين والمستضعفين والمحرومين من الحماية مع التركيز على الأطفال والشباب والمسنين.
CGT (هندوراس). ينبغي ألا تكون مرتبطة بمدة المنصب الرئاسي بل أن تتواصل إلى أن تتحقق.
JTUC-RENGO (اليابان). ينبغي أن تكون استراتيجية مد نطاق الحماية الاجتماعية الوطنية الأساس لاستراتيجيات وطنية من أجل النمو والتنمية.
CTM (المكسيك). ما دامت لا تنتهك الضمانات الأساسية لكل دولة.
CATP، CGTP (بيرو). تضمن تنفيذاً مستداماً ومخططاً له.
PIT-CNT (أوروغواي). الضمان الاجتماعي هو بمثابة مثبت ومنعش للاقتصاد في حين أن دور الدولة هو بمثابة ضامن ومدير.

السؤال ٢٢ هل ينبغي للتوصية أن تنص على أن إضفاء السمة المنظمة وتنمية الاقتصاد على نحو تدريجي ينبغي أن يكون محفزاً لتعزيز أمن دخل الناس وإمكانية حصولهم على الرعاية الصحية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤ .

نعم: ٨٩. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، أكوادور، مصر، السلفادور،

استونيا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قبرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بيرو، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ٢. ماليزيا، المملكة المتحدة.

ردود أخرى: ٣. فنلندا، الهند، باراغواي.

التعليقات

بنغلاديش. بالرغم من أن إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد هو هدف منشود، يجب مراعاة تنامي الاقتصاد غير المنظم عند تنفيذ الحماية الاجتماعية.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. الحصول على الرعاية الصحية دون استبعاد أو تمييز.

كوستاريكا. ينبغي وضع مبادرات جديدة تشمل الاحتياجات الأخرى غير الأساسية، بما يترافق مع تقدم البلدان اقتصادياً واجتماعياً.

الجمهورية التشيكية. يتوقف أمن الدخل ومستوى الرعاية الصحية على الاقتصاد الوطني.

الجمهورية الدومينيكية. من شأن ذلك أن يعزز جمع الاشتراكات.

فنلندا. انظر السؤال ١٥.

غواتيمالا. هذا هو السبيل الوحيد لتوسيع نطاق التغطية بأسلوب تقني ومالي مستدام.

هندوراس. ولتعزيز نظام الضمان الاجتماعي الشامل.

هنغاريا. من المطلوب زيادة توضيح ما المقصود بإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد على نحو تدريجي.

الهند. تولي الدول الأعضاء في العادة الأهمية الواجبة للتنمية الاقتصادية وتقدم أمن الدخل الأساسي والرعاية الصحية الأساسية للعمال في القطاعين المنظم وغير المنظم على السواء. ولا يبدو أن هناك أي سبب منطقي أو أي تبرير لهذا الحكم.

كينيا. وضع الاقتصاد هو أمر أساسي لأنه يحدد استدامة التدابير الترويجية والإعانات والخدمات الاجتماعية.

لبنان. الوضع في النشاط الاقتصادي، سواء كان منظماً أو غير منظم، ينبغي ألا يحول دون الحصول على الرعاية الصحية.

ليسوتو. النمو الاقتصادي حيوي لتوفير أمن الدخل السليم. وينبغي للنظام أن يمكن الناس من الانتقال تدريجياً من العمالة غير المنظمة إلى العمالة المنظمة.

لكسمبرغ. ليست التنمية الاقتصادية هدفاً في حد ذاتها بل هي وسيلة للنهوض بالتنمية الاجتماعية.

موريشيوس. تسهم التنمية الاقتصادية في تعزيز الرفاهة من خلال تدابير الضمان الاجتماعي الأساسية.

المكسيك. السياسات الاجتماعية والاقتصادية تكميلية ومتكافئة فيما بينها.

ناميبيا. ينبغي أن يتاح للدول الأعضاء أن تنمو اقتصادياً وأن تنتقل تدريجياً إلى السمة المنظمة بما يتمشى مع الموارد المتوافرة لديها.

نيكاراغوا. إذا كان هناك تنمية اقتصادية يكون هناك مصدر للعمالة ويمكن بالتالي مد نطاق تغطية التأمين الاجتماعي وبتعزيز مالياً.

باراغواي. إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد أمر هام ولكن إضفاء السمة المنظمة على علاقات الاستخدام أمر يساويه في الأهمية.

بيرو. من شأن تكثيف أرضيات الحماية الاجتماعية مع الحقائق الاقتصادية في البلدان أن يعزز الإدماج الاجتماعي.

السنگال. تحقيق نمو صحي ويعود بالفائدة على الجميع من خلال إعادة توزيع الثروات على نحو سليم أمرٌ ضروري لمكافحة الفقر.

تركيا. تؤدي السمة غير المنظمة إلى عدم كفاءة استخدام الموارد الصحية والاجتماعية. ومع اتسام الاقتصاد بالسمة المنظمة فإن تقديم الخدمات الصحية يزداد فعالية.

المملكة المتحدة. هناك حاجة إلى التوضيح.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥ .

نعم: ٢٠. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٣. CNC، CNI (البرازيل)، SN (السويد).

ردود أخرى: ٢. OEB (قبرص)، CIP (البرتغال).

التعليقات

ANDI (كولومبيا). ينبغي لأرضيات الحماية الاجتماعية أن تشجع إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد. OEB (قبرص)، IOE. يصبح أمن الدخل في أفضل حال من خلال العمالة. وأرضية الحماية الاجتماعية هي وسيلة لإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم. وإنشاء إعاناتٍ لعمال الاقتصاد غير المنظم قد يخلف أثراً سلبياً على العمل المنظم لأنه يشجع العمال على الاتجاه إلى الاقتصاد غير المنظم.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). يجب أن تكون الأولوية في ضمان الوظائف والمداخل وإلا فقد يؤدي ذلك إلى التحول تدريجياً إلى السمة غير المنظمة.

NHO (النرويج). من خلال ضمان الوظائف.

CONEP (بنما). يتوقف تعزيز ذلك على التنمية الاقتصادية.

CIP (البرتغال). يعود لكل دولة عضو أن تدرك الوقت الصحيح للقيام بذلك.

SN (السويد). انظر السؤال ١٧.

CIU (أوروغواي). أرضية الحماية الاجتماعية هي وسيلة لإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم. وينبغي ألا تخلف الإعانات أثراً سلبياً على العمل المنظم.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٨٣. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC (الجمهورية الدومينيكية)، CSE (أكادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC–RENGO (اليابان)، COTU–K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP–IN (البرتغال)، CSDR، CNS–Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CSA (السنگال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT–CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ١. FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٩. CSN (كندا)، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT (اكودور)، LLC (ليسوتو)، GEFONT (نيبال)، PWF (باكستان)، UGT (البرتغال)، CNTS (السنغال).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (اكودور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد ليس أمراً مهماً فحسب بل إنّ إضفاء السمة المنظمة على علاقات العمل يساويه في الأهمية.

CGT (الأرجنتين). تعزيز العلاقات الصناعية أمراً أساسياً لمكانية نقل حقوق العمل والحقوق النقابية والحقوق في الضمان الاجتماعي، المرتبطة بإضفاء السمة المنظمة على العمالة.

BAK (النمسا). هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لتجنب ظروف العمل غير اللائقة وفق العاملين، من خلال مستويات أجور مناسبة وتحسين فرص العمل لصالح الأهل عن طريق تعزيز تقديم رعاية الأطفال.

CUT (البرازيل). ينبغي أن يتعزز الانتقال إلى العمالة المنظمة من خلال مبادئ الشمولية والإنصاف ومراعاة احتياجات المجموعات والأفراد.

CITUB (بلغاريا). ينبغي أن يكون الازدهار الاجتماعي جوهر التنمية الاقتصادية الناجحة، وإلا فإنه سيكون غاية في حد ذاته.

CSN (كندا). الدولة مسؤولة عن تنظيم سوق العمل وجودة العمالة وضمان عدم التمييز.

TUC (غانا). يمكن ربط ذلك ببرنامج العمل اللائق.

CTM (المكسيك). ينبغي ألا ينتهك ذلك الضمانات الأساسية في كل دولة.

CATP (بيرو). ينبغي أن يكون إضفاء السمة المنظمة وتنمية الاقتصاد على نحو تدريجي جزءاً من خطة العمل اللائق الوطنية بغية تجنب الارتجال والتنفيذ العشوائي للسياسات.

SGB (سويسرا). إضفاء السمة المنظمة على علاقات الاستخدام أمراً مساوياً في الأهمية.

TUC (المملكة المتحدة). هذا حكم لا جدل فيه.

PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي التشديد أيضاً على مفهوم التنمية المترافقة بالعدالة الاجتماعية.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي عدم الإشارة إلى مستوى الدخل.

CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). هذا من باب الأولوية في جميع الاقتصادات.

السؤال ٢٣

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنّ الاستراتيجية الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي ينبغي أن تلبّي احتياجات مجموعات محددة في المناطق الحضرية والريفية، لا سيما الشعوب الأصلية والأقليات والعمال المهاجرون والمعوقون والأشخاص المصابون بمرض مزمن والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتضررون منه واليتامى والأطفال المستضعفون؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤.

نعم: ٧٣. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، اكودور، مصر، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، لايتفيا، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا،

النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، البرتغال، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

لا: ١٦. البحرين، بليز، الدانمرك، السلفادور، استونيا، فرنسا، هنغاريا، إيطاليا، جمهورية كوريا، ليتوانيا، ماليزيا، قطر، السويد، أوكرانيا، المملكة المتحدة، فيتنام.

ردود أخرى: ٥. كندا، الجمهورية الدومينيكية، فنلندا، الهند، رومانيا.

التعليقات

الأرجنتين، سويسرا. الإشارة إلى احتياجات خاصة للمجموعات المستضعفة دون تعداد فئات الأشخاص.

بنغلاديش، بليز، كمبوديا. ينبغي التصدي لاحتياجات جميع أنواع المجموعات المستضعفة.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي أن تكون احتياجات المجموعات الخاصة جزءاً من مد نطاق تغطية الحماية الاجتماعية المفوضية إلى تعميم الحماية.

الكاميرون. ينبغي أن يشمل مد نطاق الضمان الاجتماعي جميع مستويات المجتمع من قبيل العمال في الاقتصاد غير المنظم.

كندا. ينبغي أن تحدد السلطة المختصة بعد التشاور المجموعات المحددة التي يتعين أن تعالجها استراتيجيات الضمان.

الصين. لا بد من تعريف عبارة "العمال المهاجرون".

كوستاريكا. ينبغي عدم استبعاد أي قطاع من برامج الضمان الاجتماعي.

قبرص. ينبغي معالجة المجموعات المستضعفة بصورة عامة بما يتيح قدرأ أكبر من المرونة فيما يتعلق بالظروف الوطنية الخاصة.

الدانمرك. يجب أن تكون نقطة البداية تقييم الاحتياجات وليس هوية المجموعات.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي النظر في هذه الاحتياجات ضمن السياسات العامة المتصلة بهذه المجموعات.

اكوادور. ينبغي تقديم الرعاية على وجه السرعة إلى أفراد المجموعات المستضعفة.

السلفادور. يجب أن يكون الضمان الاجتماعي حقاً من حقوق الإنسان الأساسية دون تمييز أو معاملة تفضيلية.

استونيا. ينبغي عدم تفضيل النظم الخاصة على النظم الشاملة.

فنلندا. انظر السؤال ١٥.

فرنسا. تشمل نظم الضمان الاجتماعي السكان برمتهم أو على الأقل طبقات واسعة من السكان. وينبغي أن تحدد الدول الأعضاء الشروط المؤهلة مع مراعاة ظروفها الوطنية.

غامبيا. هناك حاجة إلى تغطية كاملة وشاملة بالضمان الاجتماعي للسكان في هذه الفئات، بالاستناد إلى التضامن.

ألمانيا. يجب أن تكون معايير الأهلية مصممة بأسلوب موضوعي، أي أن يكون هناك مستوى أساسي من الحماية للجميع مع إضافة في حالة الاحتياجات الخاصة. وينبغي أن يتاح للأشخاص المعوقين سبل الحصول على نظم النظام الاجتماعي وأن يكون هناك تدابير خاصة وفقاً لاحتياجاتهم.

غواتيمالا. هذه من مسؤولية الدولة وليس من مسؤولية النظم الاكتتابية.

هنغاريا. لا بد من معالجة حالة بعض المجموعات تحديداً في سياق الضمان الاجتماعي. غير أنه من الأفضل إدراج إشارة عامة إلى احتياجات المجموعات الأشد حرماناً والأكثر استضعافاً دون إيراد قائمة مفصلة.

الهند. ينبغي النظر فعلياً في متطلبات المجموعات المستضعفة تحديداً من الضمان الاجتماعي.

إنونيسيا. ينبغي حذف عبارة "مرض مزمن" وربطها بالتعريف الوطني للرعاية الصحية الأساسية.

كينيا. احتياجات المجموعات المستضعفة المذكورة أساسية في تحقيق أهداف الضمان الاجتماعي.

جمهورية كوريا. انظر السؤال ٧(أ).

لاتفيا. يمكن أن يكون مفهوم ذكر المجموعات الخاصة أعم.

لبنان. فقط في إطار نظام إعاناتٍ شامل وليس بديلاً من الشمولية.

ليسوتو. ينبغي أن يكون لجميع فئات الناس المستضعفين الأولوية في الحصول على إعانات أرضية الحماية الاجتماعية، بصرف النظر عن لونهم أو جنسهم أو سنهم أو عرقهم أو دينهم أو انتمائهم السياسي.

لكسمبرغ، موريشيوس. أشد المستضعفين هم أشد المحتاجين إلى الحماية الاجتماعية.

المكسيك. ينبغي لاستراتيجيات مد نطاق الحماية الوطنية أن تتصدى لاحتياجات المجموعات المحددة وفقاً للظروف الوطنية وينبغي على الأقل أن توفر الحماية الصحية.

هولندا، البرتغال. ينبغي عدم ذكر المجموعات المستضعفة بهذا القدر من التفصيل.

نيكاراغوا. عند تنفيذ استراتيجيات مد نطاق الحماية، يجب مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل مجموعة.

النرويج. تحديد المجموعات المستضعفة بصورة خاصة بغية منحها الأولوية عند تطوير وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي هو ممارسة سليمة. ولكن يجب أن يظل الهدف الرئيسي هو توفير التغطية للجميع.

بنما. ينبغي تكيف النتائج مع وضع كل بلد إطاراً تشريعياً بشأن الضمان الاجتماعي بالاستناد إلى الموارد.

بيرو. ينبغي أن يكون لكل بلد إمكانية تحديد المجموعات السكانية التي ينبغي حمايتها.

رومانيا. انظر السؤال ١٥. وينبغي لتدابير الضمان الاجتماعي المنفذة في كل دولة عضو أن تتصدى للاحتياجات الخاصة للفئات المستضعفة.

السنگال. يجب أن يكون النهج غير تمييزي ويشمل الجميع وقائم على التضامن.

صربيا. الأسر ذات الأطفال هي أيضاً مجموعات مستضعفة يجب تزويدها بالمساعدة والدعم لتحصل على الحد الأدنى من أمن الدخل وتكافؤ الفرص لحياة مستقلة وإدماج اجتماعي.

السويد. تفضل نظام رعاية عاماً يكون على قدم المساواة للجميع. وينبغي تجنب إيراد قائمة بالمجموعات لأن مثل هذه القائمة لا يمكن أبداً أن تشمل جميع المجموعات المستضعفة.

تركيا. استخدام تدابير إيجابية بغية الحلول دون التمييز القائم أصلاً (تمييز إيجابي) هو أمر مشروع. ولذا من المناسب التشديد على احتياجات المجموعات الخاصة.

أوكرانيا. ينبغي أن يكون لجميع المجموعات السكانية الحق في الضمان الاجتماعي بصرف النظر عن مكان العيش والقدرة البدنية والوضع الصحي والوضع الاجتماعي للأفراد المحتاجين للإعانات.

المملكة المتحدة. ينبغي أن تنص أرضية الحماية الاجتماعية على مجموعةٍ دنيا من الضمانات لأولئك المحتاجين؛ وتعد بعض المجموعات المحددة قد يزيد من انعزال المجموعات غير المذكورة في هذه القائمة. وتقترب عبارة "الاستراتيجية الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي يمكن أن تتصدى تحديداً لاحتياجات المجموعات المستضعفة"، على أن يترك للاستراتيجيات الوطنية ولأصحاب المصلحة أن يحددوا المجموعات الأشد استضعافاً.

الولايات المتحدة. قد تختلف قائمة الأشخاص المستضعفين من بلدٍ إلى آخر، من قبيل الأقليات العرقية أو الدينية. وينبغي الاستعاضة عن عبارة "لا سيما" بعبارة "من قبيل الأشخاص المسنين" بعد عبارة "المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية" وإضافة عبارة "العلامات".

فيتنام. ستكون هذه المجموعات مستفيدة من أرضية الحماية الاجتماعية، ولكن أرضية الحماية الاجتماعية هي لكل شخص ولكل مجتمع محلي.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ٩. AiG (أستراليا)، CNA، CNS (البرازيل)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، CCL (بيرو).

لا: ١١. BCCI (بليز)، CNC، CNI (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، CIP (البرتغال)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي).
ردود أخرى: ٥. OEB (قبرص)، EFP (باكستان)، CCSP، CTP (البرتغال)، IOE.

التعليقات

ANDI (كولومبيا). ينبغي للاستراتيجيات الوطنية أن تتبع معايير التناسبية والمساواة. وينبغي إرساء إعانات خاصة للمحتاجين، رهناً بالحالة الوطنية.
OEB (قبرص)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، UPS (سويسرا)، IOE. ينبغي تجنب قائمة لا تنتهي؛ ويكفي أن يذكر أنه ينبغي مراعاة احتياجات المجموعات المستضعفة.
ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). من الأفضل أن تكون محددة وأن تذكر أولوياتها.
CONEP (بنما). الأمثلة غير ضرورية لأن كل بلد لديه مجموعات مختلفة واحتياجات مختلفة.
CCL (بيرو). ينبغي أن يتصدى الضمان الاجتماعي في بادئ الأمر لاحتياجات الأشد استضعافاً.
CCSP (البرتغال). ينبغي أن تكون مسألة المجموعات المحددة قراراً وطنياً، بالرغم من أنه يمكن للتوصية أن تعطي بعض الأمثلة العامة. وعليه، ينبغي الاستعاضة عن عبارة "في المناطق الحضرية والريفية، لا سيما" بعبارة "من قبيل".
CTP (البرتغال). قد يكون من الأدق استخدام نطاق أوسع لأن هناك مجموعات أخرى ينبغي عدم ممارسة التمييز ضدها.
SN (السويد). انظر السؤال ١٧. ينبغي تجنب تعداد مجموعات محددة لأنه لا يمكن أن يشمل ذلك جميع الفئات المستضعفة.
CIU (أوروغواي). ينبغي أن يقتصر الأمر على التأكيد أنه ينبغي التصدي لاحتياجات المجموعات المستضعفة في سياق كل بلد.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٦.

نعم: ٨٧. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CSDR (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنگال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٥. CROC (المكسيك)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، LO، SACO، TCO (السويد).

ردود أخرى: ٤. AKAVA، SAK، STTK (فنلندا)، UGT (البرتغال).

التعليقات

NCTUB (جزر البهاما). يجب معالجة القضايا المرتبطة بالمهاجرين غير القانونيين.
NTUCB (بليز). قد يبدو هذا الأمر تمييزياً.
CUT (البرازيل). ينبغي أن يكون الضمان الاجتماعي شاملاً وأن يستند إلى مبدأ الإنصاف بغية كفالة حماية أكثر المجموعات استضعافاً.
CITUB (بلغاريا). احتياجات الفئات المذكورة مختلفة وقد تتطلب أدوات محددة ونهجاً مختلفة.
CSN (كندا). إذا كانت نفس المعاملة مطبقة بصرف النظر عن الوضع الخاص لكل شخص، فقد يؤدي ذلك إلى التمييز. ولا بد من مراعاة الاحتياجات الخاصة بالتالي بغية تحقيق المساواة الحقيقية.

CTC، CUT (كولومبيا). الالتزام بضمان حد أدنى معيّن بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كما تفسره لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التعليق العام رقم ٣) لا ينطبق فقط على الرعاية الصحية الأساسية الأولية بل على ضمانات دنيا أخرى.

CNTD، CNUS، (الجمهورية الدومينيكية)، CGTP (بيرو). ينبغي مراعاة المساواة بين الجنسين.
AKAVA، SAK، STTK (فنلندا). ينبغي التشديد على الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية للمحرومين. وبالنظر إلى الفوارق الوطنية، ينبغي أن يترك للدول الأعضاء تعريف المجموعات المستضعفة.
TUC (غانا). ينبغي توسيع القائمة لتشمل جميع الأشخاص المستضعفين.
UNTSITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي إجراء استقصاءات خاصة لتقييم ظروف معيشة المجموعات السكانية المحددة.
JTUC-RENGO (اليابان). ينبغي إدراج الإجراءات الإيجابية ودعم الأقليات الاجتماعية.
MCTU (ملاوي)، CROC (المكسيك). ينبغي أن تكون شاملة وغير تمييزية.
LO (النرويج). تحديد المجموعات المستضعفة بصورة خاصة ممارسة سليمة ولكن يجب أن يظل الهدف الرئيسي توفير التغطية للجميع.

CS (بنما). ينبغي أن يتلقى الأشخاص المعوقون والمصابون بأمراض مزمنة معاملة خاصة.
CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FPU (أوكرانيا). ينبغي لسياسات الضمان الاجتماعي أن تعطي الأفضلية لبعض فئات الناس ولكن ينبغي مراعاة جميع أنواع الاحتياجات.
UGT (اسبانيا). تعداد المجموعات المستضعفة ينطوي على خطورة لأنه قد يؤدي إلى إغفال بعضها.
TCO، SACO، LO (السويد). نفضل نظام رعاية عاماً والمساواة للجميع.
SGB (سويسرا). ينبغي إضافة الأسر والشباب والأشخاص المستبعدين من سوق العمل والمسنين.
TUC (المملكة المتحدة). الصياغة كما هي واردة تتيح للحكومات إدراج مجموعات مستضعفة بصورة خاصة في دولة عضو معينة وتحبط استبعاد المجموعات الواردة في القائمة.
PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي إدراج الأقليات وبنبغي أن يستند ذلك إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز.
FETRATL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). هذا الأمر للجميع وينبغي أن يكون كذلك.

السؤال ٢٤ هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي لاستراتيجية مد نطاق الضمان الاجتماعي أن تحدد كيف ترمع الدولة العضو تحسين تغطية الضمان الاجتماعي القائمة ضمن جدول زمني محدد؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤.

نعم: ٦٣. ألبانيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروندي، كمبوديا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الجمهورية الدومينيكية، اكادور، مصر، استونيا، غامبيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السويد، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

لا: ٢٧. الأرجنتين، أرمينيا، بيلاروس، بلغاريا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، إيطاليا، جمهورية كوريا، لايتوا، ليتوانيا، ماليزيا، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، صربيا، سويسرا، فيتنام.

ردود أخرى: ٤. فنلندا، الهند، رومانيا، سورينام.

التعليقات

بنغلاديش، بنن. من شأن ذلك أن يتيح للدول الأعضاء أن تحدد الخطوات التدريجية في اتجاه مد نطاق الضمان الاجتماعي.
بيلاروس. لا بد من النظر في الاحتياجات الاجتماعية وفي القدرات المالية للدولة عند مد نطاق التغطية ضمن إطار زمني محدد. ولا تتيح السمة الخاصة لهذه التدابير وضع حدود زمنية واضحة للتنفيذ.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات، قبرص، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، المكسيك، بيرو. ينبغي للدول الأعضاء أن تضع أولوياتها بالاستناد إلى ظروفها الاجتماعية والاقتصادية.

الكاميرون. ينبغي ألا يكون تنفيذ استراتيجية الضمان الاجتماعي قيداً بالنسبة للدول الأعضاء.

كندا. انظر السؤال ٢٣.

الصين. هذا الهدف مرتفع للغاية بحيث يتعذر أن تحققه غالبية الدول الأعضاء.

الجمهورية التشيكية. هذا عنصر أساسي في كل استراتيجية ولا يلزم بالتالي إدراجه في هذا الموضوع.

اكوادور. يقتضي هذا الأمر أن يكون لدى الدول الأعضاء خطط يمكن تحقيقها على الأمدين المتوسط والطويل.

السلفادور. لا يتوقف ذلك على قرار وحيد بل هو حصيلة اتفاق بين مختلف القطاعات فضلاً عن عوامل أخرى بما فيها الموارد المالية والشؤون الديمغرافية.

فنلندا، رومانيا. انظر السؤال ١٥.

فرنسا. ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على أن تضع بذاتها الأهداف والتفاصيل.

منغاريا. في حين يندرج هذا الأمر في الاختصاصات الوطنية يمكن للدول الأعضاء أن تبحث في هذه الخطط خلال إعداد هذه الاستراتيجية.

الهند. من غير الممكن وضع حدود زمنية أو الالتزام بها. غير أنه يمكن إرشاد الدول الأعضاء إلى منح الأولوية المناسبة لهذا المجال.

كينيا. من شأن الالتزامات بإطار زمني معين أن تضمن أن الدول الأعضاء تتخذ التدابير اللازمة؛ ومن الضروري وضع خطة عمل مفصلة.

جمهورية كوريا، سويسرا. انظر السؤال ١٧.

قيرغيزستان. من خلال قرار تتخذه لجنة ثلاثية.

ليسوتو. قد يكون ذلك ضرورياً لضمان تقيد الدول الأعضاء بالتزاماتها.

لكسمبرغ. من شأن إطار زمني محدد أن يسهل التنفيذ ومشاركة أصحاب المصلحة.

ماليزيا. ينبغي عدم تحديد إطار زمني موحد بل مراعاة احتياجات الدول.

موريشيوس. من شأن التخطيط الواقعي والسليم أن يسهل التنفيذ.

هولندا. انظر أعلاه.

النرويج. انظر الملاحظات العامة.

البرتغال. هذا جزء من الاختصاص الوطني. وتشير الأحداث العالمية الأخيرة والأزمة الاقتصادية إلى أن الدول قد لا تكون قادرة على التقيد بهذه الالتزامات.

سورينام. ينبغي وضع إطار زمني محدد بعد بحث وافٍ ومشاورات ثلاثية.

أوروغواي. ينبغي النظر فقط في أطر زمنية تقريبية وفي السياق الدولي والوطني والمستوى الأساسي الذي ينطلق منه البلد والتنفيذ التدريجي للاستراتيجية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ١٠. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، SPD (الجمهورية التشيكية)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، IOE.

لا: ١٢. CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، MEDEF (فرنسا)، KEF (جمهورية كوريا)، CCSP، CTP (البرتغال)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي).
ردود أخرى: ٣. OEB (قبرص)، EFP (باكستان)، CIP (البرتغال).

التعليقات

ANDI (كولومبيا). ينبغي تجنب أطر زمنية محددة ولكن يمكن إرساء أهداف منشودة.
OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، NHO (النرويج)، IOE. عبارة "جدول زمني محدد" غامضة للغاية.
ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). هل تشير عبارة "جدول زمني محدد" إلى وضع استراتيجية أو إلى التنفيذ؟ وينبغي وضعها بناءً على ذلك.
KEF (جمهورية كوريا). من شأن ذكر ضرورة وضع جدول زمني محدد في التوصية أن يلقي مسؤوليات مفرطة على عاتق الدول الأعضاء.
EFP (باكستان). تطور تدريجي.
CCL (بيرو). ينبغي للحكومة أن تحدد ذلك.
CCSP (البرتغال). يبدو الحكم غامضاً للغاية. وعليه ينبغي الاستعاضة عن عبارة "ينبغي لاستراتيجية مد نطاق الضمان الاجتماعي أن تحدد" بعبارة "يمكن لاستراتيجية مد نطاق الضمان الاجتماعي أن تحدد".
CIP (البرتغال). ينبغي للدولة العضو أن تحدد ذلك. وعبارة "جدول زمني محدد" غامضة.
SN (السويد). انظر السؤال ١٧. وينبغي للدول الأعضاء أن تحدد الأطر الزمنية لتقييم الحماية الاجتماعية التي تقدمها وإذا كان هناك ضرورة ومجال لتحسينها.
UPS (سويسرا). هذا البند مغرق في التفاصيل. ويجب أن يختار كل بلد نظامه الخاص.
CIU (أوروغواي). ليس الوضع الاقتصادي العالمي مناسباً لتحديد إطار زمني.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٨٩. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، ACFTU (الصين)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيجال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).
لا: ٣. CSDR (رومانيا)، FPU (أوكرانيا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ١. UGT (البرتغال).

التعليقات

CUT (البرازيل). ما دامت استراتيجيات مد النطاق تحترم دستور منظمة العمل الدولية والاتفاقية رقم ١٠٢ وتضمن آليات الإدارة التشاركية والرصد.
CITUB (بلغاريا). هذه ضوابط معتادة في كل استراتيجية.
ACFTU (الصين). من الضروري والمفيد تماماً وضع استراتيجية لمده نطاق الحماية الاجتماعية مرفقة بإطار زمني لتحسين تغطية الحماية الاجتماعية القائمة.

CTC، CUT (كولومبيا). من المهم القيام بذلك ضمن إطار زمني محدد.
 UGTD (جيبوتي). ينبغي اعتماد أهداف ومؤشرات تقيس كفاءة أرضية الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني.
 TUC (غانا)، CS (بنما). ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على وضع هذه الخطة عن طريق عملية الحوار الاجتماعي.
 UNSITRAGUA (غواتيمالا). هذا أمر أساسي في قياس التقدم أو الركود أو التراجع في أوضاع الناس وفعالية توزيع الموارد.

MCTU (ملاوي). ينبغي إدماج عناصر الضمان الاجتماعي القائمة بما يتماشى مع هذا الصك.
 CATP (بيرو). من شأن ذلك أن يساعد على قياس التقدم.
 UGT (البرتغال). ينبغي ألا يكون ذلك جامداً للغاية في هذا الصدد.
 CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي إعطاء كل دولة عضو جدولاً زمنياً معقولاً.
 FETRATL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). الضمان الاجتماعي حق ينبغي تطبيقه فوراً.

السؤال ٢٥ هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي لاستراتيجية مد نطاق الضمان الاجتماعي أن تحدد أهدافاً بشأن تحقيق التغطية لجميع السكان تدريجياً ومجموعة الإعانات ومستوياتها، إلى جانب الوسائل المالية لتغطية النفقات ذات الصلة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤.

نعم: ٧١. ألبانيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، اكودور، مصر، استونيا، فرنسا، غامبيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، طاجيكستان، تايلند، تركيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ٢٠. الأرجنتين، أرمينيا، كندا، كولومبيا، قبرص، الدانمرك، السلفادور، ألمانيا، هنغاريا، إيطاليا، جمهورية كوريا، ماليزيا، المكسيك، بولندا، البرتغال، قطر، سلوفينيا، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة.

ردود أخرى: ٣. فنلندا، الهند، رومانيا.

التعليقات

بنغلاديش. هذا مفيد كمقياس للتقدم ولكن النمو الاقتصادي أساسي للتغطية.

بنن، قبرص. انظر السؤال ٢٤.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. يجب على كل دولة عضو أن تحلل أثرها الاجتماعي.

الكاميرون. ينبغي تقييم تنفيذ الاستراتيجية في دراسة للجوى.

كندا. انظر السؤال ٢٣.

الدانمرك. هذا طموح للغاية. وغايات أو أغراض مصاغة على نحو أسلس، أفضل من الأهداف.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي أن تكون ذات طبيعة دلالية. وينبغي تقديم الإرشاد بشأن التمويل (الحيز المالي والميزانية الاجتماعية).

اكودور. ينبغي للدولة أن تقيم الأهداف وتحددها.

السلفادور. من الضروري تحديد السكان الذين يستفيدون من تغطية الحماية الاجتماعية، والشروط المؤهلة ومد نطاق مجموعة الإعانات والخدمات الاجتماعية وجودتها.

فنلندا، رومانيا. انظر السؤال ١٥.

فرنسا، هولندا. انظر أعلاه.

ألمانيا. ينبغي تجنب الأهداف لأنها تقتضي مجموعة من المؤشرات مما قد يقوض السمة غير الملزمة للتوصية.

غواتيمالا. هذا أساسي للإشارة إلى وسائل تغطية التكاليف.

هنغاريا. رغم أن هذا الأمر جزء من الاختصاصات الوطنية، يمكن أن تنتظر الدول الأعضاء في تحديد هذه الأهداف خلال إعداد هذه الاستراتيجية.

الهند. ينبغي عدم النص على أطر زمنية أو أهداف محددة للتغطية ومستويات الإعانات، نظراً إلى الظروف الوطنية والأوضاع المتغيرة.

كينيا. من شأن التركيز على أهداف محددة أن يضع قائمة بما يجب القيام به، مما سيخفف من إمكانية ترك أي فئة جانبا.

جمهورية كوريا، سويسرا. انظر السؤال ١٧.

ليسوتو. يمكن استخدام ذلك كمعالم مرجعية لقياس الأداء وللرصد والتقييم.

لكسمبرغ. ينبغي صياغة أهداف محددة وواضحة.

موريشيوس. ينبغي أن يكون التنفيذ أكثر فعالية.

المكسيك، البرتغال، سري لانكا. ينبغي للدولة أن تحدد أهدافاً وغايات على أساس ظروفها وقدراتها.

نيكاراغوا. ينبغي تعزيز هذه الخطة بدراسة وينبغي أن تتضمن جميع العناصر المحددة.

بيرو. يمكن للبلدان أن تستخدم أهدافاً ومؤشرات مرجعية، بما في ذلك على الأمد الطويل، لتقييم التقدم في مد نطاق الحماية الاجتماعية.

المملكة المتحدة. هذا الاشتراط المفصل الذي يشمل السكان برمتهم غير واقعي بالنسبة للدول التي تمتلك موارد مالية وموارد أخرى محدودة.

أوروغواي. يضمن ذلك استدامة النظم والبرامج.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ٦. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، NEF (ناميبيا)، CCL (بيرو).

لا: ١٥. CNA، CNC، CNI (البرازيل)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، CCSP، CTP (البرتغال)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي).

ردود أخرى: ٤. OEB (قبرص)، EFP (باكستان)، CIP (البرتغال)، IOE.

التعليقات

ANDI (كولومبيا). ينبغي لاستراتيجية مد النطاق أن تحدد الأهداف وأن تضع بصورة عامة أساليب تغطية الإنفاق. OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، UPS (سويسرا)، IOE. في هذا قيد كبير؛ ويمكن للاستراتيجيات أن تتغير بمرور الزمن وفقاً للماليات العامة.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). فقط إذا كان هناك مراجعة وعملية استرجاع للمعالم، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل. KEF (جمهورية كوريا). النص على ضرورة تحديد الأهداف ومجموعة ومستويات الإعانات ووسائل التمويل لتغطية الإنفاق ذات الصلة، يفضي إلى مسؤوليات مفردة.

VNO-NCW (هولندا). هذا مغرق في التفاصيل. ومن الأمثل أن تضع الدول الأعضاء استراتيجية لمد نطاق الضمان. EFP (باكستان). ينبغي أن يكون ذلك جزءاً من الاستراتيجية الوطنية.

CONEP (بنما). يتوقف ذلك على تنمية الاقتصاد.
 CCL (بيرو). يتوقف ذلك على الخطط والبرامج الحكومية.
 CIP (البرتغال). الدول الأعضاء هي الوحيدة التي تملك اختصاص تحديد الأهداف والنطاق ومستويات الإعانات فضلاً عن الوسائل المالية لوضع الأهداف المشار إليها.
 CCSP (البرتغال). الحكم طموح ومحدد للغاية؛ وينبغي احترام الظروف الوطنية.
 SN (السويد). انظر السؤال ١٧.
 CIU (أوروغواي). يمكن أن تتغير الاستراتيجيات المعنية، بمرور الزمن.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٨٨. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قيرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUT (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT- (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٣. CUT، CTC (كولومبيا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٢. CSC (الكونغو)، UGT (البرتغال).

التعليقات

CUT (البرازيل). انظر السؤال ٢٤.
 CITUB (بلغاريا). هذا مهم للغاية ولا سيما فيما يتعلق بالوسائل المالية.
 CUT، CTC (كولومبيا). من شأن ذلك أن يفضي إلى عدم تقديم الخدمات.
 CASC (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي مراعاة الظروف الوطنية.
 UNSITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي وضع أهداف محددة من قبيل مد نطاق خدمات اجتماعية معينة.
 HMS (الهند). من المستحسن القيام بعمليات تقييم دورية.
 CS (بنما). ينبغي إدراج الإحصاءات والاستعراض والرصد في برامج الضمان الاجتماعي.
 CATP (بيرو). ينبغي أن يتضمن كل نظام مؤشرات واضحة وأهداف قابلة للقياس.
 CGTP (بيرو). ينبغي أن يكون هناك وضوح فيما يتعلق بالتمويل.
 UGT (البرتغال). ينبغي ألا يكون الحكم جامداً جداً في هذا الصدد.
 SGB (سويسرا). ينبغي كذلك ذكر الأولويات والمدد الزمنية.
 FPU (أوكرانيا). ينبغي استبعاد صياغة تتصل بالتحقيق التدريجي لتغطية السكان برمتهم.
 TUC (المملكة المتحدة). تنص الصيغة القائمة على "تحقيق التغطية لجميع السكان تدريجياً"، مما لا يقتضي إنجازات غير واقعية.

السؤال ٢٦

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أن استراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي ينبغي أن تسعى، حسب مقتضى الحال، إلى الاعتماد على القدرات المؤسسية القائمة وخطط الضمان الاجتماعي من قبيل التأمين الاجتماعي أو خطط المساعدة الاجتماعية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤ .

نعم: ٨٠. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بلير، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكامرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لايفيا، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بولندا، البرتغال، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

لا: ٨. الدانمرك، غواتيمالا، هنغاريا، ليتوانيا، بيلرو، الاتحاد الروسي، السويد، فيتنام.

ردود أخرى: ٦. كرواتيا، فنلندا، الهند، ماليزيا، باراغواي، رومانيا.

التعليقات

النمسا. قد يكون هذا الأمر مفيداً في بعض الظروف أما في ظروف أخرى فقد يكون من الأفضل تصميم نظام من البداية.

بلجيكا. ينبغي ألا يحول ذلك دون إصلاح بعض النظم أو المؤسسات حيثما يكون من الضروري زيادة الكفاءة.

بنن. ينبغي أن يقرر كل بلد ما إذا كان سيعتمد على القدرات المؤسسية والتجارب القائمة، مما قد يحول دون المآزق في تنفيذ الاستراتيجية.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. انظر السؤال ٢٣.

البرازيل. ينبغي أن تكون استراتيجية أرضية الحماية الاجتماعية قائمة على سياسات موجودة سابقاً، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي وسياسات توليد العمالة.

الكاميرون. يستند إصلاح الضمان الاجتماعي إلى الهياكل القائمة.

الدانمرك. انظر السؤال ١١.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي تحقيق الحد الأمثل من استخدام الموارد الهيكلية والتقنية.

اكوادور. ينبغي أن يكون الدعم تقنياً واقتصادياً.

السلفادور. وإلا فإنه لن يلبي احتياجات المؤمن عليهم.

فنلندا، رومانيا. انظر السؤال ١٥.

فرنسا. إذا كانت كفوة.

ألمانيا. ينبغي أن تكون أرضية الحماية الاجتماعية مصممة بأسلوب شفاف مقترن بلوائح واضحة وفعالة للاستناد إلى الإجراءات والنظم والمؤسسات الوطنية القائمة، كما ينبغي أن يكون التعاون الدولي قائماً على القدرات المؤسسية الموجودة والملكية الوطنية.

غواتيمالا. ينبغي ألا تكون هذه المبادرات مدعومة بخطط الضمان الاجتماعي الاكتتابية القائمة، بل ينبغي أن تكون مدعومة بموارد تمويل جديدة غير القروض.

هنغاريا. في حين أن هذه الاستراتيجية تندرج في الاختصاصات الوطنية، يمكن للدول الأعضاء أن تنتظر في الاعتماد على القدرات المؤسسية القائمة وخطط الضمان الاجتماعي خلال إعدادها.

الهند. تنقيح الخطط والقدرات المؤسسية القائمة أكثر استدامة وأكثر فعالية من حيث التكاليف من اعتماد خطط جديدة.

كينيا، لكسمبرغ. تسهم القدرات المؤسسية القائمة إسهاماً كبيراً من حيث الخبرة والهيكل الأساسي.

قيرغيزستان. ينبغي أن يكون التأمين الاجتماعي مستقراً ويمكن للمساعدة الاجتماعية أن تتغير رهناءً بعوامل مختلفة.

لبنان. حيثما توجد مثل هذه الخطط، وتكون ممولة تمويلًا جيدًا نسبياً، ينبغي الاستناد إليها.

ليسوتو. ينبغي للدول الأعضاء أن تزيد إلى أقصى حد قدرة الهياكل والقدرات المؤسسية القائمة عند اعتماد أرضية الحماية الاجتماعية تدريجياً.

ماليزيا. هذا غير ملائم.

موريشيوس. من شأن ذلك أن يؤثر تأثيراً إيجابياً على الآثار المالية للتدابير المعتمدة.

المكسيك. ينبغي للاستراتيجيات الوطنية أن تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية فيما يتعلق بتنظيم وتشغيل نظم الضمان الاجتماعي لديها.

هولندا. "إعادة اختراع العجلة" هدر للوقت والمال. بيد أنه ينبغي عدم استبعاد أشكال جديدة من الحماية الاجتماعية بالاستناد إلى الظروف الوطنية.

باراغواي. يتوقف ذلك على الظروف الوطنية. وينبغي تقييم القدرات والخطط الوطنية لتقدير الإمكانيات.

بيرو. يتوقف ذلك على الظروف الوطنية.

الاتحاد الروسي. بعض أنواع الدعم الاجتماعي، من قبيل الخدمات الاجتماعية، يمكن أن تقدم خارج إطار التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية.

السنغال. ينبغي مراعاة قدرات المؤسسات العامة ذات الصلة، من قبيل الوزارات المسؤولة عن الحماية الاجتماعية.

السويد. الدول الأعضاء هي التي تقرر طريقة إنشاء أرضية الحماية الاجتماعية لديها، سواء بالاستناد إلى الهياكل القائمة أو باستحداثها.

الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن جميع الإشارات إلى "خطط" بعبارة "استراتيجيات".

فيتنام. رهناءً بأولويات كل بلد عضو.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ١٩. AiG (أستراليا)، CNA، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، OEB (قبرص)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٤. BCCI (بليز)، CNC، CNI (البرازيل)، SN (السويد).

ردود أخرى: ٢. CIP (البرتغال)، EFP (باكستان).

التعليقات

BCCI (بليز). خطط المساعدة الاجتماعية موجودة في الاقتصادات القادرة على تحقيق وفورات الحجم والحصول على اشتراكات يعتد بها من طبقة عاملة كبيرة ومنظمة.

ANDI (كولومبيا). ينبغي أن يكون الضمان الاجتماعي هدفاً طويل الأمد يتعين تحقيقه بأسلوب منسق وواقعي. وينبغي لخطط نظم الضمان الاجتماعي القائمة من قبيل التأمين الاجتماعي أو برامج المساعدة الاجتماعية أن تشارك في هذا المسعى.

OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NHO (النرويج)، UPS (سويسرا)، IOE. هناك أيضاً حاجة إلى إصلاح بعض الخطط والنظم.
VNO–NCW (هولندا). فقط إذا كانت النظم القائمة مناسبة ومعقولة التكلفة.
CCL (بيرو). ينبغي لنظم الضمان الاجتماعي القائمة أن تقدم الدعم ويجب تحسينها. وهذا أفضل من البدء من لا شيء.
CIP (البرتغال). هذه القضية تعني الدول دون غيرها.
SN (السويد). انظر السؤال ١٧.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢.

نعم: ٧٥. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، FGTEB (بلجيكا)، NTUCB (بلين)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC (الجمهورية الدومينيكية)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، ÉSZT (هنغاريا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC–RENGO (اليابان)، COTU–K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP–IN (البرتغال)، CNS–Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CSA، CNTS (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢. CUT (البرازيل)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين).

ردود أخرى: ١٥. BWU (بربادوس)، UGT (البرازيل)، CTRN (كوستاريكا)، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، ASI (آيسلندا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، LLC (ليسوتو)، UGT (البرتغال)، PIT–CNT (أوروغواي).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، BWU (بربادوس)، FGTEB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS–Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CSA، CNTS (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، SGB (سويسرا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). رهنأ بالأوضاع الوطنية. وينبغي إجراء تقييم شامل للقدرات والخطط الوطنية لتقدير الإمكانيات.

NTUCB (بلين). ينبغي أن تكون هذه الخطط ممولة من الضرائب.

CUT (البرازيل). رغم أن الدعامة الاكتئابية مهمة، ينبغي تعزيز مسؤولية الدولة ومفهوم الضمان الاجتماعي.

CSN (كندا). إذا كان هذا فعالاً.

CATP (بيرو). ينبغي استخدام القدرات المؤسسية القائمة وخطط الضمان الاجتماعي كقاعدة للمضي قدماً في اتجاه توسيع النطاق بما يتماشى مع الاتفاقية رقم ١٠٢.

CGTP (بيرو). ينبغي الاستناد إلى التشريعات.

FNPR (الاتحاد الروسي). رهنأ بالظروف الوطنية.

LO، SACO، TCO (السويد). ينبغي ألا تندرج التفاوتات في النظام.

PIT–CNT (أوروغواي). رهنأ بالظروف الوطنية، وينبغي تحديد جداول زمنية للتقيد بالمبادئ الواردة في الاتفاقية

رقم ١٠٢.

CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). يمكن تحقيق توسيع النطاق من خلال المساعدة الاجتماعية أو خطط التأمين الاجتماعي إذا كانت ممولة من الميزانية الوطنية.

السؤال ٢٧ هل ينبغي للتوصية أن تشجع الدول الأعضاء على سد الثغرات في التغطية فيما يتعلق بالأشخاص القادرين على دفع الاشتراكات من خلال الخطط القائمة على الاشتراكات، حسب مقتضى الحال؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤ .

نعم: ٨٣. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، استونيا، فرنسا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قبرغيزستان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ٦. قبرص، السلفادور، غامبيا، هنغاريا، ماليزيا، السويد.

ردود أخرى: ٥. الدانمرك، فنلندا، الهند، إسرائيل، إيطاليا.

التعليقات

الأرجنتين. ينبغي أن تهدف أرضية الحماية الاجتماعية إلى إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد والعمالة المسجلة.

النمسا. انظر السؤال ٢٦. أما مسألة معرفة ما إذا كان يمكن استخدام الاشتراكات لسد الثغرات في التغطية فلا بد من تقييمها حالة بحالة.

بنغلاديش. إن ذلك يشجع إحساساً بالانتماء ويطور الخطط القائمة على الاشتراكات.

بنن. هذا يتيح توسيع نطاق الإعانات المقدمة بموجب الخطط القائمة على الاشتراكات.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي أن تغطي الخطط القائمة على الاشتراكات جميع مجموعات الحرف والمهن، التي تستفيد من نشاطها. ويجب على الدولة أن تغطي الجزء الباقي.

الكاميرون. ينبغي مراعاة العمل للحساب الخاص.

قبرص، السلفادور. ينبغي للدول أن تحدد طريقة سد الثغرات في التغطية.

الجمهورية التشيكية. ينبغي للدول الأعضاء أن تبت في أساليب التمويل بما يتماشى مع الظروف الوطنية.

الجمهورية الدومينيكية. هذا جزء من مد التغطية على نحو تدريجي.

اكوادور. التضامن يكفل إمكانية حصول الجميع على الضمان الاجتماعي.

فنلندا. انظر السؤال ١٥.

فرنسا. هذا شرط للمشاركة والتماسك الوطنيين.

غواتيمالا. إذا كان لديها قدرات اكتتابية فيمكنها الحصول عليها من خلال مقدمي الخدمات من الخاصة.

هنغاريا. في حين أنّ مثل هذه الاستراتيجية تدرج ضمن الاختصاصات الوطنية، يمكن للدول الأعضاء أن تنتظر في هذه الإمكانيات خلال إعداد الاستراتيجيات.

الهند. تختلف القرارات المتعلقة بالخطط القائمة على الاشتراكات، رهناً بتوافر الأموال وبقدرة المستفيدين على دفع الاشتراكات.

إسرائيل، إيطاليا. هناك حاجة إلى توضيح البند.

كينيا، ليسوتو، باراغواي، رومانيا. العمال وأصحاب العمل الذين يملكون قدرة على دفع الاشتراكات ينبغي أن يشاركوا في الخطط القائمة على الاشتراكات.

لبنان. بعض الخطط، من قبيل الرعاية الصحية، قد تكون أكثر نجاعة من حيث التكلفة إذا قدمت على نحو شامل وجرى تمويلها من الضرائب.

لكسمبرغ. تشجع فكرة التضامن والقبول بتجميع المخاطر الاقتصادية فيما بين أعضاء المجموعة.

موريشيوس. من شأن توسيع نطاق قاعدة الإيرادات بغية سد الثغرات في التغطية أن يخفف من الضغط على الأموال العامة ولكنه قد يقتضي قرارات سياسية عديدة من جانب الحكومات.

المكسيك. ينبغي تعريف عبارة "الثغرات في التغطية" لتجنب اللبس، ويمكن أن يكون سد الثغرات في التغطية من خلال الخطط القائمة على الاشتراكات أمراً معقداً بسبب تزايد انتشار العمالة غير المنظمة.

هولندا. ينبغي أن تكون النظم الوطنية قائمة على مبدأ التضامن بين المجموعات السكانية (ويمكن أن تكون ممولة فقط من خلاله).

السويد. ينبغي أن يكون النظام عاماً ولجميع الأشخاص.

الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "خطط" بعبارة "استراتيجيات".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥ .

نعم: ٧. AiG (أستراليا)، CNA (البرازيل)، MEDEF (فرنسا)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، CONEP (بنما)، CTP (البرتغال).

لا: ١٤. BCCI (بليز)، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، SPD (الجمهورية التشيكية)، OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، CCL (بيرو)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

ردود أخرى: ٤. ANDI (كولومبيا)، CCSP، CIP (البرتغال)، EFP (باكستان).

التعليقات

ANDI (كولومبيا). ينبغي توضيح هذا البند.

OEB (قبرص)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، NHO (النرويج)، CIP (البرتغال)، CIU (أوروغواي)، IOE. لا يندرج ذلك ضمن ولاية التوصية بل ضمن ولاية الاتفاقية رقم ١٠٢.

EFP (باكستان). يمكن النظر في ذلك على المستوى الوطني رهناً بجدواه وبالقدرة على رصده.

CCL (بيرو). التضامن هو مبدأ من مبادئ الضمان الاجتماعي.

CIP (البرتغال). ينبغي عدم تشجيع الدول على تغطية الفوارق في قدرة الناس على الدفع من خلال خطط مناسبة.

CCSP (البرتغال). ينبغي أن يكون الحوار الاجتماعي جزءاً من العملية؛ وينبغي إضافة عبارة "حسب مقتضى الحال وبعد التشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال".

SN (السويد). انظر السؤال ١٧.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٨٥. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN

(كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CSA، CNTS (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTU (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

٦. CUT (البرازيل)، LBAS (لاتفيا)، LO، SACO، TCO (السويد)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

رود أخرى: ٢. CSN (كندا)، UGT (البرتغال).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، JTUC-RENGO (اليابان)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). ينبغي للعمال ولأصحاب العمل الذين يملكون قدرة على دفع الاشتراكات أن يشاركوا في الخطط القائمة على الاشتراكات.

CGT (الأرجنتين). من شأن ذلك أن يعزز الخطط القائمة على الاشتراكات ويضمن استدامة النظام. NCTUB (جزر البهاما). ينبغي أن تكلف الدول الأعضاء بسد الثغرات في التغطية، لا أن تشجع على ذلك فقط. NTUCB (بليز). يجب أن يتم ذلك تدريجياً بمساهمة من دوائر الأعمال. CUT (البرازيل). ينبغي أن يستند تنفيذ الإعانات الشاملة إلى فرض الضرائب القائمة على التضامن. CITUB (بلغاريا). هذا يعزز التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية والتجانس في المجتمع. CSN (كندا). ينبغي عدم إعاقة الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. CUT، CTC (كولومبيا). هذا مهم بغية حماية الأفراد المستضعفين. ČMKOS (الجمهورية التشيكية). هناك اتجاه نحو الاستعاضة عن النظم القائمة على الاشتراكات بنظم ممولة من الضرائب بغية تقييد حقوق (مستحقات) المستفيدين.

CTM (المكسيك). ما دامت مبادئ المساواة والتناسبية محترمة لدفع الاشتراكات. CATP (بيرو). من شأن ذلك أن يضمن تنفيذاً صحيحاً للنظام وقبولاً به. CGTP (بيرو). يمكن إقامة نظام متمايز. LO، SACO، TCO (السويد). ينبغي أن يكون النظام عاماً ومتساوياً للجميع. SGB (سويسرا). ينبغي للعمال ولأصحاب العمل الذين يملكون القدرة على دفع الاشتراكات أن يشاركوا في الخطط القائمة على الاشتراكات. PIT-CNT (أوروغواي). هذا ما يعيد تأكيد مبادئ الضمان الاجتماعي ولا سيما مشاركة الشركاء الاجتماعيين والشمولية والتضامن. CTU (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي أن تغطي أرضيات الحماية الاجتماعية كذلك الأشخاص ذوي القدرة على دفع الاشتراكات. FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي ألا تكون هذه الخطط قائمة على الاشتراكات ولا يمكنها أن تكون كذلك.

السؤال ٢٨

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أن تصميم الاستراتيجية الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي وجدولها الزمني وانتظام تحديثاتها، ينبغي أن تخضع إلى حوار وطني فعال؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤ .

نعم: ٨٤. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، اكادور، مصر، السلفادور، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاقتيا، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ٥. هنغاريا، ليتوانيا، ماليزيا، قطر، المملكة المتحدة.

ردود أخرى: ٥. الدانمرك، استونيا، فنلندا، الهند، رومانيا.

التعليقات

الأرجنتين. ما دامت القواعد الديمقراطية المشروعة للتمثيل السياسي والبرلماني محترمة.

أستراليا. انظر السؤال ٩(هـ). وينبغي للدول الأعضاء أن تتشاور مع الشركاء الاجتماعيين ومع ممثلين عن المستفيدين.

البحرين. لا بد من توافق جميع أطراف الإنتاج على هذا النوع من الاستراتيجيات.

بنغلاديش. هذا ما يعزز التوعية.

بنن. من شأن هذا الأمر أن يتيح مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في العملية بهدف تحقيق نتائج مرضية.

الكاميرون. من خلال حوار ثلاثي يضم الحكومة والمنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال.

كندا. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "حوار اجتماعي فعال" بعبارة "مشاورات".

كوستاريكا. هذا يعني جميع أصحاب المصلحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

الدانمرك. انظر السؤال ٩(هـ).

الجمهورية الدومينيكية. بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات المجتمع، بالنظر إلى الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة.

اكادور. ينبغي أن يكون الحوار دائماً وسيلة لتكييف الأهداف.

السلفادور. يشمل نظام الضمان الاجتماعي مباشرة الحكومات وأصحاب العمل والعمال من خلال آليات ثلاثية.

فنلندا، رومانيا. انظر السؤال ١٥.

غواتيمالا. ينبغي ألا يكون ذلك مضغوطاً لاعتماد نماذج من بلدان أخرى.

هنغاريا. انظر السؤال ٢٧.

الهند. ينبغي أن يكون الحوار الاجتماعي جزءاً أساسياً من استراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي، ولكن يمكن ألا يشمل توقيت التنفيذ.

كينيا. ضرورة لوضع المفاهيم ورسم خطة طويلة الأجل.

لبنان. مشاركة الشركاء الاجتماعيين هامة للغاية.

ليسوتو. إن نظاماً يتمتع بملكية المستفيدين منه هو نظام يحتمل أشد الاحتمال أن يستوفي أهدافه وأطره الزمنية المتفق عليها.

لكسمبرغ. ينبغي كذلك إدراج المنظمات غير الحكومية في هذا الحوار الاجتماعي.

موريشيوس. يسهل توافق الآراء فيما بين أصحاب المصلحة ويفضي إلى تنفيذ الاستراتيجية على نحو أكثر فعالية.

المكسيك. إدماج الهيئات الفاعلة الاجتماعية الضالعة في تصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية، هو أمر أساسي في تحقيق النتائج المنشودة.

نيكاراغوا. ينبغي أن يستند ذلك إلى توافق آراء جميع الأطراف المعنية.

باراغواي. الحرية النقابية الفعلية وحقوق المفاوضة الجماعية هي عناصر أساسية لتحقيق نجاح التدابير المتصلة بأرضية الحماية الاجتماعية.

البرتغال. نظم الضمان الاجتماعي أدوات دينامية، شريطة تكييف دائم وتكيف مع الحقائق الجديدة وإدماج مجموعات العمال غير النمطية.

الاتحاد الروسي. الحوار الاجتماعي يراعي مصالح أصحاب العمل ونقابات العمال وغير ذلك من المنظمات العامة والمجموعات الاجتماعية. وينبغي استعراض مستويات الضمانات من خلال إجراءات شفافة ومفتوحة يقررها القانون وتسهل التوصل إلى مستويات أعلى من الحماية بما يتماشى مع معايير الضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية.

المملكة المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "فعال" بعبارة "مجدٍ" وأن يضاف في آخر الجملة عبارة "مع العمال وأصحاب العمل وممثلين عن المجموعات في المجتمع من خارج إطار سوق العمل".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤.

نعم: ٢٠. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، OEB (قبرص)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٣. CNC، CNI (البرازيل)، SN (السويد).

ردود أخرى: ١. CIP (البرتغال).

التعليقات

CNA (البرازيل). ينبغي على الدوام تشجيع وإدماج الحوار الاجتماعي في توصيات منظمة العمل الدولية.

ANDI (كولومبيا). بين الحوار الاجتماعي فائدته في مجال إقامة نظم تستند إلى توافق يستجيب للاحتياجات المتغيرة للاقتصاد المتسم بالعولمة.

OEB (قبرص)، UPS (سويسرا)، IOE. مع التحفظات المعرب عنها في النقاط السابقة.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). يجب أن يكون خاضعاً لحوار فعال فيما بين الشركاء الاجتماعيين الذين ينبغي أن يكون دورهم محدداً بوضوح.

CCL (بيرو). هذا يعود إلى الحكومة.

SN (السويد). انظر السؤال ١٧.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢.

نعم: ٩١. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)،

HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنگافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: صفر.

ردود أخرى: ١. UGT (البرتغال).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، GEFONT (نيبال)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PPWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، ZCTU (زمبابوي). الحرية النقابية الفعلية وحقوق المفاوضة الجماعية هي شروط أساسية لنجاح التدابير المتصلة بأرضية الحماية الاجتماعية.

NTUCB (بليز). هذا أمر أساسي لنجاح المبادرة بالنظر إلى انعكاساتها المالية.

CUT (البرازيل). لا بد من ضمان الحرية النقابية وحق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

CITUB (بلغاريا). من شأن مشاركة الشركاء الاجتماعيين أن تضمن أن مختلف الآراء تتجلى في الاستراتيجية وفي التنفيذ.

CUT، CTC (كولومبيا). يضمن ذلك التمتع بالحقوق على أتم وجه.

NHS (كرواتيا)، CGTP (بيرو)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). ينبغي أن يتم ذلك من خلال الحوار الاجتماعي.

CTM (المكسيك). ينبغي مراعاة ذلك في خطط التنمية الوطنية.

CATP (بيرو). من شأن ذلك أن يضمن التنفيذ الصحيح للتدابير المعتمدة وقبولها.

TUC (المملكة المتحدة). الحوار الاجتماعي مجدٍ حيثما يكون فعالاً. ويمكن إدراج إشارة حول الحوار مع المجموعات في المجتمع من خارج سوق العمل، ولكن ينبغي أن يكون ذلك بنداً مستقلاً عن الجزء المتعلق بالحوار الاجتماعي، الذي هو مفهوم مختلف ومفهوم تماماً.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). الحوار الاجتماعي أشمل من الحوار الثلاثي.

مبادئ توجيهية لمد نطاق الضمان الاجتماعي

السؤال ٢٩

هل ينبغي للتوصية أن تنص، تمثيلاً مع الاستنتاجات المدرجة في القرار بشأن المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة (حزيران/يونيه ٢٠١١)، على أن يقوم مد نطاق الضمان الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني، بالاسترشاد بالمبادئ التالية:

- (أ) التغطية الشاملة؛
- (ب) التحقيق التدريجي؛
- (ج) الاتساق مع سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات العمالة والسياسات الاجتماعية الأخرى؛
- (د) المسؤولية العامة للدولة؛
- (هـ) تنوع الوسائل والنهج، بما في ذلك آليات التمويل ونظم تقديم الخدمات؛
- (و) ملائمة الإعانات والتوازن المنصف بين مصالح الذين يمولون خطط الضمان الاجتماعي والذين يستفيدون منها؛
- (ز) عدم التمييز؛
- (ح) مراعاة نوع الجنس والمساواة بين الجنسين؛
- (ط) الحق في الإعانات المحددة بموجب القانون؛
- (ي) الاستدامة المالية والضريبة والاقتصادية؛
- (ك) الإدارة السديدة، بما في ذلك التنظيم والإدارة المالية السليمان؛
- (ل) إشراك منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال من خلال إقامة حوار اجتماعي فعال بشأن التصميم والإدارة السديدة والإشراف.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٥.

نعم: ٩١. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قبرغيزستان، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلاند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ٢. لا تقيا، المملكة المتحدة.

ردود أخرى: ٢. الدانمرك، الهند.

التعليقات

الأرجنتين. دون المبدأ (و).

بنن، موريشيوس، نيكاراغوا. جميع المبادئ الواردة أعلاه ينبغي أن تدعم استراتيجيات الضمان الاجتماعي.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. هذه المبادئ العريقة تشكل الدعائم الأساسية للضمان الاجتماعي.

الكاميرون. ينبغي عدم إدراج نوع الجنس.

كندا/ ينبغي للبند (ل) أن يعكس صياغة البند ٩(هـ) ويشمل بعد عبارة "منظمات" عبارة "فضلاً عن المستفيدين والسلطات العامة المعنية". وينبغي الاستعاضة عن عبارة "حوار اجتماعي فعال" بعبارة "مشاورات".

كوستاريكا/ ينبغي إدراج مجموعات أخرى في النقطة (ل).

الدانمرك/ فيما يتعلق بالبند (ل)، انظر السؤال ٩(هـ).

الجمهورية الدومينيكية/ ينبغي ضمان الاتساق مع التشريعات الوطنية السارية.

السلفادور/ كأساس للضمان الاجتماعي، ينبغي للمؤسسات العامة المختصة أن تطبق جميع هذه العناصر على الدوام. ومن المهم تعزيز التنسيق نظراً للموارد المحدودة.

ألمانيا/ يمكن للبند (ي) أن يذكر الاستدامة البيئية بما يتماشى مع مبادرة الاقتصاد الأخضر الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة.

غواتيمالا/ انظر أعلاه.

هنغاريا/ هذه المبادئ هامة في تقديم الضمان الاجتماعي الأساسي لأكبر عدد ممكن من الناس. انظر أيضاً السؤالين ٥(أ) و ٥(ب).

الهند/ ينبغي تعديل البنود كالتالي: (أ) "تغطية المستفيدين"؛ (د) "المسؤولية العامة للدولة ولسائر أصحاب المصلحة"؛ (ط) "الحق في الإعانات المقدمة بموجب المخططات/ البرامج".

كينيا/ تعكس جميع هذه المبادئ المفاهيم الأساسية لأدوار الحماية الاجتماعية ومسؤوليات أصحاب المصلحة، وينبغي بالتالي أن تكون جزءاً من المبادئ التوجيهية.

لاتفيا/ ينبغي للدول أن تثبت في هذه المبادئ بالاستناد إلى المبادئ القائمة أصلاً والتي تسترشد بها نظم الضمان الاجتماعي الوطنية.

لبنان/ نوافق على البند (هـ) ما دام لا يؤدي إلى التجزئة أو المغالاة في التعقيد ولا يكون عائقاً أمام وفورات الحجم.

ليسوتو/ جميع هذه المبادئ مهمة للغاية في تصميم وتنفيذ أي نظام للحماية الاجتماعية؛ وينبغي إضافة عبارة "الروح الوطنية وإعادة التوزيع والتماسك الاجتماعي".

لكسمبرغ/ ينبغي أن يستند ذلك إلى استنتاجات عام ٢٠١١.

المكسيك/ تشكل البنود (أ) و(د) و(ز) و(ي) و(ك) المبادئ الأساسية التي يجب أن تقتدي بها جميع مخططات الضمان الاجتماعي. والبند (ح) "مراعاة نوع الجنس والمساواة بين الجنسين"، وورد تحت البند (ز) "عدم التمييز".

بنما/ هذه مبادئ أساسية تضمن الحماية الاجتماعية المثلى بأسلوب فعال ومنصف.

البرتغال/ هذه المبادئ التوجيهية مقبولة عموماً ويسترشد بها أصلاً في تصميم نظم الضمان الاجتماعي.

رومانيا/ جميع المبادئ الواردة أعلاه ضرورية لإرشاد الاستراتيجيات والقرارات الوطنية. ومبدأ شمولية التغطية مقبول إذا كان معترفاً بحق لكل شخص في الحصول على تدابير الحماية الاجتماعية التي ينص عليها القانون.

السويد/ ينبغي في البند (ح) حذف عبارة "مراعاة نوع الجنس" لأنه مفهوم غير واضح. وينبغي في البند (ك) إضافة عبارة "الشفافان" قبل عبارة "السليمان".

تركيا/ ينبغي أن تستند نظم الضمان الاجتماعي الفعالة إلى هيكل شامل وعادل ومستدام مع إيلاء المراعاة الواجبة لإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد، بما يتماشى مع المعايير والمبادئ الدنيا في الصكوك الوطنية والدولية.

المملكة المتحدة/ من الأنسب أن يرد هذا الجزء بعد جزء الدباجة وينبغي الجمع بين البندين (أ) و(ب) على النحو التالي: "التحقيق التدريجي للتغطية الشاملة" لأن العديد من الدول الأعضاء ستحتاج إلى أن تركز ما لديها من موارد على أشد المستضعفين. وفي البند (ح) ينبغي الاستعاضة عن عبارة "مراعاة نوع الجنس" بعبارة "مراعاة الاحتياجات الخاصة للرجال والنساء ودعم المزيد من المساواة بين الجنسين"، ويجب أن تكون أراضي الحماية الاجتماعية مصممة بحيث تكون الموارد مستخدمة بفعالية وعلى نحو مستدام؛ ولذا ينبغي في البند (ك) إضافة عبارة "وإيلاء الاهتمام إلى فعالية التكاليف" بعد عبارة "الإدارة" وينبغي ألا تحل نظم الضمان الاجتماعي محل العمل اللائق كوسيلة للخلاص من الفقر بالنسبة للقادرين على القيام بعمل منتج، وينبغي أن تحمي الأفراد من الفقر وأن تسهل في الوقت ذاته حصولهم على العمل اللائق؛ ولذا ينبغي إضافة بندين جديدين هما: (م) "العمل اللائق هو أنجع وسيلة

للخلاص من الفقر؛ (ن) "حيثما يكون متلقو الإعانات في سن العمل وقادرين على العمل، ينبغي لنظم الحماية الاجتماعية أن تشجع استخدامهم ومسؤوليتهم لإيجاد عمل".

الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "أرضية" بعبارة "أرضيات"؛ وينبغي إضافة عبارة "بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالعمالة على نطاق أوسع"، بعد عبارة "على المستوى الوطني".

أوروغواي. ينبغي إدراج مبدأ التضامن نظراً إلى الملاءمة السياسية للضمان الاجتماعي الحديث، وإن كان يمكن اعتبار التضامن مشمولاً ضمناً في معظم المبادئ.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥ .

نعم: ١٨. AiG (أستراليا)، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، OEB (قبرص)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CIP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٤. BCCI (بليز)، CNA، CNC، CNI (البرازيل).

ردود أخرى: ٣. NK (اليابان)، CTP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

BCCI (بليز). معظم الحكومات تنشئ تطبيق التغطية الشاملة ولكن الواقع يملئ أن يقوم دافعو الاشتراكات بدعم غير المشمولين.

ANDI (كولومبيا). ينبغي أن يكون لجميع المبادئ المركز ذاته.

OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، UPS (سويسرا)، IOE. مع التحفظات الواردة على البند (أ) فيما يتعلق بالحق القانوني.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). ينبغي أن يكون كل بلد قادراً على أن يبيت في شروط كل بند.

NK (اليابان). ينبغي إضافة عبارة "النظر في الظروف الديمغرافية" إلى قائمة المبادئ.

VNO–NCW (هولندا). ينبغي اعتماد نهج متناغم فيما يتعلق بالبنود (أ) و(د) و(ط).

SN (السويد). يمكن للبنود (و) و(ز) و(ح) و(ي) و(ك) أن تشكل جزءاً من التوصية. وبالنسبة للبنود الأخرى ينبغي أن يعود لكل بلد أمر وضع حلوله القائمة على ظروفه الخاصة.

CIU (أوروغواي). نظراً إلى أن التغطية الشاملة تشير إلى أرضية الحماية الاجتماعية التي يحددها كل بلد. وينبغي أن يرد البند (ي) بوصفه البند (ب).

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢ .

نعم: ٩٢. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC–RENGO (اليابان)، COTU–K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، UGT (البرتغال)، CSDR، CNS–Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK–İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)،

TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).
لا: صفر.

التعليقات

BAK (النمسا). البند (ح) أساسي.
NCTUB (جزر البهاما). التغطية الشاملة مقترنة بمساعدة دولية خاصة للدول التي لديها مهاجرون في وضع غير قانوني.
NTUCB (بليز). مشاركة الشركاء الاجتماعيين في الإدارة أمر حاسم أيضاً.
CEDOCUT (اكوادور). من خلال الحوار الاجتماعي مع تمثيل ثلاثي حقيقي.
UNSI TRAGUA (غواتيمالا). ينبغي تحديد المبادئ على نحو واضح وأي منها يجب مد نطاقه.
FKTU (جمهورية كوريا). ينبغي أن يضاف في البند (هـ) ما يلي: آليات التمويل ونظم تقديم الخدمات ينبغي أن تكون ذات سمة عامة، لأنها حاسمة في ضمان ظروف عمل عمال خدمات الرعاية وتقديم خدمات جيدة.
MCTU (ملاوي). يجب أن تكون شاملة.
CGTM (موريتانيا). وفقاً لخصائص كل بلد.
CROC (المكسيك). احترام حقوق الإنسان.
CATP (بيرو). ينبغي كذلك إضافة مبادئ المساواة والتضامن والشفافية.
CGTP (بيرو). كلها مدرجة.
UGT (اسبانيا). ينبغي كذلك إدراج المبدأ التالي: "عدم السعي إلى الربح"، على الرغم من عدم قبول هذا المبدأ عموماً.
TUC (المملكة المتحدة). التغطية الشاملة والتحقيق التدريجي أمران أساسيان في أرضية الحماية الاجتماعية. ونقترح إضافة عبارة "عادة" على البند الجديد (م) الذي اقترحه حكومة المملكة المتحدة.
CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). هذا يتفق مع القرار الذي اعتمدته المؤتمر في عام ٢٠١١.

رصد التقدم

السؤال ٣٠ هل ينبغي للتوصية أن تنص على أن ترصد الدول الأعضاء من خلال آليات مناسبة، مد نطاق الضمان الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ أرضيتها للحماية الاجتماعية والتقدم المحرز في اتجاه تحقيق التغطية الشاملة ومستويات أعلى من الحماية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤.

نعم: ١٩. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاos، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ٤. قبرص، هنغاريا، ماليزيا، المملكة العربية السعودية.

ردود أخرى: ١. الهند.

التعليقات

- بلجيكا*. ينبغي أيضاً قياس الافتقار إلى التقدم ووصف الإجراءات المتخذة لتحقيق التحسن.
- كوبا*. ينبغي تحديد الآليات وإرساؤها على المستوى الوطني نظراً إلى الاحتياجات والسمات الخاصة.
- الجمهورية الدومينيكية*. ينبغي تقييم جدوى آليات المراجعة القانونية والتنفيذ واتساق النظام مع الإطار التشريعي وتوافر الحيز المالي.
- كوتادور*. من الموصى به إجراء تقييم الأثر وقياسه باستمرار.
- غواتيمالا*. ينبغي وضع مؤشرات تبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كل بلد.
- الهند*. ينبغي أن يشمل رصد التنفيذ المنتظم التغطية الشاملة. ولا بد من وضع آليات رصد قوية على الصعيد الوطني وليس قيام الوكالات الخارجية بالرصد.
- لبنان*. قد يكون تكيف السياسات بالاستناد إلى الرصد والتقييم مفيداً لتحقيق الإنصاف والفعالية.
- موريشيوس*. هذا الأمر أساسي للحد من مخاطر سوء الإدارة وتشجيع الاستخدام الفعال للموارد والفعالية في تحقيق الأهداف المتفق عليها.
- المكسيك*. يساعد الرصد على تحسين السياسات الرامية إلى الكشف عن المشاكل وإيجاد الحلول وتقييم ما إذا كانت الأهداف قد استوفيت وضمن الشفافية والاستخدام الفعال للموارد العامة والمساءلة.
- رومانيا*. انظر السؤال ٢٩.
- الاتحاد الروسي*. يمكن استخدام البيانات المستحصل عليها من أجل وضع وتحديث استراتيجية وطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي وتحديد الثغرات في التنظيم.
- السويد*. قد تكون وسائل أخرى لجمع البيانات مناسبة أيضاً.
- تركيا*. ينبغي أن يكون المستفيدون المحتملون مشاركين في رصد الحماية الاجتماعية غير الاكتتابية لكفالة أن يضمن النظام المعايير الدنيا لمعيشة لائقة.
- المملكة المتحدة*. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "التغطية الشاملة ... الحماية" بعبارة "تغطية شاملة ذات مستويات مناسبة من الحماية".
- الولايات المتحدة*. ينبغي إضافة عبارة "محلياً" بعد عبارة "ترصد" وينبغي الاستعاضة عن عبارة "أرضية" بعبارة "أرضيات".
- أوروغواي*. يقتضي التقييم الدوري إصدار معلومات إحصائية موثوق بها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٦.

- نعم: ١٣. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، CCL (بيرو)، CONEP (بنما)، CCSP، CTP (البرتغال)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO-NCW (هولندا)، NHO (النرويج).
- لا: ٨. CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي).
- ردود أخرى: ٥. OEB (قبرص)، NK (اليابان)، EFP (باكستان)، CIP (البرتغال)، IOE.

التعليقات

- ANDI (كولومبيا). ينبغي تجنب آليات الرصد المترافقة بأطر زمنية محددة. ويمكن تحديد الأهداف حسب الإقليم ورهناً بقيام الحكومات بمراجعتها دورياً.

OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، IOE. ينبغي عدم استخدام هذه التوصية لإصلاح نواقص الاتفاقية رقم ١٠٢. ويجب أن تكون قائمة بذاتها ولا تستخدم لغايات أخرى.

SPD (الجمهورية التشيكية). ينبغي حذف عبارة "في اتجاه تحقيق التغطية الشاملة".

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). ما دامت آليات الرصد هذه مندمجة مع غيرها.

NK (اليابان). ينبغي ألا تفرض أعباء مفرطة على القطاع الخاص؛ وينبغي إضافة عبارة "ينبغي البت في مضمون وأسلوب الرصد على ضوء مستوى الأعباء والتكاليف المتأتية عن الإجراءات الإدارية".

NEF (ناميبيا). دون رصد مناسب، يمكن أن تصبح هذه العملية غير فعالة.

EFP (باكستان). الرصد لأرضية الحماية الاجتماعية فقط.

CCL (بيرو). الرصد أساسي لتحقيق الأهداف المحددة.

CIP (البرتغال). ينبغي التشاور بشأن جميع المبادرات مع الشركاء الاجتماعيين بغية ضمان عملية الرصد.

SN (السويد). يجب أن تكون البلدان قادرة على أن تضع حلولها بالاستناد إلى الظروف الوطنية.

UPS (سويسرا). هذا الأمر يركز تركيزاً مفرطاً على مد النطاق مقارنة بإمكانيات التمويل.

CIU (أوروغواي). ينبغي لكل بلد أن يرصد السياسات كجزء من ممارساته الإدارية الحسنة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩١.

نعم: ٨٩. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNUS، CNTD (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لافتيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، ALFA، CNS-Cartel، CSDR (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ١. FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ١. UGT (البرتغال).

التعليقات

CGT (الأرجنتين). ينبغي توفير الإرشاد بشأن عبارة "آليات مناسبة"، التي يمكن أن تشمل أهدافاً مبرمجة إزاء توفير التغطية الشاملة والإنفاق على أرضية الحماية الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وقيام البرلمان الوطني أو مجموعة استشارية ثلاثية بإجراء تقييم سنوي لتنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية.

CITUB (بلغاريا). الرصد أساسي لضمان التنفيذ الفعال ومد نطاق التغطية وتحقيق الأهداف.

CUT، CTC (كولومبيا). ينبغي على الأقل ضمان مستويات وتغطية دنيا أساسية.

CTRN (كوستاريكا). ينبغي النظر أيضاً في أنسب الآليات بغية ضمان الالتزام الوطني.

UGTD (جيبوتي). ينبغي استخدام هذه الآليات لتحديد معدل التغطية والأثر الحقيقي لإجراءات التنفيذ.

TUC (غانا). يجب النص على لجنة رصد ثلاثية.

UNSITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي أن يكون ذلك متماشياً مع المبادئ التوجيهية الدولية والوطنية.

CGT (هندوراس). لا بد من إرساء آلية لقياس التقدم المحرز.

CATP (بيرو). ينبغي البت في منهجية لقياس التقدم المحرز فضلاً عن عملية الانتقال نحو مستويات أكثر وأفضل من الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع الاتفاقية رقم ١٠٢.

CGTP (بيرو). من المناسب توحيد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالرصد.

UGT (البرتغال). بمشاركة الشركاء الاجتماعيين.

SGB (سويسرا). ينبغي إجراء عمليات تقييم على نحو منتظم ونشرها بما يمكن الدول الأعضاء الأخرى من الاستفادة من التجارب.

TUC (المملكة المتحدة). إننا نؤيد رد حكومة المملكة المتحدة.

CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). يجب على كل دولة أن تقوم برصد مد نطاق الضمان الاجتماعي من خلال آلياتها الداخلية.

FETRATTEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). إننا نرفض الأرضية.

السؤال ٣١

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي لآليات الرصد الملائمة أن تشمل ما يلي:

(أ) جمع وتجميع ونشر إحصاءات الضمان الاجتماعي بشكل منتظم، استناداً إلى السجلات الإدارية والدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٥.

نعم: ٨٧. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروندي، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قبرغيزستان، لاقتيا، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ٧. بلغاريا، هنغاريا، إيطاليا، ليتوانيا، ماليزيا، قطر، المملكة العربية السعودية.

ردود أخرى: ١. الهند.

التعليقات

النمسا. توضيح أي منظمة ستجمع البيانات وما هي اشتراطات الإبلاغ.

بليز. إنها أنسب آلية ويتعين أن تحددها الدول. وينبغي حذف عبارة "استناداً إلى السجلات الإدارية والدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية".

الكامبيرون. يمكن استخدام الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية بمثابة مؤشرات للأداء.

الصين. ينبغي الاستعاضة عن حرف "او" بحرف "أو". والسجلات الإدارية أدق وأكثر موثوقية من الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية، التي تكون فقط بمثابة مرجع. ولا حاجة إلى الجمع والتجميع والنشر معاً.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي أيضاً إدراج معلومات صادرة عن التفتيش.

السلفادور. كوسيلة لتقييم نظم الضمان الاجتماعي، من شأن ذلك أن يساعد على الكشف عن احتياجات أخرى من الإعانات وأن يتيح إجراء المقارنة وتقسيم المعلومات فيما بين الدول.

فنلندا. هذه قاعدة صلبة لنظام عملي للإحصاءات.

ألمانيا. ينبغي تنفيذ ذلك عن طريق الهياكل القائمة من قبيل تقرير الضمان الاجتماعي في العالم الصادر عن منظمة العمل الدولية، الذي يمكن استخدامه كأساس للرصد.

هنغاريا. لا بد من تحديد ذلك على المستوى الوطني.

الهند. يمكن إدراج سبل الحصول على برامج الضمان الاجتماعي في دراسات استقصائية دورية عن مستويات الدخل والإلمام بالقراءة والكتابة وما إلى ذلك.

إندونيسيا. ينبغي القيام بالنشر تدريجياً.

كينيا. لا بد من صياغة اشتراطات/ إحصاءات مفصلة عن البيانات والتوصية بإجرائها.

ليسوتو. من شأن ذلك أن يمكن من قياس الأداء وإجراء المقارنات الوطنية المشتركة.

لكسمبرغ، نيكاراغوا. الإحصاءات أساسية لضمان الرصد.

موريشيوس. من شأن ذلك أن يتيح تقييم الكفاءة التشغيلية لنظم الضمان الاجتماعي.

المكسيك. إن توافر إحصاءات كاملة ومفصلة ومحدثة هو شرط لازم وأساسي لصياغة السياسات وتنفيذ البرامج وتقييم التقدم المحرز.

النرويج. ينبغي تصنيف الإحصاءات حسب الجنس.

بيرو. ينبغي توضيح استخدام الإحصاءات. وينبغي تقييم جدوى مجموعة دنيا من المؤشرات لتقييم التقدم المحرز في مد النطاق.

البرتغال. الإحصاءات لازمة لمعرفة الحقيقة واتخاذ القرارات المناسبة وإجراء التقييم الصحيح للآثار والقيام بتحليلات مقارنة على المستويين الوطني والدولي.

سري لانكا. رهناً بمقدرة البلد على جمع البيانات.

تركيا. تتوقف السياسات الفعالة والمستدامة مالياً على وجود آليات مناسبة للرصد والتقييم ومعلومات إحصائية متاحة للعموم.

المملكة المتحدة. لا للإبلاغ غير الأساسي إلى الهيئات الدولية؛ ويجب أن يقوم الإبلاغ على احتياجات الدول وفقاً لأهدافها ولآليات الرصد لديها.

الولايات المتحدة. ينبغي الإقرار بأن بعض البلدان التي تعاني من ضائقة مالية قد تواجه مشاكل في تنفيذ نظام للإشراف.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤.

نعم: ١٦. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA (البرازيل)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، CONEP (بنما)، CCSP، CTP (البرتغال)، CCL (بيرو)، UPS (سويسرا)، IOE.

لا: ٦. CNC، CNI، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، SN (السويد)، CIU (أوروغواي).

ردود أخرى: ٢. EFP (باكستان)، CIP (البرتغال).

التعليقات

BCCI (بليز). الإفصاح العام عن الاستثمارات وتصفية الاستثمارات ينبغي أن يكون متاحاً للجميع.

ANDI (كولومبيا). تملك البلدان اختصاص قياس وإرساء عمليات مراقبة وآليات لرصد ما تعتبره مناسباً وفعالاً.

MEDEF (فرنسا)، EFP (باكستان). ينبغي مراعاة قدرة كل دولة عضو.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). ينبغي وضع نظم رصد بمثابة عملية تدرج فيها جميع هذه العناصر.

VNO–NCW (هولندا). ينبغي التشاور مع الشركاء الاجتماعيين (وتبادل الخبرات فيما بينهم).

CCSP (البرتغال). ينبغي إدراج عبارة "وفقاً للموارد المتاحة على الصعيد الوطني وغير ذلك من القيود المعقولة" قبل عبارة "آليات الرصد الملائمة".

SN (السويد)، CIU (أوروغواي). انظر السؤال ٣٠.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٢.

نعم: ٨٩. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTEB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CSE، CEDOCUT (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (آيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالى)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CSA، CNTS (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATTEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢. CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا).

ردود أخرى: ١. UGT (البرتغال).

التعليقات

CITUB (بلغاريا). هذا مهم لضمان كمال وصحة أي تقييم للتقدم.
CSN (كندا). هذه التقييمات ضرورية لعملية سليمة لصنع السياسات.
CTRN (كوستاريكا). ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تقدم الدعم لوضع مؤشرات مطابقة عالمياً تشمل على النحو الصحيح الاقتصاد غير المنظم.
ČMKOS (الجمهورية التشيكية). تقييم وتحليل البيانات الإحصائية متساويان في الأهمية.
UGTD (جيبوتي). تنفيذ أرضية الحماية الاجتماعية ينبغي أن يراعي النمو الاقتصادي الوطني.
CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي أن تكون هذه المعلومات شفافة ومتاحة بسرعة.
UNSIATRAGUA (غواتيمالا). ينبغي أن يكون ذلك مدعوماً بمنظمات وطنية ودولية موثوق بها كلياً، وينبغي أن ينشر ذلك على نطاق واسع على المستويين الوطني والدولي.
CTM (المكسيك). ما دام تنفيذها ممكناً.
CATP (بيرو). ينبغي أن تكون هذه الآليات مناسبة وأن يقبلها الشركاء الاجتماعيون؛ ويمكن النظر في مصادر خاصة أخرى.
SGB (سويسرا). ينبغي أن تتوافق الإحصاءات المنشورة مع تحليل نقدي يقدم المعلومات عن مستوى التقدم المحرز ويحدد الثغرات المتبقية.
TUC (المملكة المتحدة). إننا ندعم رد حكومة المملكة المتحدة باستثناء ما يتعلق بالنقطة بشأن الإبلاغ "غير الأساسي" بالصيغة التي وردت فيها؛ وينبغي أن يتناول التسجيل كذلك مواطني الدول الأعضاء.
CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). الإحصاءات أساسية لجميع نظم الضمان الاجتماعي ويمكن استكمالها بدراسات استقصائية عن الأسر المعيشية.
FETRATTEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). السجلات أساسية.

السؤال ٣١

(ب) أي آلية أخرى؟ إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى تحديدها:

الحكومات

الأرجنتين. دراسات استقصائية تخصيصية أخرى ومؤشرات محددة للضمان الاجتماعي وسجلات من نظم الضمان الاجتماعي.

أستراليا. التقييم من خلال الآليات الواردة في السؤال ٣١ (أ) بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وممثلين عن المستفيدين، وحسب مقتضى الحال، ممثلين عن المكتتبين.

البحرين. من المهم إجراء المسوحات واستطلاعات الرأي لمعرفة رأي الفئات المستفيدة من مستوى الخدمات المقدمة.

بنغلاديش. وضع معايير للتقييم من المقارنة عبر الوطنية.

بلجيكا. إدماج تدابير تصحيحية.

بنن. الخبرة والخبرة المقابلة والمراجعات المالية والمؤسسية والتنظيمية.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. تحليل الضوابط.

بوتسوانا. المنشورات المنتظمة لمنظمة العمل الدولية بشأن إحصاءات الضمان الاجتماعي.

الكاميرون. دراسات استقصائية تقوم بها مؤسسات الضمان الاجتماعي.

كوستاريكا. تحليل الأثر وأساليب قياس جودة الخدمات. وينبغي نشر "تصنيف" للضمان الاجتماعي الدولي سنوياً.

الجمهورية الدومينيكية. هناك حاجة إلى الإرشاد بشأن آليات لتخطيط وميزنة وتنفيذ ورصد وتقييم أنشطة مقدمي الخدمات، فضلاً عن جداول زمنية للتقييم المنتظم للأداء.

السلفادور. مراقبة ورصد التغطية في الاقتصاديين المنظم وغير المنظم؛ وتحقيق الاستخدام الأمثل من اشتراكات الضمان الاجتماعي وإجراءات دفع الإعانات.

فنلندا. إمكانيات أخرى تؤخذ بعين الاعتبار، من قبيل الجمع بين البيانات الإدارية والبيانات المستمدة من الاستقصاءات.

فرنسا. ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تحدد الممارسات الحسنة.

غامبيا. ينبغي تحديد مستويات الفقر الوطنية.

هندوراس. المسح السكاني الوطني أو الاستقصاءات الوطنية الأخرى ذات الصلة.

إندونيسيا. التنسيق والتشاور فيما بين أصحاب المصلحة؛ وعمليات التحقق العشوائية في الأقاليم؛ والتقييم والتقدير.

كينيا. آلية الإبلاغ/ الاسترجاع المباشرة عن طريق السكان (بأسلوب آلي أو شبكات الاقتراحات على الانترنت).

لبنان. الربط المناسب بين الوزارات المختصة والشركاء الاجتماعيين.

ليسوتو. قاعدة بيانات (سجل وطني) لتسجيل المجموعات المستضعفة وخرائط الفقر بغية تحديد أولويات المساعدة.

ماليزيا. آلية للرصد تحددها الدول الأعضاء.

موريشيوس. اجتماعات منتظمة مع أصحاب المصلحة.

ميانمار. ينبغي أن يكون الناس على اطلاع على نظام الضمان الاجتماعي عن طريق وسائل الإعلام والكتيبات والتعليم على سبيل المثال.

هولندا. حيثما يكون ذلك ملائماً بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

نيكاراغوا. المبادلات المنتظمة مع البلدان التي تطبق أرضية الحماية الاجتماعية.

باراغواي. إدراج أهداف ومؤشرات من قبيل الإطار الزمني في اتجاه تحقيق التغطية الشاملة والتأثير على مستوى الفقر والإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومناقشة التقارير السنوية عن التقدم المحرز في البرلمانات والمجموعات الاستشارية الثلاثية وما إلى ذلك. والمساعدة التقنية من منظمة العمل الدولية لازمة لوضع مؤشرات مطابقة عالمياً.

بيرو. إنشاء مرصد عالمي بشأن التقدم المحرز في مد النطاق تحت رعاية منظمة العمل الدولية.

الاتحاد الروسي. جمع وتحليل البيانات من الاستقصاءات السكانية.

سري لانكا. منتدى ثلاثي لرصد التقدم.

السويد. المتابعة وتقييم سبل الحصول على الضمان الاجتماعي بالنسبة لمختلف الفئات.

تركيا. استطلاعات الرأي العام وبحوث بشأن الفقر وخرائط الفقر ومؤشرات الكفاف وما إلى ذلك.

الولايات المتحدة. تؤيد صيغة مفادها أنه يجب وضع آليات مناسبة موضع التنفيذ لصون الحياة الخاصة لكل العمال والمستفيدين المشمولين بالتغطية، بما في ذلك التدابير القانونية والتقنية لحماية المعلومات القابلة للتحديد فردياً بشأن العمال والمستفيدين المشمولين.

أصحاب العمل

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). ينبغي إدراج الرصد والتقييم وتقديم معلومات استرجاعية والإرشاد لكل بلد.

NK (اليابان). ينبغي النظر في اعتماد نظام للهوية الوطنية لجميع المواطنين.

CCSP (البرتغال). ينبغي تقديم التقارير على نحو منتظم بشأن المعلومات المجموعة إلى الشركاء الاجتماعيين على الصعيد الوطني.

SN (السويد). انظر السؤال ٣٠.

CIU (أوروغواي). دراسات اكتوارية ودراسات عن أثر إعانات أرضيات الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالعمالة المنظمة وغير المنظمة.

العمال

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT (الأرجنتين)، FGTE (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكادور)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (اليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CNV (هولندا)، FNV (هولندا)، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). يمكن إدراج أهداف ومؤشرات من قبيل الإطار الزمني في اتجاه تحقيق التغطية الشاملة والأثر على مستوى الفقر والإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومناقشة التقارير السنوية عن التقدم المحرز في البرلمانات والمجموعات الاستشارية الثلاثية وما إلى ذلك. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تقدم المساعدة التقنية لوضع مؤشرات مطابقة عالمياً.

CTA (الأرجنتين). ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تقدم المساعدة التقنية لوضع مؤشرات مطابقة عالمياً.

CITUB (بلغاريا). ينبغي استخدام أسلوب تقييم الأثر الاجتماعي.

CTC، CUT (كولومبيا). ينبغي للدول أن تضمن ممارسة الحقوق ذات الصلة دون تمييز.

JTUC-RENGO (اليابان). ينبغي رصد حياض وعدالة النظم من خلال مراجعات تراعي الجنسين.

CROC (المكسيك). سجلات مؤسسات الضمان الاجتماعي.

CATP (بيرو). المنظمات غير الحكومية ومنظمة العمل الدولية ونقابات العمال والجامعات وما إلى ذلك.

CGTP (بيرو). كلية العلوم الاقتصادية والقانون والعلوم الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية.

UGT (البرتغال). إنشاء هياكل من قبيل المراكز الثلاثية، أمر أساسي لوضع الاستراتيجية ورصد وتقييم تنفيذها.

UGT (إسبانيا). ينبغي تقديم مؤشرات كمية ونوعية مثل أثر سياسات أرضية الحماية الاجتماعية على المؤشرات الصحية ومستويات الفقر والمبادرات الابتكارية لاستئصال الفقر ومواقف واقتراحات الشركاء الاجتماعيين.

PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي أن تحصل آليات الرصد الثلاثية على معلومات كافية لتقييم التقدم الحقيقي وينبغي أن تكون مدعومة من منظمة العمل الدولية.

السؤال ٣٢

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه ينبغي لإحصاءات الضمان الاجتماعي أن تشمل عن كل فئة من الإعانات، عدد الأشخاص المحميين والمستفيدين، ومقدار الإعانات المقدمة، بالإضافة إلى مستويات النفقات والتمويل وأنماطها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٥ .

نعم: ٨٥. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، جامايكا، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لايتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ٨. قبرص، ألمانيا، هنغاريا، إيطاليا، ماليزيا، بيرو، قطر، المملكة العربية السعودية.

ردود أخرى: ٢. الهند، اليابان.

التعليقات

بليز. ينبغي أيضاً تقدير عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية دون أن يستفيدوا من النظام.

بنن، فنلندا. هذا أساسي في رصد وتقييم سير عمل نظام ضمان اجتماعي.

كندا. ينبغي الإشارة أيضاً إلى الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس.

قبرص. قد يضيف ذلك أعباء مالية وإدارية على البلدان ويكون معقداً في التطبيق على عمال الاقتصاد غير المنظم.

الجمهورية التشيكية. ينبغي تحديد الإحصاءات على نحو مرن كي يتكيف مع خصوصيات النظم الاجتماعية الوطنية.

الجمهورية الدومينيكية، اكوادور. من شأن مثل هذه المعلومات أن تساعد على تحسين عملية صنع القرار واستهداف المنتجات والخدمات.

السلفادور. من شأن ذلك أن يوفر سجلاً محدثاً عن تغطية الضمان الاجتماعي ويحسن الإجراءات الإدارية.

فرنسا. ينبغي أن تظل كلفة الرصد معقولة ومعززة بالآلية.

ألمانيا. مقدار المعلومات الإحصائية المذكورة لا يتناسب مع الاستشرافات المتوقعة.

غواتيمالا. ينبغي إدراج التكاليف الإدارية.

هنغاريا، الهند، ماليزيا. ينبغي أن تحدد الدول القواعد المفصلة.

اليابان. ينبغي إدراج عبارة "من حيث المبدأ" أو عبارة "عموماً".

كينيا. من شأن ذلك أن يعزز التقدم في التخطيط والاستعراض.

جمهورية كوريا، موريشيوس. من شأن إحصاءات أكثر تفصيلاً أن تحسن سياسات الرصد والضمان الاجتماعي.

نيكاراغوا. معلومات أساسية عن تطور التغطية ومستويات الإعانات.

النرويج. تعترض على الجزء الأخير بشأن التمويل إذا كانت النية هي اشتراط إحصاءات مفصلة بشأن تمويل فرادى فروع التأمين الاجتماعي. ولن يكون ذلك متاحاً في البلدان التي تمتلك نظم تأمين اجتماعي شاملة تديرها الحكومة وتتسم بمعدل اشتراكات وحيد في العادة.

بيرو. ينبغي أن تكون متغيرات القياس هي عدد الأشخاص المحميين والمستفيدين، مما يمكن أن تقدمه جميع البلدان.

البرتغال. من شأن ذلك أن يساهم في ضمان الاستدامة المالية.

الاتحاد الروسي. من شأن ذلك أن يوفر تقييماً شاملاً لمستويات الضمان الاجتماعي وشفافية التدفقات المالية وأن يضمن المراقبة السليمة للنفقات.

تركيا. ينبغي أن تستند برامج الحماية الاجتماعية الفعالة والكفوءة إلى بيانات كمية.

الولايات المتحدة. لعل من الأنسب الإشارة إلى "أساليب" التمويل وليس إلى "أنماط" التمويل. ولتحقيق مد نطاق الإعانات على نحو عادل، يستحسن حيثما أمكن، أن تتضمن إحصاءات الضمان الاجتماعي بيانات إجمالية مفصلة عن المجموعات المستضعفة في المجتمع، كما ورد في السؤال ٢٣.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥.

نعم: ١٤. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNA، CNS (البرازيل)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، NHO (النرويج)، CONEP (بنما)، CCSP، CTP (البرتغال)، CCL (بيرو)، UPS (سويسرا).

لا: ٧. CNC، CNI (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، SPD (الجمهورية التشيكية)، VNO–NCW (هولندا)، SN (السويد)، CIU (أوروغواي).

ردود أخرى: ٤. OEB (قبرص)، EFP (باكستان)، CIP (البرتغال)، IOE.

التعليقات

ANDI (كولومبيا). ينبغي أن تحدد الدول أنسب آليات للقياس.

OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، IOE. يمكن أن يتبين أن هذا الأمر أكثر تعقيداً للعمال في الاقتصاد غير المنظم.

MEDEF (فرنسا). الإدارة السديدة أساسية.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). فقط إذا كانت الإحصاءات متوافرة ومتاحة ولا سيما بالنسبة إلى الاقتصاد غير المنظم.

VNO–NCW (هولندا)، EFP (باكستان). هذا مغال في التفصيل، ويتعين تقريره على المستوى الوطني.

CCSP (البرتغال). ينبغي إدراج عبارة "وفقاً للموارد الوطنية المتاحة ولغير ذلك من القيود المعقولة".

SN (السويد). انظر السؤال ٣٠.

UPS (سويسرا). من شأن ذلك أن يكون صعباً على العموم بالنسبة إلى الاقتصاد غير المنظم.

CIU (أوروغواي). انظر السؤال ٣٠، وإذا استبقي هذا البند، ينبغي إدراج معلومات عن عدد الأشخاص غير المحميين، لا سيما في العمالة غير المنظمة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٩٠. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC–RENGO (اليابان)، COTU–K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)،

CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢. CSDR (رومانيا)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ١. UGT (البرتغال).

التعليقات

FGTB (بلجيكا). ينبغي أن يشمل أيضاً سبل الحصول على الإعانات ومؤشرات الجودة. CUT (البرازيل)، JTUC-RENGO (اليابان)، PIT-CNT (أوروغواي). ينبغي تشجيع مقارنة البيانات على المستوى الدولي.

CITUB (بلغاريا). مصادر التمويل رهنً بالتحليل الإحصائي. CUT، CTC (كولومبيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي أن يحدد ذلك على نحو دقيق لتجنب الاستغلال لأسباب سياسية.

CNUS، CNTD، CASC (الجمهورية الدومينيكية). ينبغي مراعاة الوقاية. TUC (غانا)، HMS (الهند). ينبغي نشر ذلك على نطاق واسع. LO (النرويج). تعترض على الجزء الأخير إذا كانت النية هي جمع إحصاءات مفصلة عن تمويل فرادى فروع التأمين الاجتماعي (مثل معدلات الاشتراك)، وهو أمر غير ممكن بالنسبة للبلدان التي تمتلك نظم تأمين اجتماعي شاملة تديرها الحكومة. CATP (بيرو). من شأن ذلك أن يتيح رسداً دائماً لمستويات التغطية. UGT (البرتغال). ينبغي أن يقتصر ذلك على توفير الإرشاد لأن العديد من البلدان قد لا ترد بالإيجاب، على الأقل في مرحلة أولى، على مثل هذه الطلبات المعقدة.

SGB (سويسرا). ينبغي أن تشمل الإحصاءات أيضاً الأشخاص الذين لم يطالبوا بحقوقهم.

ZCTU (زمبابوي). ينبغي أن تكون مؤسسات الضمان الاجتماعي الوطنية مسؤولة.

السؤال ٣٣

هل ينبغي للتوصية أن تنص على أنه، عند تصميم أو تنقيح المفاهيم والتعاريف والمنهجية المستخدمة في إعداد إحصاءات الضمان الاجتماعي، ينبغي للدول الأعضاء أن تراعي المبادئ التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن منظمة العمل الدولية، بما في ذلك المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل والمنظمات الدولية الأخرى، حسب مقتضى الحال؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١.

نعم: ٨١. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكودور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، غواتيمالا، هندوراس، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بيرو، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

لا: ٨. بليز، ألمانيا، هنغاريا، ليتوانيا، ماليزيا، قطر، المملكة العربية السعودية، فيتنام.

ردود أخرى: ٢. الهند، باراغواي.

التعليقات

أستراليا. ينبغي الإشارة أيضاً إلى عمل المنظمات الدولية الأخرى الساعية إلى تشجيع اتساق السياسات في النظام متعدد الأطراف.

بنغلاديش. قدر الإمكان.

بنن، كوستاريكا، إكوادور، فنلندا، كينيا، هولندا، بيرو. من المستحسن استخدام التعليمات والمبادئ التوجيهية المقبولة دولياً.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي الجمع بين خبرة منظمة العمل الدولية والخبرة الوطنية.

الجمهورية التشيكية. قد تختلف الاحتياجات الإحصائية فيما بين البلدان. وينبغي عموماً تطبيق المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية على الإحصاءات الموضوعية بقصد إجراء مقارنة دولية فيما بينها.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تكون المنظمة الرائدة في عملية مقارنة إحصاءات الضمان الاجتماعي دولياً، وهي إحصاءات مهمة وتسهل تبادل الخبرات من خلال التعاون الأفقي.

السلفادور. الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وصكوك منظمة العمل الدولية وإرشاد المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل ولجنة الخبراء ومجلس إدارة مكتب العمل الدولي وغيرها من الهيئات، إنما هي أدوات قانونية قيمة للغاية.

فرنسا. شريطة أن تكون مجموعة ومتاحة للدول الأعضاء ولأصحاب المصلحة الآخرين على الصعيد الوطني (مثل المؤسسات والصناديق والشركاء الاجتماعيين).

غامبيا. منظمات أخرى من قبيل الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي.

ألمانيا. ينبغي مراعاة الاشتراطات الإحصائية الوطنية وفوق الوطنية (مثل الاتحاد الأوروبي) القائمة، وينبغي تغيير التعبير ليصبح "تشجع".

غواتيمالا. ينبغي احترام السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في كل بلد.

هندوراس. ينبغي أن تقوم وكالة تقنية في كل بلد بصياغة التعاريف، مع مراعاة تلك التي وضعتها منظمة العمل الدولية.

هنغاريا، الهند. ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد ذلك.

جمهورية كوريا. من الضروري توضيح التعاريف المستخدمة لإحصاءات الضمان الاجتماعي وضمان الاتساق في إصدار الإحصاءات لأنها تصدر عن منظمات متنوعة.

ليسوتو. هذا أمرٌ ضروريٌ للغاية لإصدار إحصاءاتٍ موحدة من أجل المقارنة والتخطيط.

موريشيوس. من شأن ذلك أن يضمن الاتساق والتناسق.

المكسيك. ينبغي استكمال ذلك من خلال تجربة سلطات ووكالات أخرى من قبيل منظمة الصحة العالمية ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.

باراغواي. قيمة الإحصاءات تتعزز إذا كانت قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تكون المنظمة الرائدة في مجال إحصاءات الضمان الاجتماعي وأن تقدم الإرشاد.

البرتغال. من شأن التنسيق أن يتيح تحليل بيانات قابلة للمقارنة. وينبغي مع ذلك مراعاة أنّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خاضعة لإرشاد الاتحاد الأوروبي وتوجيهاته ولوائح بشأن الإحصاءات.

سري لانكا. ينبغي كذلك مراعاة المعايير والممارسات الوطنية.

السويد. ينبغي حذف عبارة "حسب مقتضى الحال".

المملكة المتحدة. ينبغي إضافة عبارة: "والمنظمات الدولية الأخرى من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٥ .

نعم: ١٧ . AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNS (البرازيل)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٦ . CNA، CNC، CNI (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، VNO-NCW (هولندا)، CONEP (بنما).

ردود أخرى: ٢ . CIP (البرتغال)، SN (السويد).

التعليقات

ANDI (كولومبيا). ينبغي ألا يكون هناك التزام بوضع سياسات وفقاً لإرشادات تقييدية. ويمكن للدراسات الصادرة عن الوكالات الدولية أن تكون بمثابة مرجع اختياري.

OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، IOE. ينبغي حذف عبارة "حسب مقتضى الحال". وينبغي أن يكون البند أكثر إيجابية وأن يدعو إلى الاتفاق والتعاون فيما بين المنظمات الدولية.

SPD (الجمهورية التشيكية)، SN (السويد)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي). ينبغي حذف عبارة "حسب مقتضى الحال".

MEDEF (فرنسا). اتساق المؤسسات الدولية.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). التعاون مناسب وأساسي.

CONEP (بنما). ينبغي لكل بلد أن يستخدم أساليبه الخاصة. ومن المجدي الحصول على معلومات وإرشاد من منظمة العمل الدولية.

CIP (البرتغال). هذا من مسؤولية الدول الأعضاء التي ينبغي أن تقرر ما إذا كان من الضروري التماس الإرشاد من منظمة العمل الدولية أو من منظمات دولية أخرى.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣ .

نعم: ٨٦ . KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKUTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، CSDR، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنگافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢ . CSN (كندا)، CSC (الكونغو).

ردود أخرى: ٥ . UGTD (جيبوتي)، LLC (ليسوتو)، GEFONT (نيبال)، PWF (باكستان)، UGT (البرتغال).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNUS، CNTD (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)،

LLC CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، LO (النرويج)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، NZCTU (نيوزيلندا)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CSA، CNTS (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، PIT-CNT (أوروغواي)، ZCTU (زمبابوي). تتعزز قيمة الإحصاءات إلى حد كبير إذا كانت قابلة للمقارنة دولياً. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تكون المنظمة الرائدة في مجال إحصاءات الضمان الاجتماعي وأن تقدم الإرشاد.

CSN (كندا). ينبغي أن يقتصر ذلك على منظمة العمل الدولية وينبغي عدم إدراج المنظمات الدولية الأخرى.

CUT، CTC (كولومبيا). ينبغي اعتبار ذلك بمثابة معيار أساسي.

CITUB (بلغاريا)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، CATP، CGTP (بيرو). قابلية المقارنة مع البلدان الأخرى ينبغي أن تكون مضمونة.

UGT (البرتغال). المساعدة التقنية لمنظمة العمل الدولية لتعريف و/أو استعراض الإحصاءات.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). مدامت غير مغلقة أو منحازة.

السؤال ٣٤ هل ينبغي للتوصية أن تنص على أن الدول الأعضاء تساهم في تبادل المعلومات والتجارب والخبرات بشأن سياسات وممارسات الضمان الاجتماعي فيما بينها ومع مكتب العمل الدولي؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٥.

نعم: ٨٨. ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكودور، مصر، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، لايتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، موريشيوس، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، صربيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام.

لا: ٤. ماليزيا، قطر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة.

ردود أخرى: ٣. الهند، كينيا، الولايات المتحدة.

التعليقات

البحرين. تبادل الخبرات مهم جداً لأنه يساهم في تطوير البرامج الوطنية.

بنغلاديش، بنن، موريشيوس. هذا يعود بمنفعة متبادلة من خلال تقاسم الخبرات.

بلجيكا. ينبغي جعل هذا التبادل رسمياً.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. ينبغي تنفيذ اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية، عندما تكون مصدقة، وتكييفها مع الاحتياجات الجارية.

كمبوديا. ينبغي توضيح الغرض من "تبادل المعلومات". وينبغي وضع إطار تقييم متكامل لإرشاد صانعي السياسات وتقييم الآثار السياسية وحشد الموارد. وينبغي تعزيز القدرة الوطنية لاستهلال وإجراء بحوث إنمائية قائمة على الأدلة.

كوستاريكا. ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تنظم الخبرات وتنتشرها.

الجمهورية الدومينيكية. ينبغي إتاحة الإشارات إلى حسن الممارسات.

اكودور. هذا أمر مفيد ومن شأنه الإسهام في التنمية الوطنية.

السلفادور. من شأن ذلك أن يتيح تعميم نتائج الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدول؛ وهذا مؤشر اجتماعي قيم.

ألمانيا، هنغاريا. ينبغي ألا يكون ذلك إلزامياً.

غواتيمالا. ينبغي احترام السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في كل بلد.

الهند. من شأن ذلك أن يساعد على تشجيع استراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي.

كينيا. ينبغي تجنب إعادة اختراع العجلة.

ليسوتو. هذا مساو للمعارف وأساسي لتحسين أوضاع الحماية الاجتماعية.

لكسمبرغ. دور أساسي لمنظمة العمل الدولية.

المكسيك. من شأن الحصول على الإحصاءات ونتائج شتى الخبرات أن يتيح المقارنة وإعادة التوجيه. ومن المستحسن إرساء قاعدة للممارسات الحسنة.

ميانمار، بيرو. هذا أساسي لتحسين نظم الضمان الاجتماعي.

نيكاراغوا. لاستخلاص الدروس من الإنجازات وتحسين السياسات المنفذة.

باراغواي. استخدام مفهوم منظمة العمل الدولية لمؤشرات العمل اللانق كإطار لتسهيل هذا التبادل.

البرتغال. يجب أن تنص التوصية على تبادل المعلومات وغير ذلك من خبرات وسياسة الضمان الاجتماعي، وتشدد على أهمية ضمان الكفاءة والتحسين.

رومانيا. نظراً إلى دور منظمة العمل الدولية في تسهيل تبادل أفضل الممارسات والمعلومات، ينبغي للدول أن تسهم أيضاً في هذا التبادل.

الاتحاد الروسي. من شأن ذلك أن يسهل استخدام صكوك ونهج جديدة لتحقيق الضمانات الاجتماعية الرئيسية في نظم الضمان الاجتماعي الوطنية.

السنغال. ينبغي استخدام مركز التدريب الدولي في تورينو وإعطاء الأولوية للمبادلات في دوراته التدريبية المقدمة للشركاء الاجتماعيين. وينبغي تعزيز دعم الهيئات الفاعلة الاجتماعية والقدرات الحكومية.

تركيا. من شأن ذلك أن يسهم في سياسات أكثر فعالية.

المملكة المتحدة. بدلاً من اشتراطات معقدة للقيام بذلك، ينبغي تشجيع تقاسم المعلومات بين الدول أو مع هيئات أخرى مثل منظمة العمل الدولية، من باب الاستجابة إلى مبادرات إقليمية أو قطرية محددة.

الولايات المتحدة. ينبغي الاستعاضة عن عبارة "ينبغي أن تساهم" بعبارة "يمكن أن تساهم".

أوروغواي. يمكن للتجارب القطرية الناجحة أن تقدم معلومات قيمة للذين يستكشفون إصلاح النظم، مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية الوطنية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ٢٤.

نعم: ٢٠. AiG (أستراليا)، BCCI (بليز)، CNS (البرازيل)، ANDI (كولومبيا)، OEB (قبرص)، SPD (الجمهورية التشيكية)، MEDEF (فرنسا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، VNO–NCW (هولندا)، NHO (النرويج)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CCSP، CTP (البرتغال)، UPS (سويسرا)، CIU (أوروغواي)، IOE.

لا: ٣. CNA، CNC، CNI (البرازيل).

ردود أخرى: ١. CIP (البرتغال).

التعليقات

ANDI (كولومبيا). ينبغي أن تكون أرضية الحماية الاجتماعية مبنية على نحو شامل.
OEB (قبرص)، NHO (النرويج)، CIU (أوروغواي)، IOE. ينبغي تشجيع الشركاء الاجتماعيين على المشاركة في عمليات التبادل هذه؛ وينبغي أيضاً أن يشاركوا بقدر أكبر في أنشطة منظمة العمل الدولية.
ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). ينبغي تشجيع تبادل المعارف والمعلومات والخبرات والتجارب.
VNO-NCW (هولندا). تبادل التجارب الطوعي مفيد.
CCL (بيرو). ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تقوم بهذا العمل الهام.
CIP (البرتغال). عدم استبعاد أي أمر يتعلق بإمكانية التبادل في هذه المسألة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٩٣.

نعم: ٩٢. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CGT، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، NCTUB (جزر البهاما)، BWU (بربادوس)، FGTB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT، UGT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، UGTC (الكاميرون)، CLC، CSN (كندا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، NHS (كرواتيا)، SEK (قبرص)، ČMKOS (الجمهورية التشيكية)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، FTUC (فيجي)، UNSA، SPS (فرنسا)، CGSL (غابون)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، KSBSI (إندونيسيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، COTU-K (كينيا)، FKTU (جمهورية كوريا)، LBAS (لاتفيا)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC، CTM (المكسيك)، NUNW (ناميبيا)، GEFONT (نيبال)، CNV، FNV، MHP (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CS، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، NSZZ (بولندا)، CGTP-IN (البرتغال)، ALFA، CNS-Cartel (رومانيا)، FNPR (الاتحاد الروسي)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، KOVO (سلوفاكيا)، UGT (اسبانيا)، JSS، NTUF (سري لانكا)، LO، SACO، TCO (السويد)، SGB (سويسرا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، FPU (أوكرانيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، CTV، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ZCTU (زمبابوي).

لا: صفر.

ردود أخرى: ١. UGT (البرتغال).

التعليقات

KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، CTA (الأرجنتين)، ACTU (أستراليا)، FGTB (بلجيكا)، UGT (البرازيل)، UGTC (الكاميرون)، CLC (كندا)، CSC (الكونغو)، CTRN (كوستاريكا)، SEK (قبرص)، UGTD (جيبوتي)، CASC، CNTD، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CEDOCUT، CSE (أكوادور)، DGB (ألمانيا)، TUC (غانا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CNTG (غينيا)، CGT (هندوراس)، HKCTU (هونغ كونغ، الصين)، ÉSZT (هنغاريا)، ASI (أيسلندا)، HMS (الهند)، LLC (ليسوتو)، MCTU (ملاوي)، MTUC (ماليزيا)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، MHP، FNV، CNV (هولندا)، NZCTU (نيوزيلندا)، LO (النرويج)، PWF (باكستان)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، NSZZ (بولندا)، CNS-Cartel ALFA (رومانيا)، CESTRAR (رواندا)، CNTS، CSA (السنغال)، KOVO (سلوفاكيا)، NTUF (سري لانكا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، ZCTU (زمبابوي). يمكن استخدام مفهوم منظمة العمل الدولية لمؤشرات العمل اللانق كإطار لتسهيل هذا التبادل للمعلومات وللممارسات الحسنة.

CUT، CTC (كولومبيا). الإرشاد بشأن التدابير والتنفيذ أمر هام.
CGTP، CATP (بيرو). المعلومات المنهجية تسهل التنفيذ.
UGT (البرتغال). تقوم منظمة العمل الدولية بدور هام في تشجيع هذه الممارسات.
SGB (سويسرا). ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تشجع عمليات التبادل هذه عن طريق ضمان منصة مناسبة لذلك.
TUC (المملكة المتحدة). ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تكون قادرة على الدعوة إلى تبادل المعلومات على المستوى العالمي.

CTV (جمهورية فنزويلا البوليفارية). يمكن لكل مجموعة قطرية أن تتصدى لذلك، من قبيل جماعة دول الأنديز والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وما إلى ذلك.

FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية). المشكلة عامة وليست جزئية.

مسائل أخرى

السؤال ٣٥ هل ينبغي للتوصية أن تشمل عناصر أخرى غير مذكورة في هذا الاستبيان؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٢.

نعم: ٢٦. الأرجنتين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، الكامبيرون، الصين، كوستاريكا، الجمهورية التشيكية، اكادور، السلفادور، فنلندا، ألمانيا، غواتيمالا، إندونيسيا، كينيا، لبنان، ليسوتو، المكسيك، ناميبيا، نيبال، هولندا، الفلبين، السنغال، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

لا: ٥٤. ألبانيا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بنن، البرازيل، كمبوديا، كندا، كولومبيا، كوبا، قبرص، الدانمرك، مصر، استونيا، فرنسا، هندوراس، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، جمهورية كوريا، قبرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، ماليزيا، موريشيوس، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بيرو، البرتغال، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، سويسرا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوروغواي، فيتنام.

ردود أخرى: ٢. الجمهورية الدومينيكية، الهند.

التعليقات

الأرجنتين. ينبغي تعريف الفارق بين أرضية الحماية الاجتماعية ومد نطاق الضمان الاجتماعي. وينبغي إبراز الصلة القائمة بين سوق العمل والضمان الاجتماعي وأهمية الاتفاقية رقم ١٠٢ لوضع معايير دنيا في الضمان الاجتماعي.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات. الضمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان ينبغي أن يربط بمد نطاق التغطية.

الصين. ينبغي إدراج تعريف لعبارة الحماية الاجتماعية الدنيا.

كوستاريكا. النظر في مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

الجمهورية التشيكية. التشديد على الحاجة إلى بناء القدرات وإلى المرونة الملازمة لمفهوم أرضية الحماية الاجتماعية.

اكادور. الإقرار بمختلف أشكال الحماية الاجتماعية إلى جانب إتاحة المجال أمام البلدان لأن تبت في خطط عملها ومنتجاتها الخاصة.

السلفادور. تعريف شامل للحماية الاجتماعية؛ مشاركة الاقتصاد غير المنظم؛ الاعتبارات المتعلقة بيسر تقديم الإعانات وتنفيذ نظم ائتمانية أفضل وبعملية الإسهامات في الاقتصاد الوطني من حيث ادخارات العمل.

فنلندا. الهدف الإنمائي للألفية رقم ١ والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

فرنسا. توفير معالجة متوازنة للحقوق والواجبات.

ألمانيا. يمكن إدراج إشارة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتوفير إطار يتيح للبلدان منخفضة الدخل أن تقدم مستوى أدنى من الضمان الاجتماعي، بما يتماشى مع أولوياتها وقدراتها.

غواتيمالا. ينبغي احترام السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل بلد. والتمويل هام للغاية.

الهند. التصدي على نحو مستقل لاحتياجات عمال الاقتصاد غير المنظم من الضمان الاجتماعي.

إندونيسيا. ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تسهل بناء القدرات والمساعدة التقنية.

كينيا. مشاركة المجموعات المستهدفة في مرحلة التصميم.

لبنان. توفير دعم الدخل للباحثين عن عمل للمرة الأولى وإيلاء عناية خاصة إلى البرامج التي تتصدى للمنسحبين من سوق العمل (التدريب وخطط التوظيف العامة).

ليسوتو. التصدي لما يلي: تجميع الدول الأعضاء حسب مستوى التنمية؛ مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار؛ تقارير دورية عن التقدم المحرز؛ اثبات التبعية وتشجيع التدرج؛ إدراج الاحتياجات الأساسية الأخرى (الحصول على الغذاء ومياه الشرب الآمنة والإسكان)؛ المساواة في حقوق الحصول على الضمان للمغتربين والمقيمين الدائمين والمؤقتين؛ معايير التوافق؛ قابلية نقل المستحقات في النظم الاكتتابية؛ إجراءات تسوية منازعات سهلة.

لكسمبرغ. إعادة فتح المناقشة حول القضايا التي تلتقت توافقا عميقا في المؤتمر في عام ٢٠١١، قد تأتي بغير ما يرجى لها من ثمار.

المكسيك. إدماج تقدير لتكاليف ومصادر تمويل سياسات الحماية الاجتماعية المقترحة؛ استراتيجيات لمد نطاق الخدمات؛ تحديد المجموعات ذات الأولوية القصوى وانعكاسات مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي على الخدمات الطبية.

هولندا. سيكون من الضروري في السنوات القادمة تقوية التعاون بين المنظمات الدولية والشركاء الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية. ولا بد من اتساق السياسات والتعاون العملي "في الميدان" للتوصل على نحو أكثر فعالية إلى تحقيق أهدافنا بشأن الضمان الاجتماعي.

الفلبين. تنفيذ جميع برامج الضمان الاجتماعي من جانب وكالة حكومية وحيدة.

السنغال. تقنيات تمويل وإدارة آلية أرضية الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء لإرساء أرضيات الحماية الاجتماعية. وينبغي تشجيع سياسات تعزز سبل الحصول على الإسكان الاجتماعي لصالح المستخدمين والأشخاص الأكثر استضعافا.

السويد. ينبغي للتوصية أن تطبق فقط على الدول التي لم تصدق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية. وينبغي أن يكون العنوان "توصية بشأن إعانات الحماية الاجتماعية الأساسية"، ربما مع إضافة عبارة "أرضيات الحماية الاجتماعية لتسهيل نشرها والتشديد على أهميتها". وتصديق الدول الأعضاء على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة هو الهدف المنشود.

المملكة المتحدة. الإشارة إلى احتمال وجود حوافز سلبية (أي التبعية للإعانات) يمكن أن تثيرها الحماية الاجتماعية وذكر طريقة التخفيف منها.

الولايات المتحدة. إدراج دور منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بجمع المعلومات عن الضمان الاجتماعي ونشر المعلومات عن حسن الممارسات ورصد التقدم المحرز في اتجاه مد نطاق الضمان الاجتماعي. وينبغي للدول الأعضاء أن تتسق برامج الضمان الاجتماعي وتدمجها محليا لتجنب التكرار غير الضروري في تقديم الإعانات والتداخل المؤسسي المكلف وغير الفعال للمسؤوليات، مما قد يقوض الاستمرارية المالية لحماية الضمان الاجتماعي على الأمد الطويل.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٨.

نعم: ٣. ANDI (كولومبيا)، ICEA (جمهورية إيران الإسلامية)، CIU (أوروغواي).

لا: ١٣. AiG (أستراليا)، CNA، CNC، CNI، CNS (البرازيل)، OEB (قيرص)، MEDEF (فرنسا)، KEF (جمهورية كوريا)، NEF (ناميبيا)، EFP (باكستان)، CONEP (بنما)، CCL (بيرو)، CTP (البرتغال).

ردود أخرى: ٢. VNO-NCW (هولندا)، IOE.

التعليقات

ANDI (كولومبيا). مفهوم "المنشآت المستدامة" يعكس الدائم الثلاث للتنمية: النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والجوانب البيئية. ويجب استيفاء الاحتياجات المتأنية عن أرضية الحماية الاجتماعية ضمن إطار الاستدامة المالية الوطنية ودوائر الأعمال.

ICEA (جمهورية إيران الإسلامية). ينبغي التركيز كذلك على دور الحوار الاجتماعي طوال مرحلة التصميم والتنفيذ والرصد؛ وكذلك دور القطاع الخاص؛ بالإضافة إلى تعريف وتمويل أرضيات الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني واتساق السياسات مع السياسات الاقتصادية وسياسات العمالة.

VNO-NCW (هولندا). ينبغي التركيز أيضاً على دور السياسات التنشيطية (التي تحفز الناس على قبول العمل) فضلاً عن الحد من الاقتصاد غير المنظم.

CIU (أوروغواي). ينبغي التركيز بوضوح أكبر على أن التنمية الاقتصادية واستحداث العمالة هما أفضل أشكال الضمان الاجتماعي؛ وينبغي التركيز أيضاً على أنه ينبغي لأرضية الحماية الاجتماعية: ألا تحفز الناس على أن يظلوا في الاقتصاد غير المنظم، وعلى أن تتجنب خلق التبعية وأن تشجع المشاركة في سوق العمل وإضفاء السمة المنظمة على العمالة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٦٠.

نعم: ٣٢. CUT، CGT (الأرجنتين)، NCTUB (جزر البهاما)، FGTEB (بلجيكا)، NTUCB (بليز)، CUT (البرازيل)، CITUB (بلغاريا)، CTC، CUT (كولومبيا)، CTRN (كوستاريكا)، CEDOCUT (اكوادور)، FTUC (فيجي)، CGSL (غابون)، PWU (غرينادا)، UNSITRAGUA (غواتيمالا)، CGT (هندوراس)، HMS (الهند)، FKUT (جمهورية كوريا)، MCTU (ملايو)، UNTM (مالي)، CGTM (موريتانيا)، CROC (المكسيك)، CTRP (بنما)، CUTA/CNT (باراغواي)، CATP، CGTP (بيرو)، CESTRAR (رواندا)، LO، SACO، TCO (السويد)، FPU (أوكرانيا)، ZCTU (زمبابوي).

لا: ٢٠. KSSH (ألبانيا)، UGTA (الجزائر)، ACTU (أستراليا)، BAK (النمسا)، CSC (الكونغو)، NHS (كرواتيا)، UNSA، SPS (فرنسا)، TUC (غانا)، ÉSZT (هنغاريا)، COTU-K (كينيا)، CTM (المكسيك)، CS (بنما)، CSA (السنغال)، NTUC (سنغافورة)، NTUF (سري لانكا)، TÜRK-İŞ (تركيا)، TUC (المملكة المتحدة)، PIT-CNT (أوروغواي)، FETRATEL (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

ردود أخرى: ٨. CSN (كندا)، UGTD (جيبوتي)، CNUS (الجمهورية الدومينيكية)، CSE (اكوادور)، CNTG (غينيا)، JTUC-RENGO (اليابان)، LO (النرويج)، UGT (البرتغال).

التعليقات

CGT (الأرجنتين). تمويل المبادرة؛ إطار تنظيمي وطني يمكن أن يحد من سوء استخدام بعض الجوانب من قبيل إسناد العمل إلى الخارج وتعاونيات العمال المزيفة أو غير ذلك من الجوانب المفضية إلى انعدام الأمن الوظيفي؛ وهذه الأمور أساسية لضمان أن تكون المبادرة مستدامة وشاملة اجتماعياً.

NCTUB (جزر البهاما). العمال غير القانونيين وطريقة معاملتهم.

FGTEB (بلجيكا). وضع نظم ضمان اجتماعي تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقدم في دوائر سياسية أخرى. وينبغي بالتالي إدراج النقاط من (أ) إلى (د) في الفقرة ٢٠ من استنتاجات عام ٢٠١١.

NTUCB (بليز). من هي الجهة المسؤولة في آخر المطاف عن دفع تكلفة المخطط؟

CUT (البرازيل). ينبغي أن تكون الدول الأعضاء مدعوة إلى وضع أرضية للحماية الاجتماعية لتحقيق التعادل مع الحد الأدنى للأجر كما هو مقترح في معايير العمل الدولية.

CSN (كندا). ينبغي التذكير بالحاجة إلى إشراف عام على خطط الإعانات وضمان ألا تستخدم اشتراكات الضمان الاجتماعي لأغراض أخرى.

CUT، CTC (كولومبيا). ينبغي أن تعتمد الدول التزامات ببذل العناية والتزامات بتحقيق غاية فضلاً عن تدابير والتزامات لا تكون مشروطة ولا محدودة. وفي سياق احترام حقوق الإنسان وضمانها، ينبغي على الأقل ضمان مستويات دنيا لجميع الأشكال الأساسية من الضمان الاجتماعي.

CTRN (كوستاريكا). بالنظر إلى النمو العالمي للاقتصاد غير المنظم، يعتبر التصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢ مهماً وكذلك توفير صك آخر يتماشى مع الحقيقة.

CEDOCUT (اكوادور). المشاركة الفعلية لممثلي العمال في إرساء أرضيات للحماية الاجتماعية؛ تكييفات منتظمة للتأمين الاجتماعي لضمان حسن سيره لمصلحة العمال وأسرهم.

CSE (اكوادور). تحسين نوعية الخدمات المقدمة.

UNSITRAGUA (غواتيمالا). ينبغي للبلدان الأعضاء أن تنقيد فعلياً بمعايير منظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالعدالة الاجتماعية. وينبغي على وجه الإلحاح إنشاء أدوات قانونية وسياسية لتجريم أي فعل فساد وإفلات من العقاب من جانب مسؤولين من القطاعين العام والخاص.

CNTG (غينيا). إدراج التدريب على الإدارة الشفافة للضمان الاجتماعي وتنظيم اجتماعات لتبادل المعلومات والخبرات. ومن الضروري إجراء دراسات مقارنة بشأن البلدان التي تتمتع بمستوى مماثل من التنمية.

CGT (هندوراس). بالإضافة إلى أرضية الحماية الاجتماعية ينبغي أن يكون هناك نظام ضمان اجتماعي يمكن أن يشمل السكان برمتهم ويجب أن تضمن الدولة هذا النظام كما يجب أن يكون شاملاً.

HMS (الهند). ينبغي مراعاة التمييز العرقي والاجتماعي.
JTUC-RENGO (اليابان). ينبغي التركيز على المساواة بين الجنسين والإجراءات الإيجابية فضلاً عن الإطار اللازم لمشاركة أصحاب المصلحة.
FKTU (جمهورية كوريا). التركيز على دور الحكومة وبذل الجهود لضمان الموارد المالية.
UNTM (مالى). التواصل والإحساس بالمسؤولية لدى المستفيدين.
CGTM (موريتانيا). السلامة والصحة المهنيين واستخدام مؤشرات الضمان الاجتماعي كأدوات للتقييم.
CTRP (بنما). ينبغي أن تكون جميع نظم الضمان الاجتماعي شاملة بطبيعتها وقائمة على التضامن؛ وينبغي أن تقدم الحكومات الدعم الاقتصادي لاستدامة هذه النظم.
CGTP، CATP (بيرو). ينبغي تعزيز ثقافة الضمان الاجتماعي.
UGT (البرتغال). ينبغي أيضاً المساهمة في تشجيع المساواة بين الرجل والمرأة.
CESTRAR (رواندا). وفقاً لاحتياجات البلدان.
TCO، SACO، LO (السويد). ينبغي تعزيز منظور المساواة بين الجنسين لضمان المساواة في سبل حصول النساء على الإعانات. وينبغي كذلك مناشدة جميع الدول الأعضاء التصديق على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.
FPU (أوكرانيا). ينبغي دعم وضع ميزانيات اجتماعية.

تعليق المكتب

ملاحظات عامة

يبيّن عدد كبير من الردود توافقاً عاماً وواسع النطاق فيما يتعلق بالمضمون المحتمل للتوصية المقترحة بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية. ويرد في الجدول ١ عدد الردود المتلقاة من الحكومات؛ كما تلقى المكتب ٢٦ رداً منفصلاً من منظمات أصحاب العمل و٩٤ رداً من منظمات العمال. والردود المتلقاة بحلول ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، يمكن أن تؤخذ في الاعتبار.^١

الجدول ١: ردود الحكومات

السؤال رقم	نعم	لا	ردود أخرى	المجموع	السؤال رقم	نعم	لا	ردود أخرى	المجموع
٢	92	4	2	98	١٣ (ب)	80	11	2	93
٣ (أ)	94	4	0	98	١٤	82	9	2	93
٣ (ب)	89	8	0	97	١٥	86	6	5	97
٤	47	40	1	88	١٦ (أ)	84	8	4	96
٥ (أ)	94	2	1	97	١٦ (ب)	83	8	5	96
٥ (ب)	87	6	3	96	١٧	73	17	4	94
٦	83	10	2	95	١٨	90	4	2	96
٧ (أ)	79	12	5	96	١٩	78	15	2	95
٧ (ب)	82	9	5	96	٢٠	84	4	5	93
٧ (ج)	78	14	5	97	٢١	87	5	2	94
٧ (د)	84	8	5	97	٢٢	89	2	3	94
٨ (أ)	84	9	4	97	٢٣	73	16	5	94
٨ (ب)	89	3	4	96	٢٤	63	27	4	94
٩ (أ)	71	21	4	96	٢٥	71	20	3	94
٩ (ب)	83	10	2	95	٢٦	80	8	6	94
٩ (ج)	84	7	3	94	٢٧	83	6	5	94
٩ (د)	91	3	3	97	٢٨	84	5	5	94
٩ (هـ)	92	2	3	97	٢٩	91	2	2	95
١٠ (أ)	90	4	2	96	٣٠	89	4	1	94
١٠ (ب)	94	3	1	98	٣١	87	7	1	95
١٠ (ج)	96	0	2	98	٣٢	85	8	2	95
١١	93	4	1	98	٣٣	81	8	2	91
١٢	91	1	5	97	٣٤	88	4	3	95
١٣ (أ)	90	4	2	96	٣٥	26	54	2	82

لقد تلقى المكتب مجموعة وافرة من التعليقات المفصلة على الأسئلة التي شملها الاستبيان. ويقوم العديد من المحييين بالتشديد على بعض هذه التعليقات بشكل متكرر، بالنسبة إلى عدد من الأسئلة المختلفة. ويقدم المكتب هذه التعليقات في هذا القسم العام. وترد فيما يلي تعليقات أخرى مقدمة بشأن مسائل محددة تجري معالجتها بمزيد من التفصيل.

^١ الردود المتلقاة بعد ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ ترد في هذا التقرير تحت الردود نعم/لا فقط؛ غير أنه لم يكن ممكناً أخذ التعليقات النصية بعين الاعتبار.

وهناك تعليق واحد تكرر من جانب الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في مجمل الأسئلة تقريباً، ألا وهو أهمية وضع استراتيجية توسيع والحاجة إلى مثل هذه الاستراتيجية - بالإضافة إلى تنفيذها ورصدها - تكون متكيفة ومتسقة مع الظروف والأولويات الوطنية، وتراعي القدرات الوطنية والموارد المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، شدد عدد من التعليقات على أنه ينبغي الإشارة إلى الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية بصيغة الجمع.

وتعالج هذه النقطة في التوصية المقترحة التي تضع إطاراً مرناً وتوفر المشورة إلى الدول الأعضاء من أجل إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية الخاصة بها واستراتيجيات أوسع لمد نطاق الضمان الاجتماعي. ويُستخدم مصطلح "أرضيات الحماية الاجتماعية" (بصيغة الجمع) عند الإشارة إلى تنفيذها على المستوى الوطني في مختلف البلدان، في حين يُستخدم هذا المصطلح بصيغة المفرد للإشارة إلى المفهوم العام. وبناءً على ذلك، فإن العنوان المقترح للتوصية - توصية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية - يسلط الضوء على وجود أكثر من نموذج وعلى أن الأرضيات محددة على المستوى الوطني. وصيغة المفرد مستخدمة في العنوان القصير المقترح - توصية أرضية الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ - للإحالة إليها بشكل أسهل لفظياً.

وهناك موضوع آخر يتكرر في الردود وهو الحاجة إلى تنفيذ تدريجي لاستراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي على المستوى الوطني، بما فيها أرضيات الحماية الاجتماعية. وشدد العديد من المجهين على أنه قد يتعين، استناداً إلى الظروف والأولويات الوطنية، مد نطاق الضمان الاجتماعي تدريجياً وعلى مراحل، من خلال مختلف أنواع الإعانات. وبسبب هذا الأمر عملياً بمحدودية القدرات المالية والضرورية والمؤسسية في عدد من الدول الأعضاء.

ومع مراعاة هذه الشواغل، تشدد التوصية المقترحة على مبدأ التحقيق التدريجي في الفقرات ١ و ٣ و ٤ و ١٣ و ١٤.

بالإضافة إلى ذلك، يؤكد عدد يعتد به من المجهين بشكل صريح على التزامهم بالمعايير التي تنص عليها الاتفاقية رقم ١٠٢ وغيرها من صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالضمان الاجتماعي، التي تُعتبر مراجع أساسية لتحسين الضمان الاجتماعي.

ويتجلى ذلك في الديباجة وفي الفقرات ١ و ١٧ و ١٨ من التوصية المقترحة.

كما شدد عدد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الحاجة إلى تعريف مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية وغيره من المصطلحات المستخدمة في التوصية المقترحة تعريفاً واضحاً، مثل "المقيمون (عادة)" أو "الرعاية" أو "الفئات العمرية النشطة" أو "الطفل".

ولأغراض التوصية المقترحة، تم إدراج مصطلح "أرضيات الحماية الاجتماعية" وشرحه في الفقرة ٢ من التوصية المقترحة. كما تم إدراج مصطلح "ضمانات الضمان الاجتماعي الأساسية" وشرحه في الفقرتين ٤ و ٥ من التوصية المقترحة. والمصطلحات الأخرى المستخدمة في التوصية المقترحة هي رهن بتعريفها على المستوى الوطني، تمثيلاً مع الالتزامات الدولية القائمة للدولة العضو المعنية ومراعاة للإرشاد الذي تقدمه المعايير الأخرى لمنظمة العمل الدولية.

وتركز حكومات عديدة على أنّ الكثير من البلدان لديها أصلاً أرضيات شاملة للحماية الاجتماعية، وتقوم فعلاً بتوفير إعانات تبلغ على الأقل النطاق والمستويات التي تنص عليها الاتفاقية رقم ١٠٢ وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة. وبالنسبة إلى هذه البلدان، قد تتمثل الأولوية في الحفاظ على مستويات مناسبة من الحماية.

تعالج هذه النقطة في الفقرات ١ و ٤ و ١٣ و ١٤ من التوصية المقترحة.

السؤال التمهيدي

السؤال ١

ذكر المجهين إحالات إلى تشريعات وممارسات وطنية، مما شكل خلفية غنية يمكن الاستناد إليها في إعداد التوصية المقترحة.

الديباجة

الأسئلة ٢ إلى ٤

توافق الغالبية الكبرى من المجهين (الحكومات: ٩٤ في المائة، أصحاب العمل: ٦٧ في المائة، العمال: ١٠٠ في المائة) على أنه ينبغي للديباجة أن تذكر بما يلي: إعلان فيلادلفيا، ١٩٤٤؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨؛ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨؛ الأهمية المستمرة التي ترتديها اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي، ولاسيما الاتفاقية رقم ١٠٢ والتوصيتان رقم ٦٧ ورقم ٦٩.

ويشدد معظم المجيبين على أهمية الحق في الضمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان. وتعرب حكومتان عن شواغل تتعلق بإدراج التوصية رقم ٦٩ بالنظر إلى وضعها.^٢ كما تعرب حكومة واحدة وبعض منظمات أصحاب العمل عن تحفظات بشأن الإشارة إلى الأهمية المستمرة التي ترتديها هذه الصكوك.

وتقترح بعض الحكومات ومنظمات العمال إدراج المزيد من الحالات، بما فيها إلى: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة؛ صكوك أخرى لمنظمة العمل الدولية (مثل الاتفاقيات ذات الأرقام ٨١ و ١٠٠ و ١١١ و ١٢١ و ١٢٨ و ١٣٠ و ١٦٨ و ١٨٣ والتوصية رقم ١٣٤)؛ برنامج العمل اللائق؛ الميثاق العالمي لفرص العمل أو إعلان ياوندي الثلاثي بشأن تطبيق أرضية الحماية الاجتماعية (٢٠١٠)؛ الأهداف الإنمائية للألفية؛ مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية للأمم المتحدة ومناقشة عام ٢٠١١.

في ضوء التعليقات المتلقاة، تمت صياغة الديباجة بشكل مقتضب، واقتصرت على الإحالات إلى الصكوك الدولية الأساسية، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما المواد ٩ و ١١ و ١٢ منه، بالإضافة إلى الإشارة إلى القرار والاستنتاجات الصادرة عام ٢٠١١ بشأن المناقشة المتكررة عن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي).

وتوافق الغالبية الكبرى من المجيبين (الحكومات: ٩٦ في المائة، أصحاب العمل: ٧٩ في المائة، العمال: ٩٩ في المائة) على أنه ينبغي للديباجة أن تعترف بأن الضمان الاجتماعي ضرورة اجتماعية واقتصادية لتحقيق التنمية والتقدم، وأنه أداة مهمة لخفض الفقر والاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن وتخفيف حدتها والقضاء عليها. كما توافق الغالبية الكبرى من المجيبين (حكومات: ٩٢ في المائة، أصحاب العمل: ٦٨ في المائة، العمال: ٩٦ في المائة) على أن الضمان الاجتماعي هو استثمار في الأشخاص، يسمح لهم بالتكيف مع التغيرات الهيكلية الضرورية في الاقتصاد وفي أسواق العمل، وهو مثبت آلي فعال في أوقات الأزمات وما بعدها.

ويسلط عدة مجيبين الضوء على دور الضمان الاجتماعي في تعزيز كرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية. وتقترح بعض الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال إضافة إشارة صريحة إلى تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في الديباجة، والتشديد على دور الضمان الاجتماعي في تسهيل الانتقال من العمالة غير المنظمة إلى العمالة المنظمة وعلى أهميته في استحداث فرص العمل، وضرورة ربط مد نطاق الضمان الاجتماعي بسياسة العمالة والتنمية الاقتصادية المستدامة. وتشير شتى الحكومات ومنظمات أصحاب العمل إلى أن العمالة (اللائقة) تبقى أفضل أشكال الحماية الاجتماعية.

في ضوء هذه التعليقات، تعترف الديباجة صراحة بالحق في الحصول على الضمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان، وبوظائفه الاجتماعية والاقتصادية.

الهدف

السؤال ٥

السؤال ٥ (أ). تؤكد الغالبية الكبرى من المجيبين (الحكومات: ٩٧ في المائة، أصحاب العمل: ٦٤ في المائة، العمال: ٩٦ في المائة) أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تزود الدول الأعضاء بالإرشاد بشأن إقامة أراضيات الحماية الاجتماعية ضمن نظم الضمان الاجتماعي تكون مصممة بما يتناسب مع ظروف كل بلد ومستواه الإنمائي. ويشدد عدة مجيبين على ضرورة مراعاة الاحتياجات والأولويات والقدرات على المستوى الوطني، وعلى ضرورة ضمان القدرة على تحمل التكاليف والاستدامة. ويرى بعض المجيبين أن إقامة أراضيات وطنية للحماية الاجتماعية وسيلة أساسية للقضاء على الفقر وتوسيع التغطية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم.

^٢ قد تحيل هذه التعليقات إلى قرار مجلس الإدارة بشأن الحفاظ على الوضع على حاله فيما يتعلق بالتوصية رقم ٦٩، بعد استعراض الفريق العامل المعني بسياسة مراجعة المعايير (فريق عمل كارتيني) لمعايير منظمة العمل الدولية؛ انظر الوثيقة GB.276/LILS/WP/PRS/1. والوضع المؤقت لهذا الصك يعني أنه ليس مواكباً للعصر بشكل كامل، لكنه لا يزال مهماً في بعض الجوانب. وعليه، تم إدراجه باعتباره أحد الصكوك المشمولة في الدراسة الاستقصائية التي تجريها لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات بعنوان الضمان الاجتماعي وسيادة القانون: دراسة استقصائية عامة بشأن صكوك الضمان الاجتماعي في ضوء إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، التقرير الثالث (الجزء أولاً)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، جنيف، ٢٠١١. وأشارت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في تقريرها إلى "استمرار أهمية ومنفعة" التوصيتين رقم ٦٧ ورقم ٦٩، ولحظت أن "نهجها الشمولي من حيث الضمان الاجتماعي لا يزال مجدياً، لا سيما فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية التي تضعها كل توصية منهما للقوانين والممارسات الوطنية وللنشاط الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية بشأن مد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع" (الفقرتان ٥٠ و ٥٣).

السؤال ٥ (ب). تؤيد غالبية المجيبين أيضاً (الحكومات: ٩١ في المائة، أصحاب العمل: ٥٩ في المائة، العمال: ٩٤ في المائة) أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن توفر الإرشاد بشأن تطبيق أرضيات الحماية الاجتماعية في إطار استراتيجية تضمن تدريجياً مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي. وفي هذا الصدد، يشدد عدد من المجيبين على أن التوسع التدريجي لبلوغ "مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي" ينبغي أن يصل على الأقل إلى المستويات التي تنص عليها الاتفاقية رقم ١٠٢. بالإضافة إلى ذلك، يلحظ المجيبون أنه من الضروري إدماج الاستراتيجيات الوطنية بشأن الضمان الاجتماعي في السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالعمالة على المستوى الوطني.

مع مراعاة هذه التعليقات، تبين الفقرة ١ من التوصية المقترحة أهداف الصك المقترح. وترد في الديباجة بشكل صريح إشارات إلى الحق في الضمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان وإلى القضاء على الفقر والتخفيف من وطأته.

الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية

السؤال ٦

إرساء أرضيات وطنية للحماية الاجتماعية

توافق الغالبية الكبرى من المجيبين (الحكومات: ٨٧ في المائة، أصحاب العمل: ٦٣ في المائة، العمال: ٩٧ في المائة) على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن ترسي وتنفذ بأسرع وقت ممكن أرضيات الحماية الاجتماعية الخاصة بها، والتي تكفل طوال الحياة لجميع المحتاجين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتمتع بأمن الدخل على الأقل عند الحد الأدنى المحدد على المستوى الوطني. ويشدد عدة مجيبين على أنه ينبغي تحديد الضمانات التي تشكل أرضية الحماية الاجتماعية باعتبارها مسألة مسؤولية وطنية، وينبغي أن تستجيب للظروف والأولويات والاحتياجات على المستوى الوطني، وينبغي تنفيذها تدريجياً بما يتماشى مع القدرات الاقتصادية والمالية والضريبية والإدارية على المستوى الوطني.

وتشدد بعض منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على أنه ينبغي لإرساء الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية أن يشمل المشاورات مع الشركاء الاجتماعيين. وتشدد منظمات العمال على أنه ينبغي للحد الأدنى لأمن الدخل أن يضمن مستويات من الدخل تتجاوز خط الفقر، وتلحظ بقلق أنه ينبغي ألا يقوض إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية مستويات الحماية الموجودة.

في ضوء ما سبق، تشدد التوصية المقترحة، لا سيما الفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ منها، على المسؤولية الوطنية في إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية واستكمالها والحفاظ عليها، بما يتماشى مع الظروف والاحتياجات والأولويات والقدرات على المستوى الوطني. أما الحاجة إلى المشاورات والحوار الاجتماعي الفعال في هذه العمليات، فقد أرسيت كمبدأ في الفقرة ٣ وتعالج أيضاً في الفقرتين ٧ و ١٣.

السؤال ٧

الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي

بالنسبة إلى كل سؤال من الأسئلة الفرعية الأربعة، تؤكد الغالبية الكبرى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن ترشد الدول الأعضاء في توفير مجموعة من الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي على الأقل، بما في ذلك الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل طوال الحياة. ويلحظ عدة مجيبين أن الدول الأعضاء قد تجد وسائل مختلفة لضمان الحصول على الرعاية الصحية وأمن الدخل، تمثيلاً مع الظروف والاحتياجات والأولويات والقدرات الخاصة بها على المستوى الوطني.

في ضوء ما سبق، تستخدم التوصية المقترحة عبارة "ضمانات" بشكل ثابت في الفقرات ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٢ للسماح بالمرونة في اختيار الأساليب والسياسات الرامية إلى تحقيق النتائج المنشودة من أرضيات الحماية الاجتماعية من حيث الحماية الاجتماعية. والإشارات في الأسئلة ٧ (أ) إلى ٧ (د) إلى الإعانات المحددة التي يمكن استخدامها لإنفاذ الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي، مذكورة في الفقرة ٩ من التوصية المقترحة.

السؤال ٧ (أ). تؤيد غالبية المجيبين (الحكومات: ٨٢ في المائة، أصحاب العمل: ٧٧ في المائة، العمال: ٩٤ في المائة) أن يدرج في التوصية المقترحة عبارة تنص على أنه ينبغي لجميع المقيمين أن يتمتعوا بالحماية المالية اللازمة للحصول على الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية صحة الأم. وتشير بعض الحكومات إلى أنه ينبغي تحديد رعاية صحة الأم تحديداً واضحاً وإعطاؤها الأولوية. ويقترح بعض المجيبين أيضاً إعطاء الأولوية كذلك إلى حصول الأطفال على الرعاية الصحية. وتلحظ حكومة واحدة أنه ينبغي توفير الإرشاد بشأن إعطاء الأولوية للمستفيدين في الحالات التي لا يمكن فيها تحقيق التغطية الشاملة فوراً. وطلب العديد من المجيبين توضيح عبارة "الحماية المالية"، مشددين على وجود سبل مختلفة للتقديمات يمكنها أن تضمن الحصول على الخدمات الصحية بشكل فعال.

في ضوء ما ورد أعلاه، تنص الفقرة ٥ (أ) من التوصية المقترحة على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن توفر الحصول على مجموعة من السلع والخدمات محددة على المستوى الوطني، تشمل الرعاية الصحية الأساسية بما في ذلك حالة الأمومة.^٣ ومن شأن هذه الضمانة أن تكفل ألا يتعرض الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية صحية للصيق ولتزايد فقرهم بسبب العواقب المالية المترتبة على حصولهم على الرعاية الصحية، على نحو ما يرد في الفقرة ٧ (أ) من التوصية المقترحة. بالإضافة إلى ذلك، تتسم الصيغة المقترحة للفقرة ٥ (أ) بالمرونة بحيث تتيح خيارات مختلفة من التقديرات والحماية المالية فيما يتعلق بضمان الحصول على الرعاية الصحية.

وتشير الفقرة ٦ من التوصية المقترحة إلى النطاق الشخصي للضمانات وتنص على أنه، رهناً بالالتزامات الدولية القائمة على الدول الأعضاء، ينبغي لهذه الدول أن توفر الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي على الأقل لجميع المقيمين والأطفال، على نحو ما هو محدد في القوانين واللوائح الوطنية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التعليق العام رقم ١٩، الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، ينص على أنه "يحق لكل شخص، بصرف النظر عن جنسيته أو إقامته أو وضعه كمهاجر، أن يتمتع بالرعاية الطبية الأولية والرعاية في حالات الطوارئ".^٤ بالإضافة إلى ذلك، لاحظت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، في إشارة إلى نطاق تطبيق الضمانات الدستورية المتعلقة بالضمان الاجتماعي، أن "توسيع الحق في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك الحق في الرعاية الطبية، ليشمل غير المواطنين، يشكل اليوم تحدياً رئيسياً أمام العديد من المجتمعات. وفيما يتعلق بغير المواطنين، حتى من هم في وضع غير نظامي على أرض دولة أخرى، مثل العمال من دون وثائق، ينبغي لهم أن يتمتعوا بالإعانات الأساسية ولا سيما الرعاية الطبية الطارئة".^٥

السؤال ٧ (ب). توافق غالبية المجيبين (الحكومات: ٨٥ في المائة، أصحاب العمل: ٦٨ في المائة، العمال: ٩٤ في المائة) على إدراج أمن الدخل للأطفال في التوصية المقترحة باعتباره ضمانة أساسية من الضمان الاجتماعي. وتشدّد تعليقات عدة على أهمية أمن الدخل للأطفال كحق من حقوق الإنسان، من أجل تعزيز تكافؤ الفرص والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني. غير أن القلق يساور بعض المجيبين بشأن الإشارة إلى "جميع الأطفال"، منبهين إلى القدرات المالية المحدودة في البلدان النامية. ويقترح بعض المجيبين توضيح عبارات "الطفل" و"الرعاية" و"التعليم" (الذي يمكن أن يشمل التعليم المهني)؛ ويقترح آخرون إدراج الحصول على سلع أخرى بما فيها الإسكان. ويقترح عدة مجيبين إدراج إشارة إلى الإقامة، تمثيلاً مع صيغة الأسئلة ٧ (أ) و (ج) و (د)، في حين تصرّ حكومات أخرى على أنه ينبغي عدم حرمان أي طفل من الحقوق الأساسية. وتقترح حكومتان إدراج إشارة إلى العلاقة بين توفير الحماية الاجتماعية إلى الأهل والقضاء على عمل الأطفال.

في ضوء ما ورد أعلاه، تنص الفقرة ٥ (ب) من التوصية المقترحة على توفير ضمانة لأمن الدخل الأساسي للأطفال، على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني، وتوفير الحصول على التغذية والتعليم والرعاية وأي سلع وخدمات ضرورية أخرى. وتنص الفقرة ٦ من التوصية المقترحة على أن الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي المشار إليها ينبغي أن تنطبق على جميع الأطفال، على نحو ما هو محدد في القوانين واللوائح الوطنية، رهناً بالالتزامات الدولية القائمة على الدول الأعضاء.

السؤال ٧ (ج). توافق غالبية المجيبين (الحكومات: ٨٠ في المائة، أصحاب العمل: ٦٨ في المائة، العمال: ٨٩ في المائة) على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تشمل الحد الأدنى من أمن الدخل لمن هم غير قادرين على كسب دخل كافٍ. ويشير عدة مجيبين كذلك إلى أن البرامج الخاصة بالمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة، مثل المعوقين، قد تكون مفيدة. وتسلط تعليقات عدة الضوء على أهمية برامج إعانات البطالة والروابط مع سياسات العمالة، لا سيما برامج التوظيف العامة. وتشدّد منظمات العمال على أنه ينبغي لهذه البرامج أن توفر أجوراً توازي على الأقل الحد الأدنى للأجور. ويقترح عدة مجيبين استبدال عبارة "المساعدة الاجتماعية" بعبارة "التحويلات الاجتماعية"، باعتبار أن العبارة الثانية أوسع نطاقاً. وتشير بعض التعليقات إلى ضرورة تحديد مستوى أمن الدخل الواجب توفيره.

في ضوء ما ورد أعلاه، تنص الفقرة ٥ (ج) من التوصية المقترحة صراحة على أنه ينبغي توفير مثل هذه الضمانات لأمن الدخل الأساسي، بحيث توازي على الأقل الحد الأدنى المحدد على المستوى الوطني، للأشخاص من الفئات العمرية النشطة، غير القادرين على كسب دخل كافٍ، بما في ذلك في حالة المرض والبطالة والأمومة والإعاقة. ويُفهم بمصطلح

^٣ يمكن لهذه المجموعة من السلع والخدمات المحددة على الصعيد الوطني والتي تشمل الرعاية الصحية الأساسية، أن تسترشد بتعريف إعانة الرعاية الطبية المنصوص عليه في المادة ١٠ من الاتفاقية رقم ١٠٢ وفي المادة ١٣ من الاتفاقية رقم ١٣٠.

^٤ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٨: التعليق العام رقم ١٩: الحق في الضمان الاجتماعي، الوثيقة E/C.12/GC/19 (جنيف)، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متاحة على الموقع التالي:

<http://www.unhcr.org/refworld/type,GENERAL,,,47b17b5b39c,0.html>.

^٥ مكتب العمل الدولي، ٢٠١١: الضمان الاجتماعي وسيادة القانون: دراسة استقصائية عامة بشأن صكوك الضمان الاجتماعي في ضوء إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، المرجع السابق، الفقرة ٢٦٠.

الأشخاص في الفئات العمرية النشطة من هم من غير الأطفال وغير المسنين، كما تحدده التشريعات الوطنية، رهنًا بالالتزامات الدولية القائمة على الدول الأعضاء. ويعتبر أن ذلك يشمل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. والإشارة إلى الحد الأدنى لمستويات الدخل المحددة على الصعيد الوطني في الفقرة ٧(ب) من التوصية المقترحة، تفتح المجال أمام وضع مستويات الإعانات بما يتماشى مع المعالم الأساسية الملزمة التي يمكنها أن تشمل أيضاً مستويات الحد الأدنى للأجور.

السؤال ٧(د). تؤيد غالبية واضحة من المجيبين (الحكومات: ٨٧ في المائة، أصحاب العمل: ٧٢ في المائة، العمال: ٩٠ في المائة) إدراج ضمانات أمن الدخل للمقيمين المسنين في التوصية المقترحة. ويركز بعض المجيبين على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد مستويات الإعانات وشروط الأهلية، بما في ذلك تعريف عبارة "المسنون" تمشياً مع الظروف الوطنية. وتشدد منظمات العمال على أنه ينبغي ألا تكون المستويات الدنيا أقل من خط الفقر الوطني، وأنه ينبغي للضمانات المقدمة أن تستند إلى مبدأ الشمولية.

تنص الفقرة ٥(د) من التوصية المقترحة على توفير أمن الدخل الأساسي، على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني، للأشخاص المسنين، علماً أن المسنين هم الأشخاص الذين تجاوزوا سنًا معينة، كما تحدده التشريعات واللوائح الوطنية، رهنًا بالالتزامات الدولية القائمة على الدول الأعضاء.

السؤال ٨

الطبيعة القانونية للضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي

السؤال ٨(أ). توافق الغالبية الكبرى من المجيبين (الحكومات: ٨٧ في المائة، أصحاب العمل: ٤٨ في المائة، العمال: ١٠٠ في المائة) على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي لإعانات الضمان الاجتماعي الأساسية أن يُعترف بها قانوناً كحق واجب النفاذ من خلال إجراءات شكاوى وطعن سهلة وسريعة، تحددها القوانين أو اللوائح الوطنية. غير أن بعض الحكومات ومنظمات أصحاب العمل تشدد على أنه من امتيازات الدول الأعضاء أن تقرر ما إذا كان ينبغي توفير مثل هذه الضمانات باعتبارها حقاً قانونياً. ويشدد عدة مجيبين على أهمية آليات الإشراف الفعالة، مثل تنفيذ العمل، وتسهيل النفاذ إلى مثل هذه الإجراءات، من خلال خفض التكاليف المصاحبة إلى أدنى حد وتوفير المساعدة القانونية. ويعرب بعض المجيبين عن قلقهم إزاء القدرات المؤسسية والمالية المحدودة في البلدان النامية.

السؤال ٨(ب). بالإضافة إلى ذلك، توافق الغالبية الكبرى من المجيبين (الحكومات: ٩٣ في المائة، أصحاب العمل: ٥٨ في المائة، العمال: ٩٩ في المائة) على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي للأطر القانونية والمؤسسية أن تنص على إعانات وشروط تأهيل تكون معقولة ومتناسبة وشفافة وغير تمييزية. ويقترح عدة مجيبين توضيح العبارتين "معقولة" و"متناسبة". وتشدد منظمات العمال على أنه ينبغي للإعانات الواجب تقديمها في إطار أرضية الحماية الاجتماعية أن ترتبط بالحالات التي تنص عليها الاتفاقية رقم ١٠٢.

في ضوء ما ورد أعلاه، تنص الفقرة ٨ من التوصية المقترحة على أنه ينبغي أن يضع القانون الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي. وينبغي للقوانين واللوائح الوطنية أن تحدد مجموعة الإعانات والشروط المؤهلة والمستويات التي تجعل هذه الضمانات نافذة. كما تشير إلى أنه ينبغي تحديد إجراءات شكاوى وطعون فعالة وبسيطة وسريعة وبسهولة الوصول إليها وتكون غير مكلفة.

السؤال ٩

مستوى الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي

السؤال ٩(أ). يوافق معظم المجيبين (الحكومات: ٧٤ في المائة، أصحاب العمل: ٤٤ في المائة، العمال: ٩٧ في المائة) على أنه ينبغي أن تقابل المستويات الدنيا لأمن الدخل على الأقل القيمة النقدية لسلة السلع والخدمات الأساسية المحددة وطنياً والضرورية للعيش بصحة وكرامة. غير أن بعض المجيبين يرون أن مفهوم السلة ليس مرناً بما فيه الكفاية للوقوف على تنوع النهج المستخدمة في التشريعات والسياسات الوطنية الرامية إلى تحديد المستويات الدنيا لأمن الدخل. بالإضافة إلى ذلك، يلحظ المجيبون أن مثل هذه السلات قد تختلف بين الأقاليم ومراحل الحياة ومع مرور الزمن؛ وأنه ينبغي لمستويات الحد الأدنى للدخل أن تراعي كذلك الاختلافات في الاحتياجات الفردية. وفي حين تشير بعض منظمات أصحاب العمل إلى أن التعريف ينبغي ألا يكون شديد التقيد، تشدد بعض منظمات العمال على أنه ينبغي تحديد المستويات الدنيا، استناداً إلى معيار موضوعي.

السؤال ٩(ب). هناك أيضاً اتفاق واسع النطاق في صفوف المجيبين (الحكومات: ٨٧ في المائة، أصحاب العمل: ٥٢ في المائة، العمال: ٩٠ في المائة) على المقترح ومفاده أن المستويات الدنيا لأمن الدخل يمكن أن تقابل خطوط الفقر المتفق عليها، وعتبات الدخل المحددة بالنسبة إلى إعانات المساعدة الاجتماعية، أو مستويات الدخل الأخرى المحددة في القوانين

والممارسات الوطنية. ويلحظ بعض المجيبين أن احتساب مثل هذه المستويات ينبغي أن يراعي مداخل الأفراد وأصولهم. وتشدد منظمات العمال على أنه ينبغي تحديد المستويات الدينا للدخل عند خط الفقر أو فوقه بغية السماح بحياة كريمة.

في ضوء ما ورد أعلاه، صيغت الفقرة ٧ (ب) من التوصية المقترحة بشكل مرّن ومجدر بما فيه الكفاية لتطبيقها في مختلف السياقات الوطنية. وهي تنص على أنه ينبغي لأمن الدخل الأساسي أن يتيح الحياة الكريمة وأنه يمكن لمستويات الدخل الدنيا المحددة على الصعيد الوطني، أن تقابل القيمة النقدية لمجموعة من السلع والخدمات الضرورية وخطوط الفقر الوطنية وعتبات الدخل للمساعدة الاجتماعية أو عتبات مقارنة أخرى يرسبها القانون أو الممارسة على الصعيد الوطني. كما تشير هذه الفقرة صراحة إلى إمكانية أن تراعي مستويات الدخل الدنيا المحددة على الصعيد الوطني، الفوارق الإقليمية. وتعالج مسألة الاستجابة للاحتياجات الخاصة في الفقرتين ٣ (ج) و ٦ (د).

السؤال ٩ (ج). توافق غالبية واضحة من المجيبين (الحكومات: ٨٩ في المائة، أصحاب العمل: ٦٧ في المائة، العمال: ٩٧ في المائة) على أنه ينبغي أن تكون الحماية المالية لسلع وخدمات الرعاية الصحية الأساسية كافية لضمان الحصول عليها، حيثما دعت الضرورة إليها، من دون زيادة مخاطر الفقر والاستضعاف لدى أولئك الذين يحتاجون إلى رعاية صحية. ويشدد بعض المجيبين على أنه ينبغي أن تكون خدمات الرعاية الصحية الأساسية مجانية في مركز تقديم الرعاية؛ في حين يصرّ آخرون على ضرورة ضمان الحماية المالية.

في ضوء ما ورد أعلاه، صيغت الفقرة ٧ (أ) من التوصية المقترحة بشكل يوضح طبيعة النتيجة المضمونة للحماية المالية لسلع وخدمات الرعاية الصحية الأساسية. وتنص الفقرة على أنه ينبغي ألا يتعرض الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية صحية للصيق ولا احتمال تزايد فقرهم بسبب العواقب المالية المترتبة على حصولهم على الرعاية الصحية الأساسية.

السؤال ٩ (د). تتفق غالبية كبرى من المجيبين (الحكومات: ٩٤ في المائة، أصحاب العمل: ٨٣ في المائة، العمال: ٩٩ في المائة) على أنه ينبغي استعراض مستويات الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي بشكل منتظم في إطار إجراء شفاف ينص عليه القانون. غير أن بعض المجيبين يفيدون أنه من الممكن أن تكون مثل هذه الإجراءات محددة بوسائل غير التشريعات.

في ضوء توافق الآراء الواسع، تنص الفقرة ٧ (ج) من التوصية المقترحة على أنه ينبغي استعراض مستويات الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي على نحو منتظم، من خلال إجراء شفاف تضعه القوانين واللوائح الوطنية.

السؤال ٩ (هـ). كان هناك اتفاق واسع في صفوف المجيبين (الحكومات: ٩٥ في المائة، أصحاب العمل: ٧٠ في المائة، العمال: ١٠٠ في المائة) على أنه ينبغي أن يشمل إرساء مستويات هذه الضمانات واستعراضها، حواراً اجتماعياً فعالاً تشارك فيه المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، بالإضافة إلى المستفيدين والسلطات العامة المختصة. ويقوم بعض المجيبين بتسليط الضوء على ضرورة تصميم إجراءات التشاور هذه وفقاً لطبيعة الإعانة، وعلى إدراج أصحاب المصلحة المعنيين في السياق الوطني. وفي حين يشير بعض المجيبين إلى أنه ينبغي لهذه المشاركة أن تركز على منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، يؤيد مجيبون آخرون إقامة حوار أوسع نطاقاً يضم أصحاب مصلحة آخرين.

في ضوء الاتفاق الواسع، تنص الفقرة ٧ (د) من التوصية المقترحة على أنه ينبغي إشراك المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، وحسب مقتضى الحال، الممثلين عن منظمات أخرى والأشخاص المعنيين، في عملية إرساء مستويات هذه الضمانات واستعراضها.

السؤال ١٠

أهداف أوسع نطاقاً والاتساق مع ميادين سياسية أخرى

السؤال ١٠ (أ). يوافق معظم المجيبين (الحكومات: ٩٤ في المائة، أصحاب العمل: ٧٩ في المائة، العمال: ٩٢ في المائة) على أنه ينبغي لأرضيات الحماية الاجتماعية أن تسهّل الحصول على السلع والخدمات الأساسية بشكل فعال كما هو محدد على المستوى الوطني. وفي حين يرى بعض المجيبين في ذلك مسألة ذات صلة بالاختصاصات الوطنية، يقترح آخرون أن تقدم التوصية المقترحة الإرشاد إلى الدول الأعضاء في تحديد ما هي السلع والخدمات الأساسية التي ينبغي إدراجها في أرضيات الحماية الاجتماعية.

في ضوء ما ورد أعلاه، تنص الفقرة ٤ من التوصية المقترحة على أنه ينبغي للضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي أن تكفل معاً الحصول الفعال على السلع والخدمات المعرفة على أنها ضرورية على المستوى الوطني. ويوضح ذلك أن تعريف أي السلع والخدمات هي ضرورية لحياة كريمة، هو من مسؤولية الدول الأعضاء.

السؤال ١٠ (ب). توافق غالبية كبرى من المجيبين (الحكومات: ٩٦ في المائة، أصحاب العمل: ٩٢ في المائة، العمال: ٩٨ في المائة) على أنه ينبغي لأرضيات الحماية الاجتماعية أن تعزز النشاط الاقتصادي المنتج والعمالة المنظمة. ويشدد عدة مجيبين على أن تعزيز السمة المنظمة للعمالة والآليات الاكتتابية، هي أساسية لضمان استدامة النظم الشاملة

للضمان الاجتماعي. ويسلط مجيبون آخرون الضوء على أنه ينبغي لمثل هذا التشديد على السمة المنظمة للعمال ألا يفرض إلى وضع يُترك فيه العاملون في الاقتصاد غير المنظم من دون حماية.

في ضوء الدعم الساحق، تتجلى في الفقرة ١٠ (ب) من التوصية المقترحة صيغة هذا السؤال.

السؤال ١٠ (ج). توافق الغالبية الكبرى من المجيبين (الحكومات: ٩٨ في المائة، أصحاب العمل: ٨٣ في المائة، العمال: ٩٨ في المائة) على أنه ينبغي لأرضيات الحماية الاجتماعية أن تنفذ بتنسيق وثيق مع السياسات الأخرى التي تعزز المهارات والقابلية للاستخدام وتحد من السمة غير المنظمة وهشاشة العمالة وتستحدث وظائف لائقة وتنهض بتنظيم المشاريع وبالمنشآت المستدامة. وتشدد عدة حكومات على أهمية التنسيق السياسي الفعال بين سياسات العمالة والسياسات الاجتماعية، إذ تسلط الضوء على ضرورة اتساق السياسات. وتركز بعض منظمات أصحاب العمل على الحاجة إلى تشجيع إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم وروح تنظيم المشاريع والمنشآت المستدامة. وتسلط بعض منظمات العمال الضوء على دور السياسات العامة التي تضمن خدمات اجتماعية جيدة وبنية تحتية اجتماعية وسياسات ضريبية منصفة في تعزيز مستويات عالية من العمالة الجيدة والوظائف اللائقة وتحديد مستويات ملائمة للأجور، ما من شأنه أن يقوم بدوره بدعم تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية داخل النظم الشاملة للضمان الاجتماعي.

في ضوء الدعم الساحق، تنص الفقرة ١٠ (ج) من التوصية المقترحة على أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند تنفيذ الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، أن تضمن التنسيق مع سياسات أخرى تعزز المهارات والقابلية للاستخدام وتحد من هشاشة العمالة وتنهض بالعمل اللائق وبروح تنظيم المشاريع وبالمنشآت المستدامة. ويُستخدم المصطلحان "العمل اللائق" و"الهشاشة" لأنهما يشملان مجموعة واسعة من الجوانب ذات الصلة. كما يُفهم من الحد من السمة غير المنظمة على أنها جزء من هدف تعزيز النشاط الاقتصادي المنتج والعمالة المنظمة، كما يرد ذلك في الفقرة ١٠ (ب) من التوصية المقترحة.

السؤال ١١

تعددية الوسائل والنهج

توافق الغالبية الكبرى من المجيبين (الحكومات: ٩٥ في المائة، أصحاب العمل: ٧٩ في المائة، العمال: ٩٦ في المائة) على أنه يمكن للدول الأعضاء اللجوء إلى أساليب ونهج مختلفة لتطبيق الضمانات الأساسية من الضمان الاجتماعي في أرضيات الحماية الاجتماعية الخاصة بها، بما في ذلك نظم الإعانات الشاملة والتأمين الاجتماعي وبرامج التوظيف العامة وخطط دعم العمالة وخطط المساعدة الاجتماعية التي توفر الإعانات لصالح الناس ذوي الدخل المنخفض أو اللجوء إلى مزيج مناسب من هذه التدابير. وتفيد بعض الحكومات أنه، نظراً لتنوع النظم الوطنية، من غير المجدي وضع قائمة بالخيارات الممكنة. وترى حكومات أخرى أنه ينبغي أن تشمل هذه الخيارات أيضاً الوسائل والنهج التي تقدمها الجهات الفاعلة الخاصة والمجتمع المدني. وتشير بعض منظمات أصحاب العمل إلى الطائفة الواسعة من النماذج الموجودة. وتقرّر معظم منظمات العمال توفير المشورة فيما يتعلق بمعرفة أي أدوات هي الأنسب لتحقيق شمولية الحصول على أمن الدخل والقدرة على التنبؤ به.

في ضوء ما ورد أعلاه، صيغت الفقرة ٩ من التوصية المقترحة بحيث تتجلى فيها المجموعة الواسعة من النهج المحتملة التي يمكن استخدامها لإنفاذ الضمانات من حيث الضمان الاجتماعي في أرضيات الحماية الاجتماعية وتحقيق النتائج المتوخاة، باستخدام المزيج الأكثر فعالية ونجاعة من الإعانات والخطط في السياق الوطني. وتشمل هذه الإعانات ما يلي: إعانات الأطفال والأسر، إعانات المرضى والرعاية الصحية، إعانات الأمومة، إعانات الإعاقة، إعانات الشيخوخة، إعانات الوراثة، إعانات البطالة وضمانات العمالة، إعانات إصابات العمل، بالإضافة إلى أي إعانات اجتماعية أخرى نقداً أو عيناً. ويمكن أن تشمل الخطط التي توفر مثل هذه الإعانات نظم الإعانات الشاملة ونظم التأمين الاجتماعي ونظم المساعدة الاجتماعية ونظم الضريبة السلبية على الدخل وبرامج التوظيف العامة وخطط دعم العمالة.

السؤال ١٢

مزيج من التدابير الوقائية والترويجية والإعانات والخدمات

تتفق معظم الردود (الحكومات: ٩٤ في المائة، أصحاب العمل: ٧٥ في المائة، العمال: ٩٧ في المائة) على أنه لكي يكون تنفيذ الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية فعالاً، فإنه يستلزم مزيجاً مناسباً من التدابير الوقائية والترويجية والإعانات والخدمات الاجتماعية. وأشار عدة مجيبين إلى مجالات ذات صلة لاتخاذ مثل هذه التدابير، بما فيها الرعاية الصحية الوقائية، السلامة والصحة المهنية، منع الحوادث، خدمات التوظيف.

يتجلى في الفقرة ١٠ (أ) من التوصية المقترحة توافق الآراء الواسع المعرب عنه بشأن هذا السؤال.

السؤال ١٣

حشد الموارد المالية

السؤال ١٣ (أ). توافق غالبية المجيبين (الحكومات: ٩٤ في المائة، أصحاب العمل: ٨٤ في المائة، العمال: ٨٨ في المائة) على الاقتراح القائل بأنه يمكن للدول الأعضاء أن تلجأ إلى خيارات مختلفة لحشد الموارد اللازمة لضمان الاستدامة المالية والضريبية لأرضيات الحماية الاجتماعية الخاصة بها، مع مراعاة قدرات مختلف المجموعات السكانية على دفع الاشتراكات. ويقترح بعض المجيبين إدراج قائمة بالخيارات الممكنة في التوصية المقترحة. وتشدد منظمات أصحاب العمل على أنه ينبغي للقرارات المتعلقة بحشد الموارد أن تشرك الشركاء الاجتماعيين. وتسلط منظمات العمال الضوء على إمكانيات النظم القائمة على الاشتراكات في تعزيز مد نطاق الضمان الاجتماعي في البعدين الأفقي والعمودي^٦، وتشير هذه المنظمات إلى نُظم الضرائب التصاعدية وتعزيز جباية الضرائب والضريبة المفروضة على المعاملات المالية باعتبارها خيارات ممكنة لزيادة الحيز المالي.

السؤال ١٣ (ب). تتفق غالبية المجيبين كذلك (الحكومات: ٨٦ في المائة، أصحاب العمل: ٤٤ في المائة، العمال: ٩٧ في المائة) على أنه يمكن لخيارات حشد الموارد أن تشمل إنفاذاً أفضل للالتزامات المتعلقة بالضرائب والاشتراكات، وإعادة تحديد أولويات الإنفاق وتوسيع قاعدة الإيرادات. غير أن بعض الحكومات تعرب عن قلقها إزاء ربط توليد الدخل بالحماية الاجتماعية، وإزاء التركيز غير اللازم على جمع المزيد من الإيرادات، مقارنة بإعطاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي القائم. وتلاحظ عدة منظمات لأصحاب العمل أنه ينبغي ألا تزيد هذه الخيارات من الضرائب على قطاع الأعمال، وأنه ينبغي عدم استخدام اشتراكات أصحاب العمل العاملين في الاقتصاد المنظم، من أجل تمويل تغطية العمال في الاقتصاد غير المنظم. وتشير عدة منظمات عمال إلى الحاجة إلى ضرائب مناسبة وقدرات ملائمة لتفتيش العمل بغية ضمان إنفاذ أفضل للالتزامات.

في ضوء ما ورد أعلاه، صيغت الفقرة ١١ من التوصية المقترحة بشكل يراعي إمكانية أن تستخدم الدول الأعضاء مجموعة واسعة من وسائل التمويل.

السؤال ١٤

التمويل والدعم الدولي

توافق الغالبية الكبرى من المجيبين (الحكومات: ٨٨ في المائة، أصحاب العمل: ٦٢ في المائة، العمال: ٩٧ في المائة) على أنه ينبغي أن تمول الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية من الموارد المحلية، من حيث المبدأ، علماً مع ذلك أن بعض البلدان منخفضة الدخل قد تحتاج إلى اللجوء إلى دعم مالي دولي انتقالي. وشدد عدة مجيبين على أنه ينبغي عدم إعفاء الدول من الاضطلاع بمسؤوليتها عن توفير الضمان الاجتماعي، حيثما يكون مثل هذا الدعم ضرورياً. كما تشير عدة ردود إلى أنه ينبغي ألا يقتصر الدعم الدولي على الدعم المالي، بل يمكنه أن يشمل أيضاً المساعدة التقنية.

في ضوء ما ورد أعلاه، تبيّن الفقرة ١٢ من التوصية المقترحة الموارد الوطنية باعتبارها الوسيلة الأولى لتمويل أرضيات الحماية الاجتماعية، وتسلم في الوقت ذاته بأن الدول الأعضاء التي لا تتمتع بالقدرات الاقتصادية والمالية الكافية، يمكنها أن تطلب مساعدة دولية انتقالية. ومن الممكن أن يشمل ذلك أشكال مساعدة غير مالية.

الاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي

توخياً للوضوح، تم جمع عدد من المسائل المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي الواردة في الأسئلة ١٥ إلى ١٧ والأسئلة ٢٤ إلى ٢٨، في الفقرتين ١٣ و ١٤ من التوصية المقترحة. وتحدد هاتان الفقرتان الأهداف العامة وتقدمان المبادئ التوجيهية بشأن وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها.

السؤال ١٥

وضع الاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي

توافق الغالبية الكبرى من المجيبين (الحكومات: ٨٩ في المائة، أصحاب العمل: ٧١ في المائة، العمال: ٩٤ في المائة) على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تصمم، في إطار عملية حوار اجتماعي فعال، استراتيجية طويلة الأجل لمد نطاق الضمان الاجتماعي تحدد الثغرات في الحماية، وتسعى إلى سد تلك الثغرات من خلال إنشاء نظام شامل للضمان الاجتماعي. وتشير بعض الحكومات إلى أنه ينبغي إيلاء الأولوية للأشخاص المحتاجين أو الأشخاص الأكثر استضعافاً.

^٦ كما هو محدد في الفقرات ٨ إلى ١١ من استنتاجات عام ٢٠١١.

وتشير حكومات أخرى إلى أن سد الثغرات في التغطية، لا سيما في الاقتصاد غير المنظم، ينبغي أن يكون أولوية. وترى جميع منظمات العمال تقريباً وبعض الحكومات أنه ينبغي للنظام الشامل للضمان الاجتماعي أن يوفر تغطية شاملة، بالتطرق إلى الحالات التسع الواردة في الاتفاقية رقم ١٠٢، مع الإعانات المكفولة عند المستوى المنصوص عليه في الاتفاقية. ويشدد البعض على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة في تصميم الإجراءات وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية. ويسلط بعض المجيبين الضوء على مساهمة هذه الاستراتيجيات في ضمان استدامة الضمان الاجتماعي واستمرار الالتزام به، إلى جانب مساهماتها في تحقيق النمو المنصف والتماسك الاجتماعي والعمل اللائق.

تعالج هذه التعليقات والشواغل في الفقرتين ١٣ و ١٤ من التوصية المقترحة.

السؤال ١٦

مضامين الاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي

السؤال ١٦ (أ). توافق غالبية من المجيبين (الحكومات: ٨٨ في المائة، أصحاب العمل: ٤٤ في المائة، العمال: ٩٨ في المائة) على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي لاستراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي الخاصة بكل دولة عضو أن تعطي الأولوية لتنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية. وعلى نحو ما أشير إليه في بعض التعليقات، يرتدي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، إذ يوفر الحماية على مستوى أساسي إلى القسم الأكبر من السكان. وفي هذا الصدد، تسلط بعض منظمات العمال الضوء أيضاً على الدور الذي تضطلع به أرضيات الحماية الاجتماعية في ضمان الوصول والتغطية الشاملين. وتشير حكومة واحدة أيضاً إلى عدم تحديد الأولوية فيما بين المكونات الأربعة لأرضيات الحماية الاجتماعية، التي ينبغي تطويرها وتنفيذها على قدم المساواة. وتشيرفرادى منظمات العمال المسائل التالية: ينبغي ألا تقضي استراتيجية التوسع إلى خفض المستويات الحالية للضمان الاجتماعي؛ ينبغي أن تكون أرضيات الحماية الاجتماعية خطوة انتقالية نحو مستويات أعلى من الضمان الاجتماعي؛ ينبغي أن تتكيف أرضيات الحماية الاجتماعية مع تغير احتياجات الأفراد والاحتياجات الاجتماعية. وتشير غالبية منظمات العمال وبعض الحكومات إلى وجوب تحديد أطر زمنية واضحة لعملية التنفيذ. وتؤكد بعض الحكومات وأصحاب العمل من جديد على ضرورة إرساء أرضيات مستدامة للحماية الاجتماعية، بما يتمشى مع القدرات المالية الوطنية، وتوسيع التغطية تدريجياً رهناً بالموارد المتاحة. كما أكدت بعض الحكومات وأصحاب العمل من جديد الحاجة إلى إرساء أرضيات للحماية الاجتماعية بما يتناسب مع الظروف والمستويات الإنمائية الوطنية، وإلى ضمان اتساق أرضيات الحماية الاجتماعية مع الأولويات الوطنية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات العمالة الأوسع نطاقاً.

السؤال ١٦ (ب). في الوقت نفسه، توافق غالبية يعتد بها من الحكومات (٨٦ في المائة) ومن منظمات العمال (٩٧ في المائة) والعديد من منظمات أصحاب العمل (٤٨ في المائة) على أنه ينبغي لاستراتيجيات التوسع الوطنية أن تسعى في الوقت نفسه إلى أن تحقق مستويات أعلى من أمن الدخل وسبلاً أفضل للحصول على الرعاية الصحية لصالح أكبر عدد ممكن من الناس بأسرع وقت ممكن. وتشير بعض التعليقات إلى أنه من واجب جميع الحكومات أن تسعى إلى رفع مستويات المعيشة من خلال الضمان الاجتماعي وتلبية احتياجات ومتطلبات شعوبها من الحماية الاجتماعية بالأسلوب الأكثر فعالية. كما يؤثر بعض المجيبين مرة جديدة مسألة ملائمة هذا الهدف بالنسبة إلى البلدان التي تتمتع أصلاً بمستويات عالية من الضمان الاجتماعي.

وتشير بعض التعليقات أيضاً إلى تناقضات محتملة في صياغة الاقتراح الوارد في إطار هذا السؤال. فاستخدام عبارة "في الوقت نفسه" قد يخلق لبساً فيما يتعلق بمعرفة أي عنصر ينبغي أن يكون له الأولوية في استراتيجيات التوسع. كما أن استخدام عبارة "لصالح أكبر عدد ممكن من الناس" في السؤال ١٦ (ب) يتعارض مع هدف التغطية الشاملة لأرضيات الحماية الاجتماعية. وتوخياً للتوضيح، تقترح إحدى منظمات العمال إضافة عبارة "وفي نهاية المطاف جميع مواطنيها". وعلى العكس، تبين تعليقات كثيرة دعماً واضحاً لنهج تدريجي، يتمشى مع الوضع والقدرات على المستوى الوطني، ويكون متسقاً مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات العمالة على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، تشير إحدى منظمات العمال إلى أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن توفر مبادئ توجيهية بشأن مستويات أمن الدخل والحصول على الرعاية الصحية، تكون مقبولة مع مراعاة الوضع المالي للدول الأعضاء.

في ضوء هذه التعليقات، تنص التوصية المقترحة في المادة ١٣ منها على أنه ينبغي للاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي أن تعطي الأولوية لتنفيذ الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، وأن تسعى إلى تحقيق مستويات أعلى من الحماية لصالح أكبر عدد ممكن من الناس بأسرع وقت ممكن، بغية أن تضع وتصور تدريجياً نظاماً شاملاً ومناسبة للضمان الاجتماعي تكون متسقة مع أهداف السياسات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تعرض الفقرة ١٤ من التوصية المقترحة عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي، التي تشمل وضع أهداف تتجلى فيها الأولويات الوطنية، تحديد الثغرات في مستويات الحماية، وسد تلك الثغرات من خلال اتخاذ تدابير مناسبة. ويجري التطرق أيضاً إلى المسألة التي أثارها البعض فيما يتعلق باستخدام عبارة "في الوقت نفسه" في السؤال ١٦ (ب).

السؤال ١٧

التتابع والأطر الزمنية لتنفيذ استراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى الدول الأعضاء التي لا تتمتع بقدرات مالية كافية

يوافق غالبية المجيبين (الحكومات: ٧٨ في المائة، أصحاب العمل: ٢٤ في المائة، العمال: ٩٧ في المائة) على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء التي لا تملك قدرات اقتصادية ومالية كافية لتنفيذ المجموعة الكاملة من ضمانات أراضيات الحماية الاجتماعية، أن تحدد في استراتيجيتها الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي المهل الزمنية التقريبية ومراحل تتابع وتمويل المجموعة الكاملة من تلك الضمانات. ويشير البعض إلى أنه من المستحسن تحديد فترات معقولة لضمان التنفيذ التدريجي لاستراتيجيات التوسيع ولسد الثغرات في توفير ضمانات أرضية الحماية الاجتماعية وتجنب الركود. وفي حين يشدد البعض على أهمية المرونة، لاسيما فيما يتعلق بالآثار المالية لتنفيذ ضمانات أرضية الحماية الاجتماعية، يذكر البعض الآخر تفضيل الإشارة بوضوح إلى تحقيق أهداف محددة واتخاذ خطوات وآليات التنفيذ والتتابع، إلى جانب تخطيط الإنفاق، في استراتيجيات التوسيع الخاصة بهم.

وترى بعض الحكومات ومنظمات أصحاب العمل هذه الأحكام صارمة جداً أو تقييدية. ويرى آخرون أن هذه المسائل هي من اختصاص الدولة أو ينبغي تحديدها وفقاً للسياق الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الوطني وصياغتها بما يتماشى مع الغايات والأهداف الإنمائية الأخرى. وتشير بعض منظمات أصحاب العمل، على وجه الخصوص، إلى الوضع المالي الراهن لبعض البلدان. والأزمات الاقتصادية والمالية السائدة قد تجعل من الصعب على البلدان وضع أطر زمنية والتخطيط لحشد الموارد المطلوبة.

عند التطرق لهذه التعليقات، تعرض الفقرة ١٤ من التوصية المقترحة إطاراً زمنياً منطقياً لإرساء استراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي، المحددة على الصعيد الوطني.

السؤال ١٨

زيادة التوسع في الضمان الاجتماعي على أساس الاتفاقية رقم ١٠٢ والمعايير الأخرى لمنظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي

توافق غالبية المجيبين (الحكومات: ٩٤ في المائة، أصحاب العمل: ٤٠ في المائة، العمال: ٩٩ في المائة) على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تستمر في مد نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، تمشياً مع السياق الوطني واستناداً إلى الاتفاقية رقم ١٠٢ واتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها الأخرى ذات الصلة. وتشدد تعليقات كثيرة تحديداً على ضرورة تعريف هذه الآليات وتطويرها وفقاً للظروف السائدة في الدول الأعضاء، وشملياً مع احتياجاتها الاجتماعية وقدراتها المالية. كما جرى التركيز على أهمية وضع هذه الآليات من خلال الحوار الاجتماعي. ويُنظر إلى الحوار الاجتماعي على أنه مهم بصفة خاصة لضمان المشاركة الكاملة للمستفيدين والنتائج القائمة على الحقوق، وتعزيز الالتزام والملكية، والانتقال إلى نظم من الضمان الاجتماعي أفضل وأكثر نجاعة، وإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد. بيد أن حكومة واحدة تشير إلى ضرورة تعريف "الحوار الاجتماعي الفعال" وتحديد الجهات الفاعلة المشاركة فيه. وتقترح حكومة أخرى استبدال عبارة "حوار اجتماعي" بعبارة "مشاورات". وتلحظ إحدى الحكومات أن مشاركة المواطنين أساسية للحصول على الدعم المطلوب لضمان الاستدامة واستمرار الاتساق مع الاستراتيجيات.

وكان هناك دعم لا لبس فيه فيما بين الحكومات ومنظمات العمال للاتفاقية رقم ١٠٢ والاتفاقيات والتوصيات الأخرى ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية، باعتبارها مراجع لإرساء الآليات موضوع المناقشة. وأعيد التأكيد على ملائمة وأهمية الاتفاقية رقم ١٠٢ باعتبارها صكاً أساسياً لإرساء نظم مستدامة للضمان الاجتماعي. وتضيف بعض منظمات العمال أنه ينبغي إدراج جميع معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالضمان الاجتماعي. وتقترح إحدى الحكومات إضافة عبارة "محدثة" بالإشارة إلى المعايير. وذكر عدد من منظمات أصحاب العمل أن الاتفاقية رقم ١٠٢ هي مرجع من ضمن مراجع أخرى يمكن استخدامها لوضع مثل هذه الآليات، وبالتالي فإنها لا تؤيد الاقتراح.

في ضوء هذه التعليقات، تشير الفقرة ١٧ من التوصية المقترحة بمزيد من التفاصيل إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند وضع نظم شاملة للضمان الاجتماعي، أن تهدف إلى تحقيق مجموعة الإعانات ومستوياتها^٧ الواردة في الاتفاقية رقم ١٠٢ أو في اتفاقيات أو توصيات أخرى لمنظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي تحدد معايير أكثر تطوراً.

^٧ تشير هذه الأخيرة إلى مجموعة الإعانات ومستوياتها الواردة في مختلف فروع الاتفاقية رقم ١٠٢ وفي اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي التي تحدد معايير أكثر تطوراً، لاسيما: الرعاية الطبية، إعانة المرض، إعانة البطالة، إعانة الشيخوخة، إعانة إصابات العمل، الإعانة العائلية، إعانة الأمومة، إعانة العجز، إعانة الورثة.

وفي مفهوم هذه التوصية المقترحة، يُفهم من عبارة "اتفاقيات أو توصيات منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي تحدد معايير أكثر تطوراً"، على أنها معايير ترتبط بالضمان الاجتماعي تم اعتمادها بعد الاتفاقية رقم ١٠٢،^٨ بالإضافة إلى التوصيتين رقم ٦٧ ورقم ٦٩. وهاتان التوصيتان مدرجتان بسبب مقاربتيهما الشاملة للضمان الاجتماعي، وبالنظر إلى جدواهما المستمرة، على نحو ما تؤكد لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، "لا سيما فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية التي تضعها بالنسبة إلى القوانين والممارسات الوطنية وبالنسبة إلى العمل الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية بشأن مد نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الجميع".^٩

ويرد في الفقرتين ٣ و ١٣ من التوصية المقترحة الدور الإجمالي المهم للحوار الاجتماعي خلال جميع مراحل مد نطاق الضمان الاجتماعي.

السؤال ١٩

توصية لتصديق وإنفاذ الاتفاقية رقم ١٠٢ والاتفاقيات والتوصيات الأخرى لمنظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي

توافق غالبية المجيبين (الحكومات: ٨٢ في المائة، أصحاب العمل: ٢٨ في المائة، العمال: ٩٨ في المائة) على أنه ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير لضمان التصديق والإنفاذ الفعال للاتفاقية رقم ١٠٢ وللصكوك الأخرى لمنظمة العمل الدولية ذات الصلة بسياقها الوطني، بأسرع وقت ممكن ضمن تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وتعتبر هذه الصكوك: شاملة ومرنة وبناءة؛ مؤاتية؛ أساسية؛ رئيسية في تسريع وتيرة إجراءات التنمية؛ آليات لتحقيق التقدم؛ أهداف أساسية طويلة الأجل. وتقترح إحدى الحكومات استخدام عبارة "محدثة" في الإشارة إلى هذه المعايير.

وتتفاوت وجهات نظر منظمات أصحاب العمل، إذ لا يوافق عدد من هذه المنظمات على الاقتراح. إلا أن البعض الآخر يشير إلى أنه لا يعارض تعزيز الاتفاقية رقم ١٠٢، لكنه يرى أنها اتفاقية معقدة من الصعب تطبيقها ويسودها بعض الغموض فيما يتعلق بدور القطاع الخاص. وهناك تسليم أيضاً بأن الاستنتاجات التوافقية لعام ٢٠١١ تدعو إلى المزيد من التصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢. وتلاحظ إحدى الحكومات أن الاتفاقية رقم ١٠٢ والمعايير الأخرى القائمة لا تعكس على الدوام التطورات السياسية الأحدث عهداً التي شهدتها الضمان الاجتماعي في بعض البلدان. وتقترح حكومة أخرى تحديث الاتفاقية رقم ١٠٢ من أجل إزالة الأحكام التمييزية وتلك التي لا تراعي قضايا الجنسين. وفيما يتعلق بهذه المسألة، تشير إحدى منظمات العمال أيضاً إلى وجوب معالجة المسألة المتعلقة باعتماد لغة تراعي الجنسين، لكنها تحذر من أن ذلك ينبغي ألا يطرح الشكوك بشأن الاتفاقية. كما تذكر بعض الحكومات ومنظمات أصحاب العمل أنه من مسؤولية الدولة أساساً التصديق على الاتفاقيات وتنفيذها، وعلى كل بلد أن يتخذ مثل هذه القرارات مع مراعاة ظروفه الوطنية.

مع مراعاة هذه التعليقات، تشجع الفقرة ١٨ من التوصية المقترحة الدول الأعضاء على النظر في التصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢. كما تشجع الدول الأعضاء على النظر في التصديق على اتفاقيات وتوصيات أخرى لمنظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي تحدد معايير أكثر تطوراً، أو في إنفاذها حسب مقتضى الحال.

السؤال ٢٠

ملحق يدرج قائمة بمعايير منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي

هناك دعم كبير لإدراج ملحق يتضمن قائمة بجميع صكوك منظمة العمل الدولية التي قد تكون ذات صلة بالاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي، والتي يمكن لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي أن يقوم في وقت لاحق بتحديثها (الحكومات: ٩٠ في المائة، أصحاب العمل: ٣٨ في المائة، العمال: ٩٨ في المائة). وتشير بعض الحكومات إلى أن هذا الملحق قد يكون مفيداً، بما أن تلك الصكوك هي بمثابة مرجع وإرشاد للبلدان عند تنفيذ استراتيجياتها بشأن مد نطاق الضمان الاجتماعي ووضع نظم الضمان الاجتماعي الخاصة بها. وترغب إحدى الحكومات في أن تُدرج في هذه القائمة فقط الصكوك المحدثة بشأن الضمان الاجتماعي وذات الصلة المباشرة؛ في حين ترغب حكومة أخرى في أن تشمل هذه القائمة أيضاً الصكوك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز. غير أن عدة مجيبين أبدوا تحفظات بشأن فائدة مثل هذه القائمة، وأعربوا عن قلقهم إزاء الجهود الضرورية لوضع هذه القائمة وتحديثها بشكل مستمر.

بالنظر إلى الشواغل المعرب عنها، وبغية تجنب مجلس الإدارة عبئاً إضافياً، من المقترح ألا تقتصر الإشارة إلى المعايير الأخرى لمنظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي في الفقرة ١٨ من التوصية المقترحة، على قائمة محددة مسبقاً.

^٨ تشمل الاتفاقيات ذات الأرقام ١١٨ و ١٢١ و ١٢٨ و ١٣٠ و ١٥٧ و ١٦٨ و ١٨٣ والتوصيات المصاحبة لها.

^٩ مكتب العمل الدولي، ٢٠١١: الضمان الاجتماعي وسيادة القانون، المرجع السابق، الفقرة ٥٣.

السؤال ٢١

الاتساق مع الخطط الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية

توافق غالبية عظمى من المجيبين (الحكومات: ٩٣ في المائة، أصحاب العمل: ٧١ في المائة، العمال: ٩٧ في المائة) على أنه ينبغي أن تشكل الاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي، بما في ذلك أراضيات الحماية الاجتماعية، جزءاً من الخطط الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء وأن تكون محفزة لتنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، تشير بعض الحكومات إلى أنه ينبغي للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية أن تكونا مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً وأن تعزز إحداها الأخرى؛ وينبغي لاستراتيجيات التوسع الوطنية، بشكل أخص، أن تكون متسقة مع هذه التطورات والأهداف السياسية الوطنية والتمويل. وتشدد إحدى الحكومات على أنها أهداف والتزامات سياسية طويلة الأجل. كما أثارت بعض الحكومات والشركاء الاجتماعيون شواغل تتعلق بما يلي: الحاجة إلى تطوير الضمان الاجتماعي تدريجياً؛ أهمية مراعاة الظروف الوطنية؛ الحاجة إلى استراتيجية تكون "متسقة مع" وليس "جزءاً من" الخطط الإنمائية الوطنية.

بالنظر إلى هذه التعليقات، تنص الفقرة ١٥ من التوصية المقترحة على أنه ينبغي لاستراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي في الدول الأعضاء أن تكون متسقة مع تنفيذ الخطط الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية وأن تكون محفزة لهذا التنفيذ.

السؤال ٢٢

أهمية إضفاء السمة المنظمة وتنمية الاقتصاد

توافق غالبية عظمى من المجيبين (الحكومات: ٩٥ في المائة، أصحاب العمل: ٨٠ في المائة، العمال: ٨٩ في المائة) على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أن إضفاء السمة المنظمة وتنمية الاقتصاد على نحو تدريجي ينبغي أن يكون محفزاً لتعزيز أمن دخل الناس وإمكانية حصولهم على الرعاية الصحية. ويشدد بعض المجيبين كذلك على المساهمة الإيجابية لهذا التدبير في تعزيز النظم الوطنية للضمان الاجتماعي، واستدامتها المالية وتوسيع نطاق التغطية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر. غير أن إحدى الحكومات تلحظ أنه ينبغي النظر في احتياجات الاقتصاد غير المنظم المتنامي، عند تطبيق الحماية الاجتماعية. وتشير بعض الحكومات، بشكل أخص، إلى أنه ينبغي أن تكون الرعاية الصحية متوفرة للجميع، من دون استبعاد أو تمييز. وتعرب بعض منظمات أصحاب العمل عن قلقها إزاء الأثر السلبي المحتمل على العمالة المنظمة من جراء وضع إعانات للعاملين في الاقتصاد غير المنظم، مما قد يثبط الهمة في إضفاء السمة المنظمة على العمالة. وترى معظم منظمات العمال أن إضفاء السمة المنظمة على علاقة الاستخدام على القدر نفسه من الأهمية.

لقد أفضت التعليقات الواردة أعلاه إلى توضيح المفاهيم الواردة في السؤالين ٢١ و ٢٢ وإلى صيغة موجزة في الفقرة ١٥ من التوصية المقترحة، تركز على الدور النشط المطلوب من استراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي في دعم نمو العمالة المنظمة، وهو أمر يتسق مع تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية الأوسع نطاقاً ويكون محفزاً لهذا التنفيذ.

السؤال ٢٣

تلبية الاحتياجات الخاصة من الضمان الاجتماعي

توافق غالبية المجيبين (الحكومات: ٧٨ في المائة، أصحاب العمل: ٣٦ في المائة، العمال: ٩١ في المائة) على أنه ينبغي للاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي أن تلبى احتياجات مجموعات محددة. وتشير التعليقات إلى أهمية عدم اقتصار القائمة على فئات محددة من الأشخاص أو المجموعات، بل جعلها شمولية.

في ضوء هذه التعليقات، وبالنظر إلى أنه من الصعب وضع قوائم نهائية، تدعو الفقرة ١٦ من التوصية المقترحة استراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي أن تدعم تحديداً المجموعات المحرومة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وألا تقتصر على مجموعات محددة. وقد تشمل المجموعات المحرومة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من الضمان الاجتماعي مجموعات من بينها، المسنون والشعوب الأصلية والأقليات والمهاجرون والمعوقون والأشخاص المصابون بمرض مزمن والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتضررون منه واليتامى والأطفال المستضعفون.

الأسئلة ٢٤ إلى ٢٨

طرائق الاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي

السؤال ٢٤. توافق غالبية المجيبين (الحكومات: ٦٧ في المائة، أصحاب العمل: ٤٠ في المائة، العمال: ٩٦ في المائة) على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي لاستراتيجيات التوسع أن تحدد كيف تزمع الدول الأعضاء تحسين تغطية الضمان الاجتماعي القائمة ضمن جداول زمنية محددة. وفي رأي بعض الحكومات ومنظمات

العمال، سيتيح هذا الأمر أمام الدول الأعضاء وضع الأهداف بنفسها وتحديد واتخاذ خطوات تدريجية لمد نطاق الضمان الاجتماعي، استناداً إلى أولوياتها على الأجل القريب والمتوسط والبعيد. ويشير البعض إلى أنه إذا كان التخطيط واقعياً وملائماً، فإنه سيسهل عملية التنفيذ. غير أنّ بعض منظمات أصحاب العمل تجد أنّ صياغة الأهداف أفضل من تحديد جداول زمنية. وتُعتبر عبارة "جدول زمني محدد" إما كثيرة الغموض وإما كثيرة التفاصيل. في حين يرى آخرون ضرورة إجراء مشاورات وإقامة حوار اجتماعي لوضع مثل هذه الخطط.

السؤال ٢٥. توافق غالبية المجيبين (الحكومات: ٧٦ في المائة، أصحاب العمل: ٢٤ في المائة، العمال: ٩٥ في المائة) على أن يُدرج في التوصية المقترحة أنه ينبغي لاستراتيجية مد نطاق الضمان الاجتماعي أن تحدد أهدافاً بشأن تحقيق التغطية تدريجياً لجميع السكان وبشأن مجموعة الإعانات ومستوياتها، إلى جانب الوسائل المالية لتغطية النفقات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تقترح بعض التعليقات إجراء دراسات قبل تحديد أي استراتيجية. ولا يوافق على هذا المقترح عددٌ من الحكومات وغالبية منظمات أصحاب العمل. ومن بين الشواغل المثارة ما يلي: قد يكون تحديد الأهداف كثير القيود؛ يمكن أن تتغير الاستراتيجيات مع مرور الوقت؛ ينبغي تحديد الأهداف على المستوى الوطني استناداً إلى الظروف والقدرات الوطنية؛ قد يكون هناك قيود بشأن الموارد المالية وغيرها من الموارد المتاحة في البلدان.

السؤال ٢٦. توافق غالبية كبرى من المجيبين (الحكومات: ٨٥ في المائة، أصحاب العمل: ٧٦ في المائة، العمال: ٨٢ في المائة) على أنه ينبغي لاستراتيجية مد نطاق الضمان الاجتماعي أن تسعى، حسب مقتضى الحال، إلى الاعتماد على القدرات المؤسسية وخطط الضمان الاجتماعي القائمة من قبيل التأمين الاجتماعي أو خطط المساعدة الاجتماعية. ويشير العديد إلى ميزات اللجوء إلى الإجراءات والنظم والمؤسسات الوطنية القائمة، بغية الاستفادة من الخبرات والقدرات والبنية التحتية الموجودة. غير أنّ عدداً من الحكومات لا تستبعد إمكانية أن تكون إقامة نظم جديدة أو إصلاح نظم قائمة، في ظروف معينة، أكثر فعالية وجدوى من حيث التكلفة. ويشير بعض المجيبين إلى أنّ هذا الأمر يتوقف على الظروف والأولويات الوطنية. وفي هذا الصدد، تقترح غالبية منظمات العمال إجراء تقييم شامل للقدرات والخطط الوطنية من أجل تقدير الإمكانيات.

السؤال ٢٧. في حين توافق غالبية المجيبين (الحكومات: ٨٨ في المائة، أصحاب العمل: ٢٨ في المائة، العمال: ٩١ في المائة) على أنه ينبغي أن تشجع الدول الأعضاء على سد الثغرات في التغطية فيما يتعلق بالأشخاص القادرين على دفع الاشتراكات من خلال الخطط القائمة على الاشتراكات، حسب مقتضى الحال، تشير بعض الحكومات ومنظمات العمال إلى ضرورة توسيع التغطية من خلال نظم شاملة. ويشدد البعض على ضرورة إضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد والعمالة، ويشيرون إلى القيود المطروحة في استخدام الخطط القائمة على الاشتراكات، نظراً لواقع العمالة غير المنظمة في العديد من البلدان. ولا توافق غالبية منظمات أصحاب العمل على هذه النقطة، مشددة على أنّ تلك المسألة هي خارج نطاق هذه التوصية المقترحة ويتم التطرق إليها في الاتفاقية رقم ١٠٢.

السؤال ٢٨. توافق الغالبية الكبرى من المجيبين (الحكومات: ٨٩ في المائة، أصحاب العمل: ٨٣ في المائة، العمال: ٩٩ في المائة) على أنّ تصميم الاستراتيجية الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي وجدولها الزمني وانتظام تحديثاتها، ينبغي أن تخضع إلى حوار اجتماعي فعال. وتقترح بعض الحكومات إشراك ممثلين عن المستفيدين والمجموعات من خارج سوق العمل والمنظمات غير الحكومية في حوار مفيد. ويلحظ آخرون ضرورة احترام القواعد الديمقراطية للتمثيل البرلماني. وتشدد منظمات العمال على أنّ الحقوق الفعلية في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية هي شروط أساسية في هذه العملية.

تعالج الفقرتان ١٣ و ١٤ من التوصية المقترحة الأفضليات والشواغل المشار إليها أعلاه بأسلوب موحد.

السؤال ٢٩

مبادئ توجيهية لمد نطاق الضمان الاجتماعي

توافق الغالبية العظمى من المجيبين (الحكومات: ٩٦ في المائة، أصحاب العمل: ٧٢ في المائة، العمال: ١٠٠ في المائة) على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أن يقوم مد نطاق الضمان الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية، بالاسترشاد بمجموعة من المبادئ المحددة في استنتاجات عام ٢٠١١.

ويحيل عدد من التعليقات إلى قائمة المبادئ المعددة في السؤال. وتلاحظ بضع الحكومات أنه ينبغي إشراك مجموعات أخرى في المشاورات بموجب مبدأ الحوار الاجتماعي (ل). وفي حين يدعم بعض المجيبين، لا سيما منظمات أصحاب العمل، هذه المبادئ، إلا أنهم يبدون تحفظات بشأن التغطية الشاملة (أ) باعتبارها حقاً قانونياً. ويبدى شتى المجيبين تحفظات بشأن عبارة "التغطية الشاملة" وتقترح إحدى الحكومات دمج المبادئ (أ) والتحقيق التدريجي (ب). كما يلحظ بعض المجيبين أنه ينبغي إدراج مبدأ التضامن، في حين ترى حكومة واحدة أنه بالرغم من الأهمية التي يرتديها فإنه مدرج ضمناً في معظم المبادئ الواردة في القائمة. ويشير آخرون إلى أنه يتعين على كل بلد أن يحدد المبادئ استناداً إلى وضعه وأولوياته الوطنية. ويشدد عددٌ من المجيبين على ضرورة إعادة صياغة مبدأ مراعاة نوع الجنس والمساواة بين الجنسين

(ج). وتقتراح إحدى الحكومات إدراج المبادئ التوجيهية مباشرة بعد الديباجة. كما يقترح عددٌ من التعليقات إضافة عدد من المبادئ (مثلاً، الاستدامة البيئية، إعادة التوزيع، التماسك الاجتماعي، الشفافية، عدم توكي الربح، الإدارة المجدية من حيث التكلفة، العمل اللائق كوسيلة للخروج من الفقر، تحفيز مشاركة اليد العاملة بشكل أكبر من الفئات العمرية النشطة، مراعاة الظروف الديمغرافية).

في ضوء ما ورد أعلاه والردود المتلقاة على أسئلة أخرى، تعرض التوصية المقترحة في الفقرة ٣ مجموعة من المبادئ المعاد ترتيبها والمتسمة بدقة أكبر. وتسعى هذه المبادئ إلى تحديد عامل مشترك بين المصالح، على نحو ما جاء على لسان المجيبين في ردودهم. وتمشيًا مع المقترحات أعلاه، تشير قائمة المبادئ الآن صراحة إلى: "التضامن الاجتماعي"،^{١٠} "تلبية الاحتياجات الخاصة"، "قابلية التنبؤ بالإعانات"،^{١١} "المسؤولية الإجمالية والأولية للدولة"،^{١٢} "إشراك المنظمات الممثلة لأصحاب العمل والعمال، بالإضافة إلى التشاور مع الممثلين عن منظمات أخرى ومع الأشخاص المعنيين".

الأسئلة ٣٠ إلى ٣٤

الرصد

السؤال ٣٠. هناك دعم كبير في الردود (الحكومات: ٩٥ في المائة، أصحاب العمل: ٥٠ في المائة، العمال: ٩٨ في المائة) بشأن إدراج حكم في التوصية المقترحة يتعلق بضرورة أن ترصد الدول الأعضاء من خلال آليات مناسبة، مد نطاق الضمان الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ أوضاع الحماية الاجتماعية. وفي هذا السياق، يسلط الكثير من المجيبين الضوء على ضرورة وضع آليات على المستوى الوطني. ويشدد بعض المجيبين على أهمية عملية الرصد لضمان تنفيذ وتحقيق الغايات والأهداف المنشودة على نحو فعال. كما يسلط البعض الضوء على ضرورة إشراك الشركاء الاجتماعيين في عملية الرصد.

السؤال ٣١. توافق غالبية عظمى من المجيبين (الحكومات: ٩٢ في المائة، أصحاب العمل: ٦٧ في المائة، العمال: ٩٧ في المائة) على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي لآليات الرصد الملائمة أن تشمل جمع وتجميع ونشر إحصاءات الضمان الاجتماعي بشكل منتظم، استناداً إلى السجلات الإدارية والدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية. وتشدد الكثير من التعليقات على أن الإحصاءات أساسية لصياغة السياسات وتقييمها ورصد نظم الضمان الاجتماعي ورصد التقدم المحرز. ويلحظ شتى المجيبين ضرورة تصميم هذه الآليات مع مراعاة الظروف والاحتياجات والقدرات على المستوى الوطني. ويسلط آخرون الضوء على الحاجة لأن تتسم المعلومات بالشفافية وأن تُنشر على نطاق واسع وأن تكون مصحوبة بتحليلات معمقة.

بالإضافة إلى ذلك، يقترح عدة مجيبين المزيد من الآليات. وتقتراح غالبية عظمى من منظمات العمال إدراج أهداف ومؤشرات ذات صلة بما يلي: الجدول الزمني بشأن التغطية الشاملة؛ الأثر على الفقر؛ الإنفاق؛ التقارير المرحلية السنوية الواجب مناقشتها في البرلمان والهيئات الاستشارية الثلاثية. كما يدعو هؤلاء منظمة العمل الدولية إلى توفير الدعم التقني لتطوير هذه المؤشرات. وتقتراح إحدى الحكومات إنشاء مرصد عالمي برعاية منظمة العمل الدولية، بشأن رصد التقدم المحرز في مد نطاق الضمان الاجتماعي. وفيما يتعلق بجمع المعلومات، أعربت إحدى الحكومات عن قلقها إزاء ضرورة حماية خصوصية الأفراد. ويشار إلى مصادر أخرى من المعلومات، منها: الاستفتاء الوطني للسكان، الدراسات الاستقصائية التخصصية، قواعد البيانات الوطنية، المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. كما يلحظ بعض المجيبين ضرورة رصد التقدم من خلال مشاركة ثلاثية.

السؤال ٣٢. تعتبر غالبية المجيبين (الحكومات: ٨٩ في المائة، أصحاب العمل: ٥٦ في المائة، العمال: ٩٧ في المائة) أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه ينبغي لإحصاءات الضمان الاجتماعي أن تشمل عن كل فئة من

^{١٠} تشرح لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات عبارة "التضامن الاجتماعي" على النحو التالي: "إن تعزيز أمن الناس من خلال المزيد من التضامن الاجتماعي يعني إرساء نظم الضمان الاجتماعي على مبادئ تنظيمية منها تجميع المخاطر والتمويل الجماعي من جانب أفراد المجتمع المحلي، وكفالة حد أدنى من الحماية اللازمة للحفاظ على صحة وكرامة أسرة المستفيد" (مكتب العمل الدولي، ٢٠١١، المرجع السابق، الفقرة ٣٤).

^{١١} قابلية التنبؤ بالإعانات، المذكورة بالإضافة إلى الملاءمة، تشير إلى مفهوم مفاده أنه ينبغي أن تكون شروط استحقاق الإعانات شفافة ومبينة بشكل واضح، وأنه ينبغي تحديد مستويات الإعانات بشكل واضح حتى يكون المستفيدون المحتملون على علم بنوع وقيمة الإعانة التي يمكن أن يتوقعوها عند الحاجة، وما هي شروط الأهلية التي ينبغي لهم استيفائها.

^{١٢} في مفهوم التوصية المقترحة، تشير المسؤولية الإجمالية والأولية للدولة إلى صياغة الاستراتيجية الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي وتنفيذها. ويشمل ذلك المسؤولية العامة للدولة عن إدارة نظام الضمان الاجتماعي أو الإشراف عليه بشكل فعال، أي أن تقدم الدولة حسب الأصول الإعانات والإدارة السليمة للمؤسسات والإدارات المعنية، وهو أحد المبادئ العامة الواردة في معايير منظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي، بما فيها الاتفاقية رقم ١٠٢.

الإعانات، عدد الأشخاص المحميين والمستفيدين ومقدار الإعانات المقدمة، بالإضافة إلى مستويات الإنفاق والتمويل وأنماطها. وتثير بعض الحكومات شواغل بشأن جدوى توفير المعلومات عن التمويل، وهو أمر قد يكون صعب التصنيف في حالة خطط الضمان الاجتماعي العامة والشاملة، على حد قول إحدى الحكومات. وبالتالي، تقترح بعض الحكومات تحديد نطاق الإحصاءات على المستوى الوطني. وفي حين لا تعارض حكومات أخرى هذا النص، إلا أنها تشير إلى أنه قد يكون من الصعب تطبيقه في مجال الاقتصاد غير المنظم. بالإضافة إلى ذلك، يشار إلى أنه ينبغي تصنيف إحصاءات الضمان الاجتماعي، حيثما كان ممكناً، بالنسبة إلى المجموعات المستضعفة، كما ينبغي تصنيف البيانات بحسب نوع الجنس. ويشير بعض المجهيين إلى ضرورة تعزيز قابلية مقارنة البيانات على المستوى الدولي.

السؤال ٣٣. توافق غالبية كبرى من المجهيين (الحكومات: ٨٩ في المائة، أصحاب العمل: ٦٨ في المائة، العمال: ٩٢ في المائة) على أنه ينبغي للتوصية المقترحة أن تنص على أنه، عند تصميم أو تنقيح المفاهيم والتعاريف والمنهجية المستخدمة في إعداد إحصاءات الضمان الاجتماعي، ينبغي للدول الأعضاء أن تراعي الإرشادات ذات الصلة الصادرة عن منظمة العمل الدولية، بما في ذلك المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل، والمنظمات الدولية الأخرى، حسب مقتضى الحال. وتدعو غالبية واضحة من منظمات العمال إلى أن تكون منظمة العمل الدولية هي المنظمة الرائدة في إحصاءات الضمان الاجتماعي وأن توفر الإرشاد إلى الهيئات المكونة. ويشير شتى المجهيين إلى أن ذلك من شأنه أن يضمن الاتساق والتماسك والمقاييس الدولية. ومن الشواغل المتكررة التي يعرب عنها بعض المجهيين أنه ينبغي على المستوى الوطني تحديد المفاهيم والتعاريف والمنهجية المستخدمة في إعداد الإحصاءات، وينبغي أن تراعي المعايير والممارسات الوطنية. ويلحظ مجهيون آخرون الحاجة إلى طلب الإرشاد من منظمات من قبيل، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية، والتعاون مع هذه المنظمات.

السؤال ٣٤. تدعم غالبية عظمى من المجهيين (الحكومات: ٩٣ في المائة، أصحاب العمل: ٨٣ في المائة، العمال: ٩٩ في المائة) ضرورة أن تنص التوصية المقترحة على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تساهم في تبادل المعلومات والتجارب والخبرات بشأن سياسات وممارسات الضمان الاجتماعي فيما بينها ومع مكتب العمل الدولي. ويشير بعض المجهيين إلى أنه ينبغي لمنظمة العمل الدولية الاضطلاع بهذا العمل. وتقترح بعض الحكومات إضفاء صفة رسمية على تبادل المعلومات وأن يقوم مكتب العمل الدولي بتوفير أمثلة عن الممارسات الجيدة. وتقترح غالبية عظمى من منظمات العمال أن يستخدم مفهوم مؤشرات العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية كإطار لتسهيل تبادل المعلومات. وتلاحظ منظمات عديدة لأصحاب العمل أنه ينبغي تشجيع الشركاء الاجتماعيين على المشاركة في عمليات التبادل هذه. وتشير بعض الحكومات أيضاً إلى أنه ينبغي ألا يكون ذلك إلزامياً.

تعكس الفقرات ١٩ إلى ٢٢ من التوصية المقترحة صبغة الأسئلة ٣٠ إلى ٣٤ وتأخذ بعين الاعتبار المقترحات التي تقدم بها المجهيون. بالإضافة إلى ذلك، تبيّن الفقرة ١٩ المسؤولية الوطنية عن تحديد آليات الرصد ورصد تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية وتحقيق الأهداف الأخرى للاستراتيجيات الوطنية لمد نطاق الضمان الاجتماعي. وجرى استبدال القائمة بشأن إحصاءات الضمان الاجتماعي الواردة في السؤال ٣٢، في التوصية المقترحة بالإشارة، في الفقرة ٢١، إلى القرار المتعلق بتطوير إحصاءات الضمان الاجتماعي، الذي اعتمدته المؤتمر الدولي التاسع لخبراء إحصاءات العمل في عام ١٩٥٧، والذي يحدد المتطلبات الإحصائية لرصد نُظم الضمان الاجتماعي.

السؤال ٣٥

عناصر ممكنة أخرى

في حين تعتبر غالبية المجهيين البنود المدرجة في الاستبيان شاملة بما فيه الكفاية، يقترح البعض إدراج نقاط إضافية. وتعالج الردود مجموعة واسعة من المسائل، منها ما يتجاوز نطاق التوصية المقترحة أو يكون خارج الولاية التي منحها المؤتمر إلى مكتب العمل الدولي. كما يطلب بعض المجهيين توضيحات تعاريف: الضمان الاجتماعي، الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، مد نطاق الضمان الاجتماعي. وتشدد إحدى الحكومات على الحاجة إلى تخفيف المخاطر المحتملة لحوافز التوظيف السلبية عند تصميم إعانات الضمان الاجتماعي. كما تقترح حكومة أخرى أن ينصب المزيد من التركيز على تنسيق إعانات الضمان الاجتماعي وإدماجها على المستوى الوطني، بغية تعزيز الفعالية والنجاعة.

تعالج المقترحات ذات الصلة في العديد من فقرات التوصية المقترحة. وتعالج المسائل المتعلقة بالتعاريف في الفقرة ٢ وعلى امتداد النص؛ وتعالج مسألة الحوافز الاقتصادية عند تصميم الإعانات في الفقرة ١٠ (ب) التي تشير إلى أنه ينبغي تصميم أرضيات الحماية الاجتماعية بحيث تعزز النشاط الاقتصادي المنتج؛ وتعالج ضرورة تنسيق الإعانات في الفقرة ١٤ (ج).